

إفادة القارئ المبتدي

بتلخيص كتاب البرهان في علوم القرآن

للعلامة محمد بن عبد الله الزركشي

لفضيلة الشيخ يحيى بن علي الحجوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فيقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ». رواه مسلم.

فهذه الآية، والحديث، وما كان من بابها من أدلة فضائل القرآن الكثيرة، من أعظم الحوافز لمعرفة علوم القرآن الشاملة لفقهِه معانيه، وأحكامه، وترغيبه، وترهيبه، وقصصه، وحلاله وحرامه.

وكان من أحسن ما أُلِّفَ في هذا الشأن كتاب «البرهان في علوم القرآن» للعلامة الشهير محمد بن عبد الله الزركشي رحمته الله.

فلما يسر الله مطالعة هذا البحر الخضم في علوم القرآن؛ رأيت أنه كتاب موسع بالنسبة للبادئين من طلبة العلم، وأن تقريب أهم مسأله للبادئين

ونحوهم في هذا العلم عملٌ مفيدٌ إن شاء الله تعالى لمتبغى ذلك حتى يكون سلمًا
للصعود إلى أصل هذا التلخيص، وغيره مما في بابه من كتب الشأن.

فكان عملي فيه هو عبارة عن تلخيص فوائد الكتاب لتقريبها إلى البادئين،
ونبهت في بعض مواضعه على ما حصل للمصنف من تأويل على طريقة
الأشاعرة في هذا التلخيص، وكان هذا العمل بحاجة إلى مزيد عناية، ولكن
لضيق الوقت اكتفيت بما حصل هنا.

وسَمَّيْتُهُ "إفادة القارئ المبتدي بتلخيص كتاب البرهان في علوم القرآن
للعلامة محمد بن عبدالله الزركشي".

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ وَإِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ترجمة الزركشي^(١)

هو العلامة محمد بن عبدالله أبو عبدالله التركي أصلاً، المصري مولداً ونشأة ووفاءً. قال ابن العماد رحمته الله في "شذارت الذهب" (٦/ ٣٣٥): الإمام، العلامة، المصنف، المحرر، كان فقيهاً أصولياً أديباً فاضلاً في جميع ذلك. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "إنباء الغمر في أبناء العمر" (٣/ ١٣٨): ورأيت أنا بخطه من تصنيفه "البرهان في علوم القرآن" من أعجب الكتب وأبدعها مجلدة ذكر فيها نيفاً وأربعين علماً من علوم القرآن. اهـ.

شافعي المذهب، أشعري المعتقد، كما اتفقت عليه مصادر ترجمته.

ومن أشهر شيوخه:

- ١ - الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الإمام المفسر المشهور.
- ٢ - أبو حفص البلقيني.
- ٣ - عبدالله بن يوسف بن هشام، صاحب "قطر الندى" في النحو، وشيخ النحاة في عصره.
- ٤ - مغلطاي.

(١) نسبة إلى صنع الزركش، وهو الحرير المنسوج بالذهب، وقد عُرف بهذه النسبة غيره كما في ترجمته للدكتور زين العابدين (ص ٧٨).

ومن أشهر تلامذته:

١ - حسن بن أحمد بن فتوح.

٢ - محمد بن حسن الشمسي المالكي.

من أشهر مؤلفاته المطبوعة:

١ - «البرهان في علوم القرآن»، وهو هذا الكتاب الذي يسر الله تلخيص بعض فوائده في جزئنا هذا.

٢ - «النكت على مقدمة ابن الصلاح».

٣ - «الأشباه والنظائر».

٤ - «البحر المحيط في أصول الفقه» قال فيه ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (ج ٣/ ٢٢٨): جمع فيه جمعاً كثيراً لم يسبق إلى مثله.

وله مؤلفات أخرى أوصلها الدكتور زين العابدين في كتاب الزركشي، وكتابه «النكت على مقدمة ابن الصلاح» إلى أربعة وستين مصنفاً في عمر بلغ تسعة وأربعين سنة؛ إذ كان مولده في سنة (٧٤٥هـ)، ووفاته يوم الأحد الثالث من رجب سنة (٧٩٤هـ)، ودُفن بالقرافة من بلاد مصر بالقاهرة كما في «شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ٣٣٥)، و«حسن المحاضرة» للسيوطي (١/ ٣٣٧)، و«النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة» لابن تغري بردي (١٢/ ١٣٤)، و«طبقات المفسرين» للدودي (٢/ ١٥٧-١٥٨).

فصل في علوم التفسير

التفسير علمٌ يُعرَفُ به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه.

واستمداد ذلك من علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ.^(١)

(١) هذا معنى التفسير اصطلاحاً، وأما معناه في اللغة فقال الفيروزآبادي في «القاموس المحيط»: التفسير والفسر: الإبانة، وكشف المغطى، وأيضاً يحتاج التفسير إلى علم الحديث، ومعرفة السنة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «التفسير الكبير» (٢/٢٣١) ما حاصله: فإن قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن، فما أُجمل في مكان؛ فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان؛ فقد بُسِط في موضع آخر؛ فإن أعياك ذلك؛ فعليك بالسنة؛ فإنها شارحة للقرآن، وموضحة له.

بل قال الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهم من القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤]، وذكر جملة من الأدلة على ذلك.

ثم قال: وحيث إن لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة؛ رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك؛ لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختلفوا فيها، ولما فهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لاسيما علماؤهم وكبرائهم.

إلى أن قال: وإذا لم نجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، ولا عن الصحابة؛ فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر؛ فإنه كان آيةً في التفسير.

إلى أن قال: فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي؛ فحرام. ونقله ابن كثير بنصه في أول تفسيره.

فصل في علوم القرآن

ذكر القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب: «قانون التأويل» أن علوم القرآن خمسون علمًا وأربعمائة وسبعة آلاف علم، وسبعون ألف علم، على عدد كلم القرآن مضروبة في أربعة.

قال بعض السلف: إذ لكل كلمة ظاهرٌ وباطن، وحدٌ ومقطع، وهذا مطلق دون اعتبار تركيبه، وما بينها من روابط، وهذا ما لا يُحصَى، ولا يعلمه إلا الله عزوجل.^(١)

قال: وأم علوم القرآن على ثلاثة أقسام: توحيد، وتذكير، وأحكام.

فالتوحيد: تدخل فيه معرفة المخلوقات، ومعرفة الخالق بأسائه، وصفاته، وأفعاله.

والتذكير: ومنه الوعد والوعيد، والجنة والنار، وتصفية الظاهر والباطن.

والأحكام: منها التكليف كلها، وتبيين المنافع والمضار، والأمر والنهي، والندب.

فالأول: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، فيه التوحيد كله في الذات،

والصفات، والأفعال.

(١) هذا القول فيه نظر؛ فإن مؤداه أن بعض القرآن لا يُعلم معناه، وهذا قول المفوضة في معاني الصفات. والرد عليهم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال تعالى: ﴿حَمْدُكَ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ [الزخرف: ١-٣]، وقال: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، وغيرها من الأدلة الكثيرة الدالة على أن كلام الله أنزله ليُفقه، ويُعلم، ويُبَيِّن.

﴿وَالثَّانِي﴾: ﴿وَذَكَرَ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥].

﴿وَالثَّالِثُ﴾: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، ولذلك قيل في معنى قوله ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] تعدل ثلث القرآن، يعني: في الأجر، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وقيل: ثلثه في المعنى؛ لأن القرآن ثلاثة أقسام كما ذكرنا.^(١)

(١) قال ابن أبي العز ﷺ في "شرح الطحاوية" (ص ٨٩) تحقيق العلامة الألباني ﷺ نقلاً من "مدارج السالكين" (٣/ ٤٤٩): فالقرآن كله في التوحيد، وحقوقه، وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله، وجزائهم.

وقال النووي ﷺ في "شرح مسلم" [كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]: قال المازري: معناه أن القرآن ثلاثة أنحاء: قصص، وأحكام، وصفات لله تعالى، وقل هو الله أحد متمحضة للصفات؛ فهي ثلث، وجزء من ثلاثة أجزاء. وقيل: معناه أن ثواب قراءتها تضعف بقدر ثواب قراءة ثلث القرآن. اهـ.

وأفاد شيخ الإسلام في كتابه "تفسير سورة الإخلاص" أن هذا من الأدلة على أن القرآن يتفاضل. وقال ﷺ كما في "مجموع الفتاوى" (١٧): والقول بأن كلام الله بعضه أفضل من بعض هو القول المأثور عن السلف، وهو الذي عليه أئمة الفقهاء، من الطوائف الأربعة وغيرهم. قلت: وهو من الأدلة على تفاضل أسماء الله عز وجل، وصفاته كما في حديث أبي عند مسلم (٨١٠-) أن النبي ﷺ قال له: «أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، قال: «ليهتك العلم أبا المنذر».

وحديث رافع بن المعلى عند البخاري رقم (٥٠٠٦) أن النبي ﷺ قال له: «ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن؟ الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم»، وحديث: «لقد سألت الله باسمه الأعظم» أخرجه أبو داود (٣٦٢/٤)، والترمذي (٤٤٥/٩)، وابن ماجه (١٢٦٧/٢) بإسناد صحيح عن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه.

مناسبة تسمية الفاتحة أم القرآن

وهذه السورة اشتملت على التوحيد، ولهذا المعنى صارت فاتحة الكتاب أم الكتاب؛ لأن فيها الأقسام الثلاثة.

فأما التوحيد في أولها إلى قوله: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

وأما الأحكام فقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وأما التذكير فمن قوله: ﴿إِهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] إلى آخرها؛ فصارت بهذا أمًّا. ^(١)

(١) أسماء سورة الفاتحة:

(١) فاتحة الكتاب؛ لحديث عبادة عند البخاري برقم (٨٧٥٦)، ومسلم رقم (٣٩٤-) أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

٢-٣) أم الكتاب، وأم القرآن. قال الزجاج في «معاني القرآن» (٤/٤٠٥): أم الكتاب أصل الكتاب. اهـ

وفي كتب اللغة (أم كل شيء) أصله، وعماده، وكل شيء انضمت إليه أشياء؛ فهو أم لها، وأم القوم رئيسهم، وأم القرى مكة؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: ٩٢].

قال الراغب في «مفردات القرآن»: سميت الفاتحة أم الكتاب؛ لكونها مبدأ الكتاب. وبه قال الطبري، والبهوي.

ودليل تسميتها بذلك ما أخرجه البخاري في [كتاب الطب] رقم (٥٧٣٦)، ومسلم رقم (٢٢٠١) في [كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية]، وفيه: فجعل أبو سعيد يقرأ بأم القرآن. واللفظ للبخاري.

وصح عند أبي داود برقم (١٤٥٧)، والترمذي برقم (٣١٢٤)، وأحمد في «المسند» (٥٩٢/٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الحمد لله رب العالمين أم القرآن، وأم

النوع الأول

معرفة أسباب النزول وفوائده

وقد اعتنى بذلك المفسرون في كتبهم وأفردوا فيه تصانيف، منهم: علي بن المديني شيخ البخاري، ومن أشهرها تصنيف الواحدي في ذلك، وأخطأ من زعم أنه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك، بل له فوائد: منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم. ومنها: تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.

الكتاب، والسبع المثاني».

٤-٥) السبع المثاني والقرآن العظيم؛ للدليل المذكور، ولقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧].

سميت بذلك؛ لأنها سبع آيات بلا خلاف بين جميع القراء، وسائر العلماء، وسميت المثاني؛ لأنها تثنى في كل صلاة، بمعنى أنها تُقرأ في كل ركعة، هذا قول أكثر أهل العلم، وهو الصحيح. وقال القرطبي: سميت القرآن العظيم؛ لتضمنها جميع علوم القرآن.

٦) الحمد؛ للآية: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، ولحديث: «الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني، والقرآن العظيم»، وتقدم تخريجه هنا أنه صحيح.

٧) الصلاة؛ لحديث: «قسمت الصلاة بينين وبين عبدي نصفين، فإذا قال: الحمد لله. قال الله تعالى: حمدني عبدي...» أخرجه مسلم رقم (٣٩٥)، سُميت بذلك لتوقف الصلاة عليها. فهذه السبعة الأسماء كلها توقيفية، وهناك أسماء اجتهادية كثيرة تركنا ذكرها، من أحب أن يراجعها في كتاب «أسماء القرآن وفضائلها» للدكتور الدوسري.

ومنها: الوقوف على المعنى.

قال الشيخ أبو الفتح القشيري: بيان سبب النزول طريقٌ قوي في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمرٌ تحصيل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا.

ومنها: أنه قد يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على التخصيص؛ فإن محل السبب لا يجوز إخراجه بالاجتهاد والإجماع، كما حكاه القاضي أبو بكر في «مختصر التقريب»؛ لأنَّ دخول السبب قَطْعِيٌّ.

ونقل بعضهم الاتفاق على أن لتقدم السبب على ورود العموم أثراً، ولا التفات إلى ما نقل عن بعضهم من تجويز إخراج محل السبب بالتخصيص لأمرين:

أحدهما: أنه يلزم منه تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا يجوز.

والثاني: أنَّ فيه عدولاً عن محل السؤال، وذلك لا يجوز في حق الشارع؛ لثلاث يلتبس على السائل.

واتفقوا على أنه تُعتبر النصوصية في السبب من جهة استحالة تأخير البيان عن وقت الحاجة، وتؤثر أيضاً فيما وراء محل السبب، وهو إبطال الدلالة على قول، والضعف على قول.

ومن الفوائد أيضاً: دفع توهم الحصر.

قال الشافعي - ما معناه في معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ

مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية -: إِنَّ الكفار لما حرموا ما أحل الله، وأحلوا ما حرم

الله، وكانوا على المضادة والمحادة؛ جاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكأنه قال:

(لا حلال إلا ما حرمتموه ولا حرام إلا ما أحللتموه) نازلاً منزلة من يقول:
 (لا تأكل اليوم حلاوة) فتقول: (لا آكل اليوم إلا الحلاوة)،
 والغرض: المضادة لا النفي، والإثبات على الحقيقة، فكأنه قال: (لا حرام
 إلا ما حللتموه من الميتة والدم، ولحم الخنزير، وما أهل لغير الله به)، ولم يقصد
 حل ما وراءه؛ إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحل.

مثال على فوائد معرفة سبب النزول

ومن فوائد هذا العلم: إزالة الإشكال.

ففي "الصحيح" عن مروان بن الحكم أنه بعث إلى ابن عباس يسأله: لئن
 كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل مُعَذَّبًا؛ لُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ.
 فقال ابن عباس: هذه الآية نزلت في أهل الكتاب.

ثم تلا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا
 تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] إلى قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُتُوا وَيُحِبُّونَ
 أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨].^(١)

(١) أخرجه البخاري (٢٣٣/٨)، ومسلم (١٧/١٢٣).

فصل فيما نزل مكرراً

وقد ينزل الشيء مرتين؛ تعظيماً لشأنه وتذكيراً به عند حدوث سببه، خوف نسيانه، وهذا كما قيل في الفاتحة نزلت مرتين: مرة بمكة وأخرى بالمدينة.

أمثلة لآيات نزلت مرتين:

وكما ثبت في «الصحيحين» عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود أن رجلاً أصاب من امرأة قبله، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، فقال الرجل: إلي هذا؟ فقال: «بل لجميع أمتي»^(١).

فهذا كان في المدينة، والرجل قد ذكر الترمذي أو غيره أنه أبو اليسر، وسورة هود مكية بالاتفاق، ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث مع ما

(١) الترمذي رقم (٣١١٥)، من طريق: قيس بن الربيع، وشريك النخعي، عن عثمان بن عبد الله ابن موهب، عن موسى بن طلحة، عن أبي اليسر رضي الله عنه، قال: أتتني امرأة تبتاع تمرًا، فقلت: إن في البيت تمرًا أطيب منه. فدخلت معي في البيت، فأهويت إليها فقبلتها... فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله الآية. وإسناده من الطريقتين حسن.

ولها سبب ثالث عند البزار كما في «كشف الأستار» (٥٢/٣)، ذكرها شيخنا رحمته الله في «الصحيح المسند من أسباب النزول» عند الآية عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً كان يحب امرأة، فاستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة له، فأذن له، فانطلق في يوم مطير، فإذا هو بالمرأة على غدِير ماء تغتسل، فلما جلس منها مجلس الرجل من المرأة ذهب يحرك ذكره، فإذا هو هدبة، فقام، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر له ذلك، فقال: «صلُّ أربع ركعات»، فأنزل الله الآية، وإسناده صحيح.

ذكرنا، ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة.

ومثله ما في «الصحيحين» عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥] أنها نزلت لما سأله اليهود عن الروح وهو في المدينة، ومعلوم أن هذه في سورة ﴿سُبْحَانَ﴾، وهي مكية بالاتفاق؛ فإنَّ المشركين لما سألوه عن ذي القرنين وعن أهل الكهف؟ قيل: ذلك بمكة، وأن اليهود أمرؤهم أن يسألوه عن ذلك، فأنزل الله الجواب كما قد بسط في موضعه.

وكذلك ما ورد في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أنها جواب للمشركين بمكة، وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة.

وكذلك ما ورد في «الصحيحين» من حديث المسيب لما حضرت أبا طالب الوفاة وتلكاً عن الشهادة، فقال رسول الله ﷺ: «والله لأستغفرن لك ما لم أنه»، فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣]، وأنزل الله في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، وهذه الآية نزلت في آخر الأمر بالاتفاق، وموت أبي طالب كان بمكة، فيمكن أنها نزلت مرة بعد أخرى، وجعلت أخيراً في براءة.

والحكمة في هذا كله أنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها فتؤدي تلك الآية بعينها إلى النبي ﷺ تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمن هذه.

فصل تقدم نزول الآية على الحكم

واعلم أنه قد يكون النزول سابقاً على الحكم، وهذا كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤]؛ فإنه يُستدل بها على زكاة الفطر.^(١)

وأجاب البغوي في "تفسيره": بأنه يجوز أن يكون النزول سابقاً على الحكم، كما قال: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١-٢]، فالسورة مكية، وظهر أثر الحل يوم فتح مكة، حتى قال عليه السلام: «أُحِلَّتْ فِي سَاعَةٍ مِنْ نَهَارٍ».

وكذلك نزل بمكة: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، قال عمر بن الخطاب: كنت لا أدري أيُّ الجمع يهزم، فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله ﷺ يقول: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾.

(١) الصحيح أن الآية أعم من إخراج زكاة الفطر قبل الصلاة.

قال الإمام ابن كثير رحمته الله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾، أي: طهر نفسه من الأخلاق الرذيلة، وتابع ما أنزل الله على رسوله ﷺ. اهـ
ولم أرَ ما يثبت في التعويل على ما ذكر بعض المفسرين أن المقصود بالآية زكاة الفطر، ثم صلاة العيد.

النوع الثاني

معرفة تناسب السور والآيات

وأن ترتيب السور توقيفي على الراجح

ترتيب السور توقيفي، وهذا الراجح كما سيأتي في النوع الرابع عشر، وإذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يخفى تارة ويظهر أخرى.^(١)

(١) وأما كون ترتيب السور توقيفي فمختلف فيه، فجمهور العلماء على أنه اجتهاد من الصحابة، وليس عليه دليل.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: فإن قيل: فترتيب سور القرآن ليس هو أمراً واجباً منصوصاً عليه، وإنما هو موكول إلى الناس؛ ولهذا اختلف ترتيب مصاحف الصحابة رضي الله عنهم... إلخ كما في "مجموع الفتاوى" (١٣ / ٤١٠)، و"التبيان في آداب حملة القرآن" للنووي (ص ٩٩).

قال: ولو خالف الموالاته، فقرأ سورة لا تلي الأولى، أو خالف الترتيب، فقرأ سورة، ثم قرأ سورة قبلها؛ جاز، فقد جاءت بذلك آثار كثيرة جداً، وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الركعة الأولى من الصبح بالكهف، وفي الثانية بيوسف.

أخرجه عبدالرزاق برقم (٢٧١٠) بسند صحيح.

وكما في "الإتقان" للسيوطي، نقل قول الجمهور على خلاف الترتيب.

أما ترتيب الآيات - وسيأتي باب ذلك في الرابع عشر - فقد ثبت عند أحمد في "المسند" عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه، قال: كنتُ جالساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ شخص ببصره، ثم صوبه، ثم قال: «أتاني جبريل، فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ الآية.

وأخرج البخاري رقم (٤٥٣٠، ٤٥٣٦) عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، قد نسختها الأخرى، فلم تكتبها؟ قال: يا ابن أخي، لا أُغَيِّرُ شيئاً من مكانه.

وساق السيوطي رحمته في «الإتقان» (ص ٦٢) جملةً مباركةً من الأدلة على أن آيات القرآن توقيفية، ونقل الإجماع على ذلك، فقال: فصل الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك، أما الإجماع فنقله غير واحد، منهم: الزركشي في «البرهان»، وأبو جعفر بن الزبير، وأما النصوص.... ثم ساقها.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته كما في «مجموع الفتاوى» (٣٩٦/١٣): وأما ترتيب آيات السور؛ فهو منزل منصوص عليه لم يكن لهم أن يقدموا آية على آية في الرسم، كما قدموا سورة على سورة؛ لأنَّ ترتيب الآيات مأمورٌ به نصًّا، وأما ترتيب السورة فمفوض إلى الاجتهاد. اهـ

وقال الزرقاني في «مناهل العرفان»: انعقد إجماع الأمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم على النمط الذي نراه اليوم بالمصاحف كان بتوقيف من النبي صلوات الله عليه وآله عن الله تعالى، وأنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه.

قلت: وعليه فإنَّ تناسب السور القول به مطلقاً فيه نظر، أما تناسب الآيات فالقول به قول صحيح؛ لأنه لو لم يكن لمناسبة؛ ما أمر النبي صلوات الله عليه وآله بوضع آية كذا في موضع كذا كما تقدم بيانه. وقد ألَّف الإمام أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي رحمته كتابه المعلوم «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»، ورأى المصنف هنا وجماعة من العلماء تناسب السور، وانتقد القول بذلك شيخ الإسلام رحمته، والأمر كما قال؛ فإنه إذا كان لا دليل على وجوب ترتيبها إنما هو أمر اجتهادي، فكيف يقال بتناسبها عن غير دليل عن الله، أو بيان عن رسوله صلوات الله عليه وآله، والحمد لله.

النوع الثالث

معرفة فواصل ورؤوس الآي

وهي كلمة آخر الآية، كقافية الشعر، وقرينة السجع.

وقال الداني: كلمة آخر الجملة.

قال الجوهري: وهو خلاف المصطلح، ولا دليل له في تمثيل سيبويه بـ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]، و ﴿مَا كُنَّا نَبْعِ﴾ [الكهف: ٦٤]، وليس رأس آي؛ لأن مراده الفواصل اللغوية، لا الصناعية، ويلزم أبا عمرو إمالة ﴿مَنْ أَعْطَى﴾ [الليل: ٧]، لأبي عمرو.

وقال القاضي أبو بكر: الفواصل حروفٌ متشاكلة في المقاطع، يقع بها إفهام المعاني. اهـ.

واعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد مُتَأَكِّدٌ جَدًّا، ومؤثر في اعتدال نَسَقِ الكلام، وحسن موقعه في النفس تأثيرًا عظيمًا، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع:

أحدها: زيادة حرف لأجلها، ولهذا ألحقت الألف بـ: ﴿الظنون﴾ في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]؛ لأن مقاطع فواصل هذه السورة أَلْفَاتٌ منقلبة عن تنوين في الوقف؛ فزيد على النون ألفٌ لتساوي المقاطع، وتناسب نهايات الفواصل، ومثله: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿وَأَطَعْنَا

الرَّسُولَا ﴿الأحزاب: ٦٦﴾.

ومنه: تأخير الاستعانة عن العبادة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهي قبل العبادة، وإنما أُخِّرَتْ لأجل فواصل السورة في أحد الأجوبة.

ومنه: إفراد ما أصله أن يجمع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤].

قال الفراء: الأصل (الأنهار)، وإنما وُحِدَ؛ لأنه رأس آية، فقابل بالتوحيد روءس الآي، ويقال: النهر: الضياء والسعة، فيخرج من هذا الباب.

فصل في ضابط الفواصل

ذكره الجعبري، ولمعرفتها طريقان: توقيفي، وقياسي.

الأول: التوقيفي.

روى أبو داود عن أم سلمة، لما سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ، قالت: كان يقطع قراءته آية آية، وَقَرَأَتْ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إلى: ﴿الَّذِينَ﴾، تقف على كل آية.

فمعنى: يقطع قراءته آية آية، أي: يقف على كل آية، وإنما كانت قراءته ﷺ كذلك لِيُعْلِمَ رءوس الآي.

الثاني: القياسي.

وهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص؛ لمناسب، ولا محذور في ذلك؛ لأنه لا زيادة فيه، ولا نقصان، وإنما غايته أنه محلّ فصل، أو وصل، والوقف على كل كلمة جائز، ووصل القرآن كله جائز؛ فاحتاج القياسي إلى طريق تعرفه.

ومن ثم ترى: ﴿يَرْجِعُونَ﴾ مع: ﴿عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٢-٧٣]، و: ﴿الميعاد﴾ مع: ﴿الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٤-١٩٥]، ﴿وَالطَّارِقِ﴾ مع: ﴿الثَّاقِبِ﴾ [الطارق: ١-٣].

النوع الرابع

في جمع الوجوه والنظائر

وقد صنّف فيه قديماً مُقاتل بن سليمان، وجمَع فيه من المتأخرين ابنُ الزاغوني، وأبو الفرج ابن الجوزي، والدامغانيّ الواعظ، وأبو الحسين بن فارس، وسمّى كتابه: «الأفراد».

فالوجوه: اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان، كلفظ: الأمة.

والنظائر: كالألفاظ المتواطئة.

وقيل: النظائر في اللفظ، والوجوه في المعاني، وُصِّفَ؛ لأنه لو أُريد هذا لكان الجمع في الألفاظ المشتركة، وهم يذكرون في تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد في مواضع كثيرة، فيجعلون نوعاً لأقسام، والنظائر نوعاً آخر، كالأمثال.

معاني الهدى:

وقد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن، حيث كانت الكلمة الواحدة تتصرف إلى عشرين وجهاً، أو أكثر، أو أقل، ولا يوجد ذلك في كلام البشر.

وذكر مقاتل في صدر كتابه حديثاً مرفوعاً: «ولا يكون الرجل فقيهاً كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة».

فمنه: الهدى، سبعة عشر حرفاً.

بمعنى البيان، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

وبمعنى الدين: ﴿إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣].

وبمعنى الإيمان: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا﴾ [مريم: ٧٦].

وبمعنى الداعي: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ

بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وبمعنى الرسل، والكتب: ﴿فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨].

وبمعنى المعرفة: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

وبمعنى الرشاد: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وبمعنى محمد ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ

وَأَهْدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩]، ﴿مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ [محمد: ٣٢].

وبمعنى القرآن: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِّن رَّبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣].

وبمعنى التوراة: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ الْهُدَىٰ﴾ [غافر: ٥٣].

وبمعنى الاسترجاع: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ونظيرها في

التغابن: ﴿وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ﴾ [التغابن: ١١]، أي: في المصيبة أنها من عند الله ﴿يَهْدِ

قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]، للاسترجاع.

وبمعنى الحجة: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، بعد قوله:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، أي: لا يهديهم إلى الحجة.

وبمعنى التوحيد: ﴿إِنْ تَتَّبِعِ الْهْدَىٰ مَعَكَ﴾ [القصص: ٥٧].

وبمعنى السنة: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢].

وبمعنى الإصلاح: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْخَائِبِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

وبمعنى الإلهام: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، هدى كلاً في معيشته.

وبمعنى التوبة: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، أي: تبنا.

وهذا كثير الأنواع.

وقال ابن فارس في كتاب «الأفراد»: كل ما في كتاب الله من ذكر (الأسف)، فمعناه: الحزن، كقوله تعالى في قصة يعقوب عليه السلام: ﴿يَا أَسْفَىٰ عَلَىٰ يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، إلا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥]؛ فإن معناه: أغضبونا، وأما قوله في قصة موسى عليه السلام: ﴿عَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]، [طه: ٨٦]، فقال ابن عباس: مغتاظاً.

وكل ما في القرآن من ذكر (البروج)؛ فإنها الكواكب، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١]، إلا التي في سورة النساء: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]؛ فإنها القصور الطوال، المرتفعة في السماء، الحصينة.

وما في القرآن من ذكر (البر)، و(البحر)؛ فإنه يراد بالبحر الماء، وبالبر التراب اليابس، غير واحد في سورة الروم: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١]؛ فإنه

بمعنى البرية والعمران.^(١)

وقال بعض علمائنا: في (البر)، قتل ابن آدم أخاه، وفي (البحر) أخذ الملك كل سفينة غصبًا.

والبخس في القرآن: النقص، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]، إلا حرفًا واحدًا في سورة يوسف: ﴿وَشَرَّوهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]؛ فإن أهل التفسير قالوا: بخس: حرام.^(٢)

وما في القرآن من ذلك البخل؛ فهو الزوج، كقوله تعالى: ﴿وَبِعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، إلا حرفًا واحدًا في الصافات: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥]؛ فإنه أراد صنمًا.

وما في القرآن من ذكر البكم؛ فهو الخرس عن الكلام بالإيمان، كقوله: ﴿صُمُّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨، ١٧١]، إنما أراد ﴿بكم﴾ عن النطق والتوحيد مع صحة

(١) هذا قول كثير من المفسرين كما في "تفسير ابن كثير"، وذكر عن آخرين أن البر هو المعروف، والبحر هو المعروف، وهذا هو الصواب؛ لظاهر الدليل، ولعدم الموجب للانتقال عنه.

(٢) هذا القول رده ابن كثير رحمته الله في "تفسيره"، وقال ﴿بَخْسٌ﴾، أي: اعتاض عنه إخوته بثمن دون قليل، ومع ذلك كانوا فيه من الزاهدين، أي: ليس لهم رغبة فيه، بل لو سألوه بلا شيء؛ لأجابوا، وقيل المراد بخس الحرام. وقيل: الظلم. وهذا وإن كان كذلك، لكن ليس هو المراد هنا؛ لأن هذا معلوم يعرفه كل أحد: أن ثمنه حرام على كل حال، وعلى كل أحد...، وإنما المراد بالبخس هنا: الناقص. أو الزيوف. أو كلاهما؛ ولهذا قال: دراهم معدودات.

قلت: فما رجحه ابن كثير هو الصواب الذي يقتضيه السياق، وتظهر عليه الحجة الواضحة.

ألستهم، إلا حرفين:

أحدهما: في سورة بين إسرائيل: ﴿عُمِيًّا وَبُكْمًا وَصَمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧].

والثاني: في سورة النحل، قوله عز وجل: ﴿أَحَدُهُمَا أَبُكْمٌ﴾ [النحل: ٧٦]؛

فإنهما في هذين الموضعين: اللذان لا يقدران على الكلام.

وكل شيء في القرآن ﴿جثيا﴾؛ فمعناه: جميعاً^(١)؛ إلا التي في سورة الشريعة:

﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨]؛ فإنه أراد: تجثو على ركبتيها.

وكل حرف في القرآن ﴿حسبان﴾؛ فهو من العدد، غير حرف في سورة

الكهف: ﴿حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الكهف: ٤٠]؛ فإنه بمعنى العذاب.

وكل ما في القرآن: ﴿حسرة﴾؛ فهو: الندامة، كقوله عز وجل: ﴿يَا حَسْرَةً

عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]؛ إلا التي في سورة آل عمران: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي

قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦]؛ فإنه يعني به: حزناً.^(٢)

وكل شيء في القرآن: (الدَّحَضُ، والدَّاحِضُ)؛ فمعناه: الباطل، كقوله:

﴿حُجَّتْهُمْ دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦]؛ إلا التي في سورة الصافات: ﴿فَكَانَ مِنْ

(١) في "تفسير ابن جرير" عند آية: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ عند آية [٧٢] من سورة مريم عدة

آثار أن ﴿جِثِيًّا﴾ بمعنى (بروگًا على ركبهم)، ولم يذكر غير هذا، وهو الصحيح، أن معنى

﴿جِثِيًّا﴾ بروگًا على ركبهم كما دلت عليه السنة، أن النبي ﷺ جثا على ركبتيه للطعام، فقال

أعرابي: ما هذه الجلسة؟ فقال: «إنما أنا عبدٌ أكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد»،

والحديث صحيح.

(٢) وأيضًا ندامة كما يقتضيه سياق الآية.

المُدْحَضِينَ ﴿[الصفات: ١٤١].

وكل حرف في القرآن من (رجز)؛ فهو العذاب، كقوله تعالى في قصة بني إسرائيل: ﴿لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرَّجْزَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]؛ إلا في سورة المدثر: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥]؛ فإنه يعني: الصنم؛ فاجتنبوا عبادته.

وكل شيء في القرآن من (ريب)؛ فهو شكٌّ؛ غير حرف واحد، وهو قوله تعالى: ﴿تَتَرَبَّصُّ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ﴾ [الطور: ٣٠]؛ فإنه يعني حوادث الدهر.

وكل شيء في القرآن: (يرجمكم) و ﴿يرجموكم﴾؛ فهو القتل؛ غير التي في سورة مريم عليها السلام: ﴿لَا رَجْمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦]، يعني: لأشتمنك.^(١)

قلت: وقوله: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢]، أي: ظنًّا، والرجم أيضًا: الطرد، واللعن، منه قيل للشيطان: رجم.

وكل شيء في القرآن من ﴿زور﴾؛ فهو الكذب، ويراد به: الشرك؛ غير التي في المجادلة: ﴿مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]؛ فإنه كذب غير شرك.

وكل شيء في القرآن من: ﴿زكاة﴾؛ فهو المال، غير التي في سورة مريم:

(١) هذا قول عدد من المفسرين عزاه إليهم ابن كثير عند الآية، ولم يذكر ابن جرير عند الآية

المذكورة من سورة مريم سوى هذا القول ﴿لَا رَجْمَنَّكَ﴾، أي: بالشتيمة.

وقال السَّعْدِيُّ: ﴿لَا رَجْمَنَّكَ﴾، أي: قتلاً بالحجارة. وكذا قال القاسمي في "محاسن

التأويل"، وهذا هو الصواب؛ لعدم الدليل الموجب لتأويل الرجم هنا عن ظاهره.

﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً﴾ [مريم: ١٣]؛ فإنه يعني: تعطفًا.^(١)

وكل شيء في القرآن من: ﴿زاغوا﴾، و ﴿لاترغ﴾؛ فإنه من: (مالوا)، و: (لا تمل)؛ غير واحد في سورة الأحزاب: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠]، يعني: شخصت.

وكل شيء في القرآن (يسخرون، وسخرنا)؛ فإنه يراد به الاستهزاء غير التي في سورة الزخرف: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]؛ فإنه أراد: أعوانًا، وخدمًا.

وكل سكينه في القرآن: طمأنينة في القلب؛ غير واحد في سورة البقرة: ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٨]؛ فإنه يعني شيئًا كراس الهرة لها جناحان كانت في التابوت.^(٢)

وكل شيء في القرآن من ذكر: (السعير)؛ فهو النار، والوقود؛ إلا قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧]؛ فإنه العناد.

وكل شيء في القرآن من ذكر: ﴿شيطان﴾؛ فإنه إبليس، وجنوده، وذريته؛ إلا قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]؛ فإنه يريد

(١) في "تفسير ابن كثير" و"تفسير ابن جرير": وزكاة الزكاة الطهارة من الدنس، والآثام، والذنوب، وقيل: بركة. وقيل: الزكاة العلم الصالح، وإنما عنى بالحنان: التعطف عند هؤلاء. وقيل: رحمة ورقة.

(٢) بل الصحيح ما في "تفسير ابن كثير": سكينه، ووقار، وجلالة، ورحمة، وما تعرفون من آية فتسكنون إليه.

كهنتهم، مثل كعب بن الأشرف، وحُيِّ بن أخطب، وأبي ياسر أخيه.

وكل: ﴿شَهِيدٌ﴾ في القرآن؛ غير القتلى في الغزو؛ فهو الذين يشهدون على أمور الناس؛ إلا التي في سورة البقرة، قوله عز وجل: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]؛ فإنه يريد: شركاءكم.^(١)

وكل ما في القرآن من: ﴿أَصْحَابِ النَّارِ﴾؛ فهم أهل النار؛ إلا قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾ [المدثر: ٣١]؛ فإنه يريد: خزنتها.

وكل: ﴿صَلَاةٌ﴾ في القرآن؛ فهي عبادة، ورحمة؛ إلا قوله تعالى: ﴿وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ﴾ [الحج: ٤٠]؛ فإنه يريد: بيوت عباداتهم.

وكل: (صمم) في القرآن؛ فهو عن الاستماع للإيمان؛ غير واحد في بني إسرائيل، قوله عز وجل: ﴿عُمِيًّا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧]، معناه: لا يسمعون شيئاً.

وكل: (عذاب) في القرآن؛ فهو التعذيب؛ إلا قوله عز وجل: ﴿وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمْ﴾ [النور: ٢]؛ فإنه يريد: الضرب.

والقانتون: المطيعون، لكن قوله عز وجل في البقرة: ﴿كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، معناه: مُقَرَّرُونَ، وكذلك في سورة الروم: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦]، يعني: مُقَرَّرُونَ بالعبودية.^(٢)

(١) أي: استعينوا بأهنتكم يمدونكم، وينصرونكم في ذلك.

(٢) القنوت له أكثر من عشرة معاني ذكرها الحافظ في [كتاب القنوت] من "الفتح"، وهذا من معانيها، سواء قيل عنه: (مطيعون)، أو مقرون بالعبودية.

وكل: ﴿كنز﴾ في القرآن؛ فهو المال؛ إلا الذي في سورة الكهف: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]؛ فإنه أراد: صحفاً، وعلماً.^(١)

وكل: ﴿مصباح﴾ في القرآن؛ فهو الكوكب؛ إلا الذي في سورة النور: ﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥]؛ فإنه السراج نفسه.

النكاح في القرآن: التزوّج؛ إلا قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦]؛ فإنه يعني: الحلم.^(٢)

النبأ، والأنباء في القرآن: الأخبار؛ إلا قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾ [القصص: ٦٦]؛ فإنه بمعنى: الحجب.^(٣)

الورود في القرآن: الدخول؛ إلا في القصص: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، يعني: هجم عليه، ولم يدخله.

وكل شيء في القرآن من: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، يعني: عن العمل؛ إلا التي في سورة النساء: ﴿إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [النساء: ٧]، يعني: النفقة.

وكل شيء في القرآن من (يأس)؛ فهو: القنوط؛ إلا التي في الرعد: ﴿أَفَلَمْ

(١) هذا الذي قاله صحيح، ثبت عند ابن جرير عن مجاهد وغيره أنهم قالوا: ﴿كَنْزٌ لَهُمَا﴾ قالوا: علم لهما في صحف.

(٢) وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، أي: حتى يطأها زوج غيره؛ لحديث: «حتى تذوق عسيلته، ويذوق عسيلتك».

(٣) هذا قول مجاهد ثابت عنه عند ابن جرير في تفسير الآية، وهو قول صحيح.

يَيَّاسَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿الرعد: ٣١﴾، أي: ألم يعلموا.

قال ابن فارس: أنشدني أبي، فارس بن زكريا:

أقول لهم بالشَّعْبِ إذ يأسرونني ألم تياسوا أي ابن فارس زهدم

قال الطائفة: البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي.

وكل شيء في القرآن من ذكر: (الصبر) محمود؛ إلا قوله عز وجل: ﴿لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [الفرقان: ٤٢] و: ﴿وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾ [ص: ٦] انتهى ما ذكره ابن فارس.^(١)

وزاد غيره: كل شيء في القرآن: ﴿لعلكم﴾؛ فهو بمعنى: ﴿لكي﴾؛ غير واحد في الشعراء: ﴿لعلكم تخلصون﴾ [الشعراء: ١٢٩] فإنه للتشبيه، أي: كأنكم.^(٢)

وكل شيء في القرآن: ﴿أقسطوا﴾؛ فهو بمعنى العدل؛ إلا واحد في الجن: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]. يعني: ^(٣) العادلين الذين يعدلون به غيره، هذا باعتبار صورة اللفظ، وإلا فمادة الرباعي تخالف مادة الثلاثي.

وكل: ﴿كسف﴾ في القرآن يعني جانباً من السماء؛ غير واحد في سورة

(١) من كتابه "الأفراد".

(٢) وقد فسرها ابن كثير بمعنى (كي) كالتي قبلها، فقال: أي لكي تقيموا فيها أبداً.

(٣) ﴿الْقَاسِطُونَ﴾ هنا: الجائرون؛ فإن عدلهم الله بغيره جوراً، وليس يعدل.

قال ابن كثير رحمه الله: وأما القاسط هو الجائر عن الحق، الناكب عنه، بخلاف المقسط؛ فإنه

العادل. اهـ من تفسير الآية.

الروم: ﴿وَيَجْعَلُهُ كَسْفًا﴾ [الروم: ٨٤]. يعني السحاب قطعاً.

وكل: ﴿ماء معين﴾؛ فالمراد به: الماء الجاري؛ غير الذي في سورة تبارك؛ فإن المراد به: الماء الطاهر الذي تناله الدلاء، وهي زمزم.^(١)

وكل شيء في القرآن: ﴿لثلاً﴾؛ فهو بمعنى: ﴿كيلاً﴾؛ غير واحد في الحديد: ﴿لِثْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]. يعني: لكي يعلم.

وكل شيء في القرآن: ﴿من الظلمات والنور﴾؛ فهو بمعنى الكفر، والإيمان؛ غير شيء واحد في أول الأنعام: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]. يعني: ظلمة الليل، ونور النهار.

وكل: (صوم) في القرآن؛ فهو الصيام المعروف؛ إلا الذي في سورة مريم: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]. يعني: صمماً.^(٢)

(١) زمزم ونحوها من المياه الجوفية والجارية، فليس مخصوصاً بزمزم.

قال ابن كثير رحمته الله: ﴿فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]، أي: نابع، سائح، جاري على وجه الأرض. اهـ

(٢) قال ابن كثير رحمته الله: والمراد أنهم كانوا إذا صاموا في شريعتهم يحرم عليهم الطعام، وأي كلام، نص على ذلك السدي، وقتادة، وعبدالرحمن بن زيد.

قلت: ويؤيده حديث أن أبا بكر رضي الله عنه دخل على امرأة من أحس يقال لها: زينب. فرأها لا تتكلم، فقال: «مالها لا تتكلم؟» قالوا: حجّت مصمّمة. فقال لها: «تكلمي؛ فإنّ هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية»، فتكلمت. أخرجه البخاري رقم (٣٨٣٤).

وذكر أبو عمرو الداني في قوله تعالى: ﴿وَأَسَاءَ لَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] أن المراد بالحضور هنا المشاهدة، قال: وهو بالظاء بمعنى: المنع، والتحويط، قال: ولم يأت بهذا المعنى إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١].

وقيل: وكل شيء في القرآن: ﴿وما أدراك﴾؛ فقد أخبرنا به، وما فيه: ﴿وما يدريك﴾؛ فلم يخبرنا به. حكاه البخاري رحمته الله في تفسيره، واستدرك بعضهم عليه موضعاً، وهو قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

وقيل: الإنفاق حيث وقع في القرآن؛ فهو الصدقة؛ إلا في قوله تعالى: ﴿فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ [المتحنة: ١١]. فإن المراد به: المهر، وهو صدقة في الأصل، تصدق الله بها على النساء.

وثبت من حديث علي رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يتم بعد احتلام، ولا صمات إلى الليل»، ففي هذا أن الجاهلية كانوا يتعدون بالصمات حال صومهم بالنهار، وحال رجوعهم من حجهم.

النوع الخامس

علم المتشابه

وقد صنّف فيه جماعة، ونظّمه السّخاوي، وصنّف في توجيهه الكرّمانيّ كتاب «البرهان»، والرازي كتاب «درة التأويل»، وأبو جعفر بن الزبير، وهو أبسطها، في مجلدين.

وهو إيراد القصة الواحدة في صُورٍ شتّى، وفواصلٍ مختلفة، ويكثرُ في إيراد القصص والأنباء، وحكمته التصرّفُ في الكلام، وإتيانه على ضروب؛ ليعلمهم عجزهم عن جميع طُرُق ذلك، مبتدأ به، ومتكرراً، وأكثر أحكامه تثبت من وجهين؛ فلهذا جاء باعتبارين، وفيه فصول:

الفصل الأول

باعتبار الأفراد

وهو على أقسام:

الأول: أن يكون في موضعٍ على نظمٍ، وفي آخرٍ على عكسه، وهو يشبه ردَّ العَجْزِ على الصَّدْرِ، ووقع في القرآن منه كثير.

ففي البقرة: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾ [البقرة: ٥٨].

وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١].

وفي البقرة: ﴿وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢].

وفي الحج: ﴿وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى﴾ [الحج: ١٧].

وفي البقرة والأنعام: ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٢١- والأنعام: ٧١].

وفي آل عمران: ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى﴾ [آل عمران: ٧٣].

وفي البقرة: ﴿وَيَكُونَنَّ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وفي الحج: ﴿شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [الحج: ٧٨].

وفي البقرة: ﴿وَمَا أَهْلٌ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وباقى القرآن: ﴿لغيرِ اللَّهِ به﴾.

في البقرة: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤].

- وفي إبراهيم: ﴿مَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].
- في آل عمران: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦].
- وفي الأنفال: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأنفال: ١٠].
- وفي النساء: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥].
- وفي المائدة: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨].
- وفي الأنعام: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].
- وفي حم المؤمن: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٢].
- في الأنعام: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].
- وفي بني إسرائيل: ﴿تَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١].
- في النحل: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤].
- وفي فاطر: ﴿فِيهِ مَوَاجِرَ﴾ [فاطر: ١٢].
- في بني إسرائيل: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٨٩].
- وفي الكهف: ﴿فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ﴾ [الكهف: ٥٤].
- في بني إسرائيل: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الإسراء: ٩٦].
- وفي العنكبوت: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ [العنكبوت: ٥٢].
- في المؤمنين: ﴿لَقَدْ وَعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ﴾ [المؤمنون: ٨٣].
- وفي النمل: ﴿لَقَدْ وَعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [النمل: ٦٨].

في القصص: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠].

وفي يس: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠].

في آل عمران: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي

عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠].

وفي كهيعص: ﴿وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨].

الثاني: ما يشتهه بالزيادة والنقصان.

في البقرة: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

وفي يس: ﴿وَسَوَاءٌ﴾ [يس: ١٠]. بزيادة (واو)؛ لأن ما في البقرة جملة هي

خبرٌ عن اسم (إنَّ)، وما في يس جملةٌ عَطِفَتْ بالواو على جملة.

في البقرة: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وفي غيرها بإسقاط ﴿من﴾؛

لأنها للتبعيض، ولما كانت سورة البقرة سنام القرآن، وأوله بعد الفاتحة حَسَنَ دخول (من) فيها؛ لِيُعْلَمَ أن التحدي واقِع على جميع القرآن، من أوله إلى آخره، بخلاف غيرها من السور؛ فإنه لو دخلها (من)؛ لكان التحدي واقِعًا على بعض السور دون بعض، ولم يكن ذلك بالسَّهل.

في البقرة: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨].

وفي طه: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣]؛ لأجل قوله هناك: ﴿يَتَّبِعُونَ

الدَّاعِيَ﴾ [طه: ١٠٨].

في البقرة: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ [البقرة: ٤٩]، بغير (واو)، على أنه بدلٌ من

﴿يَسْأَلُونَكَ﴾، ومثله في الأعراف: ﴿يَقْتُلُونَ﴾ [الأعراف: ١٤١].

وفي إبراهيم: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ [إبراهيم: ٦]. بالواو؛ لأنه من كلام موسى عليه السلام، يعدد المحن عليهم.

في البقرة: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧].

وفي آل عمران: ﴿وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧].

في البقرة: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا﴾ [البقرة: ١٨٥]، ثم قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ [البقرة: ١٩٦].

في البقرة: ﴿وَيُكْفِّرْ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١].
وسائر ما في القرآن بإسقاط (من)، وفيها: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وفي آل عمران: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧].

قالوا: وجميع ما في القرآن من السؤال لم يقع عنه الجواب بالفاء؛ إلا قوله تعالى في طه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥]. الآية؛ لأن الأجوبة في الجميع كانت بعد السؤال، وفي طه كانت قبل السؤال، وكأنه قيل: إن سئلت عن الجواب فقل.

في الأعراف: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩]. بغير (واو)، وليس في القرآن غيره.

في البقرة: ﴿وَيَكُونُ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣].

وفي الأنفال: ﴿كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

في آل عمران: ﴿أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ٦٤].

وفي المائدة: ﴿بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١١].

في آل عمران: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤].

ببإاء واحدة؛ إلا في قراءة ابن عامر.

وفي فاطر: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [فاطر: ٢٥]، بثلاث باءات.

في آل عمران: ﴿هَاتَتْكُمْ أَوْلَاءَ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٩].

وسائر ما في القرآن: ﴿هُؤُلَاءِ﴾، بإثبات الهاء.

في النساء: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣]، بالواو.

وفي براءة: ﴿ذَلِكَ﴾ [براءة: ٣٦]. بغير واو.

في النساء: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣].

وفي المائدة بزيادة: ﴿مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

في الأنعام: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ

لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]، فكرر: ﴿لَكُمْ﴾.

وقال في هود: ﴿وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [هود: ٣١]. لأنه تكرر ﴿لَكُمْ﴾ في

قصته أربع مرات، فاكتفى بذلك.

في الأنعام: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧].

وفي القلم: ﴿بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [القلم: ٧]، بزيادة: الباء، ولفظ الماضي.

وفي النجم: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى﴾ [النجم: ٣٠].

في الأنعام: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩].

وفي سورة المؤمنين بزيادة: ﴿نَمُوتُ﴾ [المؤمنون: ٣٧]. وفيها أيضًا: ﴿إِنَّمَا

أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ليس فيها: غيره،

وفيها: ﴿جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وفي فاطر: ﴿جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣٩]، بإثبات ﴿في﴾.

في الأعراف: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

وفي ص: ﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥].

وفي الحجر: ﴿أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣٢]، فزاد: ﴿لا﴾.

في الأعراف: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]، بالفاء،

وكذا حيث وقع؛ إلا في يونس.

في الأعراف: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩]، بغير واو.

وفي المؤمنين، وهود: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ [هود: ٢٦- المؤمنين: ٢٣]. بالواو.

في الأعراف: ﴿كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١].

- وفي يونس بزيادة: ﴿بِهِ﴾ [يونس: ٧٤].
- في الأعراف: ﴿يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١١٠].
- وفي الشعراء بزيادة: ﴿بِسِحْرِهِ﴾ [الشعراء: ٣٥].
- في هود: ﴿وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَا﴾ [هود: ٦٢].
- وفي إبراهيم: ﴿وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا﴾ [إبراهيم: ٩].
- في يوسف: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يوسف: ١٠٩].
- وفي الأنبياء: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ﴾ [الأنبياء: ٧].
- في النحل: ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [النحل: ٦٥].
- وفي العنكبوت: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ [العنكبوت: ٦٣].
- وكذلك حذف ﴿من﴾ من قوله: ﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٠].
- وفي الحج: ﴿مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: ٥].
- في الحج: ﴿كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يُخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج: ٢٢].
- وفي السجدة: ﴿مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠].
- في النمل: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ [النمل: ١٠].
- وفي القصص: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٣١].
- في العنكبوت: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٣].
- وفي هود: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ﴾ [هود: ٧٧]. بغير ﴿أن﴾.

في العنكبوت: ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ [العنكبوت: ٦٣]. بزيادة:
﴿من﴾، ليس غيره.

في سورة المؤمن: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَأْتِيَةٌ﴾ [غافر: ٥٩]، وفي طه: ﴿آتِيَةٌ﴾ [طه: ١٥].

في النحل: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٢٠].

وفي الأعراف: ﴿دُونِهِ﴾ [الأعراف: ١٩٧].

في المؤمنين: ﴿مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾
[المؤمنون: ٤٥-٤٦].

وفي المؤمن بإسقاط ذكر (الأخ).

في البقرة: ﴿يَذَّبْحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].

وفي سورة إبراهيم: ﴿وَيَذَّبْحُونَ﴾ [إبراهيم: ٦]، بالواو، ووجهه أنه في سورة
إبراهيم تقدم: ﴿وَذَكَرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥]، وهي أوقات عقوبات إلى أن
قال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥]، واللائق أن يعدد
امتحانهم تعديداً يُؤذَن بصدق الجمع عليه لتكثر المنة، ولذلك أتى بالعاطف
ليؤذَن بأن إسماتهم العذاب مغايرٌ لتذبيح الأبناء، وسبي النساء، وهو ما كانوا
عليه من التسخير، بخلاف المذكور في البقرة؛ فإن ما بعد: ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ﴾
[البقرة: ٤٩]. تفسير له، فلم يعطف عليه، ولأجل مطابقة السابق جاء في
الأعراف: ﴿يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١]. ليطابق: ﴿سَنَقْتُلُ أَبْنَاءَهُمْ
وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

الثالث: التقديم والتأخير.

وهو قريب من الأول، ومنه في البقرة: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، مؤخر، وما سواه: ﴿يُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾.

ومنه: تقديم (اللعب) على (اللهو)، في موضعين من سورة الأنعام، وكذلك في القتال، والحديد.

وقدم: (اللهو) على: (اللعب) في الأعراف، والعنكبوت، وإنما قدم اللعب في الأكثر؛ لأن اللعب زمان الصبا، واللهو زمان الشباب، وزمان الصبا متقدم على زمان اللهو.

تنبيه:

ما ذكره في الحديث: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ﴾ [الحديد: ٢٠]، أي: كَلْعِبِ الصَّبِيانِ، و: ﴿وهو﴾، أي: كلهو الشباب، ﴿وزينة﴾، كزينة النساء، ﴿وتفاخر﴾ كتفاخر الإخوان، ﴿وتكاثر﴾ كتكاثر السلطان، وقريب منه في تقديم اللعب على اللهو قوله: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ * لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦-١٧].

وقدم: (اللهو) في الأعراف؛ لأن ذلك يوم القيامة، فذكر على ترتيب ما انقضى، وبدأ بما به انتهى من الحاليين.

وأما العنكبوت؛ فالمراد بذكرهما زمان الدنيا، وأنه سريع الانقضاء، قليل

البقاء، ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، أي: الحياة التي لا أبد لها، ولا نهاية لأبدها، فبدأ بذكر اللهو؛ لأنه في زمان الشباب، وهو أكثر من زمان اللعب، وهو زمان الصبا.

ومنه تقديم لفظ: (الضرر) على: (النفع) في الأكثر؛ لأن العابد يعبد معبوده خوفاً من عقابه أولاً، ثم طمعاً في ثوابه.

وحيث تقدم النفع على الضرر، فلتقدم ما يتضمن النفع، وذلك في سبعة مواضع، ثلاثة منها بلفظ الاسم، وهي في الأعراف، والرعد، وسبأ، وأربعة بلفظ الفعل، وهي في الأنعام: ﴿مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، وفي آخر يونس: ﴿مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وفي الأنبياء: ﴿مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئاً وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦]، وفي الفرقان: ﴿مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥].

أما في الأعراف؛ فلتقدم قوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ المُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، فقدم الهداية على الضلال، وبعد ذلك: ﴿لَا سَتَكُنُّرُتُ مِنَ الحَيْرِ وَمَا مَسَّنِي السُّوء﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فقدم الخير على السوء، وكذا قدم النفع على الضرر.

أما في الرعد؛ فلتقدم: (الطوع) في قوله: ﴿طَوْعاً وَكَرْهاً﴾ [الرعد: ١٥].

وأما في سبأ؛ فلتقدم: (البسط)، في قوله: ﴿يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [سبأ: ٣٦].

وفي يونس قد الضر على الأصل، ولموافقة ما قبلها؛ فإن فيها: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨]، وفيها: ﴿وَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانَ الضُّرُّ﴾ [يونس: ١٢]، فتكون الآية ثلاث مرات.

وكذلك ما جاء بلفظ الفعل؛ فلسابقة معنى يتضمن نفعاً.

أما الأنعام، ففيها: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٧٠]، ثم وصله بقوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَّا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

وفي يونس تقدم قوله: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، ثم قال: ﴿وَلَّا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَّا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦].

وفي الفرقان تقدم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، نعم جمّة في الآيات، ثم قال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَّا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥].

فتأمل هذه المواضع المطردة التي هي أعظم اتساقاً من العقود، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

ثم قال سبحانه في السورة: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، الآية.

وفيها سؤالان:

أحدهما: أنه سبحانه في الأولى قدم نفي قبول الشفاعة على أخذ العدل، وفي الثاني قدم نفي قبول العدل على الشفاعة.

السؤال الثاني: أنه سبحانه وتعالى قال في الأولى: ﴿لَّا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، وفي الثانية: ﴿وَلَّا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، فغاير بين اللفظين، فهل ذلك لمعنى يترتب عليه، أو من باب التوسّع في الكلام، والتنقل من

أسلوب إلى آخر كما جرت عادة العرب؟

والجواب: أن القرآن الحكيم، وإن اشتمل على النقل من أسلوب إلى آخر، لكنه يشتمل مع ذلك على فائدة وحكمة، قال الله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، ولم يقل: (من رحمن)، ولا (رحيم)؛ للتنصيص على أنه لا بد من الحكمة.

وهاتان الآيتان كلاهما في حق بني إسرائيل، وكانوا يقولون: إنهم أبناء الأنبياء، وأبناء آبائهم، وسيشفع لنا آباؤنا، فأعلمهم الله أنه لا تنفعهم الشفاعة، ولا تجزي نفس عن نفس شيئاً، وتعلق بهذه الآية المعتزلة على نفي الشفاعة، كما ذكره الزمخشري، وأجاب عنها أهل السنة بأجوبة كثيرة، ليس هذا محلها، وذكر الله في الآيتين (النفس) متكررة، ثم أتى بضمير يحتمل رجوعه إلى الأولى، أو إلى الثانية، وإن كانت القاعدة: عَوْدُ الضمير إلى الأقرب، ولكن قد يعود إلى غيره، كقوله تعالى: ﴿وَتُعَزَّرُوهُ وَنُقَرِّوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، فالضمير في: التعزير، والتوقير راجع إلى النبي ﷺ، وفي التسبيح عائد إلى الله تعالى، وهو متقدم على ذكر النبي ﷺ، فعاد الضمير على غير الأقرب.

إذا علمت ذلك، فقوله في الأولى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، الضمير راجع إلى النفس الأولى، وهي الشفاعة لغيرها، فلما كان المراد في هذه الآية ذكر الشفاعة للمشفوع له، أخبر أن الشفاعة غير مقبولة للمشفوع، احتقاراً له، وعدم الاحتفاء به، وهذا الخبر يكون باعثاً للسامع في ترك الشفاعة

إذا علم أن المشفوع عنده لا يقبل شفاعته به، فيكون التقدير على هذا التفسير: لا تجزى نفس عن نفس شيئاً، ولا يقبل منها شفاعته لو شفعت، يعنى: وهم لا يشفعون؛ فيكون ذلك مؤيِّساً لهم فيما زعموا أن آباءهم الأنبياء ينفعونهم من غير عمل منهم.

وقوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، إن جعلنا الضمير في: ﴿منها﴾ راجعاً إلى الشافع أيضاً؛ فقد جرت العادة أن الشافع إذا أراد أن يدفع إلى المشفوع عنده شيئاً ليكون مؤكداً لقبول شفاعته، فمن هذا قدم ذكر الشفاعته على دفع العدل، وإن جعلنا الضمير راجعاً إلى المشفوع فيه؛ فهو أحرى بالتأخير ليكون الشافع قد أخبره بأن شفاعته قد قبلت، فتقديم العدل ليكون ذلك مؤسساً لحصول مقصود الشفاعته، وهو ثمرتها للمشفوع فيه.

وأما الآية الثانية، فالضمير في قوله: ﴿عدل﴾، راجع إلى النفس الثانية، وهي النفس التي هي صاحبة الجريمة، فلا يقبل منها عدل؛ لأن العادة بذل العدل من صاحب الجريمة يكون مقدماً على الشفاعته فيه؛ ليكون ذلك أبلغ في تحصيل مقصوده، فناسب ذلك تقديم العدل الذي هو الفدية من المشفوع له على الشفاعته، ففي هذه الآية: بيان أن النفس المطلوبة بجرمها لا يقبل منها عدل عن نفسها، ولا تنفعها شفاعته شافع فيها، وقد بذل العدل للحاجة إلى الشفاعته عند من طلب ذلك منه، ولهذا قال في الأولى: ﴿يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، وفي الثانية: ﴿تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]؛ لأن الشفاعته إنما تقبل من الشافع، وتنفع المشفوع له.

وقال الراغب: إنما كرر فيها على سبيل الإنذار بالواعظ إذا وعظ لأمر؛ فإنه يكرر اللفظ لأجله تعظيماً للأمر.

قال: وأما تغييره النظم، فلما كان قبول وأخذه وقبول الشفاعة ونفعها متلازمة لم يكن بين اتفاق هذه العبارات واختلافها فرق في المعنى.

وقال الإمام فخر الدين: لما كان الناس متفاوتين، فمنهم من يختار أن يشفع فيه مقدماً على العدل الذي يخرج، ومنهم من يختار على العدل مقدماً على الشفاعة، ذكر سبحانه وتعالى القسمين، فقدم الشفاعة باعتبار طائفة، وقدم العدل باعتبار أخرى.

قال بعض مشايخنا -رحمهم الله تعالى-: الظاهر أنه سبحانه وتعالى إنما نفى قبول الشفاعة لا نفعها، ونفى أصل العدل الذي هو الفداء، وبدأ بالشفاعة لتيسيرها على الطالب أكثر من تحصيل العدل الذي هو الفداء، على ما هو المعروف في دار الدنيا، وفي الآية الثانية أنه لما تقرر زيادة تأكيدها بدأ فيها بالأعظم الذي هو الخلاص بالعدل، وثنى بنفع الشفاعة، فقال: ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، ولم يقل: لا تقبل منها شفاعة، وإن كان نفي الشفاعة يستلزم نفي قبولها؛ لأن الشفاعة تكون نافعة غير مقبولة، وتنفع لأغراض من وعد بخير، وإبدال المشفوع بغيره، فنفي النفع أعم، فلم يكن بين نفي القبول، ونفي النفع بالشفاعة تلازم، كما ادَّعَاهُ الرَّاغِبُ، وكان التقدير بالفداء الذي هو نفي قبول العدل، ونفي نفع الشفاعة شيئين مؤكدين لاستقرار ذلك في الآية الثانية.

ومما يدل على أن نفي الشفاعة أمرٌ زائدٌ نفي قبولها أنه سبحانه لما أخبر عن

المشركين أخبر بنفي النفع لا بنفي القبول، فقال: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدر: ٤٨]، وقال: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]. الآية.

وفي الحديث الصحيح أنهم قالوا: يا رسول الله، هل نفعت عمك أبا طالب؟ فقال: «وجدته، فنقلته إلى ضحضاح من النار»، مع علمهم أنه لا يشفع فيه.

فإن قيل: فقد قال في آخر السورة: ﴿أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، فنفي الشفاعة، ولم ينفي نفعها؟

قيل: من باب زيادة التأكيد أيضاً؛ فإنه سبحانه ذكر في هذه الآية الأسباب المنجية في الدنيا، ونفاها هناك، وهي: إما البيع الذي يتوصل به الإنسان إلى المقاصد، أو الخلة التي هي كمال المحبة، وبدأ بنفي المحبة؛ لأنه أعم وقوعاً من الصداقة، والمخاللة، وثنى بنفي الخلة التي هي سبب لنيل الأغراض في الدنيا أيضاً، وذكر ثالثاً نفي الشفاعة أصلاً، وهي أبلغ من نفي قبولها، فعاد الأمر إلى تكرار الجمل في الآيات؛ ليفيد قوة الدلالة.

الرابع: بالتعريف والتنكير.

كقوله في البقرة: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]، وفي آل عمران: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقوله في البقرة: ﴿هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]. وفي سورة إبراهيم: ﴿هَذَا الْبَلَدُ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ لأنه للإشارة إلى قوله: ﴿بَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ويكون ﴿بَلَدًا﴾ هنا هو المفعول الثاني و﴿آمِنًا﴾ صفتة، وفي إبراهيم ﴿الْبَلَدُ﴾ مفعول أول و﴿آمِنًا﴾ الثاني، وقوله في آل عمران: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]. وفي

الأنفال: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠]. وقوله في فصلت: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]، وفي الأعراف: ﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]؛ لأنها في ﴿حم﴾ مؤكدة بالتكرار بقوله: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [فصلت: ٣٥]. فبالغ بالتعريف، وليس هذا في سورة الأعراف، فجاء على الأصل المخبر عنه معرفة، والخبر نكرة.

الخاص: بالجمع والإفراد.

كقوله في سورة البقرة: ﴿لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]. وفي آل عمران: ﴿مَّعْدُودَاتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤]. لأن الأصل في الجمع إذا كان واحد مذكر أن يقتصر في الوصف على التأنيث، نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ * وَنَهَارٌ مَّضْفُوفَةٌ * وَزُرَابٍ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣-١٤-١٥-١٦]، فجاء في البقرة على الأصل، وفي آل عمران على الفرع.

السادس: إبدال حرف بحرف غيره، كقوله تعالى في البقرة: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا﴾ [البقرة: ٣٥]. بالواو، وفي الأعراف: ﴿فَكُلَا﴾ [الأعراف: ١٩]، بالفاء، وحكمته أن في البقرة من السكون الذي هو الإقامة، فلم يصلح إلا بالواو، ولو جاءت الفاء؛ لوجب تأخير الأكل إلى الفراغ من الإقامة، والذي في الأعراف من المسكن، وهو اتخاذ الموضع سكنًا؛ فكانت الفاء أولى؛ لأن اتخاذ المسكن لا يستدعي زمنًا متجددًا، وزاد في البقرة حدثنا لقوله: ﴿وَقُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٥]، بخلاف سورة الأعراف فإن فيها: ﴿قَالَ﴾، وذهب قوم إلى أن ما في الأعراف خطاب لهما قبل الدخول، وما في البقرة بعد الدخول، ومنه قوله تعالى في البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا

ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا ﴿البقرة: ٥٨﴾. بالفاء وفي الأعراف بالواو.

في البقرة: ﴿وَلَتَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٢٠]،

ثم قال بعد ذلك: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

في البقرة: ﴿فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦]، وفي

غيرها: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾.

في البقرة: ﴿وَمَا أَنْزَلْ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦].

وفي آل عمران: ﴿عَلَيْنَا﴾ [آل عمران: ٨٤].

في الأنعام: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا﴾ [الأنعام: ١١].

وفي غيرها: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ [النمل: ٦٩] [العنكبوت: ٢٠] [الروم: ٤٢].

في الأعراف: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٨٢]. بالواو، وفي غيرها بالفاء.

في الأعراف: ﴿آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، وفي الباقي: ﴿آمَنْتُمْ لَهُ﴾.

في سورة الرعد: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

وفي لقمان: ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩] لا ثاني له.

في الكهف: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧]،

وفي السجدة: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢].

في طه: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ [طه: ١٢٨]. بالفاء، وفي السجدة: ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾

[السجدة: ٢٦].

في القصص: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾ [القصص: ٦٠]. وفي الشورى: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ﴾ [الشورى: ٣٦]. بالفاء.

في الطور: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الطور: ٢٥]. وفي الصافات: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الصافات: ٥٠].

وبالواو فيهما، وفي القلم ﴿وَاصْبِرْ حُكْمَ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨]: ﴿فَاصْبِرْ حُكْمَ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨]. بالفاء فيهما، كما أن ﴿وَبَيَّسَ الْقَرَارُ﴾ [إبراهيم: ٢٩]، بالواو فيهما في إبراهيم، في الأعراف قوله: ﴿لَبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]. وفي فاطر: ﴿إِلَى بَلَدٍ﴾ [فاطر: ٩].

السابع: إبدال كلمة بأخرى له.

في البقرة: ﴿أَلْفِينَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: ١٧٠]، وفي لقمان: ﴿وَجَدْنَا﴾ [لقمان: ٢١].

في البقرة وفي الأعراف، في البقرة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٣٦]، وفي الأعراف: ﴿فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠].

في آل عمران: ﴿رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ [آل عمران: ٤٧]، وفي مريم: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ [مريم: ٨]. لأنه تقدم ذكره في ﴿لِكَ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩].

في النساء: ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ﴾ [النساء: ١٤٩]، وفي الأحزاب: ﴿شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ﴾ [الأحزاب: ٥٤]، الأنعام: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، والثاني: ﴿يُخْرِجُ﴾ بالفعل.

في الكهف: ﴿وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦]، وفي حم: ﴿وَلَئِنْ رُجِعْتُ

إلى ﴿فصلت: ٥٠﴾.

في طه: ﴿فَلَمَّا آتَاهَا﴾ [طه: ١١]، وفي النمل: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا﴾ [النمل: ٨].

في طه: ﴿وَسَلَّكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [طه: ٥٣]، وفي الزخرف: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [الزخرف: ١٠].

في الأنبياء: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [الأنبياء: ٢]، وفي الشعراء: ﴿مِّنَ الرَّحْمَنِ﴾ [الشعراء: ٥].

في النمل: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٧٨]، وفي الزمر: ﴿فَصَعِقَ﴾ [الزمر: ٦٨].

في الأحزاب في أولها: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢]، وفيها: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٩]. بعد ﴿وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩] ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾، بعد ﴿لَيْسَ أَلِ الصَّادِقِينَ﴾، ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]. بعد ﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، ﴿أَجْرًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٤]. بعد ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾، ﴿لَهُمْ رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١]. بعد ﴿نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾.

﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٣٨، وآية ٦٢]. موضعان: في الأحزاب، وفي سورة غافر: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ﴾ [غافر: ٨٥].

وفي البقرة: ﴿وَهُدِيَ وَبُشِّرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧]. وفي النحل ﴿وَهُدِيَ وَبُشِّرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢]. في موضعين.

في المائدة ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ﴾ [المائدة: ٦٠]، وبالنون في الكهف.

الثامن: الإدغام.

وتركه في النساء والأنفال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ [النساء: ١١٥]. وفي الحشر بالإدغام، في الأنعام: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٢]، وفي الأعراف: ﴿يَضَرَّعُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤].

الفصل الثاني

ما جاء على حرفين

كقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩، ٢٦٦]. في القرآن اثنان في البقرة.

﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [يونس: ٦٠، والنمل: ٧٣]، اثنان في يونس، والنمل.

﴿أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. في البقرة، وفي آل عمران: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وأما ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، فواحدة في البقرة، وكذلك فيها: ﴿غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٣]، وليس غيره.

﴿الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤، الذاريات: ٣٠]. حرفان في الزخرف، وفي الذاريات.

﴿فَقَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [هود: ٢٧، المؤمنون: ٢٤]. اثنان في قصة نوح في هود، والمؤمنون في السورتين بالفاء.

﴿وَعَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦، والزخرف: ٦٥]. اثنان في هود، والزخرف.

﴿مَنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [العنكبوت: ٦٢، وسبأ: ٣٩]. اثنان في العنكبوت، وسبأ،

وأما الذي في القصص، فهو ﴿مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٨٢]. ﴿لَوْلَا أَنْ﴾
وباقى القرآن، ﴿ويقدر﴾ فقط .

﴿فلما أن﴾ حرفان في يوسف ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وفي
القصص: ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ﴾ [القصص: ١٩].

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى﴾ [الأنعام: ٩٣، ٢١]. بالواو حرفان في الأنعام، وفي
يونس: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [يونس: ١٤٤]. بالفاء.

﴿أعرض﴾ حرفان في الكهف، وفي السجدة؛ إلا أن الأول ﴿فَأَعْرَضَ﴾
[الكهف: ٥٧]، والثاني: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ﴾ [السجدة: ٢٢].

﴿أطيعوا الله والرسول﴾ من غير تكرار الطاعة، حرفان وهما في آل
عمران: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [آل عمران: ٣٢]. ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ
وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢].

﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ٨٦، ١٠٥]. بغير تاء التانيث حرفان، وهما في
آل عمران.

﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٩٢، والأنفال: ٦٠] حرفان في آل عمران، وفي
الأنفال.

﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ﴾ [آل عمران: ١٨٤، الأنعام: ١٤٧]. بالفاء حرفان في آل عمران، وفي
الأنعام.

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤٧]. حرفان وهما في الأنعام.

﴿لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤، المنافقون: ٦]. حرفان في التوبة وفي المنافقين.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠، ٧٤]. بزيادة اللام حرفان في الحج.

﴿فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ [هود: ٦٧، ٩٤]. حرفان في هود في قصة صالح، وشعيب.

قال بعض المرثائين: ما كان فيه الصيحة؛ فهو ديارهم على الجمع، وما كان فيه الرجفة؛ فهو دارهم بالتوحيد.

﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [هود: ٢٠]. بتكرير ﴿من﴾ حرفان هما في هود. ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٨، الزمر: ٣٢]. حرفان في العنكبوت والزمر.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٧٧، العنكبوت: ٤٤]. بلفظ التوحيد، حرفان في الحجر، والعنكبوت تبع بإسقاط الألف، حرفان في البقرة وآل عمران.

﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩، والسجدة: ٤]. حرفان في الفرقان، وفي ألم السجدة.

﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩] [الشورى: ١٤] حرفان في لقمان، وحم عسق.^(١)

اللهو قبل اللعب، حرفان في الأعراف والعنكبوت.

(١) هذا مُشكَل؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ جَاءَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعِينَ فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ: [البقرة: ٢٨٢] [هود: ٣] [إبراهيم: ١٠] [النحل: ٦١] [الحج: ٥، ٣٣] [فاطر: ٤٥] [الزمر: ٤٢] [نوح: ٤].

- ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ﴾ [الأعراف: ١٠٠، السجدة: ٢٦]. بالواو حرفان في الأعراف، وآلم السجدة.
- ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ٢٧، العنكبوت: ٢٥]. حرفان في النحل، والعنكبوت.
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ [آل عمران: ٨٩، النور: ٥]. بزيادة:
- ﴿مِنْ بَعْدِ﴾، حرفان في آل عمران، والنور، ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ [البقرة: ١٦٠، النساء: ١٦٤]. بغير (من) حرفان في البقرة، والنساء.
- ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٨٠، ١٠]. حرفان في آل عمران، وفي الحديد.
- ﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٣، الشورى: ١٢]. في الزمر، وحم عسق.
- ﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٧، سبأ: ٣٣]. إخباراً عن الجماعة، حرفان في الأعراف وسبأ.
- ﴿أَمْوَاتٌ﴾ بالرفع، في البقرة ﴿أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءُ﴾ [البقرة: ١٥٤]. وفي النحل:
- ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١].

الفصل الثالث

ما جاء على ثلاثة أحرف

﴿أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٩] [فاطر: ٤٤] [غافر: ٢١، ٨٢].

ثلاثة في القرآن: في الروم، وفاطر، والمؤمن.

﴿فَنَجَّيْنَاهُ﴾ [يونس: ٧٣، الأنبياء: ٧٦، الشعراء: ١٧٠].

بالفاء، في يونس، والأنبياء، والشعراء.

﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣، النمل: ٦٢، الحاقة: ٤٢].

ثلاثة: في الأعراف، والنمل، والحاقة.

﴿لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦، ١٣٠] [الأنفال: ٥٧].

اثنان في الأعراف، والثالث في الأنفال.

﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ بتائين متكررتين، ثلاثة: في الأنعام، وآلم السجدة، والمؤمن.

﴿وَمَا يَذَكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩، آل عمران: ٧].

في البقرة، وآل عمران، وإبراهيم.^(١)

﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥، التوبة: ٢٠].

(١) التي في سورة إبراهيم: ﴿وَلْيَذَكَّرِ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.

في النساء، والتوبة، والصف.

﴿وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٨].

بزيادة الباء في أول البقرة، وفي النساء، والتوبة، ولكن هو فيها بالنفي.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ﴾ [البقرة: ٥٤، المائة: ٢٠، الصف: ٥].

في البقرة، وفي المائة، وفي الصف.

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤، ٦٢].

في البقرة اثنان، والثالث في التين والزيتون؛ إلا أنه بإسقاط الهاء، والميم.

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧، الرعد: ١، غافر: ٥٩].

في هود، والرعد، والمؤمن.

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣، يوسف: ٣٨، غافر: ٦١].

في البقرة، ويوسف، والمؤمن.

﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [هود: ١٩] [يوسف: ٣٧] [فصلت: ٧].

في هود، ويوسف، والسجدة^(١)

﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦، ص: ٣].

بزيادة ﴿من﴾ في الأنعام، وص، وآلم السجدة، لكن بلفظ: ﴿مِّنَ الْقُرُونِ﴾ [السجدة: ٢٦].

(١) لعله تصحيف، فالآية في سورة فصلت، وليست في السجدة.

﴿أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠، الشعراء: ٩٥، ص: ٧٣].

بالواو في الحجر، والشعراء، وص.

﴿إِنَّ اللَّهَ حَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨، النور: ٥٣، الحشر: ٨١].

في المائدة، والنور، والحشر.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩، المائدة: ٧، لقمان: ٢٣].

في آل عمران، والمائدة، ولقمان.

﴿وَلَوْ سَنَنَّا﴾ [الأعراف: ١٧٦، الفرقان: ٥١، السجدة: ١٣].

في الأعراف، والفرقان، وآلم السجدة.

﴿مَنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠، الأحقاف: ٣١، نوح: ٤].

بزيادة ﴿من﴾ في إبراهيم، والأحقاف، ونوح.

﴿مُبَيِّنَاتٍ﴾ [النور: ٣٤، ٤٦، الطلاق: ١١]. في النور اثنان، والثالث في الطلاق.

﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةً﴾^(١) [يونس: ٢٠، الرعد: ٧، ٢٧] [العنكبوت: ٥٠].

في الرعد اثنان، والثالث في يونس.

﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣، النحل: ٣١، فاطر: ٣٣]. في الرعد،

والنحل، وفاطر.

(١) سقط من المطبوع قوله تعالى: ﴿آيَةً﴾، والذي أثبتناه يقتضيه ما أشار إليه المصنف من السور

بإثباتها، وإلا فقوله: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾ في أكثر من آية مما أشار إليه المصنف.

﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٠، الروم: ٩].

في الروم، والتوبة، والعنكبوت، لكن بالواو.

﴿لَعَلَى﴾ [الحج: ٦٧] [سبأ: ٢٤] [القلم: ٤] في الحج، وسبأ، ونون.

﴿فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣، ٢٢، فاطر: ٤٤].

في سبأ اثنان، وفي آخر فاطر.

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] [الحجر: ٢٨] [ص: ٧١].

بواو في البقرة، والحجر، وص.^(١)

﴿وَنَزَّلْنَا﴾ [النحل: ٨٩، طه: ٨٠، ق: ٩].

ثلاثة أحرف: في طه، والنحل، وق، والباقي ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِ﴾.

﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٩٢، يونس: ٧٢، التغابن: ١٢].

في المائدة، ويونس، والتغابن.

﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ [الأنعام: ٦] [الأعراف: ١٤٨] [النحل: ٧٩] [النمل: ٨٦] [يس: ٣١].

بغير واو في النحل، والنمل، ويس.^(٢)

﴿أَمْوَاتًا﴾ بالنصب في البقرة ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨].

(١) التي في سورة ص بدون واو.

(٢) ستأتي في باب ما جاء على أربعة أحرف، وذكر فيها الأنعام والأعراف، ولم يذكر النحل، والأليق أن تكون في الفصل الخامس.

وآل عمران ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩].

وفي المرسلات ﴿أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٦].

﴿أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢، الإسراء: ٩٩، غافر: ٦٧].

بالنصب في الأنعام، وبني إسرائيل، والمؤمن.

﴿أَنذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ [الرعد: ٥، النمل: ٦٧، ق: ٣].

بغير ذكر العظام، في الرعد، والنمل، وق.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ﴾ [الرعد: ٣٨] [غافر: ٧٨].

في الرعد، والروم،^(١) والمؤمن.

(١) الآية التي في سورة الروم فيها تقديم ﴿مِّن قَبْلِكَ﴾ على ﴿رُسُلًا﴾.

الفصل الرابع

ما جاء على أربعة حروف

﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦/ الحج: ١٨/ النمل: ٨٧/ الزمر: ٦٨]،
بتكرير ﴿مَنْ﴾، في يونس، والحج، والنمل، والزمر.

﴿مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة: ١٧، ١٨، ١٠، الزخرف: ٨٥]. في
المائدة اثنان، في ص، وآخر الزخرف.

﴿أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ﴾ [الإسراء: ٧٧/ الأنبياء: ٧/ الفرقان: ٢٠/ سبأ: ٤٤]. بإسقاط ﴿من﴾
في بني إسرائيل، والأنبياء، والفرقان، وسبأ.

﴿أَهْوَلَاءِ﴾ [المائدة: ٥٣، الأنعام: ٥٣، الأعراف: ٤٩، سبأ: ٤٠]. بألف قبل الهاء، في
المائدة، والأنعام، والأعراف، وسبأ.

﴿مِنْ تَحْتِهِمْ﴾ [الأنعام: ٦، الأعراف: ٤٣، يونس: ٩، الكهف: ٣١]. في الأنعام،
والأعراف، ويونس، والكهف، وأما ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [براءة: ١٠٠]،
فموضع واحد في براءة.

﴿أَوْ أَنْ﴾ بهمزة قبل الواو في هود، ﴿أَوْ أَنْ نَفَعَلَ﴾ [هود: ٨٧]، وفي بني
إسرائيل: ﴿أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، وفي طه: ﴿أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾ [طه: ٤٥]،
وفي المؤمن: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦].

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهَا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١، ٢٤، الأحزاب: ١، الإنسان: ٣٠]. في النساء

اثنان، وفي الأحزاب، والإنسان.

﴿أَبَاؤُهُمْ﴾ بالرفع في البقرة.

﴿أَوْلُو كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ [البقرة: ١٧٠]. ، وفي المائدة: ﴿أَوْلُو كَانَ

أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [المائدة: ١٠٤]، وفي هود: ﴿إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ﴾ [هود: ١٠٩]،

وفي يس: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾ [يس: ٦].

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [الأعراف: ١٥٨، يونس: ١٠٤، ١٠٨، الحج: ٤٩]. في الأعراف،

وفي يونس اثنان منها، وفي الحج.

﴿نُصِرْفُ الْآيَاتِ﴾ [الأنعام: ٤٦، ٦٥، ١٠٥، الأعراف: ٥٨]. في الأنعام ثلاثة،

والرابع في الأعراف.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١] [الأنعام: ١٤٤] [والقصص: ٥٠]

[الأحقاف: ١٠]، في المائدة، والأنعام، والقصص، والأحقاف.

﴿مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦، مريم: ٣١، المؤمنون: ٢٩، وق: ١٠]. بالنصب في آل

عمران، ومريم، والمؤمنين، وق.

﴿مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢، ١٥٥، الأنبياء: ٥٠، ص: ٢٩]. في الأنعام اثنان، وفي

الأنبياء، وص.

﴿مَا كَسَبَتْ﴾ بحذف الباء من أوله في البقرة، وآل عمران اثنان، وفي إبراهيم.

﴿مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَى﴾ [آل عمران: ١٩٥، النساء: ١٢٤، النحل: ٩٧، وغافر: ٤٠]. بإثبات

الهمزة قبل الواو، في آل عمران، والنساء، والنحل، وغافر.

﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ [الأنعام: ٦، الأعراف: ١٤٨، النمل: ٨٦، يس: ٣٢]، بغير واو، في الأنعام، والأعراف، والنمل، ويس.^(١)

﴿وَلَبِئْسَ﴾ في البقرة اثنان، ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. ﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، وفي الحج: ﴿وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣]، وفي النور: ﴿وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [النور: ٥٧]، وأما: ﴿فَلَبِئْسَ﴾ بالفاء؛ فموضع واحد في النحل ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩].

﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦، ٣٨، هود: ٤٠، ٢٢]. بالرفع في النساء، والتوبة، وهود، والكهف. ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩، الحج: ٤٦، غافر: ٨٢، محمد: ١٠]. في يوسف، وفي الحج، وفي المؤمن، وفي القتال.

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا﴾ [الأنعام: ١١]. وليس في القرآن ﴿ثُمَّ﴾ غيره. وفي النمل: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ [النمل: ٦٩] [العنكبوت ٢٠] [الروم: ٤٢]، وكذا في العنكبوت، والروم.

﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ [مريم: ٧٧، الشعراء: ٢٠٥، الجاثية: ٢٣، النجم: ٣٣]. بالفاء بعد الهمزة في مريم، والشعراء، والجاثية، والنجم.

اللعب قبل اللهو في الأنعام اثنان [٣٢، ٧٠]، وفي القتال [٣٦]، والحديد [٢٠].

(١) وكذلك في النحل، وقد تقدم في الفصل الثالث بذكرها، ولم يذكر الأنعام، والأعراف، وقد تقدم أن الأليق أن تكون في الفصل الخامس.

﴿لَايَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤، الرعد: ٤، النحل: ١٢، الروم: ٢٤]. بلفظ الجمع في البقرة، والرعد، والروم، والنحل.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [يونس: ٦٧، الروم: ٢٣]. على لفظ الجمع في يونس، ﴿لَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [النحل: ٦٥]. بالتوحيد في النحل كذلك، وبالجمع في الروم [٢٣]، وآلم السجدة [٢٦].

﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [مريم: ٧٣] [العنكبوت: ١٢] [يس: ٤٧] [الأحقاف: ١١]. في مريم، والعنكبوت، ويس، والأحقاف.

﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ﴾ [هود: ١٠١ / النحل: ١١٨ / الزخرف: ٧٦]. في هود والنحل اثنان،^(١) وفي الزخرف.

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٤، الإسراء: ٦١، طه: ٥٠، الأنبياء: ١١٦]. في البقرة، وبني إسرائيل، والكهف، وطه، والأنبياء.

﴿وَالنَّبِيِّنَ بغير حق﴾ في آل عمران، ﴿النَّبِيِّنَ بغير حق﴾ [آل عمران: ٢١]. وفيها ﴿وَيَقْتُلُونَ الأنبياءَ بغير حق﴾ [آل عمران: ١١٢]، وفيها أيضًا: ﴿وَقَتَلَهُمُ الأنبياءَ بغير حق﴾ [آل عمران: ١٨١، النساء: ١٥٥]. وفي النساء، فأما الذي في البقرة: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بغير الحق﴾ [البقرة: ٦١]؛ فليس له نظير.

(١) في النحل في موضع واحد فقط، أما الموضع الآخر فهو قوله عز وجل: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللهُ﴾ [النحل: ٣٣].

الفصل الخامس

ما جاء على خمسة حروف

﴿حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣، ١٣٩، ١٢٨، الحجر: ٢٥، النمل: ٦]. في الأنعام ثلاثة، والرابع في الحجر، والخامس في النمل.

﴿مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤، ٧٤، الحج: ٥٠، النور: ٢٦، سبأ: ٤]. في الأنفال اثنان، وفي الحج، والنور، وسبأ.

(الأرض قبل السماء) في آل عمران، ويونس، وإبراهيم، وطه، والعنكبوت.

﴿لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الرعد: ٣، الروم: ٢١، الزمر: ٤٢، الجاثية: ١٣]، بلفظ الجمع في الرعد، والروم، والزمر، والجاثية، ولفظ التوحيد في النحل.

﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩، المائدة: ٩٢، والنور: ٥٤، محمد: ٣٣، والتغابن: ١٢]. بتكرير الطاعة في النساء، والمائدة، والنور، والقتال، والتغابن.

﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ منها حرفان بالواو في التوبة، ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١، غافر: ٩]. وكذلك في المؤمن، والباقي بلا واو، في يونس، والدخان، والحديد.

الفصل السادس

ما جاء على ستة حروف

- ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩/النحل: ٧٩/النمل: ٨٦/العنكبوت: ٢٤/الروم: ٣٧/الزمر: ٥٢]، في الأنعام، والنحل، والنمل، والعنكبوت، والروم، والزمر.
- ﴿وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ منها بواو واحد في النساء، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣].
- وفي المائدة: ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [المائدة: ١١٩/التوبة: ٨٩/١٠٠/الصف: ١٢/التغابن: ٩]. ومثله في التوبة موضعان، والصف، والتغابن.
- ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [الأنعام: ١٤٤، ١٥٧، الأعراف: ٣٧، يونس: ١٧، الكهف: ١٥، الزمر: ٣٢]. بالفاء في الأنعام موضعان، والأعراف، ويونس، والكهف، والزمر.
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ﴾ [البقرة: ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، الإسراء: ٨٥، الكهف: ٨٣، طه: ١٠٥]. بالواو ثلاث: في البقرة، وبنو إسرائيل، والكهف، وطه.
- ﴿فَبَشِّرْ﴾ [ص: ٥٦، ٦٠، الزمر: ٧٢، غافر: ٧٦، الزخرف: ٣٨، المجادلة: ٨]. بالفاء، في ص اثنتان، وفي الزمر، وفي غافر، والزخرف، والمجادلة.
- ﴿مَا﴾ بغير واو، في البقرة، والنساء، والأنعام موضعان، والحجر، والإنسان.
- ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٦٣، ٩٨، ٩٩، المائدة: ٥٩، ٦٩، ٧٧]، في آل عمران ثلاثة، وفي المائدة ثلاثة.

الفصل السابع

ما جاء على سبعة حروف

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١] إبراهيم: ٢٥ / القصص: ٤٣، ٤٦، ٥١ / الزمر: ٢٧ / الدخان: ٥٨، في البقرة، وإبراهيم، والقصص ثلاثة مواضع، والزمر، والدخان. ﴿السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ في مريم، والشعراء، والصفات، ووص موضعان، والزخرف، والدخان.^(١)

(المرأة) مكتوبة بالتاء المربوطة في سبعة مواضع: في آل عمران.

وفي يوسف، موضعان: ﴿امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٣٠، ٥١].

وفي القصص: ﴿امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩، التحريم: ١٠، ١٠، ١١].

وفي التحريم ثلاثة مواضع.

(١) وهذا مشكل أيضاً؛ فإن هذه الآية ﴿السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ تكررت في القرآن في سبعة عشر موضعاً، وهي كالتالي: [المائدة: ١٧] [المائدة: ١٨] [الحجر: ٨٥] [مريم: ٦٥] [الفرقان: ٥٩] [الشعراء: ٢٤] [الروم: ٨] [السجدة: ٤] [الصفات: ٥] [ص: ١٠] [ص: ٦٦] [الزخرف: ٨٥] [الدخان: ٧] [الدخان: ٣٨] [الأحقاف: ٣] [ق: ٣٨] [النبأ: ٣٧].

الفصل الثامن

ما جاء على ثمانية حروف

النفع قبل الضر: في الأنعام، والأعراف، ويونس، والرعد، والأنبياء، والفرقان، والشعراء، وسبأ.

﴿يَتَذَكَّرُ﴾ [الرعد: ١٩، وطه: ٤٤، فاطر: ٣٧، ص: ٢٩، الزمر: ٩، غافر: ١٣، النازعات: ٣٥، والفجر: ٢٣].

بتاء، في الرعد، وطه، والملائكة، وص، والزمر، والمؤمن، والنازعات، والفجر.

الفصل التاسع

ما جاء على تسعة حروف

﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٨٣، الرعد: ١٥، الإسراء: ٥٥، مريم: ٩٣، الأنبياء: ١٩، النور: ٤١، النمل: ٦٥، الروم: ٢٦، الرحمن: ٢٩]. بغير تكرار ﴿مَنْ﴾ في آل عمران، والرعد، وفي بني إسرائيل، ومريم، والأنبياء، والنور، والنمل، والروم، والرحمن

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٧ / الأعراف: ١٣١ / الأنفال: ٣٤ / يونس: ٥٥ / القصص: ٥٧ / الزمر: ٤٩ / الدخان: ٣٩ / الطور: ٤٧]، بالهاء والميم: في الأنعام، والأعراف، والأنفال، ويونس، والقصص موضعان، والزمر، والذي في الدخان، والطور.

﴿يَكُ﴾ بالياء من غير نون بعد الكاف، في الأنفال[٥٣]، والتوبة[٧٤]،
والنحل[١٢٠]، ومريم[٦٧]، والمؤمن موضعان[٥٨، ٢٨]، وفي المدثر موضعان
بالنون في أوله[٤٣، ٤٤]، وفي القيامة: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً﴾ [القيامة: ٣٧].

الفصل العاشر

ما جاء على عشرة أحرف

﴿ولما﴾ بالواو في هود، ويوسف، وفي غيرهما بالفاء، في هود أربعة أحرف،
وفي يوسف ستة.

﴿أن لا﴾ تكتب في المصحف بالنون منفصلة عشرة: في الأعراف موضعان،
والتوبة، وفي هود موضعان، والحج، ويس، والدخان، والممتحنة، والقلم.

الفصل الحادي عشر

ما جاء على أحد عشر حرفا

أن أحد عشر ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ﴾ [التوبة: ٧٢، الرعد: ٢٣، النحل: ٣١، الكهف: ٣١، مريم:
٦١، طه: ٧٦، فاطر: ٣٣، ص: ٥٠، غافر: ٨: الصف: ١٢]. في التوبة، والرعد، والنحل،
والكهف، ومريم، وطه، والملائكة، وص، والمؤمن، والصف.

﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٦، النساء: ١٧٠، الأنعام: ١٢، يونس: ٥٥،

النحل: ٥٢، النور: ٦٤، العنكبوت: ٥٢، لقمان: ٢٦، الحديد: ٢، الحشر: ٢٤، التغابن: ٤]. في البقرة، والنساء، والأنعام، ويونس، والنحل، والنور، والعنكبوت، ولقمان، والحديد، والحشر، والتغابن.

﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧، ١٢٢، ١٦٩ / المائدة: ١٢٠ / التوبة: ٢٢، ١٠٠ / الأحزاب: ٦٥ / التغابن: ٩ / الطلاق: ١١ / الجن: ٢٣]، في النساء ثلاثة مواضع، والمائدة، والتوبة موضعان، والأحزاب، والتغابن، والطلاق، والجن، والبرية.

﴿وتلك﴾ بالواو في البقرة [٢٣٠]، وآل عمران [١٤٠]، والأنعام [٨٣]، وهود [٥٩]، والكهف [٥٩]، والشعراء [٢٢]، والعنكبوت [٤٣]، والزخرف [٧٢]، والمجادلة [٤]، والحشر [٢١]، والطلاق [١].

﴿نعمت الله﴾ كُتِبَتْ بالتاء في أحد عشر موضعاً: في البقرة: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وفي آل عمران [١٠٣]، والمائدة [١١]، وإبراهيم موضعان [٢٨، ٣٤]، والنحل ثلاثة مواضع [٧٢، ٨٣، ١١٤]، ولقمان [٣١]، وفاطر [٣] والطور [٢٩].

﴿فِي مَا﴾ كتبت منفصلة في أحد عشر موضعاً:

في البقرة ﴿فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

وفي المائدة: ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [المائدة: ٨٤].

وفي الأنعام: ﴿فِي مَا أَوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وفيها أيضاً: ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وفي الأنبياء: ﴿وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٢].

وفي النور: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤].

وفي الشعراء: ﴿أَتَتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٦].

وفي الروم: ﴿شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

وفي الزمر: ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣].

وفيها أيضاً: ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا﴾ [الزمر: ٤٦].

وفي الواقعة: ﴿وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦١].

الفصل الثاني عشر

ما جاء على خمسة عشر وجها

﴿جنات تجري من تحتها الأنهار﴾ ليس فيها خالدين، في البقرة موضعان، وآل عمران، والمائدة، والرعد^(١)، والنحل^(٢)، والحج موضعان، والفرقان، والزمر، والقتال، والفتح، والصف، والتحريم، والبروج.

﴿وَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ بالتوحيد في البقرة، والأعراف، ويونس، والأنبياء موضعان، وفي الحج، والنمل موضعان، والروم، وسبأ، والملائكة، وص، والدخان، والذاريات، والحديد.

(١) التي في الرعد: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الرعد: ٣٥].

(٢) التي في النحل: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [النحل: ٣١].

الفصل الثالث عشر

ما جاء على ثمانية عشر وجها

(أك، نك، ويك، وتك) بحروف المضارعة في أولها، وبغير نون في آخرها.

في النساء: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

والأنفال: ﴿لَمْ يَكُ مُعَيَّرًا﴾ [الأنفال: ٥٣].

وفي التوبة: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [التوبة: ٧٤].

وفي هود موضعان: ﴿فَلَا تَكُ فِي مَرْيَمَ مِمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ﴾ [هود: ١٠٩]، ﴿فَلَا

تَكُ فِي مَرْيَمَ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ﴾ [هود: ١٧].

وفي النحل موضعان: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، ﴿وَلَا تَكُ فِي

ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧].

وفي مريم ثلاثة مواضع [٩، ٢٠، ٦٧]، وفي لقمان [١٦]، وغافر أربع

مواضع [١٦، ٢٨، ٥٠، ٨٥]، وفي المدثر موضعان، وفي القيامة.

الفصل الرابع عشر

فيما جاء على عشرين وجها

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً﴾ [البقرة: ٢٤٨ / آل عمران: ٤٩ / هود: ١٠٣ / الحجر: ٧٧]، على التوحيد في البقرة، وآل عمران، وهود، والحجر.

وفي النحل خمسة أحرف بالتوحيد: [١١، ١٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩].

وفي الشعراء ثمانية: [٨، ٦٧، ١٠٣، ١٢١، ١٣٩، ١٥٨، ١٧٤، ١٩٠].

وفي النمل [٥٢]، والعنكبوت [٤٤]، وسبأ [٩].

الفصل الخامس عشر

ما جاء على ثلاثة وعشرين حرفا

في البقرة: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١٧٦].

وفي آل عمران: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٣].

وفي النساء موضعان: ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]،

﴿نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٤٠].

وفي الأنعام: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الأنعام: ٣٧].

وفي الأعراف موضعان: ﴿مَّا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [الأعراف: ٧١]، ﴿إِنَّ

وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ ﴿[الأعراف: ١٩٦].

وفي الحجر: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴿[الحجر: ٦].

وفي النحل: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴿[النحل: ٤٤].

وفي بني إسرائيل: ﴿وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ ﴿[الإسراء: ١٠٥].

وفي الفرقان ثلاثة مواضع أولها: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ ﴿[الفرقان: ١].

﴿وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا ﴿[الفرقان: ٢٥]، ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ﴿[الفرقان: ٣٢].

وفي الشعراء: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿[الشعراء: ١٩٣].

وفي العنكبوت: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنَ

بَعْدِ مَوْتِهَا ﴿[العنكبوت: ٦٣]، وليس في القرآن ﴿مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا ﴿بزيادة: ﴿مِنْ ﴿غيره.

وفي الصافات: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ ﴿[الصافات: ١٧٧].

وفي الزمر: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴿[الزمر: ٢٣].

وفي الزخرف موضعان: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ ﴿[الزخرف: ٣١]، ﴿وَالَّذِي

نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ ﴿[الزخرف: ١١].

وفي القتال موضعان: ﴿وَأَمَّنُوا بِمَا نَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴿[محمد: ٢]، ﴿مَا نَزَّلَ اللَّهُ

سَنُطِيعُكُمْ ﴿[محمد: ٢٦].

وفي الحديد: ﴿مَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴿[الحديد: ١٦].

وفي تبارك: ﴿مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴿[تبارك: ٩].

النوع السادس

علم المبهمات

وقد صنف فيه أبو القاسم السهيلي كتابه المسمى بـ"التعريف والإعلام"، وتلاه تلميذه ابن عساكر في كتابه المسمى بـ"التكميل والإتمام"، وهو المبهمات المصنفة في علوم الحديث، وكان في السلف من يُعنى به.

أسباب الإبهام

وله أسباب:

الأول: أن يكون أُنهم في موضع، استغناءً ببيانه في آخر في سياق الآية، كقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، بيَّنه بقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧] الآية، وقوله: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وبيَّنه بقوله: ﴿مَنْ النَّبِيِّنَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٧٠]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، والمراد: آدم، والسياق بيَّنه.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]. يعني مريم وعيسى، وقال: ﴿آيَةً﴾ ولم يقل: ﴿آيتين﴾، وهما آيتان؛ لأنها قضية واحدة، وهي ولادتها له من غير ذكر.

والثاني: أن يتعين لاشتهاره، كقوله: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ولم يقل: حواء؛ لأنه ليس غيرها.

وكقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، والمراد: النمرود؛ لأنه المرسل إليه.

وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ﴾ [يوسف: ٣٠]، والمراد: العزيز.

وقوله: ﴿وَاتُلَّ عَلَيْهِمْ نَبَأُ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧]، والمراد: قابيل، وهابيل.

الثالث: قصد الستر عليه؛ ليكون أبلغ في استعطافه، ولهذا كان النبي ﷺ إذا بلغه عن قوم شيء خطب، فقال: «ما بال رجال قالوا كذا»، وهو غالب ما في القرآن، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠]، قيل: هو مالك ابن الصيف.^(١)

وقوله: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى﴾ [البقرة: ١٠٨]، والمراد هو: رافع بن حريملة، ووهب بن زيد.^(٢)

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٢٣]، وقوله: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٢].

(١) قال الراغب رحمه الله في «مفردات القرآن»: الفريق الجماعة المتفرقة عن آخرين. اهـ.

وعلى هذا فتخصيص مالك بن الصيف قول ضعيف يعارضه عموم الآية.

(٢) بل أعم من ذلك.

الرابع: ألا يكون في تعيينه كثير فائدة، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، والمراد بها بيت المقدس.

وقوله: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، والمراد أيلة، وقيل: طبرية.

وقوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً﴾ [يونس: ٩٨]، والمراد نينوى.

وقوله: ﴿أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾ [الكهف: ٧٧]، قيل: برقة.

الخامس: التنبيه على التعميم، وهو غير خاص، بخلاف ما لو عيّن كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٠٠]، قال عكرمة: أقمت أربع عشرة سنة أسال عنه حتى عرفته، هو ضمرة بن العاص، وكان من المستضعفين بمكة، وكان مريضاً، فلما نزلت آية الهجرة خرج منها، فمات بالتنعيم.

السادس: تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم، كقوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، والمراد الصديق، وكذلك: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣]، يعني محمداً.

السابع: تحقيره بالوصف الناقص، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا﴾ [النساء: ٥٦]، وقوله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، والمراد فيها العاص بن وائل.

تنبيهات:

الأول: قد يكون للشخص اسمان فيقتصر على أحدهما دون الآخر؛ لنكتة، فمنه قوله تعالى في مخاطبة الكتابيين: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، ولم يُذكَرُوا

في القرآن إلا بهذا، دون: (يا بني يعقوب)، وَسِرُّهُ: أن القوم لما خوطبوا بعبادة الله، وَذُكِّرُوا بدين أسلافهم موعظةً لهم، وتنبهًا من غفلتهم سُمُّوا بالاسم الذي فيه تذكرة بالله؛ فإن إسرائيل اسم مضاف إلى الله سبحانه في التأويل.

ومنه قوله تعالى حاكياً عن عيسى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، ولم يقل: محمد؛ لأنه لم يكن محمداً حتى كان أحمد، حمد ربه، فنبأه وشرفه؛ فلذلك تقدم على محمد، فذكره عيسى به، ومنه أن مدين هم أصحاب الأيكة؛ إلا أنه سبحانه حيث أخبر عن مدين قال: ﴿أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥]، وحيث أخبر عن الأيكة لم يقل: أخوهم، والحكمة فيه أنه لما عرفها بالنسب، وهو أخوهم في ذلك النسب؛ ذكره، ولما عرفهم بالأيكة قبل التي أصابهم فيها العذاب؛ لم يقل: أخوهم، وأخرجه عنهم.

ومنه: ﴿وَذَا النُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فأضافه إلى الحوت، والمراد: يونس، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، والإضافة بـ: (ذي) أشرف من الإضافة بـ: (صاحب)، ولفظ النون أشرف من الحوت، ولذلك وجد في حروف التهجي كقوله: ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، وقد قيل: إنه قَسَمَ، وليس في الآخر ما يشرفه بذلك.

ومنه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، فَعَدَلَ عن الاسم إلى الكنية، إما لاشتهاره بها، أو لقبح الاسم؛ فقد كان اسمه عبد العزى.

واعلم أنه لم يسم الله قبيلة من جميع قبائل العرب باسمها إلا قريشا سهاهم بذلك في القرآن؛ ليبقى على مر الدهور ذكرهم، فقال تعالى: ﴿لِإِيلافِ

قُرَيْشٍ ﴿قريش: ١﴾.

الثاني: أنه قد بالغ في الصفات؛ للتنبيه على أنه يريد إنسانا بعينه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ حَلَافٍ مَّهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١١] الآية، قيل: إنه الأحنس بن شريق. وقوله: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، قيل: إنه أمية بن خلف، كان يهمز النبي ﷺ.

الثالث: قيل لم يذكر الله تعالى امرأة في القرآن وسماها باسمها إلا مريم بنت عمران؛ فإنه ذكر اسمها في نحو ثلاثين موضعا.

النوع السابع

في أسرار الفواتح والسور

اعلم أن سور القرآن العظيم مائة وأربع عشرة سورة، وفيها يُلغزُ فيقال: أي شيء إذا عددته زاد على المائة؟ وإذا عددت نصفه كان دون العشرين؟ وقد افتتح سبحانه وتعالى كتابه العزيز بعشرة أنواع من الكلام لا يخرج شيء من السور عنها:

١- الاستفتاح بالثناء:

الأول: استفتاحه بالثناء عليه عز وجل، والثناء قسمان: إثبات لصفات مدح الرحمن، ونفي وتنزيه من صفات النقص، والإثبات، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، في خمس سور: [الفاتحة: ٢][الأنعام: ١][الكهف: ١][سبأ: ١][فاطر: ١]، و﴿تَبَارَكَ﴾ في سورتين: الفرقان: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١]، والمملك: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [المملك: ١].

والتنزيه نحو: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الحديد: ١]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ﴾ [الجمعة: ١]، كلاهما في سبع سور، فهذه أربع عشرة سورة استفتحت بالثناء على الله؛ لثبوت صفات الكمال، ونصفها لسلب النقائص.

قلت: وهو سرٌّ عظيم من أسرار الألوهية.

٢- الاستفتاح بحروف التهجي:

الثاني: استفتاح السور بحروف التهجي، نحو: ﴿المص﴾ [الأعراف: ١]، ﴿المر﴾ [الرعد: ١]، ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١]، ﴿طه﴾ [طه: ١]، ﴿طس﴾ [النمل: ١]، ﴿طسيم﴾ [الفصص: ١]، ﴿حم﴾ [غافر: ١]، ﴿حم * عسق﴾ [الشورى: ١، ٢]، ﴿ق﴾ [ق: ١]، ﴿ن﴾ [الفلم: ١]، وذلك في تسع وعشرين سورة.

٣- الاستفتاح بالنداء:

الثالث: النوع الثالث من أنواع استفتاح السور: النداء، نحو: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ [الحجرات: ١]، ﴿يا أيها النبي﴾ [الأحزاب: ١]، ﴿يا أيها المدثر﴾ [المدثر: ١]، وذلك في عشر سور.

٤- الاستفتاح بالجمل:

الرابع: الاستفتاح بالجمل الخبرية، نحو: ﴿يسألونك عن الأنفال﴾ [الأنفال: ١].
 ﴿براءة من الله﴾ [التوبة: ١]، ﴿أتى أمر الله﴾ [النحل: ١].
 ﴿اقترَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].
 ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]، ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ [السجدة: ١].
 ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [محمد: ١]، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفتح: ١]، ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١].
 ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١، ٢]، ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١].
 ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ [المعارج: ١]، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾ [نوح: ١].
 ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ في موضعين: [القيمة: ١/البلد: ١]، ﴿عَبَسَ﴾ [عبس: ١].

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١]، ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البينة: ١]، ﴿الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١].
 ﴿أَهْلَاكُمْ﴾ [التكاثر: ١]، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾ [الكوثر: ١].

فتلك ثلاث وعشرون سورة.

٥- الاستفتاح بالقسم:

الخاص: القسم، نحو: ﴿وَالصَّافَّاتِ﴾، ﴿وَالطُّورِ﴾، ﴿وَالنَّجْمِ﴾،
 ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾، ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾، ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾، ﴿وَالسَّمَاءِ﴾
 ﴿وَالطَّارِقِ﴾، ﴿وَالْفَجْرِ﴾، ﴿وَالشَّمْسِ﴾، ﴿وَاللَّيْلِ﴾، ﴿وَالضُّحَى﴾، ﴿وَالتِّينِ﴾
 ﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾، ﴿وَالْعَصْرِ﴾، فتلك خمس عشرة سورة.

٦- الاستفتاح بالشرط:

الخاص: الشرط، نحو: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾، ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾
 ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، ﴿إِذَا﴾
 ﴿زُلْزِلَتْ﴾، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾، فذلك سبع سور.

٧- الاستفتاح بالأمر:

الخاص: الاستفتاح بالأمر في ست سور: ﴿قُلْ أُوْحِي﴾، ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾
 ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ في سورتين.

٨- الاستفتاح بالاستفهام:

الخاص: لفظ الاستفهام في: ﴿هَلْ أَتَى﴾، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾
 ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، ﴿أَرَأَيْتَ﴾، فتلك ست سور.

٩- الاستفتاح بالدعاء:

التاسع: الدعاء، في ثلاث سور: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾
﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ﴾.

١٠- الاستفتاح بالتعليق:

العاشر: التعليق، في موضع واحد، نحو: ﴿لَا يَلَا فِ قُرَيْشٍ﴾.

النوع الثامن

في خواتم السور

وهي مثل الفواتح في الحسن؛ لأنها آخر ما يقرع الأسماع، فلهذا جاءت متضمنة للمعاني البديعة، مع إيذان السامع بانتهاء الكلام، حتى يرتفع معه تشوف النفس إلى ما يذكر بعد.

ومن أوضحه خاتمة سورة إبراهيم: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]،
وخاتمة سورة الأحقاف: ﴿بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]،
ولأنها بين أدعية، ووصايا، وفرائض، ومواعظ، وتحميد، وتهليل، ووعيد، ووعيد، إلى غير ذلك.

النوع التاسع

معرفة المكي والمدني

وما نزل بمكة والمدينة وترتيب ذلك

المشهور أن المكي ما نزل قبل الهجرة، وإن كان بالمدينة، والمدني ما نزل بعد الهجرة، وإن كان بمكة.

ومن جملة علاماته: أنَّ كُلَّ سورة فيها: ﴿يا أيها الناس﴾ وفيها: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾؛ فهي مكية، وفي الحج اختلاف.

وكل سورة فيها: ﴿كَلَّا﴾؛ فهي مكية، وكل سورة فيها حروف المعجم؛ فهي مكية؛ إلا البقرة، وآل عمران، وفي الرعد خلاف.

وكل سورة فيها قصة آدم وإبليس؛ فهي مكية، سوى البقرة، وكل سورة فيها ذكر المنافقين؛ فمدنية، سوى العنكبوت.

وقال الجوهري: لمعرفة المكي، والمدني طريقان: سماعي، وقياسي؛ فالسماعي: ما وصل إلينا نزوله بأحدهما، والقياسي قال علقمة عن عبد الله: كل سورة فيها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فقط، أو: ﴿كَلَّا﴾، أو أولها حروف تهج؛ سوى: الزهراوين، والرعد في وجه، أو فيها قصة آدم وإبليس؛ سوى: الطولي؛ فهي مكية، وكل سورة فيها قصص الأنبياء، والأمم الخالية مكية، وكل سورة فيها فريضة، أو حدٌّ؛ فهي مدنية. انتهى

وذكر ابن أبي شيبة في "مصنفه" في كتاب فضائل القرآن: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة قال: كل شيء نزل فيه ﴿يا أيها الناس﴾؛ فهو بمكة، وكل شيء نزل فيه: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾؛ فهو بالمدينة، وهذا مرسل، قد أُسْنِدَ عن عبد الله بن مسعود.

ورواه الحاكم في "مستدرکه" في آخر كتاب الهجرة عن يحيى بن معين، قال: حدثنا وكيع، عن أبيه، عن الأعمش، وعن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ابن مسعود به.

ورواه البيهقي في أواخر "دلائل النبوة"، وكذا رواه البزار في "مسنده"، ثم قال: وهذا يرويه غير قيس عن علقمة مرسلًا، ولا نعلم أحدًا أسنده إلا قيس. انتهى

ورواه ابن مردويه في "تفسيره" في سورة الحج، عن علقمة، عن أبيه، وذكر في آخر الكتاب عن عروة بن الزبير نحوه، وقد نصَّ على هذا القول جماعة من الأئمة، منهم: أحمد بن حنبل وغيره، وبه قال كثير من المفسرين، ونقله عن ابن عباس، وهذا القول إن أُخِذَ على إطلاقه ففيه نظر؛ فإنَّ سورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]. وفيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨].

وسورة النساء مدنية، وفيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [النساء: ١]، وفيها: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [النساء: ١٣٣].

وسورة الحج مكية، وفيها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]؛ فَإِنَّ أَرَادَ الْمَفْسُورُونَ أَنَّ الْغَالِبَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَلِذَا قَالَ مَكِّي:

هذا إنما هو في الأكثر، وليس بعام، وفي كثير من السور المكية: ﴿يأيها الذين آمنوا﴾. انتهى.

قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري في كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن»: من أشرف علوم القرآن علم نزوله، وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة ابتداءً، ووسطاً، وانتهاءً، وترتيب ما نزل بالمدينة كذلك، ثم ما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، ثم ما يشبه نزول المكي في المدني، وما يشبه نزول المدني في المكي، ثم ما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، ثم ما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مشيعاً، وما نزل مفرداً، ثم الآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكية في السور المدنية، ثم ما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة، وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، ثم ما نزل مجملاً، وما نزل مُفَسَّرًا، وما نزل مرموزاً، ثم ما اختلفوا فيه: فقال بعضهم: مدني.

هذه خمسة وعشرون وجهًا من لم يعرفها ويميز بينها؛ لم يحل له أن يتكلم في

كتاب الله تعالى.

ذكر ما نزل من القرآن بمكة ثم ترتيبه

أول ما نزل من القرآن بمكة: ﴿أَفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، ثم: ﴿ن والقلم﴾، ثم: ﴿يَأْيُهَا الْمَزْمَلُ﴾، ثم: ﴿يَأْيُهَا الْمَدْثَرُ﴾، ثم: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾، ثم: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ثم: ﴿سِجِّ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، ثم: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾، ثم: ﴿وَالْفَجْرِ﴾، ثم: ﴿وَالضُّحَى﴾، ثم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ثم: العشر، ثم: ﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾، ثم: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، ثم: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾، ثم: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي﴾، ثم: ﴿قَلَّ يَأْيُهَا الْكَافِرُونَ﴾، ثم: [سورة الفيل]، ثم: [الفلق]، ثم: [الناس]، ثم: ﴿قَلَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾، ثم: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾، ثم: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، ثم: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾، ثم: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾، ثم: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾، ثم: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾، ثم: ﴿الْقَارِعَةِ﴾، ثم: ﴿لَا أَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، ثم: [الهمزة]، ثم: [المرسلات]، ثم: ﴿ق وَالْقُرْآنِ﴾، ثم: ﴿لَا أَقْسَمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾، ثم: [الطارق]، ثم: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾، ثم: ﴿ص وَالْقُرْآنِ﴾، ثم: [الأعراف]، ثم: [الجن]، ثم: ﴿يَس﴾، ثم: [الفرقان]، ثم: [الملائكة]، ثم: [مريم]، ثم: [طه]، ثم: [الواقعة]، ثم: [الشعراء]، ثم: [النمل]، ثم: [القصاص]، ثم: [بني إسرائيل]، ثم: [يونس]، ثم: [هود]، ثم: [يوسف]، ثم: [الحجر]، ثم: [الأنعام]، ثم: [الصفات]، ثم: [لقمان]، ثم: [سبأ]، ثم: [الزمر]، ثم: [حم المؤمن]، ثم: ﴿حم السجدة﴾، ثم: ﴿حم عسق﴾، ثم: ﴿حم الزخرف﴾، ثم: ﴿حم الدخان﴾، ثم: ﴿حم الجاثية﴾، ثم: ﴿حم الأحقاف﴾، ثم: ﴿والذاريات﴾، ثم:

[الغاشية]، ثم: [الكهف]، ثم: [النحل]، ثم: [نوح]، ثم: [إبراهيم]، ثم:
 [الأنبياء]، ثم: [المؤمنون]، ثم: ﴿ألم تنزيل﴾، ثم: ﴿والطور﴾، ثم: [الملك]،
 ثم: ﴿الحاقة﴾، ثم: ﴿سأل سائل﴾، ثم: ﴿عم يتساءلون﴾، ثم: [النازعات]،
 ثم: ﴿إذا السماء انفطرت﴾، ثم: ﴿إذا السماء انشقت﴾، ثم: [الروم].

واختلفوا في آخر ما نزل بمكة:

فقال ابن عباس: العنكبوت.

وقال الضحاك، وعطاء: المؤمنون.

وقال مجاهد: ﴿ويل للمطففين﴾.

فهذا ترتيب ما نزل من القرآن بمكة، وعليه استقرت الرواية من الثقات،

وهي خمس وثمانون سورة.

ذكر ترتيب ما نزل بالمدينة

هذا وهو تسع وعشرون سورة، فأول ما نزل فيها: سورة البقرة، ثم الأنفال، ثم آل عمران، ثم الأحزاب، ثم الممتحنة، ثم النساء، ثم ﴿إذا زلزلت﴾، ثم الحديد، ثم محمد، ثم الرعد، ثم الرحمن، ثم ﴿هل أتى﴾، ثم الطلاق، ثم ﴿لم يكن﴾، ثم الحشر، ثم ﴿إذا جاء نصر الله﴾، ثم النور، ثم الحج، ثم المنافقون، ثم المجادلة، ثم الحجرات، ثم ﴿يأيها النبي لم تحرم﴾، ثم الصف، ثم الجمعة، ثم التغابن، ثم الفتح، ثم التوبة، ثم المائدة.

ومنهم من يقدم المائدة على التوبة، وقرأ النبي ﷺ المائدة في خطبة حجة الوداع، وقال: «يا أيها الناس، إن آخر القرآن نزولاً سورة المائدة؛ فأحلوا حلالها، وحرّموا حرامها»، فهذا ترتيب ما نزل بالمدينة.

وأما ما اختلفوا فيه: ففاتحة الكتاب، قال ابن عباس، والضحاك، ومقاتل، وعطاء: إنها مكية. وقال مجاهد: مدنية.

واختلفوا في ﴿ويل للمطففين﴾، فقال ابن عباس: مدنية. وقال عطاء: هي آخر ما نزل بمكة.

فجميع ما نزل بمكة خمس وثمانون سورة وجميع ما نزل بالمدينة تسع وعشرون على اختلاف الروايات.

ما نزل بالحجفة:

قوله عز وجل في سورة القصص: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيَّ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]، نزلت بالحجفة، والنبي ﷺ مهاجر.

ما نزل ببيت المقدس:

قوله تعالى في الزخرف: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] نزلت عليه ليلة أُسري به.

ما نزل بالطائف:

قوله تعالى في الفرقان: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] الآية، ولذلك قصة عجيبة، وقوله في: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكذِّبُونَ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الانشقاق: ٢٢، ٢٣، ٢٤]، يعنى كفار مكة.

ما نزل بالحديبية:

قوله تعالى في الرعد: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠] نزلت بالحديبية حين صالح النبي ﷺ أهل مكة، فقال رسول الله ﷺ لعلي: «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم»، فقال سهيل بن عمرو: ما نعرف الرحمن الرحيم، ولو نعلم أنك رسول الله؛ لتابعناك. فأنزل الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ إلى قوله: ﴿مَتَابٍ﴾.

ما نزل ليلاً:

قوله تعالى في أول سورة الحج: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] نزلت ليلاً في غزوة بن المصطلق، وهم حَيٌّ من خزاعة، والناس يسرون.

وقوله تعالى في المائدة: ﴿وَاللَّهُ يَعَصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] نزلت في بعض غزوات رسول الله ﷺ، وذلك أن النبي ﷺ كان يُحْرَسُ كل ليلة، قال عبد الله ابن عامر بن ربيعة: قال رسول الله ﷺ: «من يحرسنا الليلة؟»، فأتاه حذيفة، وسعد في آخرين، معهم الحجف، والسيوف، وكان رسول الله ﷺ في خيمة من آدم، فباتوا على باب الخيمة، فلما أن كان بعد هزيع من الليل أنزل الله عليه الآية، فأخرج رسول الله ﷺ رأسه من الخيمة، فقال: «يأيها الناس، انصرفوا فقد عصمني الله».

ومنها قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، الآية، قالت عائشة رضي الله عنها: نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ، وأنا معه في اللحاف، ونزل عليه أكثر القرآن نهاراً.

النوع العاشر

معرفة أول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل

فأما أوله، ففي «صحيح البخاري» في حديث بدء الوحي ما يقتضى أن أول ما نزل عليه ﷺ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، ثم المدثر، وأخرجه الحاكم في «مستدرکه» من حديث عائشة رضي الله عنها صريحاً، وقال: صحيح الإسناد.

ولفظ مسلم: «أول ما نزل من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ إلى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥]».

ووقع في «صحيح البخاري» إلى قوله: ﴿وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾، وهو مختصر، وفي الأول زيادة، وهي من الثقة مقبولة، وقد جاء ما يعارض هذا، ففي «صحيح مسلم» عن جابر: أول ما نزل من القرآن سورة المدثر.

وجمع بعضهم بينهما بأن جابراً سمع النبي ﷺ يذكر قصة بدء الوحي، فسمع آخرها ولم يسمع أولها؛ فتوهم أنها أول ما نزلت، وليس كذلك، نعم هي أول ما نزل بعد سورة: ﴿اقْرَأْ﴾، وفترة الوحي؛ لما ثبت في «الصحيحين» أيضاً عن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان يحدث عن فترة الوحي، قال في حديثه: «بينما أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء، فرفعت رأسي، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فحششت منه فرقاً، فرجعت، فقلت: زملوني، زملوني، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المدثر: ١، ٢]»، فقد أخبر في هذا الحديث عن الملك الذي جاءه ب: حراء قبل هذه المرة،

وأخبر في حديث عائشة أن نزول ﴿اقرأ﴾ كان في غار حراء، وهو أول وحي، ثم فتر بعد ذلك، وأخبر في حديث جابر أن الوحي تتابع بعد نزول ﴿يأيتها المدثر﴾، فعلم بذلك أن ﴿اقرأ﴾ أول ما نزل مطلقاً، وأن سورة المدثر بعده.

وكذلك قال ابن حيان في "صحيحه": لا تضاد بين الحديثين، بل أول ما نزل ﴿اقرأ باسم ربك﴾ بغار حراء، فلما رجع إلى خديجة رضي الله عنها، وصبت عليه الماء البارد، أنزل الله عليه في بيت خديجة ﴿يا أيها المدثر﴾، فظهر أنه لما نزل عليه ﴿اقرأ﴾، رجع فتدثر، فأنزل عليه ﴿يا أيها المدثر﴾.

وقيل: أول ما نزل سورة الفاتحة، روي ذلك من طريق أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سمع الصوت انطلق هارباً، وذكر نزول الملك عليه، وقوله: قل ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ [الفاتحة: ٢]، إلى آخرها.

وقال القاضي أبو بكر في "الانتصار": وهذا الخبر منقطع، وأثبت الأقاويل: ﴿اقرأ باسم ربك﴾، ويليه في القوة ﴿يا أيها المدثر﴾، وطريق الجمع بين الأقاويل أن أول ما نزل من الآيات ﴿اقرأ باسم ربك﴾ وأول ما نزل من أوامر التبليغ ﴿يا أيها المدثر﴾، وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة، وهذا كما ورد في الحديث: «أول ما يحاسب به العبد الصلاة، وأول ما يقضى فيه الدماء»، وجمع بينهما بأن أول ما يحكم فيه من المظالم التي بين العباد الدماء، وأول ما يحاسب به العبد من الفرائض البدنية الصلاة.

وقيل: أول ما نزل للرسالة ﴿يا أيها المدثر﴾، وللنبوة ﴿اقرأ باسم ربك﴾؛ فإن العلماء قالوا قوله تعالى ﴿اقرأ باسم ربك﴾: دالٌّ على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم؛ لأن

النبوة عبارة عن الوحي إلى الشخص، على لسان الملك، بتكليف خاص، وقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ دليل على رسالته ﷺ؛ لأنها عبارة عن الوحي إلى الشخص، على لسان الملك، بتكليف عام.

وذكر القاضي في «الانتصار» رواية: «ثم نزل بعد سورة ﴿اقرأ﴾ ثلاث آيات من أول نوح، وثلاث آيات من أول المدثر.

وعن صجاهد قال: أول سورة أنزلت ﴿اقرأ﴾، ثم نوح.

وذكر الحاكم في «الإكليل» أن أول آية أنزلت في الإذن بالقتال قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ هُمْ الْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١]، وروى في «المستدرک» عن ابن عباس: أول آية أنزلت فيه ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ [الحج: ٣٩] الآية.

وأما آخره فاختلّفوا فيه: فعن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١]، وعن عائشة: سورة المائدة، وقيل: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وقال السدي: آخر ما نزل ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩].

وفي «صحيح البخاري» في تفسير [سورة براءة] عن البراء بن عازب رضي الله عنهما: آخر آية نزلت ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وآخر سورة نزلت ﴿براءة﴾، وفي رواية غيره: آخر سورة أنزلت كاملة سورة براءة، وآخر آية نزلت خاتمة النساء.

وذكر ابن الأنباري عن أبي إسحاق، عن البراء قال: آخر آية نزلت من

القرآن ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾، ثم قال: وأخطأ أبو إسحاق. ثم ساق سنده من طرق إلى ابن عباس: آخر آية أنزلت ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، وكان بين نزولها ووفاة النبي ﷺ أحد وثمانون يومًا، وقيل: تسع ليال. انتهى

وفي "مستدرک الحاكم" عن شعبة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، أنه قال: آخر آية نزلت على عهد رسول الله ﷺ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ثم قرأها إلى آخر السورة.

ورواه أحمد في "المسند" عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي ابن كعب رضي الله عنه، قال: آخر آية نزلت على عهد رسول الله ﷺ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾، ثم قرأ إلى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾، قال: هذا آخر ما نزل من القرآن، فختم بما فتح به بالذي لا إله إلا هو، وهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال بعضهم: روى البخاري آخر ما نزل آية الربا، وروى مسلم آخر سورة نزلت جميعًا: ﴿إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١].

قال القاضي أبو بكر في "الانتصار": وهذه الأقوال ليس في شيء منها ما رُفِعَ إلى النبي ﷺ، ويجوز أن يكون قاله قائله بضر من الاجتهاد، وتغليب الظن، وليس العلم بذلك من فرائض الدين، حتى يلزم ما طعن به الطاعنون

من عدم الضبط، ويحتمل أن كُلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من رسول الله ﷺ في اليوم الذي مات فيه، أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك، وإن لم يسمعه هو لمفارقته له، ونزول الوحي عليه بقرآن بعده، ويحتمل أيضاً أن تنزل الآية التي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها؛ فيؤمر برسم ما نزل وتلاوتها عليهم بعد رسم ما نزل آخرًا وتلاوته؛ فيظنُّ سامعٌ ذلك أنه آخر ما نزل في الترتيب.

النوع الحادي عشر

معرفة على كم لغة نزل

ثبت في «الصحيحين» من حديث ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «أقراني جبريل على حرف، فراجعته، ثم لم أزل أستزيده فيزيدي، حتى انتهى إلى سبعة أحرف»، زاد مسلم: قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام.

وأخرج أيضاً من حديث عمر بن الخطاب، قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها. وفي رواية: على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتها. فقال رسول الله ﷺ: «أرسله»، ثم قال: «اقرأ»، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «هكذا أنزلت»، ثم قال لي: «اقرأ»، فقرأت، فقال: «هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه».

وأخرج مسلم نحوه عن أبي بن كعب، وفيه: فقال النبي ﷺ: «إني أُرسِلُ إِلَيَّْ أَنْ أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أَنْ هَوِّنْ عَلَى أمتي، فرد إليَّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه: أَنْ هَوِّنْ عَلَى أمتي، فرد إليَّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم، اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليَّ الخلق كلهم، حتى إبراهيم عليه السلام».

وقال ابن العربي: لم يأت في معنى هذا السبع نص، ولا أثر، واختلف الناس في تعيينها.

وقال الحافظ أبو حاتم البستي: اختلف الناس فيها على خمسة وثلاثين قولاً، وقد وقفت منها على كثير، فذهب بعضهم إلى أن المراد التوسعة على القارئ، ولم يقصد به الحصر، والأكثر على أنه محصور في سبعة، ثم اختلفوا: هل هي باقية إلى الآن نقرؤها، أم كان ذلك أولاً، ثم استقر الحال بعده على قولين.

وقال القرطبي: إن القائلين بالثاني - وهو أن الأمر كان كذلك ثم استقر على ما هو الآن - هم أكثر العلماء، منهم: سفيان بن عيينة، وابن وهب، والطبري، والطحاوي.

والقائلون بأنها كانت سبعة اختلفوا على أقوال:

أحدها: أنه من المشكل الذي لا يُدرى معناه؛ لأنَّ العرب تُسمِّي الكلمة المنظومة حرفاً، وتُسمِّي القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة، والحرف أيضاً المعنى والجهة. قاله أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي.

والثاني: وهو أضعفها أن المراد سبع قراءات، وحكي عن الخليل ابن أحمد.

والثالث: سبعة أنواع كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن، بخلاف غيره من أنحاء، فبعضها أمرٌ ونهيٌ، ووعد ووعيد، وقصص، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال وغيره.

والرابع: أن المراد سبع لغات لسبع قبائل من العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا ما لم يُسَمَّعَ قطُّ، أي: نزل على سبع لغات متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة تميم، وبعضه بلغة أزد وربيعة، وبعضه بلغة هوازن وسعد بن بكر، وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله واحدة، وإلى هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن يحيى ثعلب، وحكاة ابن دريد عن أبي حاتم السجستاني وحكاة بعضهم عن القاضي أبي بكر.

وقال الأزهري في "التهذيب": إنه المختار.

واحتج بقول عثمان حين أمرهم بكتب المصاحف: وما اختلفتم أنتم وزيد، فاكتبوه بلغة قريش؛ فإنه أكثر ما نزل بلسانهم.

وقال البيهقي في "شعب الإيمان": إنه الصحيح. أي: إن المراد اللغات السبع التي هي شائعة في القرآن، واحتج بقول ابن مسعود: سمعت القراء، فوجدتهم متقاربين، اقرءوا كما علمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدهم: هلم، وتعال، وأقبل.

والخلاصة: المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة، بالألفاظ المختلفة، نحو: أقبل، وهلم، وتعال، وعجل، وأسرع، وأنظر، وآخر، وأمهل ونحوه، وكاللغات التي في (أف)، ونحو ذلك.

قال ابن عابد البرز: وعلى هذا القول أكثر أهل العلم، وأنكروا على من قال: إنها لغات؛ لأن العرب لا تُركَّبُ لغة بعضها بعضاً، ومحال أن يُقرئَ النبي ﷺ

أحدًا بغير لغته.

وَأُسْنِدَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]
﴿سَعَوْا فِيهِ﴾، قال: فهذا معنى السبعة الأحرف المذكورة في الأحاديث عند
جمهور أهل الفقه، والحديث، منهم: سفيان بن عيينة، وابن وهب، ومحمد بن
جرير الطبري، والطحاوي، وغيرهم، وفي مصحف عثمان الذي بأيدي الناس
منها حرف واحد.

وقال الزهري: إنما هذه الأحرف في الأمر الواحد، وليست تختلف في حلال
ولا حرام.

واحتج ابن عبد البر بحديث سلمان بن صُرد عن أبي بن كعب، قال: قرأ
أبي آية، وقرأ ابن مسعود آية خلافها، وقرأ رجلٌ آخر خلافها، فأتيت النبي
ﷺ، فقلت: ألم تقرأ آية كذا؟ وقال ابن مسعود: ألم تقرأ آية كذا؟ فقال: «كلكم
محسن مجمل»، وقال: «يا أبا إني أقرئت القرآن، فقلت على حرف أو حرفين؟ فقال
لي الملك: على حرفين، فقلت: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال: على ثلاثة»، هكذا حتى
بلغ سبعة أحرف ليس فيها إلا شاف، قلت: غفورًا رحيمًا، أو قلت: سميعًا
حكيمًا، أو قلت: عليًا حكيمًا، أو قلت: عزيزًا حكيمًا، أي ذلك قلت؛ فإنه
كذلك.

السادس: أن ذلك راجعٌ إلى بعض الآيات، مثل قوله: ﴿أَفْ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٧]،
فهذا على سبعة أوجه: بالنصب، والجر، والرفع، وكل وجه التنوين وغيره.

وسابعها: الجزم، ومثل قوله: ﴿تَسَاقُطُ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥]، ونحوه، ويحتمل

في القرآن تسعة أوجه، ولا يُوجد ذلك في عامة الآيات.

قال ابن محبت البرز: وأجمعوا على أن القرآن لا يجوز في حروفه، وكلماته، وآياته كلها أن تُقرأ على سبعة أحرف، ولا شيء منها، ولا يمكن ذلك فيها، بل لا يوجد في القرآن كلمة تحتمل أن تُقرأ على سبعة أوجه؛ إلا قليل، مثل: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]، و﴿تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿بِعَذَابٍ بَيِّسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، ونحوه، وذلك ليس هذا.

والسابع: اختاره القاضي أبو بكر، وقال: الصحيح أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، وضبطها عنه الأئمة، وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف، وأخبروا بصحتها، وإنما حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً، وأن هذه الأحرف تختلف معانيها تارة، وألفاظها أخرى، وليست متضادة ولا منافية.

والثامن: قول الطحاوي: إن ذلك كان في وقت خاص لضرورة دعت إليه؛ لأن كل ذي لغة كان يشق عليه أن يتحول عن لغته، ثم لما كثر الناس، والكتّاب؛ ارتفعت تلك الضرورة، فارتفع حكم الأحرف السبعة، وعاد ما يُقرأ به إلى حرف واحد.

والتاسع: أن المراد: علم القرآن يشتمل على سبعة أشياء:

علم الإثبات والإيجاد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

[البقرة: ١٦٤، آل عمران: ١٩٠].

وعلم التوحيد، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿وَإِلَهُكُمْ

إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴿البقرة: ١٦٣﴾.

وعلم التنزيه، كقوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وعلم صفات الذات، كقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ﴾ [النافقون: ٨]، ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الجمعة: ١، الحشر: ٢٣]، (٥) وعلم صفات الفعل، كقوله: ﴿واعبدوا الله﴾ و﴿واتقوا الله﴾ و﴿وأقيموا الصلاة﴾ و﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وعلم العفو والعذاب، كقوله: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، ﴿نَبِيِّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠].

وعلم الحشر والحساب، كقوله: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَأْتِيَةٌ﴾ [الحجر: ٨٥، غافر: ٥٩]، ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤].

وعلم النبوات، كقوله: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، والإمامات، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْبِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ [النساء: ١١٥]، ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والعاشرة: أن المراد سبعة أشياء: المطلق والمقيد، والعام والخاص، والنص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه، حكاه أبو المعالي بسند له عن أئمة الفقهاء.

والحادية عشر: حكاه عن أهل اللغة، أن المراد الحذف، والصلة، والتقديم، والتأخير، والقلب، والاستعارة، والتكرار، والكناية، والحقيقة، والمجاز،

والمجمل، والمفسر، والظاهر، والغريب.

والثاني عشر: وحكاة عن النحاة أنها التذكير والتأنيث، والشرط، والجزاء، والتصريف، والإعراب، والأقسام وجوابها، والجمع والتفريق، والتصغير والتعظيم، واختلاف الأدوات، مما يختلف فيها بمعنى، وما لا يختلف في الأداء، واللفظ جميعاً.

والثالث عشر: حكاة عن القراء أنها من طريق التلاوة، وكيفية النطق بها من إظهار وإدغام، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومدّ وقصّر، وتخفيف وتلّين، وتشديد.

والرابع عشر: وحكاة عن الصوفية أنه يشتمل على سبعة أنواع من المبادلات، والمعاملات، وهي: الزهد والقناعة مع اليقين، والحزم والخدمة مع الحياء، والكرم والفتوة مع الفقر، والمجاهدة والمراقبة مع الخوف، والرجاء والتضرع والاستغفار مع الرضا، والشكر والصبر مع المحاسبة، والمحبة والشوق مع المشاهدة.

وقال ابن حبان: قيل: أقرب الأقوال إلى الصحة أن المراد به سبع لغات، والسرّ في إنزاله على سبع لغات: تسهيله على الناس؛ لقوله: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧]، فلو كان تعالى أنزله على حرف واحد؛ لانعكس المقصود.

قال: وهذه السبعة التي تتداولها عليه اليوم غير تلك، بل هذه حروف من تلك الأحرف السبعة كانت مشهورة.

وذكر حديث عمر مع هشام بن حكيم، لكن لما خافت الصحابة من

اختلاف القرآن رأوا جمعه على حرف واحد من تلك الحروف السبعة، ولم يثبت من وجه صحيح تعين كل حرف من هذه الأحرف، ولم يكلفنا الله ذلك؛ غير أن هذه القراءة الآن غير خارجة عن الأحرف السبعة.

وقال بعض المتأخرين: الأشبه بظواهر الأحاديث أن المراد بهذه الأحرف اللغات، وهو أن يقرأ كل قوم من العرب بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإظهار، والإدغام، والإمالة، والتفخيم، والإشمام، والهمز، والتلين، والمد، وغير ذلك من وجوه اللغات إلى سبعة أوجه منها، في الكلمة الواحدة؛ فإنَّ الحرف هو الطرف والوجه، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، أي: على وجه واحد، وهو أن يعبد في السراء دون الضراء، وهذه الوجوه هي القراءات السبع التي قرأها القراء السبعة؛ فإنها كلها صحّت عن رسول الله ﷺ، وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف، وهذه القراءات السبع اختيارات أولئك القراء؛ فإن كل واحد اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءة، ما هو الأحسن عنده والأولى، ولزم طريقة منها، ورواها وقرأ بها، واشتهرت عنه، ونُسبت إليه، فقليل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم حرف الآخر، ولا أنكره، بل سَوَّغَهُ وَحَسَّنَهُ، وكل واحد من هؤلاء السبعة رُوِيَ عنه اختيران وأكثر، وكلُّ صحيح، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عنهم، وكان الإنزال على الأحرف السبعة توسعةً من الله، ورحمةً على الأمة؛ إذ لو كُلفَ كُلُّ فريقٍ منهم ترك لغته، والعدول عن عادة نشئوا عليها من الإمالة، والهمز، والتلين، والمد، وغيره؛ لشقَّ عليهم، ويشهد لذلك ما رواه الترمذي عن أبي بن كعب أنه لَقِيَ رسول

الله ﷺ جبريل، فقال: «يا جبريل، إني بُعِثْتُ إلى أمةٍ أُمِّيِّين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط. فقال: يا محمد، إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ». وقال: حسن صحيح.

النوع الثاني عشر

في كيفية إنزاله

قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

واختلَفَ في كيفية الإنزال على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك مُنَجَّمًا في عشرين سنة، أو في ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، على حسب الاختلاف في مدة إقامته بمكة بعد النبوة.

والقول الثاني: أنه نزل إلى سماء الدنيا في عشرين ليلة قَدْرٍ، من عشرين سنة.

وقيل: في ثلاث وعشرين ليلة قَدْرٍ، من ثلاث وعشرين سنة.

وقيل: في خمس وعشرين ليلة قَدْرٍ، من خمس وعشرين سنة، في كل ليلة ما يقدر سبحانه إنزاله في كل السنة، ثم ينزل بعد ذلك مُنَجَّمًا في جميع السنة على رسول الله ﷺ.

والقول الثالث: أنه ابتدئَ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك مُنَجَّمًا في أوقات مختلفة من سائر الأوقات.

والقول الأول أشهر وأصح، وإليه ذهب الأكثرون، ويؤيده ما رواه الحاكم في "مستدرکه" عن ابن عباس، قال: أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في

ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك في عشرين سنة. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

وأخرج النسائي في تفسير من جهة حسان عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: فُصِّلَ القرآن من الذكر، فَوُضِعَ في بيت العزة من السماء، الدنيا، فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ. وإسناده صحيح، وحسان هو ابن أبي الأشرس، وثقّه النسائي وغيره.

وكان بين أول نزول القرآن وآخره: عشرون، أو ثلاث وعشرون، أو خمس وعشرون سنة، وهو مبني على الخلاف في مدة إقامته ﷺ بمكة بعد النبوة، فقليل: عشر. وقيل: ثلاث عشرة. وقيل: خمس عشرة.

ولم يختلف في مدة إقامته بالمدينة أنها عشر، وكان كلما أنزل عليه شيء من القرآن أمر بكتابته، ويقول في مفترقات الآيات: «ضعوا هذه في سورة كذا»، وكان يعرضه جبريل في شهر رمضان كل عام مرة، وعام مات مرتين.

النوع الثالث عشر

في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضي الله عنهم

جُمِعَ القرآن على عهد أبي بكر، روى البخاري في "صحيحه" عن زيد بن ثابت قال: أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَإِذَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عَمْرَ أَتَانِي، فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ بِيَوْمِ الْيَمَامَةِ بِقُرَاءِ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلَ بِالْمَوَاطِنِ، فَيَذْهَبُ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ. قُلْتُ لِعَمْرٍ: كَيْفَ نَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَمْرٌ: وَاللَّهِ، إِنَّ هَذَا خَيْرٌ. فَلَمْ يَزَلْ عَمْرٌ يِرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِذَلِكَ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عَمْرٌ. قَالَ زَيْدٌ: وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٍ عَاقِلٌ، لَا أَتَهْمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَتَّبِعُ الْقُرْآنَ وَاجْمَعَهُ. قَالَ زَيْدٌ: فَوَاللَّهِ، لَوْ كَلَفْنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ بِأَثْقَلِ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ. قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ. فَلَمْ يَزَلْ أَبُو بَكْرٍ يِرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٌ، فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعَهُ مِنَ الْعَسْبِ، وَاللَّخَافِ، وَصُدُورِ الرِّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ التَّوْبَةِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، مَعَ أَبِي خَزِيمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، الَّذِي جَعَلَ النَّبِيَّ ﷺ شَهَادَتَهُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ، فَأَلْحَقْتُهَا فِي سُورَتِهَا، فَكَانَتْ الصُّحُفَ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عَمْرٍ حَتَّى قُبِضَ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عَمْرٍ.

وفي رواية ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد، سمع زيد بن ثابت يقول: فقدتُ آيةً من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، لم أجدها مع أحد؛ إلا مع خزيمة الأنصاري: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فألحقناها في سورتها، وخزيمة الأنصاري شهادته بشهادتين.

وسياتي أن الذين كانوا يحفظون القرآن من الصحابة على عهد رسول الله ﷺ أربعة، والمراد أن هؤلاء كانوا اشتهروا به، فقد ثبت أن غيرهم حفظه، وثبت أن القرآن مجموعه محفوظٌ كلُّه في صدور الرجال أيام حياة النبي ﷺ، مؤلفاً على هذا التأليف؛ إلا سورة براءة.

واعلم أنه قد اشتهر أن عثمان هو أول من جمع المصاحف، وليس كذلك؛ لما بيناه، قال: بل أول من جمعها في مصحف واحد الصديق، ثم أمر عثمان حين خاف الاختلاف في القراءة بتحويله منها إلى المصاحف، هكذا نقله البيهقي.

وقد روى البخاري في "صحيحه" عن أنس أن حذيفة بن اليمان قدّم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراء، وقال حذيفة لعثمان: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلني إلينا الصُّحُفَ ننسخها في المصاحف، ثم نرُدُّها إليك. فأرسلت بها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن ابن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، قال عثمان للرهط القرشيين

الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنها نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصُّحُفَ في المصاحف، ردَّ عثمان الصُّحُفَ إلى حفصة، وأرسل في كلِّ أُفُقٍ بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة، أو مصحف أن يحرق.

وفي هذه إثباتٌ ظاهرٌ أنَّ الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن المنزل من غير زيادة ولا نقص، والذي حملهم على جمعه ما جاء في الحديث أنه كان مُفَرَّقًا في العصب، واللخاف، وصدور الرجال؛ فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حفظته، وكتبوه كما سمعوه من النبي ﷺ من غير أن قدّموا شيئًا أو أخرّوا.

وهذا الترتيب كان منه ﷺ بتوقيف لهم على ذلك، وأنَّ هذه الآية عَقَبَ تلك الآية، فثبت أنَّ سَعْيَ الصحابة في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيب؛ فإنَّ القرآن مكتوبٌ في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب الذي هو في مصاحفنا الآن، أنزله الله جملة واحدة إلى سماء الدنيا كما قال الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ثم كان ينزل مفرقًا على رسول الله ﷺ مُدَّةَ حياته عند الحاجة، كما قال تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة، وكان هذا الاتفاق من الصحابة سببًا لبقاء القرآن في الأمة، ورحمة من الله على عباده، وتسهيلاً وتحقيقاً لوعده بحفظه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وزال بذلك الاختلاف، واتفقت الكلمة.

فصل

في بيان من جمع القرآن حفظاً من الصحابة

على عهد رسول الله ﷺ

حفظه في حياته جماعةً من الصحابة، وكلُّ قطعة منه كان يحفظها جماعة كثيرة، أقلهم بالغون حدَّ التواتر، وجاء في ذلك أخبار ثابتة في «الترمذي»، و«المستدرک»، وغيرهما من حديث ابن عباس: قال كان رسول الله ﷺ يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: «ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا». قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وفي «البخاري» عن قتادة قال: سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ ابن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد.

قال الحافظ البيهقي في كتاب «المدخل»: الرواية الأولى أصح. ثم أسند عن ابن سيرين قال: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة لا يختلف فيهم: معاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد، وأبو زيد، واختلفوا في رجلين من ثلاثة: أبو الدرداء، وعثمان، وقيل: عثمان، وتميم الداري.

وعن الشعبي: جمعه ستة: أبي، وزيد، ومعاذ، وأبو الدرداء، وسعد ابن عبيد، وأبو زيد، ومجمع بن جارية قد أخذه إلا سورتين أو ثلاثة، قال: ولم يجمعه أحدٌ من الخلفاء من أصحاب محمد غير عثمان.

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: وقد أشبع القاضي أبو بكر محمد ابن الطيب في كتاب "الانتصار" الكلام في حملة القرآن في حياة النبي ﷺ، وأقام الأدلة على أنهم كانوا أضعاف هذه العدة المذكورة، وأن العادة تحيل خلاف ذلك، ويشهد لصحة ذلك كثرة القراء المقتولين يوم مسيلمة باليامة، وذلك في أول خلافة أبي بكر، وما في "الصحيحين": قُتِلَ سبعون من الأنصار يوم بئر معونة كانوا يُسمَّون القراء.

ثُمَّ أَوَّلَ الْقَاضِي الْأَحَادِيثَ السَّابِقَةَ بِوَجْهِهِ:

منها: اضطرابها، وَبَيَّنَّ وَجَهَ الاضطراب في العدد، وَإِنْ خُرِّجَتْ فِي "الصحيحين"، مع أنه ليس منه شيء مرفوع إلى النبي ﷺ.

ومنها: بتقرير سلامتها؛ فالمعنى لم يجمعه على جميع الأوجه، والأحرف، والقراءات التي نزل به؛ إلا أولئك نفر، ومنه أنه لم يجمع ما نسخ منه وأزيل رسمه بعد تلاوته مع ما ثبت رسمه، وبقي فرض حفظه وتلاوته؛ إلا تلك الجماعة.

ومنها: أنه لم يجمع جميع القرآن عن رسول الله ﷺ، وأخذه من فيه تَلْقِيًّا غير تلك الجماعة، وغير ذلك.

قال الصاورق: وكيف يمكن الإحاطة بأنه لم يكمله سوى أربعة، والصحابة متفرقون في البلاد؟ وإن لم يكمله سوى أربعة؛ فقد حفظ جميع

أجزائه مئون لا يُحصون.

قال الشيخ: وقد سَمَّى الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام القُرَّاء من الصحابة في أول كتاب القراءات له، فَسَمَّى عددًا كثيرًا.

قلت: وذكر الحافظ شمس الدين الذهبي في كتاب "معرفة القراء" ما يُبيِّن ذلك، وأنَّ هذا العدد هم الذين عرضوه على النبي ﷺ، واتصلت بنا أسانيدهم، وأما من جمعه منهم ولم يتصل بنا فكثير.

فقال: ذَكَرَ الَّذِينَ عرضوا على النبي ﷺ القرآن، وهم سبعة: عثمان ابن عفان، وعلي بن أبي طالب، وقال الشعبي: لم يجمع القرآن أحدٌ من الخلفاء الأربعة إلا عثمان.

ثم رَدَّ على الشعبي قوله بأن عاصمًا قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي عن علي، وأبي بن كعب، وهو أقرأ من أبي بكر، وقد قال: «يَوْمَ القَوْمِ أقرؤهم لكتاب الله»، وهو مُشْكَلٌ، وعبد الله بن مسعود وأبي، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وأبو الدرداء.

قال: وقد جمع القرآن غيرهم من الصحابة، ك: معاذ بن جبل، وأبي زيد، وسالم مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن عمر، وعقبة بن عامر، ولكن لم تتصل بنا قراءتهم.

قال: وقرأ على أبي جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن السائب.

النوع الرابع عشر

معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور

والآيات وعددها

تقسيم القرآن بحسب سوره:

قال العلماء رضي الله عنهم: القرآن العزيز أربعة أقسام: الطُّول، والمثون، والمثاني، والمفصل.

فالسبع الطوال أوها البقرة، وآخرها براءة؛ لأنهم كانوا يعدون الأنفال وبراءة سورة واحدة، ولذلك لم يفصلوا بينهما؛ لأنها نزلتا جميعاً في مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسميت طَوَّلاً لِطُولِهَا.

والمثون ما ولي السبع الطول، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها^(١).

والمثاني ما ولي المثين، وقد تُسَمَّى سور القرآن كلها مثاني، ومنه قوله تعالى: ﴿كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣]، ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، وإنما سُمِّيَ القرآن كله مثاني؛ لأن الأنباء والقصص تُثَنَّى فيه، ويقال: إنَّ المَثَانِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ هي آيات سورة الحمد، سَمَّاهَا

(١) ويبين أين نهايتها.

مثنائي؛ لأنها تُتلى في كل ركعة.

والمفصل ما يلي المثنائي من قصار السور، سُمِّيَ مُفَصَّلًا؛ لكثرة الفصول التي بين السور ب: بسم الله الرحمن الرحيم، وقيل: لقلة المنسوخ فيه، وآخره: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، وفي أوله اثنا عشر قولاً:

أحدها: الجاثية.

ثانيها: القتال، وعزاه الماوردي للأكثرين.

ثالثها: الحجرات.

رابعها: ﴿ق﴾، قيل: وهي أوله في مصحف عثمان رضي الله عنه، وفيه حديث ذكره الخطابي في «غريبه» يرويه عيسى بن يونس، قال: حدثنا عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، قال حدثني عمر بن عبد الله بن أوس بن حذيفة، عن جده، أنه وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد ثقيف، فسمع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يُحزَّبُ القرآن، قال: وحزب المفصل من ﴿ق﴾.

وقيل: إن أحمد رواه في «المسند»^(١)، وقال الماوردي في «تفسيره»: حكاه

(١) في «المسند» (٩/٤) رقم (١٦١٦٦) عن أوس بن حذيفة، ويقال: أوس بن أبي أوس، وآخرون، في تحزيب القرآن، وفيه قال: وحزب المفصل من [ق] حتى يختم. وهو أحسن ما في الباب على ضعف فيه.

قال الإمام ابن كثير في تفسير سورة [ق]: هذه السورة هي أول المفصل على الصحيح، وقيل: الحجرات. وأما ما يقوله العوام إنه من [عم] فلا أصل له، ولم يقله أحد من العلماء المعتبرين فيما نعلم.

عيسى ابن عمر عن كثير من الصحابة؛ للحديث المذكور.

الخامس: الصفات.

السادس: الصف.

السابع: تبارك، حكى هذه الثلاثة ابن أبي الصيف اليميني في "نكت التنبيه".

الثامن: ﴿إنا فتحنا لك﴾، حكاه الدذماري في "شرح التنبيه" المسمى "رفع التمويه".

التاسع: الرحمن، حكاه ابن السيد في "أماليه على الموطأ"، وقال: إنه كذلك في مصحف ابن مسعود.

قلت: رواه أحمد في "مسنده" كذلك.

العاشر: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾.

الحادي عشر: ﴿سبح﴾، حكاه ابن الفركاح في تعليقه عن المرزوقي.

الثاني عشر: ﴿والضحى﴾، وعزاه الماوردي لابن عباس، حكاه الخطابي في "غريبه" ووجهه بأن القارئ يفصل بين هذه السور بالتكبير، قال: وهو مذهب ابن عباس، وَقُرَّاء مكة، والصحيح عند أهل الأثر أن أوله ﴿ق﴾.

واستدل بالحديث المذكور، ثم قال: فتعين أن أوله سورة [ق]، وهو الذي قلنا، والله الحمد

والمنة. اهـ

فصل

في عدد سور القرآن وآياتها وكلماتها وحروفها

قال الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهزيان المقرئ: عدد سور القرآن مائة وأربع عشرة سورة.

وقال: بعث الحجاج بن يوسف إلى قراء البصرة، فجمعهم، واختار منهم: الحسن البصري، وأبا العالية، ونصر بن عاصم، وعاصم الجحدري، ومالك بن دينار رحمة الله عليهم، وقال: عدوا حروف القرآن؟ فبقوا أربعة أشهر يعدون بالشعير، فأجمعوا على أن كلماته: سبع وسبعون ألف كلمة، وأربعمائة وتسع وثلاثون كلمة، وأجمعوا على أن عدد حروفه: ثلاثمائة ألف وثلاثة وعشرون ألفاً وخمسة عشر حرفاً انتهى.

وقال غيره: أجمعوا على أن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية. ثم اختلفوا فيما زاد على ذلك على أقوال.

قد يكون للسورة اسم، وهو كثير، وقد يكون لها اسمان كسورة البقرة، يقال لها: فسطاط القرآن؛ لعظمتها وبهائها، وآل عمران يقال اسمها في التوراة: طيبة، حكاة النقش، والنحل تُسمى سورة النعم؛ لما عدد الله فيها من النعم على عباده، وسورة ﴿عسق﴾، وتُسمى الشورى، وسورة الجاثية وتسمى الشريعة، وسورة محمد ﷺ، وتُسمى القتال.

وقد يكون لها ثلاثة أسماء، كسورة المائدة والعقود والمنقذة، وروى ابن عطية فيه حديثاً، وكسورة غافر والطول والمؤمن؛ لقوله: ﴿وقال رجل مؤمن﴾.

وقد يكون لها أكثر من ذلك، كسورة براءة والتوبة والفاضحة والحافرة؛ لأنها حفرت عن قلوب المنافقين.

قال ابن عباس: ما زال ينزل حتى ظننا أنه لا يبقى أحد إلا ذُكر فيها.

وقال حذيفة: هي سورة العذاب.

وقال ابن عمر: كُنَّا ندعوها المشققة.

وقال الحارث بن يزيد: كانت تُدعى المبعثرة، ويقال لها: المسورة، ويقال لها:

البحوث.

وكسورة الفاتحة، ذكر بعضهم لها بضعة وعشرين اسماً: الفاتحة، وثبت في

”الصحيحين“: وأم الكتاب، وأم القرآن، وثبتا في ”صحيح مسلم“.

وحكى ابن عطية كراهية تسميتها عن قوم، والسبع المثاني، والصلاة، ثبتا

في ”صحيح مسلم“، والحمد رواه الدارقطني.

وسُميتْ مثاني؛ لأنها تُثنى في الصلاة، أو أنزلت مرتين، والوافية بالفاء؛

لأن تبعيضها لا يجوز، ولا شتمها على المعاني التي في القرآن، والكنز؛ لما ذكرنا،

والشافية، والشفاء، والكافية، والأساس.

النوع الخامس عشر

معرفة أسمائه واشتقاقاتها

أسماء القرآن:

وقد صَنَّفَ في ذلك: الحراليُّ جزءاً وأنهى أساميه إلى نيف وتسعين.

وقال القاضي أبو المعالي عزيبي بن عبد الملك رَحِمَهُ اللهُ: اعلم أن الله تعالى

سَمَّى القرآن بخمسة وخمسين اسماً:

سَمَّاهُ كِتَابًا، فقال: ﴿حَم * وَالْكِتَابِ الْمُمِينِ﴾ [الزخرف: ١، ٢].

وَسَمَّاهُ قُرْآنًا، فقال: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧] الآية.

وَسَمَّاهُ كَلَامًا، فقال: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وَسَمَّاهُ نُورًا، فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

وَسَمَّاهُ هَدًى، فقال: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ٣].

وَسَمَّاهُ رَحْمَةً، فقال: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨].

وَسَمَّاهُ فُرْقَانًا، فقال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١] الآية.

وَسَمَّاهُ شِفَاءً، فقال: ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ﴾ [الإسراء: ٨٢].

وَسَمَّاهُ مَوْعِظَةً، فقال: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [النحل: ٥٧].

وَسَمَّاهُ ذِكْرًا، فقال: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

وَسَمَّاهُ كَرِيمًا، فقال: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧].

وَسَمَّاهُ عَلِيًّا، فقال: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤].

وَسَمَّاهُ حَكَمَةً، فقال: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ [القمر: ٥].

وَسَمَّاهُ حَكِيمًا، فقال: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١].

وَسَمَّاهُ مُهَيِّمًا، فقال: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا

عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

وَسَمَّاهُ مَبَارَكًا، فقال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾ [ص: ٢٩] الآية.

وَسَمَّاهُ حَبْلًا، فقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وَسَمَّاهُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، فقال: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وَسَمَّاهُ الْقَيِّمَ، فقال: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢-١].

وَسَمَّاهُ فَضْلًا، فقال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَضْلٌ﴾ [الطارق: ١٣].

وَسَمَّاهُ نَبَأً عَظِيمًا، فقال: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١-٢].

وَسَمَّاهُ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ، فقال: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣] الآية.

وَسَمَّاهُ تَنْزِيلًا، فقال: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢].

وَسَمَّاهُ رُوحًا، فقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

وَسَمَّاهُ وَحِيًّا، فقال: ﴿إِنَّمَا أَنْزَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

وَسَمَّاهُ الْمَثَانِي، فقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧].

وَسَمَّاهُ عَرَبِيًّا، فقال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢، طه: ١٠٣، الزمر: ٢٨، فصلت: ٣، الشورى: ٧، الزخرف: ٣]، قال ابن عباس: غير مخلوق.

وَسَمَّاهُ قَوْلًا، فقال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾ [القصص: ٥١].

وَسَمَّاهُ بَصَائِرَ، فقال: ﴿هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ﴾ [الجاثية: ٢٠].

وَسَمَّاهُ بَيَانًا، فقال: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

وَسَمَّاهُ عَلِمًا، فقال: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [الرعد: ٣٧].

وَسَمَّاهُ حَقًّا، فقال: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وَسَمَّاهُ الْهَادِي، فقال: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي﴾ [الإسراء: ٩].

وَسَمَّاهُ عَجَبًا، فقال: ﴿قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١].

وَسَمَّاهُ تَذَكْرَةً، فقال: ﴿وَإِنَّهُ لَتَذَكْرَةٌ﴾ [الحاقة: ٤٨].

وَسَمَّاهُ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى، فقال: ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦، لقمان: ٢٢].

وَسَمَّاهُ مُتَشَابِهًا، فقال: ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣].

وَسَمَّاهُ صِدْقًا، فقال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣]، أي: بالقرآن.

وَسَمَّاهُ عَدْلًا، فقال: ﴿وَمَتَّ كَلِمَةَ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

وَسَمَّاهُ إِيْمَانًا، فقال: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيْمَانِ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وَسَمَّاهُ أَمْرًا، فقال: ﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [الطلاق: ٥].

وَسَمَّاهُ بُشْرَى، فقال: ﴿هُدًى وَبُشْرَى﴾ [البقرة: ٩٧، النحل: ١٠٢، النمل: ٢].

- وَسَمَّاهُ مَجِيدًا، فقال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾ [البروج: ٢١].
- وَسَمَّاهُ زُبُورًا، فقال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] الآية.
- وَسَمَّاهُ مُبِينًا، فقال: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١].
- وَسَمَّاهُ بَشِيرًا وَنَذِيرًا، فقال: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ﴾ [فصلت: ٤].
- وَسَمَّاهُ عَزِيزًا، فقال: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١].
- وَسَمَّاهُ بَلَاغًا، فقال: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢].
- وَسَمَّاهُ قَصَصًا، فقال: ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].
- وَسَمَّاهُ أَرْبَعَةَ أَسْمَاءٍ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ، فقال: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ * مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ [عبس: ١٣-١٤] انتهى.^(١)

(١) وقد ذكر تفسير كل اسم للقرآن.

النوع السابع عشر

ما فيه من غير لغة العرب

اعلم أن القرآن أنزله الله بلغة العرب، فلا يجوز قراءته وتلاوته إلا بها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾ [فصلت: ٤٤] الآية، يدلُّ على أنه ليس فيه غير العربي؛ لأن الله تعالى جعله معجزةً شاهدةً لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ودلالةً قاطعةً لِصِدْقِهِ، وليتحدَّى غير العرب العرباء به، ويحاضر البلغاء، والفصحاء، والشعراء بآياته، فلو اشتمل على غير لغة العرب؛ لم تكن له فائدة.

هذا مذهب الشافعي، وهو قول جمهور العلماء، منهم: أبو عبيدة، ومحمد ابن جرير الطبري، والقاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب "التقريب"، وأبو الحسين بن فارس اللغوي، وغيرهم.

وقال الشافعي في "الرسالة" في باب [البيان الخامس] مَا نَصُّهُ: وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه؛ لكان الإمساك أولى به، وأقرب من السلامة له، فقال قائل منهم: إن في القرآن عربياً وأعجمياً. والقرآن يدل على أنه ليس في كتاب الله شيء إلا بلسان العرب، ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليداً له وتركاً للمسألة له عن حجته، ومسألة غيره ممن خالفه، وبالتقليد أغفل من أغفل منهم، والله يغفر لنا ولهم. هذا كلامه.

وقال أبو عبيدة - فيما حكاه ابن فارس -: إنما أنزل القرآن بلسان عربي

مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية؛ فقد أعظم القول، ومن زعم كذا بالنبطية؛ فقد أكبر القول.

قال: ومعناه: أتى بأمر عظيم، وذلك أن القرآن لو كان فيه من غير لغة العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغات لا يعرفونها، وفي ذلك ما فيه، وإن كان كذلك؛ فلا وجه لقول من يُميز القراءة في الصلاة بالفارسية؛ لأنها ترجمة غير معجزة، وإذا جاز ذلك؛ لجازت الصلاة بكتب التفسير، وهذا لا يقول به أحدٌ. انتهى.

ومن يُقلِّ عنه جواز القراءة بالفارسية: أبو حنيفة، لكن صحَّ رجوعه عن ذلك.

ومذهب ابن عباس، وعكرمة وغيرهما أنه وقع في القرآن ما ليس من لغتهم.

فمن ذلك ﴿الطور﴾: جَبَلٌ بِالسَّرِّيَّاتِ، ﴿وطفقا﴾، أي: قصدا بالرومية، و﴿القسط﴾ و﴿القسطاس﴾: العَدْلُ بالرومية، ﴿هدنا إليك﴾: تَبْنَا بالعبرانية، و﴿السجل﴾: الكتاب بالفارسية، و﴿الرقيم﴾: اللوح بالرومية، و﴿المهل﴾: عكر الزيت بلسان أهل المغرب، و (السندس): الرقيق من الستر بالهندية، و(الإستبرق) الغليظ بالفارسية، بحذف القاف. السري النهر الصغير باليونانية، ﴿طه﴾، أي: طأ يا رجل بالعبرانية، ﴿يصهر﴾: أي: ينضح بلسان أهل المغرب، ﴿سينين﴾: الحسن بالنبطية، ﴿المشكاة﴾: الكوة بالحشية، وقيل: الزجاجة تسرج، ﴿الدري﴾: المضيء بالحشية، ﴿الأليم﴾: المؤلم بالعبرانية، ﴿ناظرين﴾: إناه: أي: نضجه بلسان أهل المغرب، ﴿الملة الآخرة﴾: أي: الأولى بالقبطية، والقبط يُسَمُّون الآخرة: الأولى، والأولى: الآخرة، ﴿وراءهم ملك﴾: أي:

أمامهم بالقبطية، ﴿اليم﴾: البحر بالقبطية، ﴿بطائنها﴾: ظواهرها بالقبطية، (الأب): الحشيش بلغة أهل المغرب، ﴿إن ناشئة الليل﴾، قال ابن عباس: نشأ بلغة الحبشة: قام من الليل، ﴿كفلين من رحمته﴾، قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: ضعفين بلغة الحبشة، ﴿القسورة﴾: الأسد بلغة الحبشة.^(١)

(١) وقد نظمها السُّبكي، وزاد فيها الحافظ في «الفتح» تحت باب [(١٠) من كتاب التفسير]، من «صحيح البخاري» (ج/٨/٢٥١) تحت حديث رقم (٤٥٨٣)، فقال:

مِنَ الْمُعَرَّبِ عُدَّ النَّجَاحَ (كز) وَقَدُّ أُلْحِقَتْ (كد) وَضَمَّتْهَا الْأَسَاطِيرُ
السَّلْسِيلِ وَطَهَهُ كُورَتْ بِيَعِ رُومَ وَطُوبَى وَسِجِّيلٍ وَكَافُورِ
وَالرَّنَجِييلِ وَمَشْكَاةِ سُرَادِقِ مَعِ إِسْتَبْرَقِ صَلَوَاتِ سُنْدُسِ طُورِ
كَذَا قَرَّاطِيسِ رَبَّانِيهِمْ وَعَسَا قُتْمِ دِينَارِ الْقِسْطَاسِ مَشْهُورِ
كَذَاكَ قَسُورَةَ وَالْيَمِّ نَاشِئَةَ وَيُؤْتِ كِفْلَيْنِ مَذْكُورِ وَمَسْطُورِ
لَهُ مَقَالِيدِ فِرْدَوْسِ يُعَدُّ كَذَا فِيمَا حَكَى ابْنُ دُرَيْدٍ مِنْهُ تَشُورِ
وَزِدْتِ جَرَمَ وَمَهْلٍ وَالسَّجِّلِ كَذَا السَّرِيِّ وَالْأَبِ ثُمَّ الْجَبْتِ مَذْكُورِ
وَقَطَّنَا وَأَنَاهُ ثُمَّ مُتَّكَأ دَارَسَتْ يُضْهِرُ مِنْهُ فَهُوَ مَوْضُوعُ
وَهَيْتِ وَالسَّكْرَ الْأَوَاهِ مَعِ حَصْبِ وَأَوْبِي مَعَهُ وَالطَّاغُوتِ مَنْظُورِ
ضُرْهُنَ إِضْرِي وَغِيضَ الْمَاءِ مَعَ وَرَرِ ثُمَّ الرَّقِيمِ مَنَاصِ وَالسَّنَا النُّورِ

النوع الثامن عشر

معرفة غريب

وهو معرفة المدلول، وقد صَنَّفَ فيه جماعة، منهم: أبو عبيدة كتاب «المجاز»، وأبو عمر غلام ثعلب «ياقوتة الصراط»، ومن أشهرها كتاب ابن عزيز، و«الغريبين» للهروي، ومن أحسنها كتاب «المفردات» للراغب، وهو يتصَيَّدُ المعاني من السِّيَاق؛ لأن مدلولات الألفاظ خاصة.

ومعرفة هذا الفن للمفسر ضروري، وإلا فلا يحل له الإقدام على كتاب الله تعالى.

قال يحيى بن نضلة الصديقي: سمعت مالك بن أنس يقول: لا أُوتَى برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغة العرب؛ إلا جعلته نكالا.

وقال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب.

وروى عكرمة عن ابن عباس، قال: إذا سألتموني عن غريب اللغة؛ فالتمسوه في الشعر؛ فإنَّ الشعر ديوان العرب.

وعنه في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٧] قال: ما جمع. وأنشد:

أَلَا لَنَا قَلَاءُ صَا حَقَائِقًا مسته ثقات له محد: سائقًا

وقال: ما كنت أدري ما قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩]، حتى سمعت ابنة ذي يزن الحميري وهي تقول: أَفَاتِحُكَ. يعني: أَفَاضِيكَ.

وفي سورة السجدة: ﴿مَتَى هَذَا الْفَتْحِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [السجدة: ٢٨]، يعني: متى هذا القضاء؟ وقوله: ﴿وَهُوَ الْفَتْاحُ الْعَلِيمُ﴾ [سبأ: ٢٦]، وقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١].

وقال أيضاً: ما كنت أدري ما ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، يوسف: ١٠١، إبراهيم: ١٠، فاطر: ١، الزمر: ٤٦، الشورى: ١١ حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتهما. يعني ابتدأتها.

وينبغي العناية بتدبر الألفاظ كي لا يقع الخطأ كما وقع لجماعة من الكبار، فروى الخطابي عن أبي العالية أنه سئل عن معنى قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]؟ فقال: هو الذي ينصرف عن صلاته، ولا يدرى عن شفع أو وتر. قال الحسن: مه يا أبا العالية، ليس هكذا، بل الذين سهوا عن ميقاتهم حتى تفوتهم، ألا ترى قوله ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾، فلما لم يتدبر أبو العالية حرف (في) و(عن) تنبّه له الحسن؛ إذ لو كان المراد ما فهم أبو العالية؛ لقال: (في) (صلاتهم)، فلما قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾؛ دلّ على أن المراد به الذهاب عن الوقت، ولذلك قال ابن قتيبة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ٣٦]: إنه من (عشوت أعشو عشوا) إذا نظرت. وَغَلَطُوهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: يُعْرِضُ، وَإِنَّمَا غَلَطَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ (عَشَوْتُ إِلَى الشَّيْءِ) و(عَشَوْتُ عَنْهُ).

وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا﴾ [القصص: ١٠]، قال: فارغا من الحزن؛ لعلمها أنه لم يغرق. ومنه: دم فراغ، أي: لا قود فيه ولا دية.

وقال بعض الأدباء: أخطأ أبو عبيدة في المعنى، لو كان قلبها فارغاً من الحزن عليه؛ لما قال: ﴿لَا أَنْ رَبُّنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]؛ لأنها كادت تُبْدي به، وهذا الباب عظيم الخطر، ومن هنا تهيَّب كثير من السلف تفسير القرآن، وتركوا القول فيه؛ حذراً أن يزُلوأ، فيذهبوا عن المراد، وإن كانوا علماء باللسان، فقهاء في الدين.

فصل في الكلام على (كلا) في القرآن

(كَلًّا) في القرآن على ثلاثة أقسام:

إحداها: ما يجوز الوقف عليه، والابتداء به جميعاً، باعتبار مَعْنِيَيْنِ.

والثاني: ما لا يوقف عليه، ولا يُبْتَدَأُ به.

والثالث: ما يُبْتَدَأُ به، ولا يجوز الوقف عليه، وجملته ثلاثة وثلاثون حرفاً،

تضمنها خمس عشرة سورة، كلها في النصف الأخير من القرآن، وليس في النصف الأول منها شيء.

وللشيخ عبد العزيز الديريني رحمته الله:

وَمَا نَزَلَتْ كَلًّا بِشَرْبٍ فَاغْلَمَنْ وَلَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ فِي نِصْفِهِ الْأَعْلَى

وَحِكْمَةٌ ذَلِكَ: أَنَّ النِّصْفَ الْآخِرَ نَزَلَ أَكْثَرَهُ بِمَكَّةَ، وَأَكْثَرُهَا جَبَابِرَةٌ، فَتَكَرَّرَتْ

هذه الكلمة على وجه التهديد، والتعنيف لهم، والإنكار عليهم، بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود، لم يحتج إلى إيرادها فيه؛ لِذُلَّتْهُمْ، وَضَعْفَتُمْ.

و[الأول]: اثنا عشر حرفاً، منها في سورة مريم: ﴿أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾

[مريم: ٧٨]، ومنه فيها: ﴿لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا﴾ [مريم: ٨١-٨٢].

وفي المؤمنين: ﴿فِيمَا تَرَكَتُ كَلًّا﴾ [المؤمنين: ١٠٠].

وفي المعارج: ﴿يُنَجِّيه * كَلَّا﴾ [المعارج: ١٤-١٥].

وفيه: ﴿جَنَّةٍ نَعِيمٍ * كَلَّا﴾ [المعارج: ٣٨-٣٩].

وفي المدثر: ﴿أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا﴾ [المدثر: ١٥-٦١]، وفيها: ﴿صُحُفًا مُنَشَّرَةً * كَلَّا﴾ [المدثر: ٥٢-٥٣].

وفي القيامة: ﴿أَيْنَ الْمَفْرُ * كَلَّا﴾ [القيامة: ١٠-١١].

وفي عبس: ﴿تَلَهَّى * كَلَّا﴾ [عبس: ١٠-١١].

وفي التطهيف: ﴿قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * كَلَّا﴾ [المطففين: ١٣-١٤].

وفي الفجر: ﴿أَهَانِنِ * كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦-١٧].

وفي الهمزة: ﴿أَخْلَدَهُ * كَلَّا﴾ [الهمزة: ٣-٤].

و[الثاني]: ثلاثة أحرف في الشعراء: ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ * قَالَ كَلَّا﴾ [الشعراء: ١٤-١٥]،

وفيها: ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلَّا﴾ [الشعراء: ٦١-٦٢].

وفي سبأ: ﴿أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا﴾ [سبأ: ٢٧].

و[الثالث]: ثمانية عشر حرفاً، في المدثر: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ [المدثر: ٣٢]، ﴿كَلَّا إِنَّهُ

تَذِكْرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٤].

وفي القيامة: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة: ٢٠]، ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ

الْتَّرَاقِي﴾ [القيامة: ٢٦].

وفي النبأ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤].

وفي عبس: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ﴾ [عبس: ٢٣].

وفي الانفطار: ﴿كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ﴾ [الانفطار: ٩].

وفي التطيف: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ﴾ [المطففين: ٧]، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ﴾ [المطففين: ١٥].

وفي الفجر: ﴿كَلَّا إِذَا﴾ [الفجر: ٢١].

وفي العلق: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه﴾ [العلق: ١٥]، ﴿كَلَّا لَا تُطَعُّهُ﴾ [العلق: ١٩].

وفي التكاثر: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣].

وأما: بلى؛ فقد وردت في القرآن في اثنين وعشرين موضعاً، في ست عشرة سورة، وهي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يختار فيه كثير من القراء، وأهل اللغة الوقف عليها؛ لأنها جواب لما قبلها، غير متعلق بما بعدها، وذلك عشرة مواضع:

وموضعان في البقرة: ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ * بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨٠-٨١]، ﴿إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * بَلَىٰ﴾ [البقرة: ١١١-١١٢].

وموضعان في آل عمران: ﴿بَلَىٰ مَن أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا﴾ [آل عمران: ١٢٤].

وموضع في الأعراف: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وفيه اختلاف.

وفي النحل: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٢٨].

وفي يس: ﴿أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ﴾ [يس: ٨١].

وفي غافر: ﴿رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [غافر: ٥٠].

وفي الأحقاف: ﴿عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

وفي الانشقاق: ﴿أَنْ لَّنْ يَحْجُورَ * بَلَى﴾ [الانشقاق: ١٤-١٥].

فهذه عشرة مواضع يختار الوقف عليها؛ لأنها جواب لما قبلها غير متعلقة بها بعدها، وأجاز بعضهم الابتداء بها.

والثاني: ما لا يجوز الوقف عليها؛ لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها، وذلك في سبعة مواضع:

في الأنعام: ﴿بَلَى وَرَبَّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠].

وفي النحل: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى﴾ [النحل: ٣٨].

وفي سبأ: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ [سبأ: ٣].

وفي الزمر: ﴿مِنَ الْمُحْسِنِينَ * بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ﴾ [الزمر: ٥٨-٥٩].

وفي الأحقاف: ﴿بَلَى وَرَبَّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤].

وفي التغابن: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧].

وفي القيامة: ﴿أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ * بَلَى﴾ [القيامة: ٣-٤].

وهذه لا خلاف في امتناع الوقف عليها، ولا يحسن الابتداء بها؛ لأنها وما بعدها جواب.

الثالث: ما اختلفوا في جواز الوقف عليها، والأحسن المنع؛ لأن ما بعدها مُتَّصِلٌ بها وبما قبلها، وهي خمسة مواضع:

في البقرة: ﴿بَلَى وَلَكِنَّ لِيُطْمِئِنَّ قُلُوبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وفي الزمر: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّ حَقَّتْ﴾ [الزمر: ٧١].

وفي الزخرف: ﴿وَنَجَّوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلَنَا﴾ [الزخرف: ٨٠].

وفي الحديد: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الحديد: ١٤].

وفي الملك: ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٩].

الكلام على (نعم):

وأما (نعم)، ففي القرآن في أربعة مواضع:

في الأعراف: ﴿قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والمختار الوقف على

(نعم)؛ لأن ما بعدها ليس متعلقًا بها، ولا بما قبلها؛ إذ ليس هو قول أهل النار،

و ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ من قولهم.

والثاني والثالث: في الأعراف، والشعراء: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ﴾ [الشعراء: ١١٤].

الرابع: في الصفات: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصفات: ١٨]، والمختار ألا

يوقف على ﴿نعم﴾ في هذه المواضع؛ لتعلقها بما قبلها؛ لا اتصاله بالقول.

مسألة في كتابة القرآن بغير الخط العربي.

هل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي؟

هذا مما لم أر للعلماء فيه كلامًا، ويحتمل الجواز؛ لأنه قد يحسنه من يقرأه

بالعربية، والأقرب المنع، كما تحرم قراءته بغير لسان العرب، ولقولهم: القلم

أَحَدُ اللِّسَانِينَ، والعرب لا تعرف قلمًا غير العربي، قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ

مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

النوع الثامن والعشرون

هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟

ومن قال بالترفضيل: إسحاق بن راهويه، وغيره من العلماء.^(١)

النوع التاسع والعشرون

في آداب تلاوته وكيفيةها

اعلم أنه ينبغي لمح موقع النعم على مَنْ علّمه الله تعالى القرآن العظيم، أو بعضه؛ لكونه أعظم المعجزات لبقائه بقاء دعوة الإسلام؛ ولكونه ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، فالحجة بالقرآن العظيم قائمة على كل عصر وزمان؛ لأنه كلام رب العالمين، وأشرف كتبه جل وعلا؛ فليَرَ من عنده القرآن أن الله أنعم عليه نعمة عظيمة، وليستحضر من أفعاله أن يكون القرآن حجة له لا عليه؛ لأن القرآن مشتمل على طلب أمور، والكف عن أمور، وذكر أخبار قوم قامت عليهم الحجة؛ فصاروا عبرة للمعتبرين حين زاغوا فأزاع الله قلوبهم، وأهلكوا لما عصوا، وليحذر من علم حالهم أن يعصي فيصير مآله مآلهم.

(١) وقد أَلّف شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ رسالةً في ذلك ضمن تفسير سورة ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، وهذا هو الصحيح.

فإذا استحضر صاحب القرآن علو شأنه بكونه طريقاً لكتاب الله تعالى،
 وصدوره مصحفاً له انكفتت نفسه عند التوفيق عن الرذائل، وأقبلت على العمل
 الصالح الهائل، وأكبر معين على ذلك حسن ترتيله، وتلاوته، وقال الله تعالى
 لنبية ﷺ: ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٤].

وينبغي أن يشتغل قلبه في التفكير في معنى ما يلفظ بلسانه، فيعرف من كل
 آية معناها، ولا يجاوزها إلى غيرها حتى يعرف معناها.

فصل في كراهة قراءة القرآن بلا تدبر

تُكْرَهُ قراءة القرآن بلا تدبر، وعليه محل حديث عبد الله بن عمرو: «لا يفقه
 من قرأ القرآن في أقل من ثلاث»، وقول ابن مسعود لمن أخبره أنه يقوم بالقرآن في
 ليلة: أَهَذَا كَهَذَا الشُّعْرِ. وكذلك قوله ﷺ في صفة الخوارج: «يقراءون القرآن لا
 يجاوز تراقيهم ولا حناجرهم». ذَمَّهُمْ بِأحكام ألفاظه، وترك التفهم لمعانيه.

فصل في تعلم القرآن

ثبت في "صحيح البخاري" من حديث عثمان رضي الله عنه: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، وفي رواية: «أفضلكم».

وينبغي تعليمه على التأليف المعهود؛ فإنه توقيفي، وقد ورد عن ابن مسعود سئل عن الذي يقرأ القرآن منكوساً؟ قال: ذاك منكوس القلب.

قال أبو حبيد: وجهه عندي أن يتدئ من آخر القرآن من آخر المعوذتين، ثم يرتفع إلى البقرة، كنعو ما تفعل الصبيان في الكتاب؛ لأن السنة خلاف هذا، وإنما وردت الرخصة في تعليم الصبي، والعجمي من المفصل؛ لصعوبة السور الطوال عليها.

مسألة: جواز أخذ الأجر على تعليم القرآن.

ويجوز أخذ الأجرة على التعليم؛ ففي "صحيح البخاري": «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ».

فصل دوام تلاوة القرآن بعد تعلمه

وليدمن على تلاوته بعد تعلمه، قال الله تعالى مُثْنِيًّا عَلَى مَنْ كَانَ دَابَّه تَلَاوَةً آيَاتِ اللَّهِ: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ [آل عمران: ١١٣]، وَسَمَّاهُ ذِكْرًا، وَتَوَعَدَ الْمَعْرِضَ عَنْهُ، وَمَنْ تَعَلَّمَهُ، ثُمَّ نَسِيَهُ.

وفي «الصحيحين»: «تعاهدوا القرآن، فوالذي نفس محمد بيده؛ هو أشدُّ تفلتًا من الإبل في عقالها»، وقال: «بئسما لأحدهم أن يقول: نسيت آية كيت، وكيت، بل هو نسي، واستذكروا القرآن؛ فلهو أشد تفصيًا في صدور الرجال من النعم في عقالها».

مسألة: في استحباب الاستياك، والتطهر للقراءة.

يُسْتَحَبُّ الاستياك، وتطهير فمه، والطهارة للقراءة باستياكه، وتطهير بدنه بالطيب المستحب، تكريمًا لحال التلاوة، لابسًا من الثياب ما يتجمل به بين الناس؛ لكونه بالتلاوة بين يدي المنعم المتفضل بهذا الإيناس؛ فإنَّ التالي للكلام بمنزلة المكالم لذي الكلام، وهذا غاية التشريف من فضل الكريم العلام.

ويُسْتَحَبُّ أن يكون جالسًا، مستقبل القبلة، سئل سعيد بن المسيب عن حديث وهو متكئ؟ فاستوى جالسًا، وقال: أكره أن أحدث عن رسول الله ﷺ وأنا متكئ، وكلام الله تعالى أولى.

ويُسْتَحَبُّ أن يكون متوضئًا، ويجوز للمحدث.

قال إمام الحرمين وغيره: لا يقال إنها مكروهة؛ فقد صح أنه ﷺ كان يقرأ مع الحدث، وعلى كل حال؛ سوى الجنابة، وفي معناها الحيض، والنفاس.

وللشافعي قول قديم في الحائض: تقرأ خوف النسيان.

وقال أبو الليث: لا بأس أن يقرأ الجنب والحائض أقل من آية واحدة. قال: وإذا أرادت الحائض التعلم فينبغي لها أن تلقن نصف آية، ثم تسكت، ولا تقرأ آية واحدة بدفعة واحدة، وتكره القراءة حال خروج الريح، وأما غيره من النواقض كاللمس، والمس ونحوه؛ فيحتمل عدم الكراهة؛ لأنه غير مستقذر عادة، ولأنه في حال خروج الريح يبعد بخلاف هذه.

مسألة: التعوذ وقراءة البسملة عند التلاوة.

يُسْتَحَبُّ التَّعَوُّذُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ؛ فَإِنْ قَطَعَهَا قَطَعَ تَرَكَ وَأَرَادَ الْعُودَ؛ جَدَّدَ، وَإِنْ قَطَعَهَا لَعَذْرَ عَازِمًا عَلَى الْعُودِ؛ كَفَاهُ التَّعَوُّذُ الْأَوَّلُ، مَا لَمْ يُطَلِّ الْفَصْلَ، وَلَا بَدَّ مِنْ قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ تَحْرُزًا مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَإِلَّا كَانَ قَارِئًا بَعْضَ السُّورِ لَا جَمِيعَهَا؛ فَإِنْ قَرَأَ مِنْ أَثْنَائِهَا اسْتُحِبَّ لَهُ الْبِسْمَلَةُ أَيْضًا، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، فِيهَا نَقَلَهُ الْعَبَادِيُّ.

وقال الفاسي في "شرح القصيدة": كان بعض شيوخنا يأخذ علينا في الأجزاء القرآنية بترك البسملة، ويأمرنا؛ لأن بها في حزب: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٢٥، آل عمران: ٢، النساء: ٨٧، التوبة: ١٢٩، طه: ٨، النمل: ٢٦، القصص: ٧٠، التغابن: ١٣]، وفي حزب: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧]؛ لما فيها بعد الاستعاذة من قبح اللفظ.

وينبغي لمن أراد ذلك أن يفعله إذا ابتداءً مثل ذلك، نحو: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [الروم: ٤٠، ٥٤]، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]؛ لوجود العلة المذكورة، وقد كان مكّي يختار إعادة الآية قبل كل حزب من الحزبين المذكورين؛ للعلة المذكورة.

مسألة: تلاوة القرآن على أهل الاتقان.

ولتكن تلاوته بعد أخذه القرآن من أهل الإتقان لهذا الشأن الجامعين بين الدراية، والرواية، والصدق، والأمانة، وقد كان النبي ﷺ يجتمع به جبريل في رمضان، فيدرسه القرآن.

مسألة: في قراءة القرآن في المصحف أفضل، أم على ظهر قلب؟

وهل القراءة في المصحف أفضل أم على ظهر القلب أم يختلف الحال؟

ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها من المصحف أفضل؛ لأن النظر فيه عبادة، فتجتمع القراءة والنظر.

والقول الثاني: أن القراءة على ظهر القلب أفضل، واختاره أبو محمد ابن عبد السلام، فقال في «أماليه»: قيل: القراءة في المصحف أفضل؛ لأنه يجمع فعل الجارحتين، وهما اللسان والعين، والأجر على قدر المشقة، وهذا باطل؛ لأن المقصود من القراءة التدبر؛ لقوله تعالى: ﴿لِيَذَّبَرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، والعادة تشهد أن النظر في المصحف يخل بهذا المقصود، فكان مرجوحاً.

والقول الثالث: واختاره النووي في «الأذكار»: إن كان القارئ من حفظه يحصل له من التدبر، والتفكير، وجمع القلب أكثر مما يحصل له من المصحف؛ فالقراءة من الحفظ أفضل، وإن استويا؛ فمن المصحف أفضل، وهو مراد السلف.

مسألة: في استحباب الجهر بالقراءة.

يُسْتَحَبُّ الجهر بالقراءة، صح ذلك عن النبي ﷺ، واستحب بعضهم الجهر ببعض القراءة، والإسرار ببعضها؛ لأن المُسِرَّ قد يَمَلُّ، فيأنس بالجهر، والجاهر قد يَكُلُّ؛ فيستريح بالإسرار، إلا أن من قرأ بالليل؛ جهر بالأكثر، وإن قرأ بالنهار؛ أسر بالأكثر، إلا أن يكون بالنهار في موضع لا لغو فيه، ولا صخب، ولم يكن في صلاة؛ فيرفع صوته بالقرآن.

ثم روي بسنده عن معاذ بن جبل يرفعه: «الجاهر بالقرآن، كالجهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالمسر بالصدقة»، نعم، من قرأ والناس يصلون؛ فليس له أن يجهر جهراً يشغلهم به؛ فإن النبي ﷺ خرج على أصحابه وهم يصلون في المسجد، فقال: «يأيتها الناس كلكم يناجى ربه؛ فلا يجهر بعضكم على بعض في القراءة».

مسألة: في كراهة قطع القرآن لمكاملة الناس.

وَيُكْرَهُ قطع القرآن لمكاملة الناس، وذلك أنه إذا انتهى في القراءة إلى آية، وحضره كلام؛ فقد استقبله التي بلغها والكلام؛ فلا ينبغي أن يؤثر كلامه على قراءة القرآن، قاله الحلبي، وأيده البيهقي بما رواه البخاري: كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه.

مسألة: في حكم قراءة القرآن بالعجمية.

لا تجوز قراءته بالعجمية، سواء أحسن العربية أم لا، في الصلاة وخارجها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾ [فصلت: ٤٤].

وقيل عن أبي حنيفة: تجوز قراءته بالفارسية مطلقاً، وعن أبي يوسف: إن لم يُحسّن العربية.

لكن صحّ عن أبي حنيفة الرجوع عن ذلك، حكاه عبد العزيز في "شرح البزرودي"، واستقر الإجماع على أنه تجب قراءته على هيئته التي يتعلق بها الإعجاز؛ لنقص الترجمة عنه، ولنقص غيره من الألسن عن البيان الذي اختص به دون سائر الألسنة، وإذا لم تجز قراءته بالتفسير العربي؛ لمكان التحدّي بنظمه، فأحرى أن لا تجوز الترجمة بلسان غيره.

مسألة: في عدم جواز القراءة بالشواذ.

ولا تجوز قراءته بالشواذ، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على منعه، فقد سبق في الحديث: «كان يمد مدّاً»، يعني أنه يُمكن الحروف، ولا يحدفها، وهو الذي يسميه القراء بالتجويد في القرآن.

والترتيل أفضل من الإسراع، فقراءة حزب مرتل مثلاً في مقدار من الزمان؛ أفضل من قراءة حزبين في مثله بالإسراع.

مسألة: استحباب قراءة القرآن بالتفخيم.

يُسْتَحَبُّ قراءته بالتفخيم والإعراب؛ لما يروى: «نزل القرآن بالتفخيم».

قال الحلبي: معناه أن يقرأ على قراءة الرجال، ولا يخضع الصوت فيه ككلام النساء.

قال: ولا يدخل في كراهة الإمامة التي هي اختيار بعض القراء.

مسألة: في فصل السور بعضها عن بعض.

وأن يفصل كل سورة عما قبلها، إما بالوقف أو التسمية، ولا يقرأ من أخرى قبل الفراغ من الأولى، ومنه الوقف على رءوس الآي، وإن لم يتم المعنى. ومنها: أن يعتقد جزيل ما أنعم الله عليه؛ إذ أهله لحفظ كتابه، ويستصغر عرض الدنيا أجمع في جنب ما حوَّله الله تعالى، ويجتهد في شكره.

ومنها: ترك المباهاة؛ فلا يطلب به الدنيا، بل ما عند الله، وألا يقرأ في المواضع القذرة، وأن يكون ذا سكينه ووقار، مُجَانِبًا للذنب، مُحَاسِبًا نفسه، يُعَرِّفُ القرآن في سَمْتِهِ، وَخُلُقِهِ؛ لأنه صاحب كتاب الملك، والمطلع على وعده ووعيده، وليتجنب القراءة في الأسواق، قاله الحلبي. وألحق به الحمام.

وقال النووي: لا بأس به في الطريق سرًّا حيث لا لغو فيها.

فصل ختم القرآن

وَيُسْتَحَبُّ ختم القرآن في كل أسبوع، قال النبي ﷺ: «اقرأ القرآن في كل سبع ولا تزد»، رواه أبو داود، وروى الطبراني بسند جيد: سُئِلَ أصحاب رسول الله ﷺ: كيف كان رسول الله ﷺ يُجِزِّي القرآن؟ قال: كان يجزئه ثلاثاً، وخمسة.

وكره قوم قراءته في أقل من ثلاث، وحملوا عليه حديث: «لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث»، رواه الأربعة، وصححه الترمذي.

والمختار وعليه أكثر المحققين أن ذلك يختلف بحال الشخص في النشاط والضعف، والتدبر والغفلة؛ لأنه رُوِيَ عن عثمان رضي الله عنه: كان يختمه في ليلة واحدة. ويكره تأخير ختمه أكثر من أربعين يوماً. رواه أبو داود.

مسألة: فيما يفعل القارئ عند ختم القرآن.

ثم إذا ختم وقرأ المعوذتين؛ قرأ الفاتحة، وقرأ خمس آيات من البقرة إلى قوله: ﴿هم المفلحون﴾؛ لأنها آية عند الكوفيين، وعند غيرهم بعض آية، وقد روى الترمذي: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الحال المرتحل»^(١)، قيل: المراد به الحث على تكرار الختم، وختمة بعد ختمة، وليس فيه ما يدل على أن الدعاء لا يتعقب الختم.

(١) حديث ضعيف.

مسألة: في آداب الاستماع.

استماع القرآن، والتفهم لمعانيه من الآداب المحثوث عليها، ويكره التحدث بحضور القراءة.

قال الشيخ أبو محمد بن عبد السلام: والاشتغال عن السماع بالتحدث بما لا يكون أفضل من الاستماع؛ سوء أدب على الشرع، وهو يقتضي أنه لا بأس بالتحدث للمصلحة.

مسألة: في أحكام تتعلق باحترام المصحف وتبجيله.

ويستحب تطيب المصحف، وجعله على كرسي، ويجوز تحليته بالفضة؛ إكراماً له على الصحيح.

روى البيهقي بسنده إلى الوليد بن مسلم، قال: سألت مالكا عن تفضيض المصاحف؟ فأخرج إلينا مصحفاً، فقال: حدثني أبي عن جدي، أنهم جمعوا القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه، وأنهم فضضوا المصاحف على هذا، ونحوه.

وأما بالذهب؛ فالأصح يباح للمرأة دون الرجل، وخص بعضهم الجواز بنفس المصحف دون علاقته المنفصلة عنه، والأظهر التسوية.

ويحرم توشد المصحف، وغيره من كتب العلم؛ لأن فيه إذلالاً، وامتهاناً، وكذلك مد الرجلين إلى شيء من القرآن، أو كتب العلم.

ويستحب تجريد المصحف عما سواه، وكرهوا الأعشار، والأخماس معه، وأسماء السور، وعدد الآيات، وكانوا يقولون: جرّدوا المصحف.

وقال الحلي: يجوز؛ لأنَّ النقط ليس له قرار، فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآناً، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء؛ فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها. وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" في الصلاة، وفي فضائل القرآن: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال عبد الله بن مسعود: جرّدوا القرآن. وفي رواية: لا تُلحِقُوا به ما ليس منه.^(١)

النوع الثلاثون

في أنّ هل يجوز في التصانيف، والرسائل، والخطب

استعمال بعض آيات القرآن؟ وهل يقتبس منها في شعر،

ويغير نظمها بتقديم وتأخير وحركة إعراب؟

جَوَزَ ذلك بعضهم للمتمكن من العربية، وسئل الشيخ عز الدين؟ فقال: ورد عنه ﷺ: «وجهت وجهي»، والتلاوة: «إني وجهت وجهي»، وما روى البخاري في كتاب إلى هرقل: «سلام على من اتبع الهدى، يأهل الكتاب، تعالوا إلى كلمة سواء»، ومن دعائه ﷺ: «اللهم آتنا في الدنيا حسنة».

(١) قلت: وهذا سند صحيح.

النوع الحادي والثلاثون

معرفة الأمثال الكائنة فيه

وقد روى البيهقي عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إن القرآن نزل على خمسة أوجه: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فاعملوا بالحلال، واجتنبوا الحرام، واتبعوا المحكم، وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال».



نهاية الجزء الأول

من اختصار علوم القرآن للزمركشي

النوع الثاني والثلاثون

معرفة أحكامه

وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفردوه، وأولهم: الشافعي، ثم تلاه من أصحابنا: الكيا الهراسي، ومن الحنفية: أبو بكر الرازي، ومن المالكية: القاضي إسماعيل، وبكر بن العلاء القشيري، وابن بكير، ومكي، وابن العربي، وابن الفرس، ومن الحنابلة القاضي أبو يعلى الكبير.

شدهو قسمان:

أحدهما: ما صرَّح به في الأحكام، وهو كثير، وسورة البقرة، والنساء، والمائدة، والأنعام مشتملة على كثير من ذلك.^(١)

والثاني: ما يؤخذ بطريق الاستنباط، ثم هو على قسمين:

أحدهما: ما يستنبط من غير ضمنية إلى آية أخرى، كاستنباط الشافعي تحريم الاستمناء باليد من قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، إلى قوله: ﴿فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١، ٣٠].

واستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله تعالى: ﴿إِمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ [التحريم: ١١].

(١) وأكثرها أحكاماً على الإطلاق، مثل سورة المائدة، فكلها أحكام، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "تفسيره".

﴿وَأَمْرًا تُهَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، ونحوه.

واستنباطه عتق الأصل والفرع بمجرد الملك من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿ [مریم: ٩٢-٩٣]، فجعل العبودية منافية للولادة حيث ذكرت في مقابلتها؛ فدل على أنها لا يجتمعان.

واستنباطه حجية الإجماع من قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥].

واستنباطه صحة صوم الجنب من قوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ إلى قوله ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فدل على جواز الوقوع في جميع الليل، ويلزم منه تأخير الغسل إلى النهار، وإلا لوجب أن يحرم الوطء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يقع الغسل فيه.

والثاني: ما يستنبط مع ضميمه آية أخرى، كاستنباط علي، وابن عباس رضي الله عنهما، أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، مع قوله: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾، وعليه جرى الشافعي، واحتج بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف ﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، ووجهه أن الله تعالى قدر لشيئين مدة واحدة، فانصرفت المدة بكاملها إلى كل واحد منهما، فلما قام النص في أحدهما بقي الثاني على أصله، ومثَّل ذلك بالأجل الواحد للدينين؛ فإنه مضروب بكامله لكل واحد منهما، وأيضا فإنه لا بد من اعتبار مدة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء، فاعتبرت مدة يعتاد الصبي فيها غذاء طبيعيا غير اللبن، ومدة الحمل قصيرة؛ فقدمت الزيادة على الحولين.

فإن قيل: العادة الغالبة في مدة الحمل تسعة أشهر، وكان المناسب في مقام الامتنان ذكر الأكثر المعتاد لا الأقل النادر كما في جانب الفصال.

قلنا: لأن هذه المدة أقل مدة الحمل، ولما كان الولد لا يعيش غالباً إذا وضع لسته أشهر؛ كانت مشقة الحمل في هذه المدة موجودة لا محالة في حق كل مخاطب، فكان ذكره أدخل في باب المناسبة بخلاف الفصال؛ لأنه لا حدّ لجانب القلة فيه، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم، ولهذا اعتبر فيه الأكثر؛ لأنه الغالب، ولأنه اختياري، كأنه قيل: حملته ستة أشهر، لا محالة إن لم تحمله أكثر.

ومثله استنباط الأصوليين: أن تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٣]، مع قوله: ﴿وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣].

فائدة: في ضرورة معرفة المفسر قواعد أصول الفقه.

ولابد من معرفة قواعد أصول الفقه؛ فإنه من أعظم الطرق في استئثار الأحكام من الآيات؛ فيستفاد عموم النكرة في سياق النفي من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧].

وفي الاستفهام من قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وفي الشرط من قوله: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِن الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

وفي النهي من قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١].

وفي سياق الإثبات بعموم القلة المقتضي من قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤]، وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧]، وإذا أضيف إليها (كل) نحو ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [ق: ٢١].

ويستفاد عموم المفرد المحلى باللام من قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ﴾ [الرعد: ٤٢]، ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ﴾ [النبأ: ٤٠].

وعموم المفرد المضاف من قوله: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ﴾ [التحريم: ١٢]، وقوله ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩]، والمراد جميع الكتب التي اقتضت فيها أفعالهم.

وعموم الجمع المحلى باللام في قوله: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٧]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، إلى آخرها.

والشرط من قوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

وقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧].

وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

وقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وقوله: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤].

هذا إذا كان الجواب طلباً مثل هاتين الآيتين؛ فإن كان ماضياً لم يلزم العموم.

وكقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَوْأً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، ﴿إِذَا جَاءَكَ

الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١].

وإن كان مستقبلاً فأكثر؛ موارد للعموم، كقوله: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ

وَزَنُّوهُمْ يُحْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣].

وقوله: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ﴾ [المطففين: ٣٠].

وقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصفات: ٣٥].

وقد لا يعم، كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤].

فصل

وكلُّ فِعْلٍ عَظَّمَهُ اللهُ ورسوله، أو مدحه، أو مدح فاعله لأجله، أو أحبه، أو أحب فاعله أو رضي به، أو رضي عن فاعله، أو وصفه بالطَّيِّبِ، أو البركة، أو الحُسْنِ، أو نصبه سبباً لمحبهته، أو لثواب عاجل أو آجل، أو نصبه سبباً لذكره لعبده، أو لشكره له، أو لهدايته إياه، أو لإرضاء فاعله، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته، أو لقبوله، أو لنصرة فاعله، أو بشاره فاعله، أو وصف فاعله بالطَّيِّبِ، أو وصف الفعل بكونه معروفاً، أو نفي الحزن والخوف عن فاعله، أو وعده بالأمن أو نصبه سبباً لولايته، أو أخبر عن دعاء الرسول بحصوله، أو وصفه بكونه قرابة، أو أقسم به وبفاعله، كالقسم بخيل المجاهدين، وإغارتها؛ فهو دليل على مشروعيتها المشتركة بين الوجوب، والندب.

فصل

وَكُلُّ فِعْلٍ طَلَبَ الشَّرْعُ تَرْكَهُ، أَوْ ذَمَّ فَاعِلُهُ؛ عَتَبَ عَلَيْهِ، أَوْ لَعَنَهُ، أَوْ مَقَّتْ فَاعِلُهُ، أَوْ نَفَى مَحَبَّتَهُ إِيَّاهُ، أَوْ مَحَبَّةَ فَاعِلِهِ، أَوْ نَفَى الرِّضَا بِهِ، أَوْ الرِّضَا عَنْ فَاعِلِهِ، أَوْ شَبَّهَ فَاعِلَهُ بِالْبَهَائِمِ، أَوْ بِالشَّيَاطِينِ، أَوْ جَعَلَهُ مَانِعًا مِنَ الْهُدَى، أَوْ مِنَ الْقَبُولِ، أَوْ وَصَفَهُ بِسُوءٍ أَوْ كِرَاهَةٍ، أَوْ اسْتَعَاذَ الْأَنْبِيَاءَ مِنْهُ، أَوْ أَبْغَضُوهُ، أَوْ جَعَلَ سَبَبًا لِنَفْيِ الْفَلَاحِ، أَوْ لِعَذَابٍ عَاجِلٍ أَوْ آجِلٍ، أَوْ لَذَمٍ، أَوْ لَوْمٍ، أَوْ ضَلَالَةٍ، أَوْ مَعْصِيَةٍ، أَوْ وَصَفَ بِخُبْثٍ، أَوْ رَجَسٍ، أَوْ بَخْسٍ، أَوْ بِكَوْنِهِ فَسَقًا، أَوْ إِثْمًا، أَوْ سَبَبًا لِإِثْمٍ، أَوْ رَجَسٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ زَوَالِ نِعْمَةٍ، أَوْ حُلُولِ نِقْمَةٍ، أَوْ حَدِّ مِنَ الْحُدُودِ، أَوْ قَسْوَةٍ، أَوْ خِزْيٍ، أَوْ امْتِهَانِ نَفْسٍ، أَوْ لِعِدَاوَةِ اللَّهِ وَمُحَارَبَتِهِ، وَالِاسْتِهْزَاءِ بِهِ، أَوْ سَخَرِيَّتِهِ، أَوْ جَعَلَهُ الرَّبَّ سَبَبًا لِنَسْيَانِهِ لِفَاعِلِهِ، أَوْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ، أَوْ بِالْحَلْمِ، أَوْ بِالصَّفْحِ عَنْهُ، أَوْ دَعَا إِلَى التَّوْبَةِ مِنْهُ، أَوْ وَصَفَ فَاعِلَهُ بِخُبْثٍ، أَوْ احْتِقَارٍ، أَوْ نَسَبِهِ إِلَى عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَتَزْيِينِهِ، أَوْ تَوَلَّى الشَّيْطَانَ لِفَاعِلِهِ، أَوْ وَصَفَ بِصِفَةِ ذَمٍّ مِثْلَ كَوْنِهِ ظَلَمًا، أَوْ بَغْيًا، أَوْ عِدْوَانًا، أَوْ إِثْمًا، أَوْ تَبْرَأَ الْأَنْبِيَاءَ مِنْهُ، أَوْ مِنْ فَاعِلِهِ، أَوْ شَكُوا إِلَى اللَّهِ مِنْ فَاعِلِهِ، أَوْ جَاهَرُوا فَاعِلَهُ بِالْعِدَاوَةِ، أَوْ نَصَبَ سَبَبًا لَخِيبةِ فَاعِلِهِ عَاجِلًا أَوْ آجِلًا، أَوْ تَرْتَبَ عَلَيْهِ حَرَمَانٌ مِنَ الْجَنَّةِ، أَوْ وَصَفَ فَاعِلَهُ بِأَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ، أَوْ أَعْلَمَ فَاعِلَهُ بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ حَمَلَ فَاعِلَهُ إِثْمَ غَيْرِهِ، أَوْ قِيلَ فِيهِ: (لَا يَنْبَغِي هَذَا)، وَ (لَا يَصْلِحُ)، أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى عِنْدَ السُّؤَالِ عَنْهُ، أَوْ أَمَرَ بِفِعْلِ يَضَادِهِ، أَوْ هَجَرَ فَاعِلَهُ، أَوْ يَلَاعَنَ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ يَتَبَرَأَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، أَوْ وَصَفَ صَاحِبَهُ بِالضَّلَالَةِ، أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ

من الله في شيء، أو أنه ليس من الرسول وأصحابه، أو قرن بمحرم ظاهر التحريم في الحكم، أو أخبر عنهما بخبر واحد، أو جعل اجتنابه سبباً للفلاح، أو جعله سبباً لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين، أو قيل لفاعله: (هل أنت مُتَنَّبِهٌ؟)، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله، أو رتب عليه إبعاداً وطرداً، أو لفظة (قتل) من فعله، أو (قاتل الله) من فعله، أو أخبر أن فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة، ولا ينظر إليه، ولا يزيكه، أو أن الله لا يصلح عمله، أو لا يهدي كيده، أو أن فاعله لا يفلح، أو لا يكون في القيامة من الشهداء، ولا من الشفعاء، أو أن الله تعالى يغار من فعله، أو نَبَّهَ على وجود المفسدة فيه، أو أخبر أنه لا يقبل من فاعله صرفاً ولا عدلاً، أو أخبر أن من فعله قَيَّضَ له الشيطان فهو له قرين، أو جعل الفعل سبباً لإزاغة الله قلبَ فاعله، أو صرفه عن آيات الله، وفهم الآية، وسؤاله سبحانه عن علة الفعل، نحو: ﴿لَمْ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ﴾ [آل عمران: ٩٩]، ﴿لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [آل عمران: ٧١]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]؛ ما لم يقترب به جواب عن السؤال، فإذا قرن به جواب؛ كان بحسب جوابه، فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل ودلالته على التحريم أطرده من دلالته على مجرد الكراهة.

وأما لفظ: (يكرهه الله ورسوله)، وقوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، فأكثر ما يُستعمل في المحرم، وقد يُستعمل في كراهة التنزيه.

وأما لفظ: (أما أنا فلا أفعل)؛ فالمحقق فيه الكراهة، كقوله: «أما أنا فلا أكل مُتَكِينًا».

وأما لفظ: (ما يكون لك)، و (ما يكون لنا)؛ فاطَّرَدَ استعمالها في المحرم،

نحو: ﴿مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣]، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ [المائدة: ١١٦].

فصل

وتُستفاد الإباحة من لفظ الإحلال، ورفع الجناح، والإذن، والعفو، و: (إن شئت فافعل)، و: (إن شئت فلا تفعل).

ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع، وما يتعلق بها من الأفعال، نحو: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا﴾ [النحل: ٨٠]، ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

ومن السكوت عن التحريم، ومن الإقرار على الفعل في زمن الوحي، وهو نوعان: إقرار الرب تعالى، وإقرار رسوله إذا علم الفعل.

فمن إقرار الرب قول جابر: «كنا نعزل، والقرآن ينزل»، ومن إقرار رسوله قول حسان: «كنت أنشد وفيه من هو خير منك».

فائدة:

قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، جمعت أصول أحكام الشريعة كلها، فجمعت الأمر، والنهي، والإباحة، والتخير.

فائدة: تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يدل على تحريمه.

فقد عاتب الله سبحانه في خمسة مواضع من كتابه: في الأنفال، وبراءة، والأحزاب، والتحريم، وعبس، خلافاً للشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث جعل العتب من أدلة النهي.

فائدة: لا يصح الامتنان بممنوع عنه.

خلافاً لمن زعم أنه يصح ويصرف الامتنان إلى خلقه؛ للصبر عليهم.

فائدة:

التعجب كما يدل على محبة الله للفعل، نحو: (عجب ربك من شاب ليست له صبوة)، و (تعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطئه إلى الصلاة) ونحو ذلك؛ فقد يدل على بغض الفعل كقوله: ﴿وَإِنْ تَعَجَبْتَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، وقوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٢]، وقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ [آل عمران: ١٠١].

وقد يدل على امتناع الحكم، وعدم حسنه، كقوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٧].

ويدل على حسن المنع منه، وأنه لا يليق به فعله، كقوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦].

قاعدة في الإخلاق والتقييد:

فالأول: مثل اشتراط الله العدالة في الشهود على الرجعة، والفراق، والوصية، وإطلاقه الشهادة في البيوع وغيرها، والعدالة شرطاً في الجميع، ومنه تقييد ميراث الزوجين بقوله: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، وإطلاقه الميراث فيما أطلق فيه، وكان ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية والدين، وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة، وأطلقها في كفارة الظهار واليمين.

والمطلق كالتقييد في وصف الرقبة، وكذلك تقييد الأيدي إلى المرافق في الوضوء، وإطلاقه في التيمم، وكذلك: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]، فأطلق الإحباط عليه وعلقه بنفس الردة، ولم يشترط الموافاة عليه.

وقال في الآية الأخرى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقيد الردة بالموت عليها، والموافاة على الكفر؛ فوجب رد الآية المطلقة إليها، وألا يقضي بإحباط الأعمال إلا بشرط الموافاة عليها، وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه، وإن كان قد تورع في هذا التقرير.

ومن هذا الإطلاق: تحريم الدم، وتقييده في موضع آخر بالمسفوح، وقوله: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، وقال في موضع آخر: ﴿مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠]؛ فإنه لو قيل: نحن نرى من يطلب الدنيا طلباً

حيثاً، ولا يحصل له منها شيء. قلنا: قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨]؛ فَعَلَّقَ ما يريد بالمشيئة والإرادة.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]؛ فإنه مُعَلَّقٌ.

والثالث: كإطلاق صوم الأيام في كفارة اليمين، وقيدت بالتتابع في كفارة الظهار، والقتل، وبالتفريق في صوم التمتع، فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه.

قاعدة في العموم والخصوص:

لا يُستدل بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم، ويُستفاد ذلك من السياق، ولهذا قال الشافعي: اللفظ بيِّنٌ في مقصوده، ويحتمل في غير مقصوده، فمنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤]، لا يصلح الاحتجاج بها في إيجاب الزكاة في قليل الذهب والفضة، وكثيره، وفي المتنوع منها من الحلي وغيره.

فصل

الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب

ومما تستثمر منه الأحكام: تنبيه الخطاب، وهو إما في الطلب، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فنهيه عن القليل مُنبِّه على الكثير، وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، يدل على تحريم الإحراق، والإتلاف.

وأما في الخبر: فإما أن يكون بالتنبيه بالقليل على الكثير، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧]؛ فنبه على أن الرطل والقنطار لا يضيع لك عنده.

وكقوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [يونس: ٦١]؛ فإنه يدل على أن من لم يملك نقيرًا، أو قِطْمِيرًا مع قلتها؛ فهو عن ملك ما فوقها أولى، وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْزِبْ عَنْهُ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مَعَ خِفَائِهِ، وَدَقَّتْهُ؛ فَهُوَ بِأَلَّا يَذْهَبُ عَنْهُ الشَّيْءُ الْجَلِيلُ الظَّاهِرُ أَوْلَىٰ.

وقوله: ﴿الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١]، فنبه على حصول البركة فيه من

باب أولى.

النوع الرابع والثلاثون

معرفة ناسخه من منسوخه

والعلم به عظيم الشأن، وقد صَنَّفَ فيه جماعةٌ كثيرون، منهم: قتادة ابن دعامة السدوسي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو داود السجستاني، وأبو جعفر النحاس، وهبة الله بن سلام الضرير، وابن العربي، وابن الجوزي، وابن الأنباري، ومكي، وغيرهم.

قال الأئمة: ولا يجوز لأحدٍ أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ. وقد قال علي بن أبي طالب لِقَاصِّ: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: الله أعلم. قال: هلكت وأهلكت.

والنسخ يأتي بمعنى الإزالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ [الحج: ٥٢].

ويأتي بمعنى التبديل، كقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١].

وبمعنى التحويل، كتناسخ الموارث، يعني تحويل الميراث من واحد إلى واحد. ثم اختلف العلماء: فقيل: المنسوخ ما رُفِعَ تلاوةً تنزيلاً، كما رُفِعَ العمل به، ورد بما نسخ الله من التوراة بالقرآن والإنجيل، وهما متلوان.

وقيل: لا يقع النسخ في قرآن يتلى وينزل، والنسخ مما خَصَّ الله به هذه الأمة في حكم من التيسير، ويفر هؤلاء من القول بأن الله ينسخ شيئاً بعد نزوله

والعمل به، وهذا مذهب اليهود في الأصل ظناً منهم أنه بداء، كالذي يرى الرأي، ثم يبدو له، وهو باطل؛ لأنه بيان مدة الحكم، ألا ترى الإحياء بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، والفقير بعد الغنى وعكسه، وذلك لا يكون بداء، فكذا الأمر والنهي.

وقيل: إن الله تعالى نسخ القرآن من اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب، فأنزله على نبيه، والنسخ لا يكون إلا من أصل، والصحيح جواز النسخ ووقوعه سمعاً وعقلاً.

ثم اختلفوا:

فقيل: لا ينسخ قرآن إلا بقرآن؛ لقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، قالوا: ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن.

وقيل: بل السنة لا تنسخ السنة.

وقيل: السنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحي؛ نسخت، وإن كانت باجتهاد؛ فلا تنسخه، حكاه ابن حبيب النيسابوري في "تفسيره".

وقيل: بل إحداهما تنسخ الأخرى.

ثم اختلفوا:

فقيل: الآيتان إذا أوجبتا حكمين مختلفين، وكانت إحداهما متقدمة الأخرى؛ فالتأخرة ناسخة للأولى، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ

لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴿البقرة: ١٨٠﴾.

ثم قال بعد ذلك: ﴿وَلَا بُوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، وقال: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، قالوا: فهذه ناسخة للأولى، ولا يجوز أن يكون لهما الوصية والميراث.

وقيل: بل ذلك جائز، وليس فيهما ناسخ ولا منسوخ، وإنما نسخ الوصية للوارث بقوله عليه السلام: «لا وصية لوارث».

وقيل: ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة، ويجوز نسخ الناسخ؛ فيصير الناسخ منسوخاً، وذلك كقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، نسخها بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

ثم نسخ هذه أيضاً بقوله: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ﴾ [التوبة: ٢٩]. وقوله: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وناسخه قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، ثم نسخها: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾.

مسألة: في جواز النسخ بالكتاب.

لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب، قال الله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقال: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١]؛ ولذلك نسخ السنة بالكتاب، كالقصة في صوم عاشوراء برمضان وغيره.

واختلف في نسخ الكتاب بالسنة، قال ابن عطية: حُذِّقُ الأمة على الجواز،

وذلك موجود في قوله ﷺ: «لا وصية لوارث»، وأبى الشافعي ذلك، والحجة عليه من قوله في إسقاط الجلد في حدِّ الزنا عن الثيب الذي رجم؛ فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة: فعل النبي ﷺ.

قلنا: أما آية الوصية، فقد ذكرنا أن ناسخها القرآن، وأما ما نقله عن الشافعي، فقد اشتهر ذلك؛ لظاهر لفظ ذكره في «الرسالة»، وإنما مراد الشافعي أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له، وهذا تعظيم لقدر الوجهين، وإبانة تعاضدهما وتوافقهما، وكل من تكلم على هذه المسألة لم يفهم مراده.

وأما النسخ بالآية؛ فليس بنسخ، بل تخصيص، ثم إنه ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته، وهو: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما).

فصل فيما يقع فيه النسخ

الجمهور على أنه لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي، وزاد بعضهم الأخبار، وأطلق، وقيدها آخرون بالتالي يُراد بها الأمر والنهي.

النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب:

الأول: ما نسخ في تلاوته، وبقي حكمه؛ فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول، كما رُوي أنه كان يقال في سورة النور: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله)، ولهذا قال عمر: لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله؛ لكتبتها بيدي. رواه البخاري في "صحيحه" مُعَلَّقًا.

وأخرج ابن جَبَّان في "صحيحه" عن أبي بن كعب، قال: كانت سورة الأحزاب توازي سورة النور، فكان فيها: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما)، وفي هذا سؤالان:

الأول: ما الفائدة في ذكر الشيخ والشيخة؟ وهلا قال: المحصن والمحصنة؟ وأجاب ابن الحاجب في "أماليه" عن هذا بأنه من البديع في المبالغة، وهو أن يعبر عن الجنس في باب الذم بالأنقص فالأنقص، وفي باب المدح بالأكثر والأعلى، فيقال: «لعن الله السارق يسرق ربع دينار؛ فتقطع يده»، والمراد: يسرق ربع دينار فصاعدًا إلى أعلى ما يسرق، وقد يبالغ فيذكر ما لا تقطع به كما جاء في الحديث: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده»، وقد علم أنه لا تقطع في البيضة، وتأويل من أوله ببيضة الحرب؛ تأباه الفصاحة.

الثاني: أن ظاهر قوله: (لولا أن يقول الناس) الخ، أن كتابتها جائزة، وإنما منعه قول الناس، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه، وإذا كانت جائزة؛ لزم أن تكون ثابتة؛ لأن هذا شأن المكتوب؟ وقد يقال: لو كانت التلاوة باقية؛ لبادر عمر رضي الله عنه، ولم يعرج على مقال الناس؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعاً؟

وبالجملة: فهذه الملازمة مشكلة، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد، والقرآن لا يثبت به، وإن ثبت الحكم، ومن هنا أنكر ابن ظفر في «الينبوع» عد هذا مما نسخ تلاوته، قال: لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن. قال: وإنما هذا من المنسأ، لا النسخ، وهما مما يلتبسان، والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه، ويثبت أيضاً، وكذا قاله في غيره القراءات الشاذة، كإيجاب التابع في صوم كفارة اليمين ونحوه أتمها كانت قرآناً، فنسخت تلاوتها، لكن في العمل بها الخلاف المشهور في القراءة الشاذة.

ومنهم من أجاب عن ذلك بأن هذا كان مستفيضاً عندهم، وأنه كان متلوّاً من القرآن، فأثبتنا الحكم بالاستفاضة، وتلاوته غير ثابتة بالاستفاضة، ومن هذا الضرب ما رواه مسلم في «صحيحه» عن أبي موسى الأشعري: «إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة، فأنسيتها غير أني أحفظ منها: (لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب)، وكنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات، فأنسيتها غير أني حفظت منها: (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون فكتتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة).

وذكر الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر المنادى في كتابه "الناسخ والمنسوخ" مما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه" سورتا القنوت في الوتر، قال: ولا خلاف بين الماضين والغابرين أنها مكتوبتان في المصاحف المنسوبة إلى أبي بن كعب، وأنه ذُكِرَ عن النبي ﷺ أنه أقرأه إياهما، وتُسمَّى سورتي الخلع والحفد، وهنا سؤال وهو أن يقال: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم، وهلا أُبقيت التلاوة؛ ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟

وأجاب صاحب "الفنون"، فقال: إنما كان كذلك؛ ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصالٍ لطلب طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طرق الوحي.

الضرب الثاني: ما نسخ حكمه وبقي تلاوته، وهو في ثلاث وستين سورة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ الآية، فكانت المرأة إذا مات زوجها لزم التبرص بعد انقضاء العدة حولاً كاملاً، ونفقتها في مال الزوج، ولا ميراث لها.

وهذا معنى قوله: ﴿مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] الآية، فنسخ الله ذلك بقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وهذا الناسخ مقدم في النظم على المنسوخ.

قال القاضي أبو المعالي: وليس في القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ إلا في موضعين: هذا أحدهما، والثاني: قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ﴾

[الأحزاب: ٢٨] الآية؛ فإنها ناسخة لقوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

وهنا سؤال وهو: أن يُسأل ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة؟

والجواب من وجهين: أحدهما: أن القرآن كما يُتلى ليعرف الحكم منه، والعمل به، فيتلى لكونه كلام الله تعالى؛ فيثاب عليه، فتركت التلاوة لهذه الحكمة، وثانيهما: أن النسخ غالباً يكون للتخفيف، فَأُبْقِيَتِ التَّلَاوَةُ تَذْكِيراً بالنعمة، ورفع المشقة، وأما حكمة النسخ قبل العمل، كالصدقة عند النجوى؛ فيثاب على الإيمان به، وعلى نية طاعة الأمر.

الثالث: نسخها جميعاً، فلا تجوز قراءته، ولا العمل به، كآية التحريم بعشر رضعات، فنسخن بخمس، قالت عائشة: كان مما أنزل: (عشر رضعات معلومات)، فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ، وهي مما يقرأ من القرآن. رواه مسلم.

وقد تكلموا في قولها: (وهي مما يُقرأ)؛ فإن ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك، فمنهم من أجاب بأن المراد: قارب الوفاة. والأظهر أن التلاوة نسخت أيضاً، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فتوفي وبعض الناس يقرؤها.

تنبيه: في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر.

قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب:

الأول: نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة كأمر الخليل بذبح ولده، وكقوله تعالى: ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة: ١٢]، ثم نسخه سبحانه بقوله: ﴿أَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣] الآية.

الثاني: ويسمى نسخاً تجوّزاً، وهو ما أوجهه الله على من قبلنا، كحتم هذه القصاص، ولذلك قال عقب تشريع الدية: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

الثالث: ما أمر به لسبب، ثم يزول السبب، كالأمر حين الضعف، والقلة بالصبر، وبالمغفرة للذين يرجون لقاء الله، ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد ونحوها، ثم نسخه إيجاب لذلك، وهذا ليس بنسخ في الحقيقة، وإنما هو نسا كما قال تعالى: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فالنسا هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى، وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الأمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف، وليست كذلك، بل هي من النساء، بمعنى: أن كل أمر ورد؛ يجب امتثاله في وقت ما لعله توجب ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ، إنما النسخ الإزالة، حتى لا يجوز امتثاله أبداً، وإلى هذا أشار الشافعي في "الرسالة" إلى النهي عن ادخار لحوم الأضاحي من أجل الرأفة، ثم ورد الإذن فيه فلم يجعله منسوخاً، بل من باب زوال الحكم لزوال علته، حتى لو فاجأ

أهل ناحية جماعة مضرورون تَعَلَّقَ بأهلها النهي، ومن هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] الآية، كان ذلك في ابتداء الأمر، فلما قوي الحال؛ وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمقاتلة عليه.

فائدة:

قيل في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]: ولم يقل (من القرآن)؛ لأن القرآن ناسخ مهيمن على كل الكتب، وليس يأتي بعده ناسخ له، وما فيه من ناسخ ومنسوخ؛ فمعلوم، وهو قليل.

النوع الخامس والثلاثون

معرفة موهم المختلف

وهو ما يُؤهِم التَّعَارُضَ بين آياته، وكلامُ الله جل جلاله مُنَزَّهٌ عن الاختلاف، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يُؤهِم اختلافًا، وليس به؛ فاحتيج لإزالته، كما صنف في مختلف الحديث وبيان الجمع بينهما، وقد رأيت لقطرب فيه تصنيفًا حسنًا جمعه على السور، وقد تكلم فيه الصدر الأول ابن عباس وغيره.

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إذا تعارضت الآي، وتعذر فيها الترتيب والجمع؛ طُلِبَ التاريخ، وتُرك المتقدم منها بالتأخر، ويكون ذلك نسخًا له، وإن لم يُوجد التاريخ، وكان الإجماع على استعمال إحدى الآيتين؛ عَلِمَ بإجماعهم أنَّ النَّاسِخَ ما أجمعوا على العمل بها.

قال: ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تعريان عن هذين الوصفين، وذكروا عند التعارض مرجحات.

فصل

قال القاضي أبو بكر في "التقريب": لا يجوز تعارض أي القرآن والآثار، وما توجهه أدلة العقل؛ فلذلك لم يجعل قوله تعالى الله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، مُعَارِضًا لقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ﴾ [المائدة: ١١٠]، وقوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]؛ لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله تعالى، فيتعين تأويل ما عارضه؛ فيؤول قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ﴾ بمعنى: (تكذبون)؛ لأن الإفك نوع من الكذب.

وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ﴾، أي: (تُصَوِّرُ)، ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، لا يعارضه قوله: ﴿أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨]؛ فإن المراد بهذا: ما لا يعلمه أنه غير كائن، ويعلمونه وقوع ما ليس بواقع، لا على أن من المعلومات ما هو غير عالم به، وإن علمتموه.

وكذلك لا يجوز جعل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ٥]، مُعَارِضًا لقوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد: ٣١]، وقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، مُعَارِضًا لقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، في تجويز الرؤية وإحالتها؛ لأن دليل العقل يقضي بالجواز، ويجوز تخلص النفي بالدنيا والإثبات بالقيامة، وكذلك لا يجوز جعل قوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، مُعَارِضًا لقوله وهو أهون عليه، بل يجب تأويل (أهون) على (هين) ولا جعل قوله تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤] مُعَارِضًا لأمره نبيه وأُمَّته بالجدال في قوله: ﴿وَجَادَهُم بِآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، فيحمل الأول على ذم الجدال الباطل.

فصل في الأسباب الموهمة للاختلاف

وللاختلاف أسباب:

السبب الأول: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة، وتطويرات شتى، كقوله تعالى في خلق آدم إنه: ﴿مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩].

ومرة: ﴿مَنْ حَمًا مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، ومرة: ﴿مَنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ [الصفات: ١١].

ومرة: ﴿مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤].

وهذه الألفاظ مختلفة، ومعانيها في أحوال مختلفة؛ لأنَّ الصَّلْصَالِ غير الحمى، والحمأ غير التراب؛ إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، وفي موضع: ﴿تَهْتَرُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ﴾ [النمل: ١٠].

والجان الصغير من الحيات، والثعبان الكبير منها، وذلك لأنَّ خَلْقَهَا خَلْقُ الثعبان العظيم، واهتزازها، وحركاتها، وخفتها كاهتزاز الجان وخفته.

السبب الثاني: لاختلاف الموضوع، كقوله تعالى: ﴿وَقَفُّهُمْ إِيَّاهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤]، وقوله: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦] مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩].

النوع السادس والثلاثون

معرفة المحكم من المتشابه

قال الله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، قيل: ولا يدل على الحصر في هذين الشيئين؛ فإنه ليس فيه شيء من الطرق الدالة عليه، وقد قال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، والمتشابه لا يُرْجَى بيانه، والمحكم لا توقف معرفته على البيان، وقد حكى الحسين بن محمد بن حبيب النيسابوري في هذه المسألة ثلاثة أقوال: أحدها: أن القرآن كله محكم؛ لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١]، والثاني: كله متشابه؛ لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، والثالث: وهو الصحيح، أن منه مُحْكَمًا، ومنه متشابهًا؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(١).

(١) قال الإمام بن كثير رحمته الله في تفسير آية [٧] من سورة آل عمران ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ - بعد أن ذكر أقوالاً -: وأحسن ما قيل فيه هو ما قدمنا، وهو الذي نص عليه محمد بن إسحاق بن يسار رحمته الله حيث قال: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، أي: بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد من الناس، فيهن حجة الرب، وعظمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لهن تصريف، ولا تحريف عما وضعهن عليه، ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، ابتلى الله

النوع السابع والثلاثون

في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات

وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق:

أحدها: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجري على ظاهرها، ولا تؤول شيئاً منها، وهم المشبهة.^(١)

والثاني: أن لها تأويلاً، ولكننا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل، ونقول: لا يعلمه إلا الله، وهو قول السلف.

والثالث: أنها مؤولة، وأولوها على ما يليق به، والأول باطل، والأخيران منقولان عن الصحابة، فنقل الإمساك عن أم سلمة، أنها سئلت عن الاستواء؟ فقالت: الاستواء معلوم، والكيف مجهول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وكذلك سئل عنه مالك؟ فأجاب بما قالته أم سلمة.

فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام، فمن رد ما اشتبه إلى الواضح منه، وحكم محكمه على متشابهه عنده؛ فقد اهتدى، ومن عكس انعكس. انتهى.

(١) ظاهر قول المصنف أنه قول المفوضة في المعنى، واستدلالة على ذلك بأثر مالك غير صحيح؛ لأن الأثر في تفويض الكيف.

النوع الثامن والثلاثون

معرفة إعجازه

وقد اعتنى بذلك الأئمة، وأفردوه بالتصنيف، منهم: القاضي أبو بكر بن الباقلاني، قال ابن العربي: ولم يُصنَّفْ مثله. وكتاب الخطابي، والرماني، و"البرهان" لعزيمي، وغيرهم.

فصل

في قدر المعجز من القرآن

قال القاضي أبو بكر: ذهب عامة أصحابنا، وهو قول أبي الحسن الأشعري في كتبه، إلى أن أقل ما يعجز عنه من القرآن السورة، قصيرة كانت أو طويلة، أو ما كان بقدرها.

قال: فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة، وإن كانت كسورة الكوثر؛ فذلك معجز.

فصل

اعلم أنه سبحانه تحدّاهم أولاً في الإتيان بمثله، فقال: ﴿قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ
الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ
لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨].

ثم تحدّاهم بعشر سورٍ منه، وقطع عذرهم بقوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ
مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود: ٣]، وإنما قال: ﴿مُفْتَرِيَاتٍ﴾ من أجل أنهم قالوا: لا علم لنا
بما فيه من الأخبار الخالية، والقصاص البالغة.

ف قيل لهم: ﴿مُفْتَرِيَاتٍ﴾؛ إزاحةً لعلهم وقطعاً لأعدارهم، فعجزوا؛
فردّهم من العشر إلى سورة واحدة من مثله؛ مبالغةً في التعجيز لهم، فقال:
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ
مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، أي: يشهدون لكم أنها في نظمه،
وبلاغته، وجزالته؛ فعجزوا، فقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾
[البقرة: ٢٤]؛ مبالغةً في التعجيز، وإفحاماً لهم: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وهذه
مبالغة في الوعيد، مع أن اللغة لغتهم، والكلام كلامهم.

فصل في تنزيه الله القرآن

عن أن يكون شعرا

مع أن الموزون في الكلام رتبته فوق رتبة المنظوم؛ فإن كل موزون منظوم ولا عكس، وقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٦٩]، فأعلم سبحانه أنه نزه القرآن عن نظم الشعر والوزن؛ لأن القرآن مجمع الحق، ومنبع الصدق، وقصارى أمر الشاعر التحصل بتصوير الباطل في صورة الحق، والإفراط في الإطراء، والمبالغة في الذم، والإيذاء، دون إظهار الحق، وإثبات الصدق منه كان بالعرض، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة: ٤١]، أي: كاذب. ولم يعن أنه ليس بشعر؛ فإن وزن الشعر أظهر من أن يشبه عليهم، حتى يحتاج إلى أن يُنفى عنه، ولأجل شهرة الشعر بالكذب سَمَّى المنطقيون القياسات المؤدبة - في أكثر الأمر إلى البطلان والكذب - شعرية.

فإن قيل: فقد وُجد في القرآن ما وافق شعراً موزوناً، إما بيت تام، أو أبيات، أو مصراع، كقول القائل:

وَقَلْتُ لِمَا حَاوَلُوا سَأَلُوِي هِيَهَاتُ هِيَهَاتُ لِمَا تَوَعَدُونَ

وقوله: ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

قالوا: هذا من الرمل.

وقوله: ﴿وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ١٨]، هو مجزوء من الخفيف.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا

يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، قالوا: هو من المتقارب، أي: بإسقاط ﴿مخرجا﴾.

وقوله: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤]،

ويشبعون حركة الميم؛ فيبقى من الرجز.

وحكي أن أبا نواس ضمَّنه، فقال:

وفتية في مجلس وجوههم ريحانهم قد عدموا التثفيلًا

دانية عليهم وظلالها وذللت قطوفها تذيلاً

وحينئذ؛ فالذي أجاب به العلماء عن هذا: بأن البيت الواحد، وما كان على

وزنه لا يكون شعراً، وأقل الشعر بيتان فصاعداً، وإلى ذلك ذهب أكثر أهل

صناعة العربية من أهل الإسلام.

النوع التاسع والثلاثون

معرفة وجوب تواتره

لا خلاف أنَّ كلَّ ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله، وأجزائه، وأما في محله، ووضعه، وترتيبه؛ فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك، أي: يجب أن يكون متواتراً؛ فإنَّ العلم اليقيني حاصلٌ: أنَّ العادة قاضية بأنَّ مثل هذا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الهادي للخلق إلى الحق المعجز، الباقي على صفحات الدهر، الذي هو أصل الدين القويم، والصراط المستقيم؛ فمستحيل ألا يكون متواتراً في ذلك كله؛ إذ الدواعي تتوافر على نقله على وجه التواتر، وكيف لا! وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والحفظ إنما يتحقق بالتواتر، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، والبلاغ العام إنما هو بالتواتر، فما لم يتواتر مما نُقل أحاداً؛ يُقَطَّع بأنه ليس من القرآن.

فصل

والمعوذتان من القرآن، واستفاضتها كاستفاضة جميع القرآن، وأما ما روي عن ابن مسعود، قال القاضي أبو بكر: فلم يصح عنه أنها ليسا بقرآن، ولا حُفِظَ عنه أنه حكهما وأسقطهما من مصحفه؛ لعلل وتأويلات.

قال القاضي: ولا يجوز أن يُضاف إلى عبد الله، أو إلى أبي بن كعب، أو زيد، أو عثمان، أو علي، أو واحد من ولده، أو عترته: جَحَدَ آية، أو حرف من كتاب الله، وتغييره، أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم في مصحف الجماعة بأخبار الآحاد، وأنَّ ذلك لا يحل، ولا يُسمع، بل لا تصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين في عصرنا؛ فضلاً عن إضافته إلى رجل من الصحابة، وأنَّ كلام القنوت المروي عن أبي بن كعب أثبتته في مصحفه، لم تقم حجة بأنه قرآن منزل، بل هو ضرب من الدعاء، وأنه لو كان قرآناً؛ لنقل نقل القرآن، وحصل العلم بصحته، وأنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً منزلاً، ثم نُسخ وأُبيح الدعاء به، وُخِلط بكلام ليس بقرآن، ولم يصح ذلك عنه، وإنما رُوي عنه أنه أثبتته في مصحفه، وقد ثبت في مصحفه ما ليس بقرآن، من دعاء، وتأويل.

وقال النُّوراني في «شرح المذهب»: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاحة من القرآن، وأنَّ من جحد منها شيئاً؛ كفر، وما نُقِلَ عن ابن مسعود باطل، وليس بصحيح.

وقال ابن حزم في أول كتابه «المحلى»: هذا كَذِبٌ على ابن مسعود،

موضوع، وإنما صحَّ عنه قراءة عاصم، عن زر بن حبیش عنه، وفيها المعوذتان والفاحة.

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب "التقريب": لم ينكر عبد الله ابن مسعود كون المعوذتين والفاحة من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف، وإثبات الحمد؛ لأنه كانت السنة عنده: ألا يثبت إلا ما أمر النبي ﷺ بإثباته، وكتبه، ولم يجده كتب ذلك، ولا سمع أمره به، وهذا تأويل منه، وليس حجداً لكونهما قرآناً.

وفي "صحيح ابن حبان" عن زر، قلنا لأبي بن كعب: إن ابن مسعود لا يكتب في مصحفه المعوذتين. فقال: قال لي رسول الله ﷺ: «قال لي جبريل: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]. فقلتها».

النوع الأربعون

في بيان معاضدة السنة للقرآن

اعلم أن القرآن والحديث أبداً متعاضان على استيفاء الحق، وإخراجه من مدارج الحكمة، حتى إنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُخصص عموم الآخر، وَيُبيِّنُ إجماله، ثم منه ما هو ظاهر، ومعه ما يغمض.

وقد اعتنى بإفراد ذلك بالتصنيف الإمام أبو الحكم ابن برجان في كتابه المسمى بـ: «الإرشاد»، وقال: ما قال النبي ﷺ من شيء؛ فهو في القرآن، وفيه أصله، قَرَّبَ أو بَعُدَ، فَهَمَّهُ مَنْ فَهَمَهُ، وَعَمَّهُ عَنْهُ مَنْ عَمَّهُ، قال الله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ألا تسمع إلى قوله ﷺ في حديث الرِّجْمِ: «لأقضي بينكما بكتاب الله»، وليس في نصِّ كتاب الله الرِّجْمِ، وقد أقسم النبي ﷺ أن يحكم بينهما بكتاب الله، ولكن الرِّجْمِ فيه تعريضٌ مجمل في قوله تعالى: ﴿وَيَذُرُّ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ [النور: ٨].

وأما تعيين الرِّجْمِ من عموم ذكر العذاب، وتفسير هذا المجمل؛ فهو مُبَيَّنٌ بحكم الرسول، وبأمره به، وموجود في عموم قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وهكذا حكم جميع قضائه، وحكمه على طريقه التي أتت عليه، وإنما يُدْرِكُ الطالب من ذلك بقدر اجتهاده، وبذل وسعه، ويبلغ منه الراغب فيه حيث بلغه

ربه تبارك وتعالى؛ لأنه واهب النعم، ومقدر القسم، وهذا البيان من العلم جليل، وحظه من اليقين جزيل.

وقد نبهنا ﷺ على هذا المطلب في مواضع كثيرة من خطابه، منها حين ذكر ما أعد الله تعالى لأولياؤه في الجنة، فقال: «فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر» بله ما اطلعتم عليه»، ثم قال: «اقرأوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]».

ومنها: قالوا: يا رسول الله، ألا نتكلم وندع العمل؟ فقال: «اعملوا، فكلُّ مُيسِّرٍ لِّمَّا خُلِقَ لَهُ»، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيَّ لَهُ لِلْيسْرِ * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيَّ لَهُ لِلْعُسْرِ﴾ [الليل: ٥ - ١٠].

ووصف الجنة، فقال: «فيها شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام، ولا يقطعها»، ثم قال: «اقرأوا إن شئتم: ﴿وَظِلٌّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠].

فأعلمهم مواضع حديثه من القرآن، ونبههم على مصادق خطابه من الكتاب؛ ليستخرج علماء أمته معاني حديثه؛ طلباً لليقين، ولتستبين لهم السبيل؛ حرصاً منه عليه السلام على أن يزيل عنهم الارتياب، وأن يرتقوا في الأسباب.

وبالجملة: فالقرآن كله لم ينزله تعالى إلا ليفهمه، ويعلم ويفهم؛ ولذلك خاطب به أولي الأبواب، الذين يعقلون، والذين يعلمون، والذين يفقهون، والذين يتفكرون: ﴿لِيَذَّبَرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

وكذلك ما خلق الله الدنيا إلى مثالا للآخرة؛ فمن فقه عن ربه عز وجل

مراده منها؛ فقد أراح نفسه، وأجمَّ فكره من هذه الجملة.

وفي هذا النوع من الفقه أفنى أولو الألباب أعمارهم، وفي تعريفه أتعبوا قلوبهم، وواصلوا أفكارهم، رزقنا الله من فضله العظيم نورًا نمشي به في الظلمات، وفرقًا نفرق به بين المشابهات.

النوع الحادي والأربعون

معرفة تفسيره وتأويله

معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء.

وهو يتوقف على معرفة تفسيره، وتأويله، ومعناه.

قال ابن فارس: معاني العبارات التي يُعتبر بها عن الأشياء ترجع إلى ثلاثة: المعنى، والتفسير، والتأويل، وهي وإن اختلفت؛ فالمقاصد بها متقاربة، فأما المعنى؛ فهو القصد، والمراد، يقال: عنيت بهذا الكلام كذا، أي: قصدت، وعمدت، وهو مشتق من الإظهار، يقال: (عنت القربة) إذا لم تحفظ الماء، بل أظهرته ومنه: (عنون الكتاب)، وقيل: مشتق من قولهم: (عنت الأرض نبات حسن) إذا انبتت نباتاً حسناً.

قلت: وحيث قال المفسرون: قال أصحاب المعاني؛ فمرادهم مصنفو الكتب في معاني القرآن، كالزجاج ومن قبله، وغيرهم، وفي بعض كلام الواحدي -أكبر أهل المعاني: الفراء، والزجاج، وابن الأنباري- قالوا: كذا، كذا، ومعاني القرآن للزجاج لم يصنف مثله، وحيث أطلق المتأخرون أهل المعاني؛ فمرادهم بهم مصنفو العلم المشهور، وأما التفسير في اللغة فهو راجع إلى معنى الإظهار، والكشف، وأصله في اللغة من التفسرة، وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علة المريض، فكذلك المفسر يكشف عن شأن الآية، وقصصها؛ ومعناها، والسبب الذي أنزلت فيه، وكأنه

تسمية بالمصدر؛ لأن مصدر (فعل) جاء أيضًا على (تَفَعَّلَة)، نحو، جرب تجربة، وكرم تكرمة.

وقال ابن الأنباري: قول العرب: (فسرت الدابة، وفسرتها) إذا ركضتها، محصورة؛ لينطلق حصرها، وهو يؤول إلى الكشف أيضًا، فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به، ويقال: فسرت الشيء أفسره تفسيرًا، وفسرته أفسره فسرًا، والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال، وبمصدر الثاني منها سَمَّى أبو الفتح بن جني كتبه الشارحة (الفسر).

وقال آخرون: هو مقلوب من سفر، ومعناه أيضًا الكشف، يقال: سfert المرأة سفورًا، إذا ألقَت خمارها عن وجهها، وهي سافرة، وأسفر الصبح أضاء، وسافر فلان، وإنما بنوه على التفعيل؛ لأنه للتكثير، كقوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٠]، ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣]، فكانه يتبع سورة بعد سورة، وآية بعد أخرى.

وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، أي: تفصيلًا.

وقال الزجاج: الفسر، والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، ومنه قيل لما ينبئ عنه البول (تفسرة)، وسُمِّي بها قارورة الماء، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار، فقيل: سfert المرأة عن وجهها، وأسفر الصبح.

وفي الاصطلاح: هو علم نزول الآية، وسورتها، وأقصيصها؛ والإشارات

النازلة فيها، ثم ترتيب مكيتها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامتها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها.

وزاد فيها قوم، فقالوا: علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وقبرها وأمثالها، وهذا الذي منع فيه القول بالرأي.

وأما التأويل فأصله في اللغة من (الأول)، ومعنى قولهم: (ما تأويل هذا الكلام)، أي: إلام تؤول العاقبة في المراد به، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: تكشف عاقبته، ويقال: آل الأمر إلى كذا، أي: صار إليه، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]، وأصله من المأل، وهو العاقبة والمصير، وقد أولته فآل، أي: صرفته فانصرف، فكأن التأويل: صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني، وإنما بنوه على التفعيل؛ لما تقدم ذكره في التفسير.

وقيل: أصله من الإيالة، وهي السياسة؛ فكأن المؤول للكلام يسوي الكلام، ويضع المعنى فيه موضعه.

الفرق بين التفسير والتأويل:

نهر قيل: التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال، والصحيح تغايرهما.

واختلفوا:

فقيل: التفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل، ورد أحد الاحتمالين إلى ما

يطابق الظاهر.

قال الزمخشري: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ، وأكثر استعمال التأويل في المعاني، كتأويل الرؤيا، وأكثره يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل في غيرها، والتفسير أكثر ما يستعمل في معاني مفردات الألفاظ، واعلم أن التفسير في عرف العلماء كشف معاني القرآن.^(١)

قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابوري رحمه الله: وقد نبغ في زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل؛ ما اهدوا إليه، لا يحسنون القرآن تلاوة، ولا يعرفون معنى السورة أو الآية، ما عندهم إلا التشنيع عند العوام، والتكثير عند الطعام؛ لنيل ما عندهم من الحطام، أعفوا أنفسهم من الكد والطلب، وقلوبهم من الفكر والتعب؛ لاجتماع الجهال عليهم، وازدحام ذوي الأغفال لديهم، لا يكفون الناس من السؤال، ولا يأنفون عن مجالسة الجهال، مفتضحون عند السبر والذواق، زائغون عن العلماء عند التلاق، يصادرون أناس مصادرة السلطان، ويختطفون ما عندهم اختطاف السرحان، يدرسون بالليل صفحًا، ويكفون بالنهار شرحًا، إذا سُئلوا غضبوا، وإذا نفروا هربوا، القحة رأس ما لهم، والخرق والطيش خير خصالهم، يتحلون

(١) التفسير لغة: هو الإيضاح والتبيين، من الفسر، وهو الإبانة، وكشف المغطى كما في «القاموس المحيط».

واصطلاحًا: هو علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه.

بما ليس فيهم، ويتنافسون فيما يرد لهم، الصيانة عنهم معزل، وهم من الخنى والجهل في جوف منزل، وقد قال ﷺ: «المتشعب بما لم يعط كلابس ثوبي زور».

وقد قيل:

من تحلى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الامتحان
وجرى في السباق جربة سكي ست نفته الجياد عند الرهان

قال أبو القاسم: سمعتُ أبي يقول: سمعت علي بن محمد الوراق، يقول: سمعت يحيى ابن معاذ الرازي يقول: أفواه الرجال حوانيتها، وأسنانها صنائعها، فإذا فتح الرجل باب حانوته؛ تبين العطار من البيطار، والتَّمار من الزمار، والله المستعان على سوء الزمان، وقلة الأعوان.

فصل في حاجة المفسر إلى الفهم

والتبحر في العلوم

كتاب الله بَحْرُهُ عميق، وفهمه دقيق، لا يصل إلى فهمه؛ إلا من تَبَحَّرَ في العلوم، وعامل الله بتقواه في السِّرِّ والعلانية، وأجله عند مواقف الشبهات، واللطائف والحقائق لا يفهمها فيه إلا من ألقى السمع وهو شهيد؛ فالعبارات للعموم، وهي للسمع والإشارات للخصوص، وهي للعقل وللطائف للأولياء، وهي المشاهد والحقائق للأنبياء، وهي الاستسلام.

وقد قال أبو الدرداء رضي الله عنه: لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجهًا.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: من أراد علم الأولين والآخرين؛ فليثور القرآن.

ومن ادعى فهم أسرار القرآن، ولم يحكم التفسير الظاهر؛ فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب؛ فظاهر التفسير يجري مجرى تعلم اللغة التي لا بد منها للفهم، وما لا بد فيها من استماع كثير؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب، فما كان الرجوع فيه إلى لغتهم فلا بد من معرفتها، أو معرفة أكثرها؛ إذ الغرض مما ذكرناه: التنبيه على طريق الفهم؛ ليفتح بابه، ويستدل المرید بتلك المعاني التي ذكرناها، من فهم باطن علم القرآن ظاهره، على أن فهم كلام الله تعالى لا غاية له، كما لا نهاية للمتكلم به، فأما الاستقصاء؛ فلا مَطْمَع فيه للبشر، ومن لم يكن له علم، وفهم، وتقوى، وتدبر؛ لم يدرك من لذة القرآن شيئًا.

فصل في أمهات مآخذ التفسير

لِلنَّاظِرِ فِي الْقُرْآنِ

لطالِبِ التَّفْسِيرِ مَاخِذُ كَثِيرَةٌ، أَمَهَاتُهَا أَرْبَعَةٌ :

الأول: النقل عن رسول الله ﷺ، وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه، والموضوع؛ فإنه كثير، وإن سواد الأوراق سوادٌ في القلب.

قال الميهوني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثُ كتبٍ ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير. قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير، فمن ذلك: تفسيرُ الظُّلم بالشرك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وتفسير الحساب اليسير بالعرض. رواهما البخاري. وتفسير القوة في ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] بالرمي، رواه مسلم.

وبذلك يرد تفسير مجاهد بالخیل، وكتفسير العبادة بالدعاء في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠].

الثاني: الأخذ بقول الصحابي؛ فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ كما قاله الحاكم في "تفسيره".

وقال أبو الخطاب من الحنابلة: يحتمل إلا يرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجة، والصواب الأول؛ لأنه من باب الرواية، لا الرأي، وقد أخرج ابن

جرير عن مسروق، وقال عبد الله بن مسعود: والذي لا إله إلا هو، ما نزلت آية في كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحدٍ أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا؛ لأتيته.

وقال أيضا: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن، والعمل بهن.

وصدور المفسرين من الصحابة: علي، ثم ابن عباس، وهو تجرّد لهذا الشأن، والمحفوظ عنه أكثر من المحفوظ عن علي؛ إلا أن ابن عباس كان أخذ عن علي، ويتلوه عبد الله بن عمرو بن العاص، وكل ما ورد عن غيرهم من الصحابة؛ فحسنٌ مُقدّم^(١).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في مقدمة "أصول التفسير": يجب أن يُعلم أن النبي صلى الله عليه وآله بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، وعن رسول الله أخذ أصحابه الكرام. اهـ وقال ابن كثير رحمته الله في مقدمة "تفسيره": فإن قيل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إنَّ أصح الطرق في ذلك أن يُفسّر بالقرآن، فما أُجمل في مكان؛ فإنه قد فُسر في موضع آخر؛ فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة؛ فإنها شارحة للقرآن وموضحة له... إلى أن قال: فإن لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختلفوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح؛ لاسيما علماءهم وكبرائهم كالخلفاء الراشدين المهتمين المهديين، وعبد الله بن مسعود - زاد ابن تيمية: وأبي بن كعب، وابن عباس، وغيرهم - فإن لم تجد التفسير في القرآن والسنة، ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد؛ فإنه كان آية في التفسير.... قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات أوقفه عند كل آية وأسأله عنها.

الثالث: الأخذ بمطلق اللغة؛ فإنَّ القرآن نزل بلسان عربي مبين، وقد ذكره جماعة، ونص عليه أحمد بن حنبل في مواضع، لكن نقل الفضل بن زياد عنه، وقد سئل عن القرآن تمثل له رجل بيت من الشعر، فقال: ما يعجبني. فقيل: ظاهره المنع، ولهذا قال بعضهم في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد.

وقيل: الكراهة تُحمل على من يصرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة، يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالباً إلا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها، وروى البيهقي في "شعب الإيمان" عن مالك بن أنس قال: لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب، يفسر كتاب الله؛ إلا جعلته نكالاً.

الرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، والمقتضب من قوة الشرع، وهذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس في قوله: «اللهم، فقهه في الدين، وعلمه التأويل»، وروى البخاري رحمه الله في كتاب الجهاد في "صحيحه" عن علي: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة، أو فهم يؤتاه الرجل.

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق للقرآن: نُزُولٌ وَتَنْزِيلٌ؛ فالنزول قد مضى، والتنزل باقٍ إلى قيام الساعة، ومن هنا اختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كل واحد برأيه على مقتضى نظره في المقتضى، ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ

بِهِ عِلْمٌ ﴿[الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]،
وقوله: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فأضاف البيان إليهم.

مسألة: في أن أحسن خرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن.

قيل: أحسنُ طريقِ التفسيرِ أن يُفسَّرَ القرآنُ بالقرآنِ، فما أُجملَ في مكان؛ فقد
فُصِّلَ في موضعٍ آخر، وما اختُصِرَ في مكان؛ فإنه قد بُسِطَ في آخر؛ فإن أعيانك ذلك
فُعلِك بالسنَّة؛ فإنها شارحة للقرآن، وموضحة له، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ
الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]،
ولهذا قال ﷺ: «ألا إني أُوتيت القرآن، ومثله معه»، يعني السنَّة.

فإن لم يوجد في السنَّة، يُرجع إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك؛ لما
شاهدوه من القرائن، ولما أعطاهم الله من الفهم العجيب؛ فإن لم يوجد ذلك،
يُرجع إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق.

مسألة: في النهي عن ذكر لفظ الحكايات عن الله تعالى، ووجوب تجنب إخراج الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن.

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير: (حكى الله تعالى)، وينبغي تجنبه.

قال الإمام أبو نصر القشيري في كتابه «المرشد»: قال معظم أئمتنا: لا يقال:
(كلام الله يُحكى)، ولا يقال: (حكى الله)؛ لأنَّ الحكاية: الإتيان بمثل الشيء،
وليس لكلامه مثل، وتساهل قومٌ فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار، وكثيراً
ما يقع في كلامهم إطلاق الزائد على بعض الحروف، كما في نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ
مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، والكاف في نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]،

ونحوه، والذي عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن؛ إذ الزائد ما لا معنى له، وكلام الله مُنَزَّهٌ عن ذلك.

وممن نص على منع ذلك في المتقدمين الإمام داود الظاهري، فذكر أبو عبد الله أحمد بن يحيى بن سعيد الداودي في الكتاب «المرشد له في أصول الفقه» على مذهب داود الظاهري.

وروى بعض أصحابنا عن أبي سليمان أنه كان يقول: ليس في القرآن صلة بوجه. وذكر أبو محمد بن داود وغيره من أصحابنا مثل ذلك، والذي عليه أكثر النحويين خلاف هذا.

ثم حكي عن أبي داود مثله، يزعم الصلة فيها كقوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]. وقال: إن ﴿مَا﴾ ها هنا للتعليل، مثل: «أحب حبيبك هونًا ما».

فصل

أصل الوقوف على معاني القرآن التدبر

أصل الوقوف على معاني القرآن: التدبر، والتفكير، واعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقةً، ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة، وفي قلبه بدعة، أو إصرار على ذنب، أو في قلبه كِبْر، أو هوى، أو حب الدنيا، أو يكون غير متحقق الإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو معتمداً على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر، أو يكون راجعاً إلى معقوله، وهذه كلها حجب، وموانع، وبعضها أكد من بعض إذا كان العبد مُصْغِيًّا إلى كلام ربه، ملقي السمع، وهو شهيد القلب لمعاني صفات مخاطبه، ناظرًا إلى قدرته، تاركًا للمعهود من علمه ومعقوله، مُتَبَرِّئًا من حَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، مُعْظِّمًا للمتكلم، مُفْتَقِرًا إلى التفهم بحال مستقيم، وقلب سليم، وقوة علم، وتمكن سمع؛ لفهم الخطاب، وشهادة غيب الجواب، بدعاء، وتضرع، وابتئاس، وتمسكن، وانتظار للفتح عليه من عند الفتح العليم، وليستعن على ذلك بأن تكون تلاوته على معاني الكلام، وشهادة وصف المتكلم من الوعد بالتشويق، والوعيد بالتخيف، والإنذار بالتشديد، فهذا القارئ أحسن الناس صوتًا بالقرآن، وفي مثل هذا قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [البقرة: ١٢١]، وهذا هو الرَّاسِخُ فِي الْعِلْمِ، جعلنا الله من هذا الصنف، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

فصل

في تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه والى ما ليس بين في نفسه فيحتاج إلى بيان

ينقسم القرآن العظيم إلى ما هو بين بنفسه، بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه، ولا من غيره، وهو كثير.

ومنه قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] الآية.

وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] الآية.

وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

وقوله: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [يس: ١٣].

وقوله: ﴿أَوْتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بَمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا﴾ [النساء: ٤٧].

وإلى ما ليس بين بنفسه؛ فيحتاج إلى بيان، وبيانه إما في آية أخرى، أو في السنة؛ لأنها موضوعة للبيان، قال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

والثاني كثير من أحكام الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والمعاملات، والأنكحة، والجنايات، وغير ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

ولم يذكر كيفية الزكاة، ولا نصابها، ولا أوقاصها، ولا شروطها، ولا أحوالها، ولا من تجب عليه ممن لا تجب عليه، وكذا لم يبين عدد الصلاة، ولا أوقاتها، كقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧].

ولم يبين أركانه، ولا شروطه، ولا ما يحل في الإحرام، وما لا يحل، ولا ما يوجب الدم، ولا ما لا يوجبه، وغير ذلك.

النوع الثاني والأربعون

في وجوه المخاطبات، والخطاب في القرآن

يأتي على نحوٍ من أربعين^(١) وجهًا:

الأول: خطاب العام المراد به العموم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]. وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

الثاني: خطاب الخاص، والمراد به الخصوص، من قوله تعالى: ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

الثالث: خطاب الخاص، والمراد به العموم، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١].

الرابع: خطاب العام، والمراد الخصوص.

وقد اختلف العلماء في وقوع ذلك في القرآن، فأنكره بعضهم؛ لأنَّ الدلالة الموجبة للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة، كقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

الخامس: خطاب الجنس، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١، ١٦٨]؛ فإنَّ المراد

(١) ذكر المؤلف منها ثلاثة وثلاثين وجهًا، ذكرناها مع ذكر بعض أمثلتها باختصار.

جنس الناس لا كل فردٍ.

السادس: خطاب النوع، نحو: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، والمراد (بنو يعقوب)، وإنما صرّح به للطفة سبقت في النوع السادس، وهو علم المبهمات.

السابع: خطاب العين، نحو: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥]، ﴿يَا مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٤]، ﴿يَا عِيسَى﴾ [آل عمران: ٥٥].

ولم يقع في القرآن النداء بـ: (يا محمد)، بل بـ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤]، و﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٦٧]، تعظيماً له، وتبجيلاً، وتخصيصاً بذلك عن سواه.

الثامن: خطاب المدح، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٨٧]، وهذا وقع خطاباً لأهل المدينة الذين آمنوا، وهاجروا، تمييزاً لهم عن أهل مكة.

التاسع: خطاب الذم، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم: ٧]، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١].

العاشر: خطاب الكرامة، نحو: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ١٩].

الحادي عشر: خطاب الإهانة، نحو قوله لإبليس: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ * وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ﴾ [الحجر: ٣٤-٣٥].

وقوله: ﴿قَالَ اخْسَوْوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

الثاني عشر: خطاب التهكم، وهو الاستهزاء بالمخاطب، مأخوذاً من:

(تهكمت البئر) إذا تهدمت، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، وهو خطاب لأبي جهل.

الثالث عشر: خطاب الجمع بلفظ الواحد، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [الانشقاق: ٦].

الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ إلى قوله: ﴿فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥١-٥٤]، فهذا خطاب للنبي ﷺ وحده؛ إذ لا نبي معه قبله، ولا بعده.

الخامس عشر: خطاب الواحد، والجمع بلفظ الاثنين، كقوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، والمراد: مالك، خازن النار.

وقال الفراء: الخطاب لحزنة النار، والزبانية، وأصل ذلك أن الرفقة أدنى ما تكون من ثلاثة نفر، فجرى كلام الواحد على صاحبيه، ويجوز أن يكون الخطاب للملكين الموكلين، من قوله: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١].

السادس عشر: خطاب الاثنين بلفظ الواحد، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]، أي: ويا هارون.

السابع عشر: خطاب الجمع بعد الواحد، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾ [يونس: ٦١]، فجمع ثالثها، والخطاب للنبي ﷺ.

الثامن عشر: خطاب عين، والمراد غيره، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا

تُطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴿[الأحزاب: ١]﴾، الخطاب له، والمراد المؤمنون؛ لأنه ﷺ كان تقيًا، وحاشاه من طاعة الكافرين، المنافقين.

التاسع عشر: خطاب الاعتبار، كقوله تعالى حاكياً عن صالح لما هلك قومه: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَأُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ ﴿[الأعراف: ٧٩]﴾.

العشرون: خطاب الشخص، ثم العدول إلى غيره، كقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴿[هود: ١٤]﴾، الخطاب للنبي ﷺ، ثم قال للكفار: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴿[هود: ١٤]﴾، بدليل قوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿[هود: ١٤]﴾.

الحادي والعشرون: خطاب التلوين، وسماه الثعلبي: المتلون، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴿[الطلاق: ١]﴾، ﴿فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴿[طه: ٤٩]﴾، وتسمية أهل المعاني الالتفات، وستكلم عليه إن شاء الله تعالى بأقسامه.

الثاني والعشرون: خطاب الجمادات خطاب من يعقل، كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ إِنِّي نَادِيَةٌ أَوْ كَرِهًا قَالَتْ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أُمَّةٌ مِثْلَهُنَّ لَوْ كُنَّا نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ الرَّسُولِ وَالْأَسْبَابِ ﴿[الأنعام: ١٠١]﴾، تقديره: طائفة.

الثالث والعشرون: خطاب التهيج، كقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿[المائدة: ٢٣]﴾، ولا يدل على أن من لم يتوكل ينتفي عنهم الإيمان، بل حث لهم على التوكل، وقوله: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿[التوبة: ١٣]﴾.

الرابع والعشرون: خطاب الإغصاب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ

تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿المتحنة: ٩﴾، وقوله: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

الخامس والعشرون: خطاب التشجيع، والتحريض، وهو الحث على الاتصاف بالصفات الجميلة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَأَتَمَّهُمْ بُنِيَانًا مَرَّصُونَ﴾ [الصف: ٤].

السادس والعشرون: خطاب التنفير، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢].

السابع والعشرون: خطاب التَّحْنَن، والاستعطاف، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

الثامن والعشرون: خطاب التخييب، نحو: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢]، ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [لقمان: ١٦]، ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ [طه: ٩٤]، ومنه قوله ﷺ: «يا عباس، يا عم رسول الله».

التاسع والعشرون: خطاب التعجيز، نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤]، ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، ﴿فَادْرُؤُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وجعل منه بعضهم: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

وردّه ابن عطية بأن التعجيز يكون حيث يقتضي بالأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب، وإنما معنى الآية: كونوا بالتوهم، والتقدير كذا.

الثلاثون: التحسير، والتلهف، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩].

الحداي والثلاثون: التكذيب، نحو قوله: ﴿قُلْ فَاتَّبِعُوا بِالَّتَوَارَةِ فَاتَّبِعُوا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، ﴿قُلْ هَلْ مَسَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

الثاني والثلاثون: خطاب التشریف، وهو كل ما في القرآن العزيز مخاطبه به: قل، كالقلاقل، وكقوله: ﴿قُلْ آمَنَّا﴾ [آل عمران: ٨٤]، وهو تشریف منه سبحانه لهذه الأمة بأن يخاطبها بغير واسطة؛ لتفوز بشرف المخاطبة.

الثالث والثلاثون: خطاب المعدوم، ويصح ذلك تبعاً لموجود، كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ فإنه خطابٌ لأهل ذلك الزمان، ولكل من بعدهم.

النوع الثالث والأربعون

في بيان حقيقته ومجازه

لا خلاف أن كتاب الله يشتمل على الحقائق، وهي كل كلام بقي على موضوعه، كآيات التي لم يتجاوز فيها.

والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى، وتوحيده، وتنزيهه، والداعية إلى أسائه وصفاته، كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢] الآية.

وقوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠].

وقوله: ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [النمل: ٦١].

وقوله: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾.

وقوله: ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [النمل: ٦٣].

وقوله: ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [النمل: ٦٤].

وأما المجاز، فاختلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقوع.

وأنكره جماعة، منهم: ابن القاص من الشافعية، وابن خويز منداد من

المالكية، وحكي عن داود الظاهري وابنه، وأبي مسلم الأصبهاني.

وشبهتهم: أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز؛ إلا إذا ضاقت به

الحقيقة، فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه.

وهذا باطل، ولو وجب خُلُو القرآن من المجاز؛ لوجب خُلُوهُ من التوكيد،
والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن؛ سقط شرط
الحسن.^(١)

(١) قلت: في إشادته بالمجاز نظر، راجع بيانه في رسالة "منع إيجاز المجاز فيما أنزل للتعبد والإيجاز" للشنقيطي حيث قال: ، وانظر "الصواعق المرسلّة" لابن القيم (٢/٦٣٢)، إلى آخر المجلد، و"مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٢٠/٤٠٠-٤٩٩).

ولولا طول البحث لأكثرت للقارئ النُّقُولَ من هذه المصادر المذكورة وغيرها ما يبين أنّ القول بالمجاز في القرآن غير صحيح، ولكن قد أحلتك إليها، وفي "صحيح البخاري" رقم (٢٢٨٨)، ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من اتبع على مليء فليتبع»، هذا وإذا نقلنا هنا شيئاً مما ذكره الإمام الزركشي من المجاز في القرآن فليس على سبيل الإقرار لما ذكرناه لك هنا، والحمد لله.

النوع الرابع والأربعون

في الكنايات والتعريض في القرآن

اعلم أن العرب تعد الكناية من البراعة والبلاغة، وهي عندهم أبلغ من التصريح. قال الطبرطوسلي: وأكثر أمثالهم الفصيحة على مجاري الكنايات، وقد ألف أبو عبيد وغيره كتباً في الأمثال، ومنها قولهم: فلانٌ عفيفٌ الإزار، طاهرٌ الذيل، ولم يحصن فرجه، وفي الحديث: «كان إذا دخل العشر أيقظ أهله، وشد المتزر»، فكَنُوا عن ترك الوطء بشد المتزر، وَكَنَى عن الجماع بالعسيلة، وعن النساء بالقوارير؛ لضعف قلوب النساء، وَيَكْنُون عن الزوجه بربة البيت، وعن الأعمى بالمحجوب والمكفوف، وعن الأبرص بالوضاح وبالأبرش، وغير ذلك، وهو كثير في القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، والكناية عن الشيء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه.

ولها أسباب:

أحدها: التنبيه على عظم القدرة، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]، كناية عن آدم.

ثانيها: فطنة المخاطب، كقوله تعالى في قصة داود: ﴿خَصَمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى﴾ [ص: ٢٢]، فكنى داود بخصم على لسان ملكين تعريضاً.^(١)

(١) هذا متعقب، قال الإمام ابن كثير رحمته الله في تفسير هذه الآية من سورة [ص]: قد ذكر المفسرون هنا

ثالثها: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]، فكُنِيَ بالمرأة عن النعجة، كعادة العرب أنها تكنى بها عن المرأة.^(١)

رابعها: أن يفحش ذكره في السمع، فَيَكْنَى عنه بما لا ينبو عن الطبع، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ١]، أي: كنوا عن لفظه، ولم يوردوه على صيغته. خامسها: تحسين اللفظ، كقوله تعالى: ﴿مَكْنُونٌ﴾؛ فإن العرب كانت عادتهم الكناية عن حرائر النساء بالبيض، قال امرؤ القيس:

وَبَيْضَةٌ خَدْرٍ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمْتَعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ

وقوله تعالى: ﴿وَتِيَابِكَ فَطَهَّرٌ﴾ [المدثر: ٤]، ومثله قول عنتره:

فَشَكَّكْتُ بِالرُّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمٍ

سادسها: قصد البلاغة كقوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨].

سابعها: قصد المبالغة في التشنيع، كقوله تعالى حكاية عن اليهود -لعنهم

قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديثٌ يجب اتباعه. وقال الراغب في "مفردات القرآن": النعجة: الأنثى من الضأن، والبقرة، والوحش، والشاة، وجمعها: نعاج. وذكر الآية، وكذا قال الفيروز آبادي في "القاموس المحيط". فلا دليل يوجب نقل الآية عن ظاهرها إلى أن المقصود بها المرأة.

(١) هذا متعقب، راجع كتب التفاسير.

الله-: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ فَإِنَّ الْغُلَّ كِنَايَةٌ عَنِ الْبَخْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩].

ثالثها: التنبيه على مصيره، كقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، أي: جهنمي، مصيره إلى اللهب، وكقوله: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، أي: نَهَامَةٌ، ومصيرها إلى أن تكون حطبًا لجهنم.

رابعها: قصد الاختصار، ومنه الكناية عن أفعال متعددة بلفظ (فعل)، كقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله، ولن تأتوا.

خامسها: أن يعتمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز؛ فتعبر بها عن مقصودك، وهذه الكناية استنبطها الزمخشري، وخرَّج عليها قوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]؛ فإنه كناية عن الملك؛ لأن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك؛ فجعلوه كناية عنه، وكقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧] الآية، أنه كناية عن عظمته وجلالته، من غير ذهاب بالقبض، واليمين إلى جهتين؛ حقيقة ومجاز.^(١)

(١) بهذا، وأمثاله تعلم أن الزركشي رحمه الله سلك في الصفات مسلك المؤولة على غير طريقة السلف الصالح، فتنبه لذلك، واحذره.

النوع الخامس والأربعون

في أقسام معنى الكلام

زعم قوم أنّ معاني القرآن لا تنحصر، ولم يتعرضوا لحصرها، وحكاية ابن السيد عن أكثر البصريين في زمانه.

وقيل: قسمان: خبر، وغير خبر.

وقيل: عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، ووضع، وشك، واستفهام.

وقيل: تسعة. وأسقطوا الاستفهام؛ لدخوله في المسألة.

وقيل: ثمانية. وأسقطوا التشفع؛ لدخوله في المسألة.

وقيل: سبعة. وأسقطوا الشك؛ لأنه في قسم الخبر.

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة أيضا، وهي عنده: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والنداء، والتمني.

وقيل: خمسة: الخبر، والأمر، والتصريح، والطلب، والنداء. وقيل غير ذلك.

الأول: الخبر.

والقصد به إفادة المخاطب، وقد يشرب مع ذلك معاني أُخر، منها: التعجب.

قال (ابن فارس): وهو تفضيل الشيء على أضْرابه بوصف.

ثم قد وضعوا للتعجب صِيغًا من لفظه، وهي: (ما أفعله وأفعل به)،
وَصِيغًا من غير لفظه، نحو: (كَبُرَ) في نحو: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾
[الكهف: ٥]، ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٣]، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

ومنها: الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]،
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؛ فَإِنَّ السِّيَاقَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمْرٌ
بِذَلِكَ، لَا أَنَّهُ خَبِرَ، وَإِلَّا لَزِمَ الْخَلْفَ فِي الْخَبَرِ.

ومنها: الدعاء، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي:
أَعِنَّا عَلَى عِبَادَتِكَ.

ومنها: التَّمَنِّي، وكلمته الموضوعه له (ليت).

وقد تُسْتَعْمَلُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ:

أحدها: (هل)، كقوله: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]،
حملت ﴿هل﴾ على إفادة التمني؛ لعدم التصديق بوجود شفيع في ذلك المقام؛
فيتولد التمني بمعونة قرينة الحال.

والثاني: (لو)، سواء كانت مع (ودّ) كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ
فَيْدْهُنُونَ﴾ [القلم: ٩]، بالنصب، أو لم تكن كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾
[هود: ٨٠]، وقوله: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً
فَأَكُونُ﴾ [الزمر: ٥٨].

والثالث: (لعل)، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾
[غافر: ٣٦-٣٧]، في قراءة النصب.

ومنها: التَّرجِّي، والفرق بينه وبين التمني: أنَّ الترجي لا يكون إلا في الممكنات، والتمني يدخل المستحيلات.

ومنها: النداء، وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف مخصوص، وإنما يصحب في الأكثر الأمر والنهي، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَدُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم: ٧].

وقد يستعمل النداء في غير معناه مجازاً في مواضع:

الأول: الإغراء والتحذير، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، والإغراء أمرٌ معناه التَّرجيب والتَّحريض، ولهذا خصَّصوا به المخاطب.

الثاني: الاختصاص، وهو كالنداء؛ إلا أنه لا حرف فيه.

الثالث: التنبيه، نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ [مريم: ٢٣]؛ لأن حرف النداء يختص بالأسماء.

ومنها: الدعاء، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، وقوله: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ﴾ [المنافقون: ٤]، ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

الثاني: الاستخبار.

وهو طلب خبر ما ليس عندك، وهو بمعنى الاستفهام، أي: طلب الفهم، ومنهم من فرق بينهما بأن الاستخبار ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم، فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً، حكاه ابن فارس في "فقه العربية".

ولكون الاستفهام طلب ما في الخارج، أو تحصيله في الذهن؛ لزم ألا يكون حقيقة؛ إلا إذا صدر من شاك مصدق بإمكان الإعلام؛ فإن غير الشاك إذا استفهم؛ يلزم تحصيل الحاصل، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام؛ انتفت فائدة الاستفهام.

وفي الاستفهام فوائد:

الفائدة الأولى: قال بعض الأئمة: ما جاء على لفظ الاستفهام في القرآن، فإنما يقع في خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات، أو النفي حاصل؛ فيستفهم عنه نفسه تجربته به؛ إذ قد وضعه الله عندها، فالإثبات كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، والنفي كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ ﴿فَهَلْ أُنْتُمْ مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤].

الفائدة الثانية: الاستفهام إذا بُني عليه أمر قبل ذكر الجواب؛ فُهِمَ تَرْتُّبُ ذلك الأمر على جوابه، أيّ جواب كان؛ لأنه سَبَقَهُ على الجواب يُشعر بأن ذلك حال من يذكر في الجواب؛ لئلا يكون إيرادُه قبله عبثاً، فيفيد حينئذ تعميماً، نحو: (من جاءك فأكرمّه) بالنصب؛ فإنه لما قال قبل ذكر جواب الاستفهام:

(أكرمه) عَلِمَ أنه يكرم من يقول المجيب: (إنه جاء)، أيُّ جاءٍ كان، وكذا حكم: (من ذا جاءك أكرمه)، بالجزم.

الفائدة الثالثة: قد يخرج الاستفهام عن حقيقته، بأن يقع ممن يعلم، ويستغني عن طلب الإفهام عليه.

أقسام الاستفهام:

قسمان، وهو بمعنى الخبر، وبمعنى الإنشاء.

الاستفهام بمعنى الخبر.

الأول بمعنى الخبر، وهو ضربان: أحدهما نفي. والثاني: إثبات.

فالوارد للنفي يُسَمَّى استفهام إنكار، والوارد للإثبات يُسَمَّى استفهام تقرير؛ لأنه يطلب بالأول إنكار المخاطب، وبالثاني إقراره به.

الأول: استفهام الإنكار.

المعنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي، ولذلك تصحبه (إلا)، كقوله تعالى:

﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وقوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، ويعطف عليه المنفي،

كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [الروم: ٢٩]، أي: لا يهدي.

وهو كثير، ومنه: ﴿أَفَأَنْتَ تُنْفِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]، أي: لست تنقذ من

في النار، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿أَفَعَبَّرَ اللَّهُ

أَبْتَغِي حَكْمًا ﴿[الأنعام: ١١٤].

وكقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْزِلْنَا لَنَا عَابِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧]، أي: لا نؤمن.
 وقوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، أي: لا يكون هذا.
 وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [ص: ٨]، أي: ما أنزل.
 وقوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: ما شهدوا ذلك.
 وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾ [الزخرف: ٤٠]، أي:
 ليس ذلك إليك، كما قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ
 الدُّعَاءَ﴾ [النمل: ٨٠].

وقوله تعالى: ﴿أَفَعَيَّبْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥]، أي: لم نعي به.

وأما الثاني: استفهام التقرير.

والتقرير حملك المخاطب على الإقرار، والاعتراف بأمر قد استقر عنده.

وحقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار، والإنكار نفْيٌ، وقد دخل على
 المنفي، ونفي المنفي إثبات، والذي يقرر عندك أن معنى التقرير الإثبات: قول
 ابن السراج: فإذا أدخلت على ليس ألف الاستفهام كانت تقريراً، ودخلها
 معنى الإيجاب، فلم يحسن معها (أحد)؛ لأن أحداً إنما يجوز مع حقيقة النفي، لا
 تقول: أليس أحد في الدار؛ لأن المعنى يؤول إلى قولك: (أحد في الدار) و:
 (أحد) لا تستعمل في الواجب. انتهى.

وأمثلته كثيرة كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أي: أنا ربكم،
وقوله: ﴿بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠].

واعلم أن هذا النوع يأتي على وجوه:

الأول: مجرد الإثبات كما ذكرنا.

الثاني: الإثبات مع الافتخار، كقوله تعالى عن فرعون: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ
مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١].

الثالث: الإثبات مع التوبيخ، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ
وَاسِعَةً﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أي: هي واسعة، فهلاً هاجرتم فيها!

الرابع: مع العتاب، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ
لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦].

قال ابن مسعود: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية إلا أربع
سنين.

وما أطف ما عاتب الله به خير خلقه بقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ
لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله تعالى في هذه الآية.

الخامس: التَّبَكُّيْتُ، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي
إِهْتِنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، هو تَبَكُّيْتُ للنصارى فيما ادعوه، كذا جعل السكاكي وغيره
هذه الآية من نوع التقرير، وفيه نظر؛ لأن ذلك لم يقع منه.

السادس: التسوية، وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها،

كقوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠]، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه، مجردة للتسوية، مضمحلًا عنها معنى الاستفهام.

اللتابع: التعظيم، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثامن: التهويل، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ - ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، وقوله: ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠] تفخيم للعذاب الذي يستعجلونه.

التاسع: التسهيل والتخفيف، كقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٣٩].

العاشر: التّفجّع، نحو: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

الحادي عشر: التّكثير، نحو: ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤].

الثاني عشر: الاسترشاد، نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، والظاهر أنهم استفهموا مسترشدين، وإنما فرّق بين العبارتين أدبًا، وقيل: هي هنا للتعجب.

القسم الثاني: الاستفهام المراد به الإنشاء.

وهو على ضروب:

الأول: مجرد الطلب، وهو الأمر، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣]،

أي: اذكروا.

الثاني: النهي، كقوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، أي: لا يغرك. وقوله في سورة التوبة: ﴿أَتَحْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَحْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٣]، بدليل قوله: ﴿فَلَا تَحْشَوْا النَّاسَ﴾ [المائدة: ٤٤].

الثالث: التحذير، كقوله: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦]، أي: قدرنا عليهم؛ فنقدر عليكم.

الرابع: التذكير، كقوله تعالى: ﴿هَلْ عَلِمْتُمْ مَّا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٩]، وجعل بعضهم منه: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ [الضحى: ٦]، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

الخامس: التنبيه، وهو من أقسام الأمر، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

السادس: الترغيب، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١١]، ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ﴾ [الصف: ١٠].

السابع: التمني، كقوله: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾ [الأعراف: ٥٣]، ﴿قَالَ أَنَّى يُجِيبِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، قال العزيزي في "تفسيره"، أي: كيف، وما أعجب معاينة الإحياء.

الثامن: الدعاء، وهو كالنهي؛ إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى، كقوله تعالى: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الشُّفَعَاءُ مِنَّا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

التاسع: والعاشر: العرض، والتحضيض، والفرق بينهما: الأول طلب برفق، والثاني بشق.

فالأول كقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

والثاني: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

ومن الثاني: ﴿أَنْ أَتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١٠-١١].

المعنى: اتتهم وأمرهم بالاتقاء.

الحادي عشر: الاستبطاء، كقوله: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

[يونس: ٤٨]، بدليل: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٦].

ومنه ما قال صاحب "الإيضاح": البياني ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ

آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

وقال الجرجاني: في الآية تقديم وتأخير، أي: (حتى يقول الرسول ألا إن

نصر الله قريب، والذين آمنوا متى نصر الله)، وهو حسن.

الثاني عشر: الإياس ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].

الثالث عشر: الإيناس، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]، وقال

ابن فارس: المراد به الإيفهام؛ فإن الله تعالى قد علم أن لها أمرا قد خفي على

موسى عليه السلام، فأعلم من حالها ما لم يعلم. وقيل: هو للتقرير؛ فيعرف ما

في يده، حتى لا ينفر إذا انقلبت حية.

الرابع عشر: التهكم والاستهزاء: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿أَلَا

تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾ [الصفات: ٩١-١٠٠].

الخامس عشر: التحقير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا

أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴿الفرقان: ٤١﴾.

ومنه ما حكى صاحب الكتاب: (من أنت زيدًا) على معنى: من أنت تذكر زيدًا.

السادس عشر: التَّعَجُّبُ، نحو: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدَى﴾ [النمل: ٢٠]، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، ومنهم من جعله للتنبيه.

السابع عشر: الاستبعاد، كقوله: ﴿أَنَّى هُمُ الذُّكْرَى﴾ [الدخان: ١٢]، ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الدخان: ١٣]، أي: يستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا.

الثامن عشر: التَّوْبِيخُ، كقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ﴾ [الكهف: ٥]، ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح، أو ما يترتب عليه فعل قبيح.

الفائدة الرابعة: قد يجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير، كقوله: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، أي: ليس الكفار آمنين، والذين آمنوا أحق بالأمن، ولما كان أكثر مواقع التقرير دون الإنكار قال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢].

الثالث: الشرط.

ويتعلق به قواعد:

القاعدة الأولى: المجازاة إنما نتعقد بين جملتين.

أولاهما: فعلية؛ لتلائم الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿يُرِدُّ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ﴿كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٠٦]، ﴿اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾ [الرعد: ٤٠]، ﴿يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨].

وثانیهما: قد تكون اسمية، وقد تكون فعلية جازمة وغير جازمة أو ظرفية أو شرطية كما يقال، ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [مريم: ٦٠]، ﴿شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢]، ﴿فَأْتِ بِآيَةٍ﴾ [الشعراء: ١٥٤]، ﴿فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٧٠]، ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨].

القاعدة الثانية: أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول.

بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه، كقولك: (إن زرتني أحسنت إليك)؛ فالإحسان إنما استُحِقَّ بالزيارة، وقولك: (إن شكرتني زرتك)؛ فالزيارة إنما استُحِقَّت بالشكر، هذا هو القاعدة.

وقد أورد على هذا آيات كريمات، منها قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨]، وهم عباده؛ عَذَّبَهُمْ، أَوْ رَحِمَهُمْ.

وقوله: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، وهو العزيز الحكيم؛ غَفَرَ لَهُمْ، أَوْ لَمْ يَغْفِرْ لَهُمْ.

وقوله: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وَصَغُو الْقُلُوبِ هنا لأمر قد وقع؛ فليس بمتوقف على ثبوته.

القاعدة الثالثة: أنه لا يتعلق إلا بمستقبل؛ فإن كان ماضي اللفظ؛ كان

مستقبل المعنى، كقولك: (إن مت على الإسلام؛ دخلت الجنة)، ثم للنجاة فيه تقديران: أحدهما أن الفعل يغير لفظاً لا معنى؛ فكان الأصل: (إن تمت مسلماً تدخل الجنة)، فغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلاً له منزلة المحقق، والثاني: أنه تغير معنى، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال، وبقي لفظه على حاله. والأول أسهل؛ لأن تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى.

وذهب المبرد إلى أن فعل الشرط إذا كان لفظ (كان) بقي على حاله من الماضي؛ لأن (كان) جردت عنده للدلالة على الزمن الماضي، فلم تغيرها أدوات الشرط. وقال: إن كان مخالفة في هذا الحكم لسائر الأفعال.

وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾ [يوسف: ٢٦]، والجمهور على المنع.

القاعدة الرابعة: جواب الشرط أصله الفعل المستقبل، وقد يقع ماضياً، لا على أنه جواب في الحقيقة، نحو: (إن أكرمتك؛ فقد أكرمتني) اكتفاء بالموجود عن المعدوم، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، ومس القرح قد وقع بهم، والمعنى: (إن يؤلمكم ما نزل بكم؛ فيؤلمهم ما وقع)؛ فالقصد ذكر الألم الواقع لجميعهم، فوقع الشرط، والجزاء على الألم.

القاعدة الخامسة: أدوات الشرط حروفٌ، وهي: إن وأسماء مضمنة معناها، ثم منها ما ليس بظرف كـ: (من، وما، وأي، ومهما)، وأسماء هي ظروف: (أين، وأينما، ومتى، وحيثما، وإذما)، وأقواها دلالة على الشرط دلالة

(إن)؛ لبسيتها، ولهذا كانت أم الباب وما سواها؛ فمركب من معنى (إن) وزيادة معه، فمن معناه (كل) في حكم (إن)، وما معناه كل شيء، (إن وأينما، وحيثما) يدلان على المكان، و(على إن، وإذ ما، ومتى) يدلان على الشرط والزمان، وقد تدخل (ما) على (إن) وهي أبلغ في الشرط من (إن)؛ ولذلك تتلقى بالنون المبني عليها المضارع، نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

القاعدة السادسة: قد يُعَلَّقَ الشرط بفعل مُحَالٍ يستلزمه مُحَالٌ آخر، وتصديق الشرطية دون مفرديهما، أما صدقها؛ فلاستلزام المحال، وأما كذب مفرديهما؛ فلاستحالتها، وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٢] الآية.

القاعدة السابعة: الاستفهام إذا دخل على الشرط، كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ونظائره، فالهمزة في موضعها، ودخولها على أداة الشرط، والفعل الثاني الذي هو جزاء الشرط ليس جزاء للشرط، وإنما هو المستفهم عنه.

القاعدة الثامنة: إذا تقدم أداة الشرط جملةً تصلح أن تكون جزاء، ثم ذُكِرَ فعل الشرط، ولم يُذكر له جواب، نحو: (أقوم إن قمت) و(أنتِ طالق إن دخلتِ الدار)، فلا تقدير عند الكوفيين، بل المقدم هو جواب، وعند البصريين دليل الجواب، والصحيح هو الأول.

القاعدة التاسعة: إذا دخل على أداة الشرط (واو الحال)؛ لم يحتاج إلى جواب، نحو: (أحسن إلى زيد وإن كفرك، واشكره وإن أساء إليك)، أي: (أحسن إليه كافرًا لك، واشكره مسيئًا إليك)؛ فإن أُجيب الشرط، كانت الواو عاطفة لا للحال، نحو: (أحسن إليه وإن كفرك فلا تدع الإحسان إليه، واشكره وإن أساء إليك فأقم على شكره)، ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هناك جواب.

القاعدة العاشرة: الشرط والجزاء لا بد أن يتغيرا لفظًا وقد يتحدان؛ فيحتاج إلى التأويل، كقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾ [الفرقان: ٧٠]، ومثله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: أردت.

وقوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ [الأعراف: ١٧٨]، قدّره ابن عباس: من يرد الله هدايته. لئلا يتحد الشرط، والجزاء.

القاعدة الحادية عشرة: في اعتراض الشرط، وقد عدّوا من ذلك آيات شريفة، بعضها مستقيم، وبعضها بخلافه، الآية الأولى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩].

القسم وجوابه:

وهما جملتان بمنزلة الشرط وجوابه، وستكلم عليه في الأساليب - إن شاء الله تعالى - في باب التأكيد.

والقسم لفظه لفظ الخبر، ومعناه الإنشاء والالتزام بفعل المحلوف عليه، أو تركه، وليس بإخبار عن شيء وقع أو لا يقع، وإن كان لفظه المضي أو

الاستقبال، وفائدته: تحقق الجواب عند السامع وتأكدته إلى ليزول عنه التردد فيه.

الأمر:

الأمر حيث وقع في القرآن كان بغير الحرف، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]، ﴿اُخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

وجاء بالحرف في مواضع يسيرة على قراءة بعضهم: ﴿فَبَدَّلَكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨].

النفي:

هو شطر الكلام كله؛ لأن الكلام إما إثبات، أو نفي، وفيه قواعد:

الأولى: في الفرق بينه وبين الجحد.

قال ابن الشجري: إن كان النافي صادقاً فيما قاله، سُمِّي كلامه نفيًا، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحدًا، فالنفي أعم؛ لأن كل جحد نفي من غير عكس، فيجوز أن يسمى الجحجج نفيًا؛ لأن النفي أعم، ولا يجوز أن يسمى النفي جحدًا.

فمن النفي: ﴿إِن كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ومن الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ * وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٣-١٤].

قال: ومن العلماء من لا يفرق بينها، والأصل ما ذكرته.

النوع السادس والأربعون

في أساليب القرآن وفنونه البليغة

وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب، وهو بيت القصيدة وأول الجريدة، وغرة الكتيبة، وواسطة القلادة، ودرة التاج، وإنسان الحدقة، على أنه قد تقدمت الإشارة للكثير من ذلك.

اعلم أن هذا علم شريف المحل، عظيم المكان، قليل الطلاب، ضعيف الأصحاب، ليست له عشيرة تحميه، ولا ذوو بصيرة تستقصيه، وهو أرق من الشعر، وأهول من البحر، وأعجب من السحر، وكيف لا يكون، وهو المطلع على أسرار القرآن العظيم، الكافل بإبراز إعجاز النظم المبين، ما أودع من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما تضمنه في الحلاوة، وجلله في رونق الطلاوة، مع سهولة كلمة، وجزالتها، وعدوبتها، وسلاستها، ولا فرق بين ما يرجع الحسن إلى اللفظ أو المعنى.

فمنه التوكيد بأقسامه، والحذف بأقسامه، الإيجاز، التقديم والتأخير، القلب، المدرج، الاقتصاص، الترقى، التغليب، الالتفات، التضمين، وضع الخبر موضع الطلب، وضع الطلب موضع الخبر، وضع النداء موضع التعجب، وضع جملة القلة موضع الكثرة، تذكير المؤنث، تأنيث المذكر، التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه، مشاكلة اللفظ للمعنى، النحت، الإبدال، المحاذاة، قواعد في النفي والصفات، إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون

الحقيقة، الإعراض عن صريح الحكم، الهدم، التوسع، الاستدراج، التشبيه، الاستعارة، التورية، التجريد، التجنيس، الطباق، المقابلة، الجام، الخصم بالحجة، التقسيم، التعديد، مقابلة الجمع بالجمع، قاعدة فيما ورد في القرآن مجموعاً تارة ومفرداً أخرى وحكمة ذلك، قاعدة أخرى في الضمائر، قاعدة في السؤال والجواب، الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب، التأدب في الخطاب، تقديم ذكر الرحمة على العذاب، الخطاب بالاسم، الخطاب بالفعل، قاعدة في ذكر الموصولات والظرف تارة وحذفها أخرى، قاعدة في النهي ودفع التناقض عما يوهم ذلك، وملاك ذلك الإيجاز والإطناب.

قال صاحب "الكشاف": كما أنه يجب على البليغ في مغان الإجمال والإيجاز أن يجمل ويوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يُفصّل ويشبع، وأنشد الجاحظ: ^(١)

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء

القسم الأول: التوكيد الصناعي.

وهو قسمان: لفظي، ومعنوي.

فاللفظي: تقرير معنى الأول بلفظه، أو مرادفه، فمن المرادف: ﴿فجاءاً

سبلاً﴾ [الأنبياء: ٣١]، ﴿ضيقاً حرجاً﴾ [الأنعام: ١٢٥]، في قراءة كسر الراء.

﴿وَعَرَابِيْبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

(١) وقد شرح كل ما ذكر هنا شرحاً موسعاً.

ويلتحق بالتأكيد الصناعي أمور:

أحدها: تأكيد الفعل بالمصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿جَزَأَوْكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

﴿وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا * وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾ [الطور: ٩-١٠].

﴿وَهِيَ تَمْرُ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].

﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١].

﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥].

فصل في أدوات التوكيد

الأول: التأكيد بـ: إِنَّ.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [فاطر: ٥]، وقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، وهي أقوى من التأكيد باللام، كما قاله عبد القاهر في "دلائل الإعجاز"، قال: وأكثر مواقع (إِنَّ) بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تحييه به فأما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها، فلا؛ لأنه يؤدي إلى قولك: (صالح) في جواب: (كيف زيد؟) حتى تقول: إنه صالح، ولا قائل به، بخلاف اللام؛ فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب.

واعلم أن كل جملة صدرت بـ: (إِنَّ) مفيدة للتعليل، وجواب سؤال مُقَدَّرٍ؛ فإن الفاء يصح أن تقوم فيها مقام (إِنَّ) مفيدة للتعليل حسن تجريدها عن كونها جواباً للسؤال المقدر، كما سبق من الأمثلة.

ومن فوائدها: تحسين ضمير الشأن معها، إذا فسر بالجملة الشرطية مالا يحسن بدونها، كقوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٦٣]، ﴿أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٦٣]، ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وأما حُسْنُهُ بدونها في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]؛ فلفوات الشرط.

الثاني: [أَنَّ] المفتوحة، نحو: علمت أن زيداً قائمٌ.

وهي حرف مُؤكِّد كالمكسورة، نصَّ عليه النحاة، واستشكله بعضهم، قال: لأنك لو صرحت بالمصدر المنسب منها؛ لم يفد توكيداً، ويقال: التوكيد للمصدر المنحل؛ لأنَّ محلها مع ما بعدها المفرد، وبهذا يُفَرَّق بينها وبين (إنَّ) المكسورة؛ فإنَّ التأكيد في المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين.

الثالث: كأنَّ.

فيها التشبيه المؤكِّد إن كانت بسيطة، وإن كان مركبة من كاف التشبيه، و(إن)؛ فهي متضمنة؛ لأنَّ فيها ما سبق وزيادة، ولذلك قالت بلقيس: ﴿كأنه هو﴾ [النمل: ٤٢].

الرابع: [لكنَّ] لتأكيد الجُمْل.

ذكره ابن عصفور، والتنوخي في "الأقصى"، وقيل: للتأكيد مع الاستدراك. وقيل: للاستدراك المجرد. وهي أن يُثَبَّتَ لما بعدها حكمٌ يخالف ما قبلها، ومثلها: (ليت، ولعل، ولعن - في لغة بني تميم؛ لأنهم يبدلون همزة (أن) المفتوحة عيناً، وممن ذكر أنها من المؤكِّدات التنوخي.

الخامس: لام الابتداء.

نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وهي تفيد تأكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب (إن) عن صدر الجملة؛ كراهية ابتداء الكلام بمؤكِّدين، ولأنها تدل بجهة التأكيد، و(إنَّ) تدل بجهتين العمل والتأكيد، والدَّالُّ بجهتين مُقَدَّمٌ على الدَّال بجهة، كنظيره في الإرث وغيره، وإذا جاءت مع (إنَّ) كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات؛ لأن (إنَّ) أفادت التكرير

مرتين، فإذا دخلت اللام؛ صارت ثلاثاً.

وعن الكسائي: إنَّ اللام لتوكيد الخبر، و(إِنَّ) لتأكيد الاسم، وفيه تجوز؛ لأن لتأكيد إنما هو للنسبة، لا للاسم والخبر.

السادس: الفَصْلُ.

وهو من مؤكدات الجملة، وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد، وقال في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُرِنَ أُنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿أَنَا﴾ وصف للياء في: ﴿ترن﴾ يزيد تأكيداً، وهذا صحيح؛ لأن المضمرة يؤكد الضمير، وأما تأكيد المظهر بالمضمرة؛ فلم يُعْهَد، ولهذا سَمَّاه بعضهم: دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام، أي: يُقَوِّي، ولهذا قالوا لا يجاء مع التوكيد، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل.

السابع: ضمير البيان للمذكر، والقصة للمؤنث.

وقد يكون لمجرد التعظيم، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤].

الثامن: تأكيد الضمير.

ويجب أن يُؤكَّد المتصل بالمنفصل إذا عطف عليه، كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤].

التاسع: تصدير الجملة بضمير مبتدئ يفيد التأكيد.

ولهذا قيل بإفادة الحصر، ذكره الزمخشري في مواضع من "كشافه"، قال في قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]: معناه الحصر، أي: لا يؤمن بالآخرة إلا هم.

العاشر: منها (هاء) التنبيه في النداء.

نحو: (يأيها)، قال سيبويه: وأما الألف والهاء اللتان حَلَقًا (أيًا) توكيدًا، فكأنك كررت (يا) مرتين، إذا قلت: (يأيها)، وصار الاسم تنبيهًا.

وهذا كلامه، وهو حسنٌ جدًّا، وقد وقع عليه الزمخشري، فقال: وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها؛ لفائدة تبيين معاضدة حر النداء، ومكانفته بتأكيد معناه، ووقوعها عوضًا مما يستحقه، أي: من الإضافة.

الحادي عشر: [يا] الموضوع للبعيد إذا نُودي بها القريب الفَظن.

قال الزمخشري: إنه للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معنى به جدًّا.

الثاني عشر: الواو.

زعم الزمخشري أنها تدخل على الجملة الواقعة صفةً لتأكيد ثبوت الصفة بالموصوف، كما تدخل على الجملة الحالية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانِيَةَ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

والصحيح أن الجملة الموصوف بها لا تقترن بالواو؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في الصفات، بل الجملة حالٌ من ﴿قرية﴾؛ لكونها عامة بتقديم ﴿إلا﴾ عليها.

الثالث عشر: إمَّا المكسورة.

كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]، أصلها (إن) الشرطية

زيدت (ما) تأكيدًا، وكلام الزجاج يقتضي أن سبب اللحاق نون التوكيد.

الرابع عشر: [أما] المفتوحة.

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦]: إنها تفيد التأكيد.

الخامس عشر: [ألا] الاستفتاحية.

كما صرح به الزمخشري، في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢].
وبنحو ما يتلقى به القسم، نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

السادس عشر: [ما] النافية، نحو: م زيد قائماً، أو قائمٌ، على لغة تميم.**السابع عشر: [الباء] في الخبر، نحو: ما زيد بمنطلق.**

قال الزمخشري في «كشافه القديم»: هي عند البصريين لتأكيد النفي.

هذا كله في مؤكدات الجملة الاسمية.

وأما مؤكدات الفعلية فأنواع:

أحدها: قد.

فإنها حرف تحقيق، وهو معنى التأكيد، وإليه أشار الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِمِ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]، معناه: حصل له الهدى لا محالة.

وتدخل على الماضي، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، والمضارع،

نحو: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

ثانيها: السين التي للتنفيس .

قال **بببويه** في قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، معنى السين: أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين.

ونحوه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمُ﴾ [النساء: ١٥٢].

ثالثها: النون الشديدة.

وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات، وبالْحَقِيقَةُ؛ فهي بمنزلة ذكره مرتين، ولم يقع في القرآن التأكيد بالحقيقة إلا في موضعين: ﴿وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

رابعاً: لن.

لتأكيد النفي ك: (إنَّ) في تأكيد الإثبات، فتقول: لا أبرح، فإذا أردت تأكيد النفي، قلت: لن أبرح.

وقال الزمخشري: (لن) تدل على استغراق النفي في الزمن المستقبل بخلاف لا وكذا قال في المفصل لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل وبني على ذلك مذهب الاعتزال في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال: هو دليل عن نفي الرؤية في الدنيا والآخرة. وهذا الاستدلال حكاة إمام الحرمين في الشامل عن المعتزلة، ورد عليهم بقوله تعالى لليهود: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ

صَادِقِينَ ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٤-٩٥]، ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة، فيقولون: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧]، يعني الموت.

قلت: والحق أن (لا، و لن) لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلية والتأييد وعدمه يؤخذان من دليل خارج، ومن احتج على التأييد بقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وبقوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، عورض بقوله: ﴿فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم، وبقوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، ولو كانت للتأييد؛ لكان ذكر الأبد تكريراً، والأصل عدمه، وبقوله: ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]، لا يقال: هي مقيدة، فلم تفد التأييد والكلام عند الإطلاق؛ لأن الخصم يدعى أنها موضوعه لذلك فلم تستعمل في غيره.

وقد استعملت (لا) للاستغراق الأبدي في قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَلَا يَأْخُذُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، وغيره مما هو للتأييد وقد استعملت فيه لا دون لن فهذا يدل على أنها لمجرد النفي، والتأييد يُستفاد من دليل آخر.

القسم الثاني: الصفة.

وهي مخصصة إن وقعت صفةً للنكرة، وموضحة للمعرفة، وتأتي لأسباب:

أحدها: لمجرد المدح، والثناء.

ومنه صفات الله تعالى، كقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]،

فليس ذكر الوصف عنا للتمييز؛ لأنه ليس له مثل - تعالى الله عن ذلك - حتى يوضح بالصفة.

الثاني: لزيادة البيان.

كذا قاله ابن مالك، ومثله بقوله تعالى: ﴿فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وليس ما قاله بواضح؛ فإن (رسول الله) كما يستعمل في نبينا صلوات الله وسلامه عليه، يستعمل في غيره بطريق الوضع، وتعريفه إنما حصل بالإضافة.

فإن قال: قد كثر استعماله في نبينا ﷺ، حتى إنه لم يبق الذهن يتبادر إلا إليه.

قلنا: ليس هذا من وضعه، بل ذلك من الاستعمال، وقد استعمل في غيره،

قال تعالى: ﴿فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وفي موضع آخر: ﴿رُسُلُ

اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وفي حق عيسى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [آل عمران: ٤٩]،

وفي حق موسى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [الزمل: ١٥].

الثالث: لتعيينه للجنسية.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾

[الأنعام: ٣٨]؛ لأنَّ المعنى: (بدابة)، والذي سيق له الكلام الجنسية، لا الأفراد،

بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا أُمَّمٌ مُّثَالِكُمْ﴾، فجمع: ﴿أُمَّمٌ﴾ محقق إرادة الجنس من

الوصف اللازم للجنس المذكور، وهو كون الدابة غير منفكة عن كونها في

الأرض، وكون الطائر غير منفك كونه طائرًا بجناحيه؛ لينتفي توهّم الفردية،

هذا معنى ما أشار إليه السكاكي في "المفتاح".

فوائد تتعلق بالصيغة الأولى:

الأولى: اعلم أن الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة، لا تقول: (هذا رجل فصيح متكلم)؛ لأن المتكلم أعم من الفصيح؛ إذ كل فصيح متكلم، ولا عكس.

الثانية: تأتي الصفة لازمة للتقيد، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقوله: ﴿سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، والسَّفَه لا يكون إلا عن جهل، وقيل ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: بمقدار قُبْحِهِ. وقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]، ولا يكون قتلهم إلا كذلك.

الثالثة: قد تأتي الصفة بلفظ، والمراد غيره، كقوله تعالى: ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩]، قيل: المراد: سوداء ناصع. وقيل: بل على بابها.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]، قيل: كأنه أَيْتَقُ سود، وُسْمِيَّ الأسود من الإبل أصفر؛ لأنه سواد تعلوه صفرة.

الرابعة: قد تجيء للتنبيه على التعميم، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ١٤١]، مع أن المعلوم إنما يؤكل إذا أثمر، فقيل: فائدته نفى توهم توقف الإباحة على الإدراك، والنضج بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [العلق: ٥]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]؛ فإن غير مال اليتيم كذلك، لكن إنما خصه بالذكر؛ لأنَّ الطمع فيه أكثر؛ لعجزه وقلة الناصر له، بخلاف مال البالغ.

الخامسة: قد يحتمل اللفظ كثيرًا من الأسباب السابقة، وله أمثلة، منها

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، مع أن الفعل كذلك، وقصد به ليُعلم وجوب العدل في الفعل من باب أولى، كقوله: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌ﴾ [الإسراء: ٢٣].

السادسة: إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل؛ قدّم الاسم المفرد، ثم الظرف، أو عديله، ثم الجملة، كقوله تعالى: ﴿اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥-٤٦].

فقوله: ﴿وَجِيهًا﴾ حال، وكذلك ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾، وقوله: ﴿يُكَلِّمُ﴾، وقوله: ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، فهذه أربعة أحوال انتصبت عن قوله: ﴿كَلِمَةً﴾، والحال الأولى جيء بها على الأصل اسمًا صريحًا. والثانية في تأويله جار ومجرور، وجيء بها هكذا؛ لوقوعها فاصلة في الكلام، ولو جيء بها اسمًا صريحًا؛ لانسبت الفواصل، والثالثة جملة فعلية، والرابعة جار ومجرور.

السابعة: في اجتماع التابع، والمتبوع، أنهم يقدمون المتبوع، فيقولون: (أبيض ناصع)، و (أصفر فاقع)، و (أحمر قانٍ)، و (أسود غريب)، قال الله تعالى: ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩]، والمعنى أن التبوع فيه زيادة الوصف، فلو قدم؛ لكان ذكر الموصوف بعده عيبًا؛ إلا أن يكون لمعنى أو جب تقديمه.

الثامنة: إذا تكررت النعوت لواحد، فتارةً يترك العطف، كقوله: ﴿وَلَا تُطْعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ * هَمَّازٍ مَّشَاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١٠-١١]، وتارةً تشترك بالعطف، كقوله: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ١-٣]، ويُشترط في ذلك اختلاف معانيها.

التاسعة: فصل الجمل في مقام المدح، والذم أبلغ من جعلها نمطاً واحداً. قال أبو علي الفارسي: إذا ذكرت صفات في معرض المدح والذم؛ فالأحسن أن يخالف في أعرابها؛ لأنَّ المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأنَّ المعاني عند الاختلاف تتنوع، وتتفنن، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً.

ومثله في المدح قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فانصب ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ على القطع، وهو من صفة المرفوع الذي هو: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾.

العاشرة: في وصف الجمع بالمفرد.

يوصف الجمع بالمفرد، قال تعالى: ﴿مَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه: ٤]، فوصف الجمع بالمفرد، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فوصف ﴿الْأَسْمَاءُ﴾ وهي جمع اسم بـ: ﴿الْحُسْنَى﴾، وهو مفرد، تأنيث الأحسن.

الحادية عشرة: قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً.

ذكره الزمخشري، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، قال: الجملة صفة لـ: ﴿قَرْيَةٍ﴾، والقياس عدم دخول الواو فيها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.

وقد أنكره عليه ابن مالك، والشيخ أبو حيان، وغيرهما، والقياس مع

الزخشي؛ لأنَّ الصفة كالحال في المعنى.

القسم الثالث: البديل.

والقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وهو يفيد البيان، والتأكيد.

تنبيه:

وقد يكون البديل كقوله: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله: ﴿إِذْ هُمَا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وقوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾، بَدَلٌ مِنْ ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾.

تنبيه:

أعربوا ﴿آزر﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]، بدلاً. قال ابن عباد السبلي: والبديل لا يكون إلا للبيان، والأب لا يلتبس بغيره، فكيف حسن البديل؟ انتهى.

والجواب: أن الأب يُطلق على الجد، بدليل قوله: ﴿أَبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]، فقال: ﴿آزر﴾؛ لدفع توهم المجاز.

هذا كله إذا قلنا: إنَّ ﴿آزر﴾ اسم أبيه، لكن في «المعرب» للجواليقي عن الزجاج: لا خلاف أن اسم أبي آزر (تارح)، والذي في القرآن يدل على أنَّ اسمه (آزر)، وقيل: ﴿آزر﴾ ذمُّ في لغتهم، وكأنه: (يا مخطئ)، وهو من العجمي الذي وافق لفظه لفظ العربي، نحو: الإزار، والأزرة، قال تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطَأَهُ﴾

فَأَزْرَهُ ﴿[الفتح: ٢٩]، وعلى هذا فالوجه الرفع، في قراءة ﴿أَزْر﴾.

القسم الرابع: عطف البيان.

وهو كالنعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه، وشرط صاحب "الكشاف" فيه: أن يكون وضوحه زائداً على وضوح متبوعه.

وَرَدَّ ما قاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه، لا أن الشرط كونه أوضح، وأشهر من الأول؛ لأن من الجائز أن يحصل باجتماع الثاني مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال انفراد كل واحد منهما، كما في: (خالي أبو عبد الله زيد) مع أن اللقب أشهر، فيكون في كل واحد منهما خفاء بانفراده، ويرفع بالانضمام.

وقال سيبويه: جَعَلَ (يا هذا الحمد) عطف بيان، مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام.

وقيل: يشترط أن يكون عطف البيان معرفة، والصحيح أنه ليس بشرط كقولك: لبست ثوبا جبة.

وقد أعرب الفارسي: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وكذا: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وكذلك صاحب "المفتاح" في: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّهَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].

القسم الخامس: ذكر الخاص بعد العام.

فَيُؤْتَى به معطوفاً عليه بالواو، وللتنبيه على فضله، حتى كأنه ليس من جنس العام،

تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، وعلى هذا بني المتنبي قوله:
 فَإِن تَفُقِ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنِ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ
 وابن الرومي أيضاً حيث قال:
 كَمِ مِنْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِأَبْنٍ ذُرّاً شَرَفٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانِ

القسم السادس: ذكر العام بعد الخاص.

وهذا أنكر بعض الناس وجوده، وليس بصحيح، والفائدة في هذا القسم واضحة، والاحتمالان المذكوران في العام قبله ثابتان هنا أيضاً.
 ومنه قوله: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، والنُّسُكُ: العبادة؛ فهو أعم من الصلاة.

وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٨].

وقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧].

وقوله إخباراً عن نوح: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

القسم السابع: عطف أحد المترادفين على الآخر، أو ما هو قريب منه في المعنى، والقصد منه التأكيد.

وهذا إنما يجيء عند اختلاف اللفظ، وإنما يحسن بالواو، ويكون في الجمل كقوله: ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ * ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥].

ويكثر في المفردات، كقوله: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، ﴿أَتَخَافُ ذُرَّكَاءَ وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]، وقوله: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ﴾ [المدثر: ٢٢].

وقوله: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

وقوله: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨].

وقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

وقوله: ﴿لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧].

القسم الثامن: الإيضاح بعد الإبهام.

ليرى المعنى في صورتين، أو ليكون بيانه بعد التشوف إليه؛ لأنه يكون ألد للنفس، وأشرف عندها، وأقوى لحفظها وذكرها، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هُوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

القسم التاسع: وضع الظاهر موضع المضمَر.

لزيادة التقرير، والعجب أن البيانين لم يذكره في أقسام الإطناب، ومنه بيت الكتاب:

إذا الوحش ضمَّ الوحشَ في ظِلِّلاتِها سواقط من حرٍّ وقد كان أظهرَ

ولو أتى على وجهه؛ لقال: (إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ)، فاختلاف لفظين ظاهرين أشبهما لفظي الظاهر والمضمَر في اختلاف اللفظ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦١]، ولم يقل: يؤذونه، مع ما في ذلك من التعظيم؛ فالجمع بين الوصفين، كقوله في الحديث: «ونبيك الذي أرسلت».

القسم العاشر: تجيء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة.

كفَعَّال، وفعيل، وفعالان؛ فإنه أبلغ من فاعل.

أما فعالان فهو أبلغ من فعيل، ومن ثمَّ قيل: الرحمن أبلغ من الرحيم. وإن كانت صيغة فعيل من جهة أن فعالان من أبنية المبالغة، كغضبان للممتلئ غضباً؛ ولهذا لا يجوز التسمية به، وحكاه الزجاج في تأليفه «المفرد على البسمة».



لهاية الجزء الثاني

من اختصار علوم القرآن للزمركشي

القسم الحادي عشر

المثنى وإرادة الواحد

كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ مِنْهَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمُرْجَانَ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما.

القسم الثاني عشر

إخلاق الجمع وإرادة الواحد

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ إلى قوله: ﴿فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥١-٥٤].

قال أبو بكر الصيرفي: فهذا خطابٌ للنبي ﷺ وحده؛ إذ لا نبي معه ولا بعده.

القسم الثالث عشر

إخلاق لفظ التثنية والمراد الجمع

كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤].

فإنه وإن كان لفظه لفظ التثنية؛ فهو جمعٌ، والمعنى (كَرَّاتٍ)؛ لأنَّ البصر لا يحسُرُ إلا بالجمع.

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

القسم الرابع عشر

التكرار على وجه التأكيد

ثم تارةً يكون التكرار مرتين، كقوله:

﴿فَقَتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر: ١٩-٢٠].

وقوله: ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ * ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥].

وله فوائد:

أحدها: التأكيد.

واعلم أن التكرير أبلغ من التأكيد؛ لأنه وقع في تكرار التأسيس، وهو أبلغ من التأكيد؛ فإنَّ التأكيد يقرر إرادة معنى الأول، وعدم التجوز، كقوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣-٤].

الثاني: زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ * يَا قَوْمِ إِنَّمَا هِيَ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [المؤمن: ٣٨-٣٩]؛ فإنه كرر فيه النداء لذلك.

الثالث: إذا طال الكلام وحُشي تناسي الأول أُعيد ثانياً تطرية له، وتجديداً لعهد.

كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠].

الرابع: في مقام التعظيم والتهويل.

كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]، ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١].

الخامس: في مقام الوعيد والتهديد.

كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٦-٧].

السادس: التعجب.

كقوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر: ١٩-٢٠]، فأعيد

تعجباً على حد قالته الله ما أشجعه.

السابع: لتعدد المتعلق.

كما في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]؛ فإنها وإن تعددت فكلُّ واحدٍ منها مُتَعَلِّقٌ بما قبله، وإن الله تعالى خاطب بها الثقيلين من الإنس والجن، وعدد عليهم نِعَمَهُ التي خلقها لهم، فكلما ذكر فصلاً من فصول النعم طلب إقرارهم واقتضاهم الشكر عليه، وهي أنواع مختلفة وصور شتى.

وهنا سؤالان:

أحدهما: ما الحكمة في عدم تكرر قصة يوسف عليه السلام، وسوقها مساقاً واحداً في موضع واحد دون غيرها من القصص؟

والجواب من وجوه:

الأول: ما فيها من تشييب النسوة به، وتضمن الإخبار عن حال امرأة

ونسوة أفتتنَّ بأبدع الناس جمالاً، وأرفعهم مثالاً، فناسب عدم تكرارها؛ لما فيها من الإغضاء والستر عن ذلك.^(١)

الثاني: أنها اختصت بحصول الفرج بعد الشدة، بخلاف غيرها من القصص؛ فإن مآلها إلى الوبال، كقصة إبليس، وقوم نوح، وقوم هود، وقوم صالح وغيرهم، فلما اختصت هذه القصة في سائر القصص بذلك؛ اتفقت الدواعي على نقلها لخروجها عن سمت القصص.

الثالث: قاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني: إنما كرر الله قصص الأنبياء، وساق قصة يوسف مساقاً واحداً إشارة إلى عجز العرب.

السؤال الثاني: أنه سبحانه وتعالى ذكر قصة قوم نوح، وهود، وصالح، وشعيب، ولوط، وموسى، في سورة الأعراف، وهود، والشعراء، ولم يذكر معهم قصة إبراهيم، وإنما ذكرها في سورة الأنبياء، ومريم، والعنكبوت، والصفافات. والسرُّ في ذلك أن تلك السُّور الأُول ذكر الله فيها نصر رسله بإهلاك قومهم، ونجاء الرسل وأتباعهم، وهذه السُّور لم يقتصر فيها على ذلك من أهلك من الأمم، بل كان المقصود ذكر الأنبياء، وإن لم يذكر قومهم، ولهذا سميت سورة الأنبياء، فذكر فيها إكرامه للأنبياء.

(١) هذا فيه نظر؛ فإن من أراد تكرار السورة فعل وهو مأجورٌ على كل حرف منها، وأما ما أخرجه الحاكم مرفوعاً من النهي عن تعليم النساء سورة يوسف؛ فمُنكَّر.

والقول الثاني أنها اختصت بالفرج بعد الشدة بخلاف غيرها من القصص؛ فإن مآلها إلى الوبال، كقصة إبليس، ونوح، وقوم هود، وقوم صالح وغيرهم، هذا أقرب من القول الذي قبله.

القسم الخامس عشر

الزيادة في بنية الكلمة

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَا هُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، فهو أبلغ من (قادر)؛ لدلالته على أنه قادر متمكّن القدرة، لا يرد شيء عن اقتضاء قدرته، ويسمى هذا قوة اللفظ لقوة المعنى.

وقوله: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا﴾ [فاطر: ٣٧]؛ فإنه أبلغ من (يتصارخون).

القسم السادس عشر

التفسير

وتفعله العرب في مواضع التعظيم، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قال البيهقي في شرح الأسماء الحسنى: قرأت في تفسير الجندي أن قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ﴾ تفسير للقيوم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩-٢١].

وقوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ فإن هذا تفسير للوعد.

القسم السابع عشر

خروج اللفظ مخرج الغالب

كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّائِبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ فَإِنَّ
الْحِجْرَ ليس بقميد عند العلماء، لكن فائدة التقييد تأكيد الحكم في هذه الصورة
مع ثبوته عند عدمها.

ولهذا قال بعده: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].
ولم يقل: (فإن لم تكونوا دخلتم بهن)، ولم يكن في حجوركم؛ فدلّ على أن
الْحِجْرَ خرج مخرج العادة.

القسم الثامن عشر

القسم

وهو عند النحويين جملة يؤكد بها الخبر حتى إنهم جعلوا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١١]، قسماً وإن كان فيه إخبار إلا أنه لما جاء توكيداً للخبر سُمِّيَ قَسْماً.

ولا يكون إلا باسم معظم:

كقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وقوله: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ﴾ [يونس: ٥٣].

وقوله: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧].

وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨].

وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢].

وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥].

وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

فهذه سبعة مواضع أقسم الله فيها بنفسه.^(١)

(١) لا على سبيل الحصر، وإلا ففي سورة سبأ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣].

والباقي كله أقسم بمخلوقاته، كقوله: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ [التين: ١]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ * الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥-١٦].

وإنما يحسن في مقام الإنكار.

فإن قيل: ما معنى القسم منه سبحانه؟ فإنه إن كان لأجل المؤمن فالمؤمن يصدق مجرد الإخبار، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيد.

فالجواب: قال الأستاذ أبو القاسم القشيري: إن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها، وذلك أن الحكم يفصل باثنين: إما بالشهادة وإما بالقسم، فذكر تعالى النوعين حتى لا يبقى لهم حجة.

وقوله: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٢-٢٣]، صاح وقال: من الذي أغضب الجليل حتى ألجأه إلى اليمين. قالها ثلاثاً، ثم مات.^(١)

فإن قيل: كيف أقسم بمخلوقاته وقد ورد النهي علينا ألا نقسم بمخلوق؟

قيل: فيه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أنه حذف مضاف (أي ورب الفجر، ورب التين) وكذلك الباقي.

(١) الله أعلم بثبوت ذلك، وقوله (ألجأه) هذا التعبير لا يليق بالجناب الإلهي.

والثاني: أن العرب كانت تُعَظِّمُ هذه الأشياء وتُقسم بها، فنزل القرآن على ما يعرفون.

والثالث: أن الإقسام إنما تجب بأن يقسم الرجل بما يعظمه، أو بمن يجله، وهو فوقه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه، وتارة بمصنوعاته؛ لأنها تدل على باريٍّ وصانع، واستحسنه ابن خالويه.^(١)

وقسمه بالنبي ﷺ في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢]؛ ليعرف الناس عظمته عند الله، ومكائنته لديه.

قال الأستاذ أبو القاسم القشيري في «كنز اليواقيت»: والقسم بالشيء لا يخرج عن وجهين: إما لفضيلة، أو لمنفعة، فالفضيلة كقوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ

(١) قال الإمام ابن كثير رحمه الله في أول سورة النجم: قال الشعبي وغيره: الخالق يُقسم بما شاء من خلقه، والمخلوق لا ينبغي له أن يقسم إلا بالخالق.

وقال السعدي رحمه الله في تفسيره على أول سورة النجم: يقسم تعالى بالنجم عند هويته، أي: سقوطه في الأفق في آخر الليل عند إدبار الليل وإقبال النهار؛ لأن في ذلك من آيات الله العظيمة، ما أوجب أن أقسم به، والصحيح أن النجم، اسم جنس شامل للنجوم كلها، وأقسم بالنجوم على صحة ما جاء به الرسول ﷺ من الوحي الإلهي؛ لأن في ذلك مناسبة عجيبة؛ فإن الله تعالى جعل النجوم زينة للسماء، فكذلك الوحي وآثاره زينة للأرض، فلولا العلم الموروث عن الأنبياء؛ لكان الناس في ظلمة أشد من الليل البهيم.

والمقسم عليه، تنزيه الرسول ﷺ عن الضلال في علمه، والغبي في قصده، ويلزم من ذلك أن يكون مهتدياً في علمه، هادياً، حسن القصد، ناصحاً للأمة بعكس ما عليه أهل الضلال من فساد العلم، وفساد القصد.

وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴿التين: ٢-٣﴾، والمنفعة، نحو: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ [التين: ١].

وأقسم سبحانه بثلاثة أشياء:

أحداها: بذاته، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الذاريات: ٢٣]،
﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢].

والثاني: بفعله، نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٥-٧].

والثالث: مفعوله، نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١]، ﴿وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ١-٢].

وهو ينقسم باعتبار آخر إلى مظهر ومضمر:

فالظاهر: كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ونحوه.

والمضمر على قسمين:

قسم دلت عليه لام القسم، كقوله: ﴿لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وقسم دل عليه المعنى كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]،
تقديره: والله.

وقد أقسم تعالى بطوائف الملائكة في أول سورة الصافات، والمرسلات، والنازعات.

فوائد في القسم:

الأولى: أكثر الأقسام المحذوفة الفعل في القرآن لا تكون إلا بالواو، فإذا

ذكرت الباء أتى بالفعل، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [النور: ٥٣]،

﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٦٢/ براءة: ٦٢، ٧٤].

ولا تجيء الباء والفعل محذوف إلا قليلاً، وعليه حمل بعضهم قوله: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، وقال: الباء باء القسم وليست متعلقة بـ: تشرك، وكأنه يقول: (يا بني لا تشرك)، ثم ابتداء فقال: (بالله لا تشرك)، وحذف (لا تشرك) لدلالة الكلام عليه.

وكذلك قوله: ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤/ الزخرف: ٤٩].

قليل: إن قوله ﴿بِمَا عَهِدَ﴾ قسم، والأولى أن يقال: إنه سؤال لا قسم.

وقوله: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، فتقف على ﴿لي﴾ وتبتدىء: ﴿بِحَقِّ﴾ فتجعله قسماً.

هذا مع قول النحويين: إن الواو فرع الباء، لكنه قد يكثر الفرع في الاستعمال ويقل الأصل.

الثانية: قد علمت أن القسم إنما جيء به لتوكيد المقسم عليه، فتارة يزيدون فيه للمبالغة في التوكيد، وتارة يحذفون منه للاختصار وللعلم بالمحذوف، فما زادوه لفظ (إي) بمعنى: نعم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣].

ومما يحذفونه فعل القسم، وحرف الجر، ويكون الجواب مذكوراً، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٢١]، أي: والله.

وقوله: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤/ الشعراء: ٤٩] ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥] ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وقد يحذفون الجواب وييقون القسم للعلم به، كقوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص:١]، على أحد الأقوال أن الجواب حذف لطول الكلام وتقديره: لأعذبهم على كفرهم.

وقيل: الجواب: (إن ذلك لحق).

ومما حذف فيه المقسم به قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون:١]، أي: نحلف إنك لرسول الله؛ لأن الشهادة بمعنى اليمين، بدليل قوله: ﴿أَيُّهَا هُمْ جَنَّةٌ﴾ [المجادلة:١٦/المنافقون:٢].

وأما قوله تعالى: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص:٨٤]، فالأول قسم بمنزلة والحق، وجوابه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص:٨٥]، وقوله: ﴿وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ توكيد للقسم. وأما قوله: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [البروج:١]، ثم قال: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ﴾ [البروج:٤].

قالوا: وهو جواب القسم، وأصله: (لقد قتل) ثم حذف اللام وقد.

الثالثة: قال الفارسي في "الحجة": الألفاظ الجارية مجرى القسم ضربان:

أحدهما: ما تكون جارية كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم، فلا تجاب بجوابه كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد:٨]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة:٦٣/٩٣]، ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة:١٨]، فهذا ونحوه يجوز أن يكون قسمًا، وأن يكون حالًا؛ لخلوه من الجواب.

والثاني: ما يتعلق بجواب القسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩ / النحل: ٣٨ / النور: ٥٣ / فاطر: ٤٢].

الرابعة: القسم والشرط يدخل كل منهما على الآخر؛ فإن تقدم القسم ودخل الشرط بينه وبين الجواب كان الجواب للقسم وأغنى عن جواب الشرط، وإن عكس فبالعكس، وأيها تصدر كان الاعتماد عليه، والجواب له. ومن تقدم القسم قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] تقديره: (والله لئن لم تنته)؛ فاللام الداخلة على الشرط ليس بلام القسم، ولكنها زائدة، وتسمى الموطئة للقسم، ويعنون بذلك أنها مؤذنة بأن جواب القسم منتظر، أي: الشرط لا يصلح أن يكون جواباً، لأن الجواب لا يكون إلا خبراً، وليس دخولها على الشرط بواجب بدليل حذفها في قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يُقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

والذي يدل على أن الجواب للقسم لا للشرط: دخول اللام فيه، وأنه ليس بمجزوم بدليل قوله تعالى: ﴿لَئِن اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ولو كان جواب الشرط؛ لكان مجزوماً. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مَّتَّمَّ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، فاللام في ﴿وَلَئِن﴾ هي الموطئة للقسم واللام في ﴿لِإِلَى اللَّهِ﴾ هي لام القسم، ولم تدخل نون التوكيد على الفعل للفصل بينه وبين اللام بالجار والمجرور، والأصل (لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله)، فلما قدم معمول الفعل عليه حذف منه.

القسم التاسع عشر

إبراز الكلام في صورة المُستحيل

على خريقِ المبالغةِ ليدلَّ على بقيَّةِ جملِهِ

كقول العرب: لا أكلمك حتى يبيض القار، وحتى يشيب الغراب.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ

الْحِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، يعنى: (والجمال لا يلج في السم، فهؤلاء لا يدخلون)

فهو في المعنى متعلق بالحال؛ فالمعنى أنهم لا يدخلون الجنة أصلاً، وليس للغاية هنا مفهوماً.

ووجه التأكيد فيه كدعوى الشيء بينة؛ لأنه جعل ولوج الجمال في السم

غاية لنفي دخولهم الجنة، وتلك غاية لا توجد، فلا يزال دخولهم الجنة منتفياً.

القسم الموفي العشرين

الاستثناء والاستدراك

ووجه التأكيد فيه أنه ثنى ذكره مرتين مرة في الجملة، ومرة في التفصيل.

فإِذْ قُلْتِ: (قام القوم إلا زيداً)، فكأنه كان في جملتهم، ثم خرج منهم، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠ / ٣١] [ص: ٧٣ / ٧٤].

فإن فيه معنى زائداً على الاستثناء هو تعظيم أمر الكبيرة التي أتى بها إبليس من كونه حرق إجماع الملائكة، وفارق جميع الملائكة الأعلى بخروجه مما دخلوا فيه من السجود لآدم، وهو بمثابة قولك: (أمر الملك بكذا، فأطاع أمره جميع الناس من أمير، ووزير؛ إلا فلاناً)؛ فإن الإخبار عن معصية الملك بهذه الصيغة أبلغ من قولك: (أمر الملك فعصاه فلان).

وفي ضمن ذلك وصف الله سبحانه بالعدل فيما ضربه على إبليس من خزي الدنيا، وختم عليه من عذاب الآخرة.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]؛ فإن في الإخبار عن المدة بهذه الصيغة تهويلاً على السامع^(١) ليشهد عذر نوح

(١) بل هي الحقيقة الثابتة بالقرآن، فليس مجرد تهويل، وإنما المقصود ما ذكر بعده من بيان ما قام به نبي الله نوح من الدعوة إلى الله عزوجل في سنين مديدة، وما آمن معه إلا قليل، مما يدل أن الهداية التوفيقية من خصائص الله عزوجل.

عليه السلام في الدعاء على قومه، وحكمة الإخبار عن المدة بهذه الصيغة تعظيم للمدة؛ ليكون أول ما يباشر السمع ذكر الألف واختصار اللفظ؛ فإن لفظ القرآن أخصر من تسعمائة وخمسين عامًا، ولأن لفظ القرآن يفيد حصر العدد المذكور ولا يحتمل الزيادة عليه ولا النقص.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِى النَّارِ هُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٦/١٠٧]؛ فإنه سبحانه لما علم أن وصف الشقاء يعم المؤمن العاصي والكافر استثنى من حكم بخلوده في النار بلفظ مطمع حيث أثبت الاستثناء المطلق وأكده بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي: إنه لا اعتراض عليه في إخراج أهل الشقاء من النار^(١)، ولما علم أن أهل السعادة لا خروج لهم من الجنة أكد بخلودهم بعد الاستثناء بما يرفع أصل الاستثناء حيث قال: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، أي: غير منقطع؛ ليعلم أن عطاءه لهم الجنة غير منقطع.

(١) لا يفهم من هذا أن الكفار يخرجون من النار إن ماتوا على كفرهم الأكبر؛ لقول الله تعالى عنهم: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ * لَقَدْ جِئْتَكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧-٧٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا﴾ [طه: ٧٤].

القسم الحادي والعشرون

المبالغة^(١)

ومن أحسنها قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]، وهي: ظلمة البحر، وظلمة الموج فوقه، وظلمة السحاب فوق الموج.

وقوله تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠]، أي: كادت تبلغ؛ لأن القلب إذا زال عن موضعه مات صاحبه.

(١) القرآن حقٌّ، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]، فَإِنَّ سُمِّيَ ذَلِكَ مبالغة في حدود الحق.

القسم الثاني والعشرون

الاعتراض

﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]؛ فإنه معترض بين ﴿فَاسْتَغْفِرُوا﴾
 لِدُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وبين: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وله أسباب:

صنفا: تقرير الكلام كقولك: فلان أحسن بفلان، ونعم ما فعل ورأى من
 الرأي كذا وكان صواباً.

ومنه: قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣].

﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ اعتراض، والمراد تقرير إثبات البراءة من تهمة السرقة.

القسم الثالث والعشرون

الاحتراس

وهو أن يكون الكلام مُحْتَمَلًا لشيءٍ بعيد فيؤتى بما يدفع ذلك الاحتمال، كقوله تعالى: ﴿اسْأَلْكَ يَدَّكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ [القصص: ٣٢]، فاحترس سبحانه بقوله ﴿مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ عن إمكان أن يدخل في ذلك البهق والبرص.

وقوله تعالى: ﴿أَذَلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة وهو السهولة؛ لتوهم أن ذلك لضعفهم، فلما قيل: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ عُلِمَ أنها منهم تواضعٌ، ولهذا عدي الذل بـ ﴿عَلَى﴾؛ لتضمنه معنى العطف.

وكذلك قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَخْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨].

القسم الرابع والعشرون

التذييل

وهو لغة: جَعَلَ الشيء ذِيلاً للآخر.

واصطلاحاً: أن يُؤتى بعد تمام الكلام بكلام مستقل في معنى الأول تحقيقاً لدلالة منطوق الأول أو مفهومه؛ ليكون معه كالدليل ليظهر المعنى عند من لا يفهم، ويكمل عند من فهمه، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا﴾ [سبأ: ١٧]، ثم قال عز من قائل: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، أي: هل يجازى ذلك الجزاء الذي يستحقه الكفور إلا الكفور؛ فإن جعلنا الجزاء عاماً كان الثاني مفيداً فائدة زائدة.

القسم الخامس والعشرون

التميم

وهو أن يتم الكلام فيلحق به ما يكمله، إما مبالغة، أو احترازًا أو احتياطًا.

وقيل: هو أن يأخذ في معنى فيذكره غير مشروح، وربما كان السامع لا يتأمله ليعود المتكلم إليه شارحًا، كقوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨].

فالتميم في قوله: ﴿عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ جعل الهاء كناية عن الطعام مع اشتهاؤه، وكذلك قوله: ﴿وَأَتَىٰ الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وكقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [النساء: ١٢٤].

فقوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ تميم في غاية الحسن.

القسم السادس العشرون

الزيادة

والأكثرين ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه (التأكيد)، ومنهم من يسميه بالصلة، ومنهم من يسميه المقحم.

قال ابن جنلي: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى، وبابها الحروف والأفعال.

كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥/المائدة: ١٣]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقوله: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمُهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

قيل: ﴿كَانَ﴾ هاهنا زائدة، وإلا لم يكن فيه إعجاز؛ لأن الرجال كلهم كانوا في المهد وانتصب ﴿صَبِيًّا﴾ على الحال.

وقال ابن محصفور: هي في كلامهم زيدت في وسط الكلام للتأكيد، وهي مؤكدة للماضي في ﴿قَالُوا﴾.

ومنه: زيادة (أصبح).

قال حازم: إن كان الأمر الذي ذكر أنه فيه أصبح يكن أمسى فيه؛ فليست زائدة، وإلا فهي زائدة، كقوله: أصبح العسل حلواً.

وأجاب الرماني عن قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣]؛ فَإِنَّ العادة أن

من به علة تزداد عليه بالليل يرجو الفرج عند الصباح، فاستعمل (أصبح)؛ لأن
الخسران جعل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج؛ فليست زائدة.

وهو معنى قول غيره: إنها تأتي للدوام واستمرار الصفة، كقوله
تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَتَّوْا
مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ﴾ [القصص: ٨٢].

وأما قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨/ الزخرف: ١٧]،
فهو على الأصل؛ لظهور الصفة نهارًا، والمراد الدوام أيضًا، أي: استقرت له
الصفة نهاره.

وأعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة
الكوفيين.

قال سيبويه - عقب قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥/ المائدة: ١٣] -: إن
(ما) لغو؛ لأنها لم تحدث شيئًا.

والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى؛ فإنَّ مراد النحويين
بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى؛ فإنَّ قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل
عمران: ١٥٩] معناه: ما لنت لهم إلا رحمة، وهذا قد جمع نفيًا وإثباتًا، ثم اختصر
على هذه الإرادة، وجمع فيه بين لفظي الإثبات، وأداة النفي التي هي (ما).

وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ف: ﴿إِنَّمَا﴾ ها هنا
حرف تحقيق وتمحيق، (إنَّ) هنا للتحقيق، و(ما) للتمحيق، فاختصر، والأصل:
ما الله اثنان فصاعدا، وأنه إله واحد.

وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن:

فمنهم من أنكره.

قال الطبرطوسلي في "العمدة": زعم المبرد وثعلب ألا صلة في القرآن، والدهماء من العلماء، والفقهاء، والمفسرين على إثبات الصّلات في القرآن، وقد وُجِدَ ذلك على وجه لا يسعنا إنكاره، فذكر كثيرًا.

وقال ابن النجّاز في "التوجيه": وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنه تكلم بغير فائدة، وما جاء منه حملة على التوكيد.

ومنهم من جوزه وجعل وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق.

وقد ردّ على فخر الدين الرازي قوله: إن المحققين على أن المهمل لا يقع في كلام الله سبحانه، فأما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب، والتقدير: (فبأي رحمة)، فجعل الزائد مهملاً، وليس كذلك؛ لأن الزائد: ما أتى به لغرض التقوية والتوكيد، والمهمل: ما لم تضعه العرب، وهو ضد المستعمل، وليس المراد من الزيادة حيث ذكرها النحويون إهمال اللفظ، ولا كونه لغوًا، فتحتاج إلى التنكب عن التعبير بها إلى غيرها؛ فإنهم إنما سموا (ما) زائدة هنا؛ لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها، لا لأنها ليس لها معنى.

وأما ما قاله في الآية: إنها للاستفهام التعجبي؛ فقد انتقد عليه بأن قيل: تقديره (فبأي رحمة) دليل على أنه جعل (ما) مضافة للرحمة، وأسماء الاستفهام التعجبي لا يضاف منها غير (أي)، وإذا لم تصح الإضافة كان ما بعدها بدلا

منها، والمبدل من اسم الاستفهام يجب معه ذكر همزة الاستفهام، وليست الهمزة المذكورة؛ فدل على بطلان هذه الدعوى، وَسَنُبِّئُ فِي فَصْلِ زِيَادَةِ الْحُرُوفِ الْفَائِدَةَ فِي إِدْخَالِ (مَا) هَا هُنَا؛ فَانظُرْ هُنَاكَ.

تنبيهات:

الأول: ومعنى كونه زائداً أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة.

وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَكَبَرُوا لَهُمْ عِزًّا وَإِذِ اسْقَطْنَا الْحُرُوفَ لَا يَخِلُ بِالْمَعْنَى.

فقال: هذا يعرفه أهل الطباع؛ إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف.

قال: ومثال ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعاً، فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره، وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانها.

الثاني: حق الزيادة أن تكون في الحرف وفي الأفعال كما سبق، وأما الأسماء فنص أكثر النحويين على أنها لا تزداد.

ووقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة، كقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يُجَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٩]: إن اسم الجلالة مُقْحَمٌ، ولا يتصور مخادعتهم لله تعالى.

الثالث: حقها أن تكون آخرًا وحشواً، وأما وقوعها أولاً فلا؛ لما فيه من التناقض؛ إذ قضية الزيادة إمكان أطراحها، وقضية التصدير الاهتمام، ومن ثم ضعف قول بعضهم بزيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١].

وأبعد منه قول آخر: إنها بمعنى (إلا)، والظاهر أنها ردًا لكلام تقدم في إنكار البعث، أي: ليس الأمر كما تقولون، ثم قال بعده: ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وعليه: فيجوز الوقف على ﴿لَا﴾، وفيه بُعد.

فصل في حروف الزيادة

الزيادة إما أن تكون لتأكيد النفي، كالباء في خبر (ليس) و (ما)، أو للتأكيد الإيجاب كاللام الداخلة على المبتدأ.

وحروف الزيادة سبعة: (إن، وأن، ولا، وما، ومن، والباء، واللام) بمعنى أنها تأتي في بعض الموارد زائدة لا أنها لازمة للزيادة، ثم ليس المراد حصر الزوائد فيها، فقد زادوا الكاف وغيرها، بل المراد أن الأكثر في الزيادة أن تكون بها.

زيادة: إن.

فأما (إن) الخفيفة، فتطرد زيادتها مع (ما) النافية، كقول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر لنا موافما إن من حديث ولا صال

وأما (أن) المفتوحة، فتزاد بعد (لما) الظرفية، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ

رُسُلَنَا لَوْطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧].

زيادة: ما.

وأما (ما) فتزاد بعد خمس كلمات من حروف الجر، فتزاد بعد: من، و عن

غير كافة لهما عن العمل، وتزاد بعد الكاف ورب والباء كافة تارة، وغير كافة أخرى.

والكافة: إما أن تكف عن عمل النصب والرفع، وهي: المتصلة بـ (إن وأخواتها)،

نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

وجعلوا منها: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، ويحتمل أن تكون موصولة بمعنى (الذي) و﴿الْعُلَمَاءُ﴾ خبر، والعائد مستتر في ﴿يَخْشَى﴾، وأطلقت (ما) على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

وإما أن تكف عن عمل الجر، كقوله تعالى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا هُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وقيل: بل موصولة، أي: كالذي هو لهم آلهة.

وغير الكافة تقع بعد الجازم، نحو: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠/ فصلت: ٣٦] ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ [النساء: ٧٨].

وبعد الخافض حرفا كان ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥/ المائدة: ١٣] ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾ [نوح: ٢٥].

أو اسما نحو: ﴿أَيُّهَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨].

وتزاد بعد أداة الشرط جازمة كانت نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، أو غير جازمة نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠].

وبين المتبوع وتابعه نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦].

قال (الزجاج): (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين.

ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود (و بعوضة) بدلا، وقيل: (ما) اسم

نكرة صفة لـ: ﴿مَثَلًا﴾، أو بدل، و﴿بَعُوضَةً﴾ عطف بيان.

وقيل في قوله ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]: بأنها زائدة لمجرد تقوية الكلام، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و(قليلًا) في معنى النفي، أو لإفادة التقليل، كما في نحو: (أكلت أكلاً ما)، وعلى هذا فيكون: ﴿فَقَلِيلًا بَعْدَ قَلِيلٍ﴾.

زيادة: لا.

وأما (لا) فتزاد مع الواو بعد النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤]؛ لأن (استوى) من الأفعال التي تطلب اسمين، أي: لا تليق بفاعل واحد، نحو: (اختصم) فعلم أن (لا) زائدة.

وقيل: دخلت في السيئة لتحقيق أنه لا تساوي الحسنة السيئة ولا السيئة الحسنة.

وتزاد بعد (أن) المصدرية، كقوله: ﴿لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلم، ولولا تقدير الزيادة؛ لانعكس المعنى، فزيدت (لا) لتوكيد النفي، قاله ابن جني.

زيادة من.

وأما (من)؛ فإنها تُزاد في الكلام الوارد بعد نفي أو شبهه، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩] ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

وأما (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، ف (ما) في هذين الموضعين زائدة؛ إلا أن فيها فائدة جلييلة، وهي: أنه لو قال: (فبرحمة من الله لنت لهم)

و(بنقضهم لعناهم) جَوَزْنَا أَنْ أَلِّينَ وَاللَّعْنُ كَانَا لِلْسَّبِيَّانِ الْمَذْكُورَيْنِ وَلِغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَدْخَلَ (مَا) فِي الْمَوْضُوعَيْنِ قَطَعْنَا بِأَنَّ اللَّيْنَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِلرَّحْمَةِ، وَأَنَّ اللَّعْنَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِأَجْلِ نَقْضِ الْمِيثَاقِ.

زيادة: الباء.

وأما الباء فتزاد في الفاعل، نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ [الرعد: ٤٣]، [الإسراء: ٩٦]، [العنكبوت: ٥٢]، أي: كفى الله، ونحو: (أَحْسِنُ بَزَيْدٍ) إلا أنها في التعجب لازمة، ويجوز حذفها في فاعل ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣/الإسراء: ٩٦]، ﴿وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٤]، وإنما هو كفى الله وكفانا.

وقال الزجاج: دخلت لِتَضْمَنَ (كفى) معنى (اكتفى)، وهو حسن.

وفي المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ لأن الفعل يتعدى بنفسه بدليل قوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ [الحجر: ١٩/ق: ٧].

وأما اللام فتزاد معترضة بين الفعل، ومفعوله كقوله:

وملكت ما بين العراق ويشرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وزيادتها في (أردت)؛ لأن أفعل لم يذكره أكثر النحويين، وإنما تعرضوا لها

في إعراب: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦].

وتزاد لتقوية العامل الضعيف، إما لتأخره نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ

لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ونحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٣٤].

القسم السابع والعشرون

باب الاشتغال

فإن الشيء إذا أضمر ثم فُسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضماره، ألا ترى أنك تجد اهتزازاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ [براءة:٦].

وفي قوله: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء:١٠٠].
وفي قوله: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ [الإنسان:٣١].

وفي قوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف:٣٠].
لا تجد مثله إذا قلت: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ [براءة:٦].
وقولك: لو تملكون خزائن رحمة ربي.
وقولك: يدخل من يشاء في رحمته وأعد للظالمين عذاباً أليماً.
وقولك: هدى فريقاً وأضل فريقاً؛ إذ الفعل المفسر في تقدير المذكور مرتين.
وكذا قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١]، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار:١]، ونظائره.

فهذه فائدة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره.

القسم الثامن والعشرون

التعليل

بأن يذكر الشيء مُعلِّلاً؛ فإنه أبلغ من ذكره بلا علة لوجهين:

أحدهما: أن العلة المنصوصة قاضية بعموم المعلول، ولهذا اعترفت الظاهرية بالقياس في العلة المنصوصة.

الثاني: أن النفوس تنبعث إلى نقل الأحكام المعللة بخلاف غيرها، وغالب التعليل في القرآن فهو على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى وهو سؤال عن العلة.

ومنه: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [براءة: ١٠٣].

وتوضيح التعليل: أن الفاء السببية لو وضعت مكان (إن) لحسن.

والطرق الدالة على العلة أنواع:

الأول: التصريح بلفظ الحكم، كقوله تعالى: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ [القمر: ٥].

وقال: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، والحكمة هي العلم النافع، والعمل الصالح.

الثاني: أنه فعل كذا لكذا، أو أمر بكذا لكذا، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٩٧].

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].

﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ [البقرة: ١٤٣].

﴿وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، وهو كثير.

فإن قيل: اللام فيه للعاقبة كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وقوله: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً﴾ [الحج: ٥٣]، وإنما قلنا ذلك لأن أفعال الله تعالى لا تعلى.

فالجواب: أن معنى قولنا: (إن أفعال الله تعالى لا تعلى)، أي: لا تجب، ولكنها لا تخلو عن الحكمة، وقد أجاب الملائكة عن قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ بقوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

ولو كان فعله سبحانه مجرداً عن الحكم والغايات؛ لم يسأل الملائكة عن حكمته، ولم يصح الجواب بكونه يعلم ما لا يعلمون من الحكمة والمصالح.

قاعدة تفسيرية:

حيث دخلت واو العاطف على لام التعليل فله وجهان:

أحدهما: أن يكون تعليلاً معلله محذوف، كقوله تعالى: ﴿وَلِيُبَيِّنَ الْمُؤْمِنِينَ

مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا ﴿[الأنفال: ١٧]﴾، فالمعنى: وللإحسان إلى المؤمنين فعل ذلك.

الثاني: أن يكون معطوفاً على علة أخرى مضمرة؛ ليظهر صحة العطف، كقوله تعالى: ﴿وَوَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ﴾ [الجاثية: ٢٢]، التقدير: ليستدل بها المكلف على قدرته تعالى ولتجزى، وكقوله: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ﴾ [يوسف: ٢١] التقدير: ليتصرف فيها ولنعلمه.

الأسلوب الثاني الحذف

وهو لغة: الإسقاط، ومنه: حذفتُ الشعرَ، إذا أخذت منه.

وإصطلاحاً: إسقاط جزء الكلام، أو كله لدليل.

الأول حذف الاسم:

فمنه: حذف المبتدأ.

كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ﴾، و﴿خَمْسَةٌ﴾، و﴿سَبْعَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢]، أي: هم ثلاثة، وهم خمسة، وهم سبعة.

وقوله ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [آل عمران: ١٣]، أي: إحداهما، بدليل قوله بعده: ﴿وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣].

وقوله: ﴿بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلِكُ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أي: هذا بلاغ.

وقوله: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: هم عباد.

الثاني: حذف الخبر.

نحو: ﴿أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظَلَّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: دائمٌ.

وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [المائدة: ٣٨].

قال سيبويه: الخبر محذوف، أي: فيما أتله السارق والسارقة، وجاء: ﴿فَاقْطَعُوا﴾ جملة أخرى، وكذا قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢] فيما نقص لكم.

وقال غيره: ﴿السَّارِقُ﴾ مبتدأ، ﴿فَاقْطَعُوا﴾ خبره، وجاز ذلك لأن الاسم عام؛ فإنه لا يريد به سارقاً مخصوصاً، فصار كأسماء الشرط تدخل الفاء في خبرها لعمومها، وإنما قدر سيبويه ذلك لجعل الخبر أمراً، وإذا ثبت الإضمار؛ فالفاء داخلة في موضعها تربط بين الجملتين، ومما يدل على أنه على الإضمار إجماع القراء على الرفع مع أن الأمر الاختياري فيه النصب.

قال: وقد قرأ ناس بالنصب ارتكانا للوجه القوي في العربية، ولكن أبت العامة إلا الرفع، وكذا قال في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥/ محمد: ١٥] ﴿مَثَلُ﴾ هنا خبر مبتدأ محذوف، أي: فيما نقص عليكم مثل الجنة، وكذا قال أيضا في قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا﴾ [النساء: ١٦] إنه على الإضمار.

وقد رُدَّ: بأنه أي ضرورة تدعو إليه هنا؟ فإنه إنما صرنا إليه في السارق ونحوه لتقديره دخول الفاء في الخبر فاحتيج للإضمار حتى تكون الفاء على بابها في الربط، وأما هذا فقد وصل بفعل هو بمنزلة الذي يأتيك فله درهم.

وأجاب الصفار: بأن الذي حملة على هذا أن الأمر دائر مع الضرورة كيف

كان؛ لأنه إذا أضمر فقد تكلف، وإن لم يضمّر كان الاسم مرفوعاً وبعده الأمر، فهو قليل بالنظر إلى الذين يأتيناها، فكيفما عمل لم يخل من قبح.

وإن قدر منصوبا وجاء القرآن بالألف على لغة من يقول: (الزيدان) في جميع الأحوال وقع أيضًا في محذور آخر، فلهذا قدره هذا التقدير؛ لأن الإضمار مع الرفع يتكافآن.

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١] الخبر محذوف، أي: يعذبون.

ويجوز أن يكون الخبر: ﴿أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤].

ورد بوجهين:

أحدهما: أنه لا يطابق ﴿وَقَالَتِ الْنَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [براءة: ٣٠].

والثاني: أنه يلزم عليه أن يكون التكذيب ليس عائدا إلى البتوة فكذب؛ لأن صدق الخبر وكذبه راجع إلى نسبة الخبر لا إلى الصف، فلو قيل: (زيد القائم فقيه) فكذب انصرف التكذيب لإسناد فقهه لا لوصفه بالقائم.

وفيه نظر؛ لأن الصفة ليست إنشاء، فهي خبرٌ إلا أنها غير تامة الإفادة، فيصح تكذيبها، والأولى تقويته وأن يقال: الصفة والإضافة ونحوهما في المسند إليه لواحق بصورة الأفراد، أي: يريد أن يصوره بهيئة خاصة، ويحكم عليه كذلك، لكن لا سبيل إلى كذبتها مع أنها تصورت، فالوجه أن يقال: إن كذب الصفة بإسناد مسندها إلى معدوم الثبوت، ونظير هذه المسألة في الفقه ما لو قال: (والله لا أشرب ماء هذا الكوز) ولا ماء فيه.

وقال بعضهم: ﴿عَزِيْرُ ابْنِ اللهِ﴾ [براءة: ٣٠] خبر الجملة، أي: حكى فيه لفظهم، أي: قالوا هذه العبارة القبيحة، وحينئذ فلا يقدر خبر ولا مبتدأ.

وقيل: ﴿ابْنُ اللهِ﴾ خبر.

وقيل: ﴿ابْنُ اللهِ﴾ نعت، ولا محذوف، وكأن الله تعالى حكى أنهم ذكروا هذا اللفظ إنكاراً عليهم؛ إلا أن فيه نعتاً؛ لأن سبويه قال: إن قلت وضعته العرب لتحكى به ما كان كلاماً لا قولاً، وأيضاً إنه لا يطابق قوله: ﴿وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيْحُ ابْنُ اللهِ﴾ [براءة: ٣٠]، والظاهر أنه خبر والقولان منقولان.

والصحيح في هذه القراءة: أنه ليس الغرض إلا أن اليهود قد بلغوا في رسوخ الاعتقاد في هذا الشيء إلى أن يذكروا هذا النكر، كما تقول في قوم تغالوا في تعظيم صاحبهم: أراهم اعتقدوا فيه أمراً عظيماً ثابتاً يقولون: زيد الأمير.

الثالث: ما يحتمل الأمرين.

قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيْلٌ﴾ [يوسف: ٨٣، ١٨] يحتمل حذف الخبر، أي: (أجمل)، أو حَذْفُ المبتدأ، أي: (فأمرى صبر جميل)، وهذا أولى؛ لوجود قرينة حَالِيَّة هي قيام الصبر به دالة على المحذوف، وعدم قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوص الخبر، وأن الكلام مسوق للإخبار بحصول الصبر له واتصافه به، وَحَذْفُ المبتدأ يحصل ذلك دون حذف الخبر؛ لأن معناه أن الصبر الجميل أجمل ممن...^(١) لأن المتكلم متلبس به.

(١) قال محققه: موضع النقط بياض في الأصول.

وكذلك يقوله من لم يكن وصفاً له، ولأن الصبر مصدر، والمصادر معناها الإخبار، فإذا حمل على حذف المبتدأ؛ فقد أجرى على أصل معناه من استعماله خبراً، وإذا حمل على حذف الخبر؛ فقد أخرج عن أصل معناه.

ومثاله قوله: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ [النور: ٥٣]، أي: أمثل، أو أولى لكم من هذا، أو أمركم الذي يطلب منكم.

ومثله قوله: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] إما أن يقدر (فيما أوحينا إليك سورة) أو (هذه سورة).

وقد يحذفان جملة كقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمُحِيضِ مِنَ نِسَائِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤] الآية.

الرابع: حذف الفاعل.

المشهور امتناعه إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا بنى الفعل للمفعول.

ثانيها: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً يكون محذوفاً، ولا يكون مضمراً، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ﴾ [البلد: ١٤].

ثالثها: إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى، كقولك للجماعة: اضرب القوم، وللمخاطبة: اضرب القوم.

الخامس: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو كثير.

قال ابن جنلي: وفي القرآن منه زهاء ألف موضع، وأما أبو الحسن فلا

يقيس عليه، ثم رَدَّهُ بكثرة المجاز في اللغة، وحذف المضاف مجاز. انتهى.

وشرط المبرد في كتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه» لجوازه وجود دليل على المحذوف من عقل أو قرينة، نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهلها.

﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، أي: سد يأجوج ومأجوج.

﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، أي: شعر الرأس.

﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، أي: بقراءة صلاتك ولا تخافت بقراءتها.

﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: بر من آمن بالله.

السادس: حذف المضاف إليه.

وهو أقل استعمالاً، كقوله: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

وقوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وكذا كل ما قُطِعَ عن الإضافة ممَّا وجبت إضافته معنى لا لفظاً، كقوله

تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، أي: من قبل ذلك ومن بعده.

السابع: حذف المضاف، والمضاف إليه.

قد يُضَافُ المضاف إلى مضاف؛ فيحذف الأول والثاني، ويبقى الثالث.

كقوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٢]، أي: كدوران عين الذي

يغشى عليه من الموت.

الثامن: حذف الجار والمجرور.

كقوله: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي: بِسَيِّءٍ، ﴿وَأَخْرَجْنَا سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي: بصالح.

وكذا بعد أفعال التفضيل، كقوله تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، أي: من كل شيء. ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أي: من السر.

التاسع: حذف الموصوف.

يشترط فيه أمران:

أحدهما: كون الصفة خاصة بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف، فمتى كانت الصفة عامة؛ امتنع حذف الموصوف، نصَّ عليه سيبويه في آخر باب ترجمة: هذا باب مجازي أو آخر الكلم العربية، وكذلك نصَّ عليه أرسطاطاليس في كتابه "الخطابة".

الثاني: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي لتعلق غرض السياق، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١١٥/براءة: ٤٤] ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٥، ٢٤٦].

وقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣]، أي: العبد الشكور.

وقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: القوم المتقين.

وقوله: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]، أي: سفينة ذات ألواح.

وقوله: ﴿وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥]، أي: الأمة القيّمة.

وقوله: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١]، أي: دروعاً سابغات.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، أي: يا أيها الرجل الساحر.

وقوله: ﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، أي: القوم المؤمنون.

وقوله: ﴿وَعَمَلٍ صَالِحًا﴾ [البقرة: ٦٢]، [المائدة: ٦٩]، [الكهف: ٨٨]، [مريم: ٦٠]،

[طه: ٨٢]، [الفرقان: ٧١]، [القصص: ٨٠، ٦٧]، [سبأ: ٣٧]، [فصلت: ٣٣]، أي: عملاً صالحاً.

العاشر: حذف الصفة.

وأكثر ما يرد للتفخيم، والتعظيم في النكرات، وكأنّ التنكير حينئذٍ علّم عليه،

كقوله تعالى: ﴿فَلَا تُقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]، أي: وزناً نافعاً.

وقوله: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، أي: من

جوع شديد، وخوف عظيم.

وقوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المائدة: ٦٨]، أي: شيء نافع.

الحادي عشر: حذف المعطوف.

قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩]،

﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يوسف: ١٠٩].

التقدير: أعموا؟ أمكثوا؟ أكفرتم؟

وقوله: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ [النمل: ٤٩]، أي: ما شهدنا مهلك أهله،

ومهلكه، بدليل قوله: ﴿لَنُبَيِّنَنَّ وَأَهْلَهُ﴾ [النمل: ٤٩].

وقد يُحذف المعطوف مع حرف العطف، مثل: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]، أي: أمرنا مُتْرَفِيهَا فخالفوا الأمر؛ ففسقوا.

وهذا التقدير يزول الإشكال من الآية، وأنه ليس الفسق مأمورًا به.

الثاني عشر: حذف المعطوف عليه.

﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١]، أي: لو ملكًا ولو افتدى به.

ويجوز حذفه مع حرف العطف، كقوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: فأفطر، فعدة.

وقوله: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] التقدير: فضرب فانفلق، فحذف المعطوف عليه وهو (ضرب) وحرف العطف وهو (الفاء) المتصلة بـ(انفلق) فصار ﴿فَانْفَلَقَ﴾ فالفاء الداخلة على (انفلق) هي الفاء التي كانت متصلة بـ(ضرب)، وأما المتصلة بـ(انفلق) فمحذوفة.

كذا زعم ابن عصفور والأبدي، قالوا: والذي دلَّ على ذلك أن حرف العطف إنما نوى به مشاركة الأول للثاني، فإذا حذف أحد اللفظين -أعنى لفظ المعطوف أو المعطوف عليه- ينبغي ألا يؤثر به ليزول ما أتى به من أجله.

وقال ابن الضائع: ليس هذا من الحذف، بل من إقامة المعطوف مقام المعطوف عليه؛ لأنه سببه، ويقام السبب كثيرًا مقام سببه، وليس ما بعدها

معطوفاً على الجواب، بل صار هو الجواب بدليل: ﴿فَانْبَجَسْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]
هو جواب الأمر.

الثالث عشر: حذف المبدل منه.

اختلفوا فيه، وخرج عليه قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكُذِبَ
هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦].

الرابع عشر: حذف الموصول.

قوله: ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي: والذي
أنزل إليكم؛ لأن الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا، ولذلك
أعيدت (ما) بعد (ما) في قوله: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى
إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وقوله: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠].

وقوله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصفات: ١٦٤]، أي: مَنْ لَهُ.

الخامس عشر: حذف المخصوص في باب نعم إذا علم من سياق الكلام.

كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤، ٣٠] التقدير: (نعم العبد
أيوب) أو (نعم العبد هو)؛ لأن القصة في ذكر أيوب؛ فإن قدرت (نعم العبد
هو) لم يكن (هو) عائداً على العبد، بل على أيوب.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، فسليمان
هو المخصوص الممدوح، وإنما لم يكرر؛ لأنه تقدم منصوباً.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، أي: نحن.

وقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: الجنة، أو دارهم.

﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤]، أي: عقباهم.

﴿وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٦]، أي: أجرهم.

السادس عشر: حذف الضمير المنصوب المتصل.

يقع في أربعة أبواب:

أحدها: الصلة.

كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

الثاني: الصفة.

كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ١٢٣، ٤٨]،

أي: فيه، بدليل قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

السابع عشر: حذف المفعول.

وهو ضربان:

أحدهما: أن يكون مقصودًا مع الحذف، فينوى لدليل، ويقدر في كل موضع

ما يليق به، كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لَّمَّا يَرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧/ البروج: ١٦]، أي: يريد.

﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم: ٥٤]، أي: غشاها إياه.

﴿اللَّهُ يُسِطُّ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦/ الروم: ٣٧/ الزمر: ٥٢].

﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣].

﴿وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٩].

﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢، ٧٤].

وكل هذا على حذف ضمير المفعول، وهو مراد حذف تخفيفاً لطول الكلام بالصفة.

والغرض حينئذٍ بالحذف أمور:

منها: قصد الاختصار عند قيام القرائن.

ومنها: قصد الاحتقار، كقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾

[المجادلة: ٢١]، أي: الكفار.

ومنها: قصد التعميم، ولا سيما إذا كان في حيز النفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا

تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١].

وكذا: ﴿وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٧٢].

الثامن عشر: حذف الحال.

كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا

صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣/٢٤]، أي: قائلين: سلامٌ عليكم.

التاسع عشر: حذف المنادى.

قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا سَاجِدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، على قراءة الكسائي بتخفيف

﴿ألا﴾ على أنها تنبيه، و﴿يا﴾ نداء، والتقدير (ألا يا هؤلاء اسجدوا لله).

فائدة: في حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

كثر في القرآن حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: ﴿يَا رَبِّ﴾، ﴿يَا قَوْمِ﴾، وعلل ذلك بأن النداء باب حذف، ألا ترى أنه يحذف منه التنوين وبعض الاسم للترخيم، وجاء فيه إثباتها ساكنة كقراءة من قرأ: ﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ومحركة بالفتح كقراءة من قرأ: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]، ومنقلبة عن الياء في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٥٦].

العشرون: حذف الشرط.

﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: (إن قلت لهم أقيموا يقيموا)، وجعل منه الزمخشري ﴿قُلْ أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ [البقرة: ٨٠].

وجعل أبو حيان منه قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]، أي: إن كنتم آمنتُمْ بها أنزل إليكم فلم تقتلون؟.

الحادي والعشرون: حذف جواب الشرط.

قوله: ﴿إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠]، أي: أفلستم ظالمين، بدليل قوله عَقِبَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠].

وقدره البغوي: من المحق منّا، ومن المبطل؟ ونقله عنه أكثر المفسرين.

الثاني والعشرون: حذف الأجوبة.

ويكثر ذلك في جواب (لو، و لولا) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ وَقَفُوا عَلَىٰ

النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧].

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠].

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١].

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ﴾

[الأنفال: ٥٠].

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢].

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ [الأنعام: ٩٣] تقديره في

هذه المواضع: لرأيت عجباً، أو أمراً عظيماً، ولرأيت سوء منقلبهم، أو لرأيت سوء حالهم.

الثالث والعشرون: حذف جواب القسم.

لعلم السامع المراد منه كقوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا * وَالنَّاشِطَاتِ

نَشْطًا * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا * فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا * يَوْمَ تَرْجُفُ

الرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ١-٦] تقديره: (لتبعثن ولتحاسبن) بدليل إنكارهم للبعث

في قولهم: ﴿أَتِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: ١٠].

الرابع والعشرون: حذف الجملة.

هي أقسام: قسم هي مسببة عن المذكور، وقسم هي سبب له، وقسم خارج عنها.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]؛ فإن اللام الداخلة على الفعل لا بد لها من متعلق يكون سبباً عن مدخول اللام، فلما لم يوجد لها متعلق في الظاهر؛ وجب تقديره ضرورة، فيقدر: (فعل ما فعل ليحق الحق).

والثاني: كقوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]؛ فإن الفاء إنما تدخل على شيء مسبب عن شيء، ولا مسبب إلا له سبب، فإذا وجد المسبب ولا سبب له ظاهراً؛ أو جب أن يقدر ضرورة فيقدر: (فضربه فانفجر).

والثالث: كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾، أي: نحن هم، أو هم نحن.

الخامس والعشرون: حذف القول.

قد كثر في القرآن العظيم حتى إنه في الإضمار بمنزلة الإظهار، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، أي: يقولون ما نعبدهم إلا للقربة.

ومنه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الِّمْنَ وَالسَّلْوى * كُلُوا﴾ [طه: ٨٠-٨١]، أي: وقلنا كلوا، أو قائلين.

وقوله: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: قلنا. ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا﴾ [البقرة: ٦٣-٩٣]، أي: وقلنا خذوا.

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، أي: وقلنا اتخذوا.

وقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ١٢٧]،
أي: يقولان ربنا وعليه قراءة عبد الله.

الثاني حذف الفعل:

وينقسم إلى عام، وخاص.

فالخاص نحو: (أعني) مضمراً، ويتصب المفعول به في المدح، نحو:
﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، أي: أمدح.
والعام: كُلُّ منصوب دَلٌّ عليه الفعل لفظاً أو معنى أو تقديراً ويحذف
لأسباب:

أحدها: أن يكون مفسراً، كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]
﴿وَأَيَّايَ فَارْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠].

ومنه: ﴿أَبشراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤]، ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧]، ﴿إِذَا
الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [براءة: ٦].

الثاني: أن يكون هناك حرف جر، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؛ فإنه
يفيد أن المراد: (بسم الله أقرأ، أو أقوم، أو أقعد عند القراءة، وعند الشروع في
القيام، أو القعود) أي فعل كان.

واعلم ان النحاة اتفقوا على أن بسم الله بعض جملة، واختلفوا:

فقال البصريون: الجملة اسمية، أي: ابتدائي بسم الله.

وقال الكوفيون: الجملة فعلية. وتابعهم الزمخشري في تقدير الجملة فعلية، ولكن خالفهم في موضعين: أحدهما: أنهم يقدرون الفعل مقدماً، وهو يقدره مؤخراً. والثاني: أنهم يقدرونه فعل البداية، وهو يقدره في كل موضع بحسبه، فإذا قال الذابح: (بسم الله) كان التقدير: (بسم الله أذبح)، وإذا قال القارئ: (بسم الله) فالتقدير: (بسم الله أقرأ).

وما قال أجود مما قالوا؛ لأن مراعاة المناسبة أولى من إهمالها، ولأن اسم الله أهم من الفعل، فكان أولى بالتقديم، ومما يدل على ذلك قوله ﷺ: «باسمك ربي وضعت جنبي» فقدم اسم الله على الفعل المتعلق، ثم الجار وهو وضعت.

الثالث: أن يكون جواباً لسؤال وقع كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥ / الزمر: ٣٨].

وقوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنَ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

الثالث حذف الحرف:

قال أبو الفتح في «المحتسب»: أخبرنا أبو علي، قال: قال أبو بكر بن السراج: حذف الحرف ليس يقاس، وذلك لأن الحرف نائب عن الفعل بفاعله، ألا تراك إذا قلت: (ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن (أنفي) كما نابت (إلا) عن (أستثني)، وكما نابت (الهمزة وهل) عن (أستفهم)، وكما نابت حروف العطف عن (أعطف)، ونحو ذلك، فلو ذهبت تحذف الحرف؛ لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحاف به إلا إذا صح التوجه إليه، وقد

جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه. انتهى.

فمنه: الواو تحذف لقصد البلاغة؛ فإنَّ في إثباتها ما يقتضى تغاير المتعاطفين، فإذا حُذِفَتْ أَشْعَرَ بِأَنَّ الكُلَّ كَالوَاحِدِ، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مَن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤًا مَا عَنَّتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨] تقديره: ولا يألونكم خبالاً.

وقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، أي: ووجوه.

الرابع الإيجاز:

كقوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وقوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْأَمَنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]؛ إذ معناه:

كبير، ولفظه يسير.

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾

[الإخلاص: ٢] الآية؛ فإنها نهاية التنزيه.

وقوله: ﴿كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَاتٍ وَعَيْونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾

[الدخان: ٢٥-٢٦]، وهذا بيانٌ عجيبٌ يوجب التحذير من الاغترار بالإمهال.

وقوله: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفُضْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان: ٤٠].

وقوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١]، وهذا من أحسن الوعد والوعيد.

وقوله: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، فهذه ثلاث كلمات اشتملت على جميع ما في الرسالة.

ومن أقسام الإيجاز: الإقتصار على السبب الظاهر للشيء اكتفاءً بذلك عن جميع الأسباب، كما يقال: (فلان لا يخاف الشجعان)، والمراد: لا يخاف أحدًا.

ومنه قوله: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أي: وهو ما لم يقع في وهم الضمير من الهواجس، ولم يخطر على القلوب من مخيلات الوسوس.

القول في التقديم والتأخير

هو أحد أساليب البلاغة؛ فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام، وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق.

الفصل الأول في أسبابه

وهي كثيرة:

أحدها: أن يكون أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، والمبتدأ على الخبر، وصاحب الحال عليها، نحو: جاء زيد ركبًا.

والثاني: أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى.

كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]؛ فإنه لو أخرج قوله: ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾، فلا يفهم أنه منهم.

الثالث: أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام، ولرعاية الفاصلة.

كقوله: ﴿وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧] بتقديم ﴿إِيَّاهُ﴾ على ﴿تَعْبُدُونَ﴾؛ لمشاكلة رءوس الآي.

الرابع: لعظمه والاهتمام به.

وذلك أن من عادة العرب الفصحاء إذا أخبرت عن مخبر ما، وأناطت به

حُكْمًا، وقد يشركه غيره في ذلك الحكم، أو فيما أخبر به عنه، وقد عطف أحدهما على الآخر بالواو المقتضية عدم الترتيب؛ فإنهم مع ذلك إنما يبدءون بالأهم والأولى.

قال سيبويه: كأنهم يقدمون الذي شأنه أهم لهم، وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم. انتهى

قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠، ٨٣، ٤٣]، [النساء: ٧٧/النور: ٥٦/المزمل: ٢٠]، فبدأ بالصلاة؛ لأنها أهم.

وقال سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢/التغابن: ١٢].

وقال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فقدم العبادة للاهتمام بها. ومنه: تقدير المحذوف في بسم الله مؤخرًا.

وأوردوا: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، وأجيب بوجهين:

أحدهما: أن تقديم الفعل هناك أهم؛ لأنها أول سورة نزلت.

والثاني: أن ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ متعلق بـ ﴿اقْرَأْ﴾ الثاني، ومعنى الأول: أوجد القراءة والقصد التعميم.

الخلاصة: أن يكون الخاطر ملتفتًا إليه، والهمة معقودة به، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: ١٠٠/الرعد: ٣٣]، بتقديم المجرور على المفعول الأول؛ لأن الإنكار متوجه إلى الجعل لله، لا إلى مطلق الجعل.

السادس: أن يكون التقديم لإرادة التبكيث والتعجيب من حال المذكور،

كتقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

اللتبایح: الاختصاص، وذلك بتقديم المفعول، والخبر، والظرف، والجار والمجرور ونحوها على الفعل، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك.

النوع الأول ما قدم والمعنى عليه

ومقتضياته كثيرة قد يسر الله منها خمسا وعشرين، والله در ابن عبدون في قوله:

سَقَاكَ الْحَيَامِ مِنْ مَعَانٍ سَفَاحٍ فَكَمْ لِي بِهَا مِنْ مَعَانٍ فَصَاحٍ

أحدها: السبق.

وهو أقسام، منها:

السبق بالزمان والإيجاد: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ﴾ [آل عمران: ٦٨].

قال ابن عطية: المراد بالذين اتبعوه في زمن الفترة.

وقوله: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]؛ فإن مذهب أهل السنة تفضيل البشر، وإنما قدم الملك لسبقه في الوجود.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٩]؛ فإن الأزواج

أسبق بالزمان؛ لأنَّ البنات أفضل منهن؛ لكونهن بضعة منه.

الثاني: الذات.

كقوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣/ فاطر: ١]، ونحوه: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وكذلك جميع الأعداد كل مرتبة هي متقدمة على ما فوقها بالذات.

الثالث: بالعلة والسببية.

كتقديم (العزیز) على (الحكيم)؛ لأنه عزَّ فَحَكَمَ.

الرابع: بالمرتبة.

كتقديم (سمیع) على (علیم)؛ فإنه يقتضي التخويف والتهديد، فبدأ بالسمیع لتعلقه بالأصوات، وإن من سمع حسك فقد يكون أقرب إليك في العادة ممن يعلم، وإن كان علم الله تعلق بما ظهر وما بطن.

الخامس: بالداعية.

كتقدم الأمر بغض الأبصار على حفظ الفروج في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]؛ لأن البصر داعية إلى الفرج؛ لقوله ﷺ: «العينان تزنيان والفرج يصدق ذلك أو يكذبه».

السادس: التعظيم.

كقوله: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [النساء: ٦٩].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨].

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٥].

السابع: الشرف، وهو أنواع:

منها: شرف الرسالة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]؛ فإنَّ الرسول أفضل من النبي خلافاً لابن عبد السلام.

وقوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥١، ٥٤].

ومنها: شرف الذكورة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله: ﴿الْكُفْرُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾ [النجم: ٢١]، وقوله: ﴿رَجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١].

وأما تقديم الإناث في قول تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِاثًا﴾ [الشورى: ٤٩]، فلجبرهن؛ إذ هُنَّ موضع الانكسار، ولهذا جبر الذكور بالتعريف للإشارة إلى ما فاتهم من فضيلة التقديم.

ويحتمل أن تقديم الإناث لأن المقصود بيان أن الخلق كله بمشيئة الله تعالى لا على وفق غرض العباد.

الثامن: الغلبة والكثرة.

كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِذِنَ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢]، قَدَّمَ الظالم لكثرتة، ثم المقتصد، ثم السابق.

وقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، ﴿مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

التاسع: سبق ما يقتضي تقديمه.

وهو دلالة السياق، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦] لما كان إسراحها وهي خماس، وإراحتها وهي بطان؛ قدم الإراحة؛ لأن الجمال بها حيثئذ أفخر.

العاشر: مراعاة اشتقاق اللفظ.

كقوله: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٧]، ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الإنفطار: ٥].

الحادي عشر: لئلا يظن عليه خيفة من التهاون به.

كتقديم تنفيذ الوصية على وفاء الدين في قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]؛ فإن وفاء الدين سابق على الوصية، لكن قدم الوصية؛ لأنهم كانوا يتساهلون بتأخيرها بخلاف الدين.

الثاني عشر: لتحقيق ما بعده واستغنائه هو عنه في تصويره.

كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧] [يونس: ٩] [هود: ٢٣] [الكهف: ٣٠] [١٠٧] [مريم: ٩٦] [لقمان: ٨] [فصلت: ٨] [البروج: ١١] [البينة: ٧].

الثالث عشر: الاهتمام عند المخاطب.

كقوله: ﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦].

ونظيره قوله عليه السلام: «وأن تقرأ السلام على من عرفته ومن لم تعرفه».

وقوله: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [الأنفال: ٤١/الحشر: ٧]؛ لفضل

الصدقة على القريب.

الرابع عشر: للتنبيه على أنه مطلق لا مقيد.

كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

الخامس عشر: للتنبيه على أن السبب مرتب.

كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ

وَظُهُورُهُمْ﴾ [براءة: ٣٥].

السادس عشر: التنقل، وهو أنواع:

إما من الأقرب إلى الأبعد كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي

خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ* الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا

وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

قدم ذكر المخاطبين على من قبلهم، وقدم الأرض على السماء.

وإما بالعكس، كقوله في أول الجاثية: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ

لِلْمُؤْمِنِينَ* وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الجاثية: ٣-٤].

وإما من الأعلى كقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨].

وقوله: ﴿مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [هود: ٤٩].

وإما من الأدنى كقوله: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [براءة: ١٢١].

وقوله: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩].

وقوله: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

السابع عشر: الترقى.

كقوله: ﴿أَلْهَمُّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَاطُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥] الآية؛ فإنه سبحانه بدأ منها بالأدنى لغرض الترقى؛ لأن منفعة الرابع أهم من منفعة الثالث؛ فهو أشرف منه، ومنفعة الثالث أعم من منفعة الثاني، ومنفعة الثاني أعم من منفعة الأول؛ فهو أشرف منه.

وقد قرن السمع بالعقل، ولم يقرن به البصر في قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ * وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يونس: ٤٢-٤٣].

الثامن عشر: مراعاة الأفراد.

فإن المفرد سابق على الجمع، كقوله تعالى: ﴿المال والبنون﴾، وقوله: ﴿مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ولهذا لما عبّر عن المال بالجمع أخرج عن البنين في قوله: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: ١٤].

ومنه: تقديم الوصف بالمفرد على الوصف بالجملة في قوله: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]، وقوله: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

التاسع عشر: التحذير منه والتنفير عنه.

كقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]، قرن الزنى

بالشرك وقدمه.

وقوله: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]، قدمهن في الذكر؛ لأن المحنة بهن أعظم من المحنة بالأولاد، وفي "صحيح مسلم": «ما تركت بعدي في الناس فتنة أضر على الرجال من النساء».

العشرون: التخويف منه.

كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، ونظائره السابقة في الثامن.

الحادي والعشرون: التعجيب من شأنه.

كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩].

الثاني والعشرون: كونه أدل على القدرة.

كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥].

الثالث والعشرون: قصد الترتيب.

كما في آية الوضوء؛ فإن إدخال المسح بين الغسلين وقطع النظر عن النظر مع مراعاة ذلك في لسانهم دليل على قصد الترتيب، وكذلك البداءة في الصفا بالسعي، ومثله الكفارة المرتبة في الظهار والقتل.

الرابع والعشرون: خفة اللفظ.

كما في قولهم (ربيعة ومضر) مع أن مضر أشرف؛ لكون النبي ﷺ منهم؛

لأنهم لو قدموا مضر لتوات حركات كثيرة وذلك يثقل، فإذا قدموا ربعة ووقفوا على مضر بسكون الراء نقص الثقل؛ لقله الحركات المتوالية.

وقد يكون تقديم الإنس على الجن من ذلك، فالإنس أخف لمكان النون والسين المهموسة.

الخامس والعشرون: رعاية الفواصل.

كتأخير الغفور في قوله: ﴿لَعَفُوْهُ غُفُوْرٌ﴾ [الحج: ٦٠/المجادلة: ٢]، وقوله: ﴿وَكَانَ رَسُوْلًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١، ٥٤].

النوع الثاني مما قدم والنية به التأخير

فمنه: ما يدل على ذلك الإعراب، كتقديم المفعول على الفاعل في نحو قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللّٰهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

و﴿لَنْ يَنَالَ اللّٰهُ لُحُوْمَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا﴾ [الحج: ٣٧].

﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤].

النوع الثالث ما قدم في آية وأخرف في أخرى

فمن ذلك قوله في فاتحة الفاتحة: ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ﴾ [الفاتحة: ١].

وفي خاتمة الجاثية: ﴿فَلِلّٰهِ الْحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦].

فتقدم ﴿الْحَمْدُ﴾ في الأول جاء على الأصل، والثاني على تقدير الجواب،

فكأنه قيل عند وقوع الأمر: (لمن الحمد ومن أهله؟)، فجاء الجواب على ذلك نظيره: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾، ثم قال: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

الأسلوب الثالث

القلب

وفي كونه من أساليب البلاغة خلاف، فأنكره جماعة منهم: حازم في كتاب "منهاج البلغاء"، وقال: إنه مما يجب أن ينزه كتاب الله عنه؛ لأن العرب إن صدر ذلك منهم فبقصد العبث، أو التهكم، أو المحاكاة، أو حال اضطرار، والله منزّه عن ذلك.

وهو أنواع:

أحدها: قلب الإسناد.

وهو أن يشمل الإسناد إلى شيء والمراد غيره، كقوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، إن لم تجعل الباء للتعدية لأن ظاهره أن المفاتيح تنوء بالعصبة، ومعناه: أن العصبة تنوء بالمفاتيح لثقلها، فأسند (لتنوء) إلى (المفاتيح)، والمراد إسناده إلى العصبة؛ لأن الباء للحال، والعصبة مستصحبة المفاتيح، لا تستصحبها المفاتيح، وفائدته المبالغة بجعل المفاتيح كأنها مستتبعة للعصبة القوية بثقلها.

ومنه قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، أي: خُلِقَ العجل

من الإنسان. قاله ثعلب، وابن السكيت.

الثاني: قلب المعطوف.

إما بأن تجعل المعطوف عليه معطوفاً، والمعطوف معطوفاً عليه، كقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل: ٢٨].
حقيقته: فانظر ماذا يرجعون، ثم تول عنهم.

الثالث: العكس.

وهو أمر لفظي، كقوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢].

الرابع: المستوي.

وهو أن الكلمة أو الكلمات تُقرأ من أولها إلى آخرها، ومن آخرها إلى أولها، لا يختلف لفظها ولا معناها، كقوله: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبَّرُ﴾ [المدثر: ٣] ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣/يس: ٤٠].

الخامس: مقلوب البعض.

وهو أن تكون الكلمة الثانية مركبة من حروف الكلمة الأولى مع بقاء بعض حروف الكلمة الأولى، كقوله تعالى: ﴿فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [طه: ٩٤] ف: ﴿بَنِي﴾ مركب من حروف (بين) وهو مفرق؛ إلا أن الباقي بعضها في الكلمتين، وهو أولها.

المدرج

هذا النوع سميته بهذه التسمية بنظير المدرج من الحديث.

وحقيقته في أسلوب القرآن: أن تحيء الكلمة إلى جنب أخرى كأنها في الظاهر معها وهي في الحقيقة غير متعلقة بها، كقوله تعالى ذاكراً عن بلقيس: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ هو من قول الله، لا من قول المرأة.

ومنه قوله تعالى: ﴿الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١] انتهى قول المرأة، ثم قال يوسف عليه السلام: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢] معناه: ليعلم الملك أنني لم أخنه.

ومنه: ﴿يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ تم الكلام، فقالت الملائكة: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢].

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، فهذه صفة لأتقياء المؤمنين، ثم قال: ﴿يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، فهذا يرجع إلى كفار مكة تمدهم إخوانهم من الشياطين في الغي.

وقوله: ﴿يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ﴾، ثم أخبر عن فرعون متصلاً: ﴿فَمَا إِذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥].

وقوله: ﴿هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾ [ص: ٥٩]، فالظاهر أن الكلام كله من كلام الزبانية، والأمر ليس كذلك.

وقوله: ﴿إِذْ جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبِ سَلِيمٍ﴾ [الصفات: ٨٤] من كلامه تعالى، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩].

الترقي

كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩].

الاقتصاص

ذكره أبو الحسين بن فارس، وهو أن يكون كلام في سورة مُقْتَصَّأ من كلام في سورة أخرى، أو في السورة نفسها، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، والآخرة دار ثواب لا عمل فيها، فهذا مُقْتَصَّص من قوله: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ [طه: ٧٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا نِعْمَةٌ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصفات: ٥٧] مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ [الروم: ١٦].

الإلغاز

واللغز: الطريق المنحرف، سُمِّيَ به؛ لانحرافه عن نمط ظاهر الكلام، وَيُسَمَّى أَيْضًا: أَحْجِيَّةً؛ لأنَّ الْحِجَى هو العقل، وهذا النوع يقوي العقل عند

التمرن والارتماض بحله والفكر فيه.

وذكر بعضهم أنه وقع في القرآن العظيم، وجعل منه ما جاء في أوائل السور من الحروف المفردة والمركبة التي جهل معناها وحارت العقول في منتهاها.

ومنه قوله تعالى في قصة إبراهيم لما سُئِلَ عن كسر الأصنام، وقيل له: أنت فعلته؟، فقال: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] قابلهم بهذه المعارضة ليقيم عليهم الحجة ويوضح لهم المحجة.

وكذلك قول نمرود: ﴿أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] أتى باثنين، فقتل أحدهما وأرسل الآخرة؛ فإنَّ هذه مغالطة.

الاستطراد

وهو التعريض بعيب إنسان بذكر عيب غيره، كقوله تعالى: ﴿وَسَكَتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

وكقوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣]، وقوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِلْمَدِينِ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥].

الترديد

وهو أن يعلق المتكلم لفظة من الكلام، ثم يرددها بعينها ويعلقها بمعنى آخر.

كقوله: ﴿حَتَّى نُؤْتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] الآية؛

فإنَّ الأول مضاف إليه والثاني مبتدأ.

وقوله: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الروم: ٦-٧].

التغليب

وحقيقته: إعطاء الشيء حكم غيره.

وقيل: ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، أو إطلاق لفظه عليها إجراء للمختلفين مجرى المتفقين.

وهو أنواع:

الأول: تغليب المذكر.

كقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] غَلَّبَ المذكر؛ لأن الواو جامعة؛ لأن لفظ الفعل مُقْتَصَّصٌ، ولو أردت العطف امتنع.

وقوله: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحریم: ١٢].

الثاني: تغليب المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب.

فيقال: (أنا وزيد فعلنا) و(أنت وزيد تفعلان)، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥] بقاء الخطاب غلب جانب ﴿أَنْتُمْ﴾ على جانب ﴿قَوْمٌ﴾.

الثالث: تغليب العاقل على غيره.

بأن يتقدم لفظ يَعُمُّ من يعقل ومن لا يعقل، فيطلق اللفظ المختص بالعاقل

على الجميع كما تقول: (خلق الله الناس والأنعام ورزقهم)؛ فإن لفظ (هم) مختص بالعقلاء.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥] لما تقدم لفظ الدابة، والمراد بها عموم من يعقل ومن لا يعقل، غَلَّبَ من يعقل، فقال: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي﴾ [النور: ٤٥].

الرابع: تغليب المتصف بالشيء على ما لم يتصف به.

كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].
الخامس: تغليب الأكثر على الأقل.

بأن ينسب إلى الجميع وصف يختص بالأكثر، كقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] أدخل شعيب عليه السلام في قوله: ﴿لَتَعُوذُنَّ﴾ بحكم التغليب؛ إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود إليها.

السادس: تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغموز فيما بينهم، بأن يطلق اسم الجنس على الجميع.

كقوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١]، وأنه عد منهم مع أنه كان من الجن تغليباً لكونه جنياً واحداً فيما بينهم، ولأن حمل الاستثناء على الاتصال هو الأصل، ويدل على كونه من غير الملائكة ما رواه مسلم في "صحيحه" خلقت الملائكة من نور والجن من النار.

التسابع: تغليب الموجود على ما لم يوجد.

كقوله: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤].

الثامن: تغليب الإسلام.

كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ﴾ [الأحقاف: ١٩].

التاسع: تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه.

كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢].

العاشر: تغليب الأشهر.

كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨].

الالتفات

وفيه مباحث:

البحث الأول: في حقيقته.

وهو نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر تطريةً، واستدرازا للسامع، وتجديداً لنشاطه، وصيانةً لخاطره من الملل والضجر بدوام الأسلوب الواحد على سمعه، كما قيل:

لا يصلح النفس إن كانت مصرفة إلا التنقل من حال إلى حال

البحث الثاني: في أقسامه.

وهي كثيرة:

الأول: الالتفات من التكلم إلى الخطاب.

ووجهه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه، وأنه أعطاه فضل عناية، وتخصيص بالمواجهة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] الأصل: (وإليه أرجع)، فالتفت من التكلم إلى الخطاب.

ومنه قوله: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الإسراء: ٨٧، ٢٨] [الكهف: ٨٢] [القصص: ٨٦، ٤٦] [الدخان: ٦] عدل عن قوله (رحمة منا) إلى قوله: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾؛ لما فيه من الإشعار بأن ربوبيته تقتضي رحمته، وأنه رحيم بعبده، كقوله: ﴿كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ﴾ [سبأ: ١٥].

الثاني: من التكلم إلى الغيبة.

ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع حضر أو غاب، وأنه في كلامه ليس ممن يتلون ويتوجه، فيكون في المضمرة ونحوه ذا لونين، وأراد بالانتقال إلى الغيبة الإبقاء على المخاطب من قرعه في الوجه بسهام الهجر، فالغيبة أروح له وأبقى على ماء وجهه أن يفوت، كقوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢]، حيث لم يقل لنا تحريضاً على فعل الصلاة لحق الربوبية.

الثالث: من الخطاب إلى التكلم.

ويمكن أن يُمثَّل بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١]، على أنه سبحانه نَزَلَ نفسه منزلة المخاطب.

الرابع: من الخطاب إلى الغيبة.

كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَحْرًا﴾ [يونس: ٢٢]، فقد التفت عن ﴿كُنتُمْ﴾ إلى ﴿جَرِينَ بَحْرًا﴾.

الخامس: من الغيبة إلى التكلم.

كقوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ [فصلت: ١٢].

السادس: من الغيبة إلى الخطاب.

كقوله ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾ [مريم: ٨٨-٨٩] ولم يقل: (لقد جاءوا)؛ للدلالة على أن من قال مثل قولهم ينبغي أن يكون موبخاً عليه منكرًا عليه قوله، كأنه يخاطب به قومًا حاضرين.

وقوله: ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْحُسْرَىٰ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩]، ثم قال: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

وقوله: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا * إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً﴾ [الإنسان: ٢١-٢٢].

وقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

وقوله: ﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ﴾ [براءة: ٣٥].

وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٥].

البناء: بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه.

فيكون التفتاتاً عنه، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بعد: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ فإنَّ المعنى: (غير الذين غضبت عليهم) ذكره التنوخي في الأقصى "القريب"، والخفاجي، وابن الأثير، وغيرهم.

البحث الثالث: في أسبابه.

اعلم أن للالتفات فوائد عامة وخاصة، فمن العامة: التفنن، والانتقال من أسلوب إلى آخر؛ لما في ذلك من تنشيط السامع، واستجلاب صفائه، واتساع مجاري الكلام، وتسهيل الوزن والقافية.

التضمين

وهو إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف.

فأما في الأسماء: فهو أن تُضمَّنَ اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]

ضمن ﴿حَقِيقٌ﴾ معنى (حريص)؛ ليفيد أنه محقوق بقول الحق، وحريص عليه.
 وأما الأفعال: فأن تُضْمَنَ فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين
 جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس
 من عاداته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله، أو تأويل الفعل؛ ليصح تعديه به.
 واختلفوا: أيهما أولى؟

فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف، وأنه
 واقع موقع غيره من الحروف أولى.

وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى؛ لتضمنه
 معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر.

مثاله: قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، فَضَمَّنَ
 ﴿يَشْرَبُ﴾ معنى (يروي)؛ لأنه لا يتعدى بالباء، فلذلك دخلت الباء، وإلا
 فـ: ﴿يَشْرَبُ﴾ يتعدى بنفسه، فأريد باللفظ الشرب والري معاً، فجمع بين
 الحقيقة والمجاز في لفظ واحد.

وقيل: التجوز في الحرف وهو الباء؛ فإنها بمعنى من.

ومن التضمين: قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى
 نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ لأنه لا يقال: رفثت إلى المرأة، لكن لما كان بمعنى
 الإفضاء ساغ ذلك.

وضع الطلب موضع الخبر

كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥].

وقوله: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهًا﴾ [براءة: ٥٣].

وقوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَاً وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ

مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ* وَالَّتِي عَصَاكَ﴾ [النمل: ٨-١٠].

وضع النداء موضع التعجب

كقوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].

وضع جمع القلّة موضع الكثرة

لأنّ الجموع يقع بعضها موقع بعض؛ لاشتراكها في مطلق الجمعية، كقوله

تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]؛ فَإِنَّ المَجْمُوعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِلْقَلَّةِ،

وغير الجنة لا تُحصى.

وقوله: ﴿هُم دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، ورتب الناس في علم الله

أكثر من العشرة لا محالة.

وقوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢].

وقوله: ﴿وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، وهو كثير.

تذكير المؤنث

يكثر في تأويله بمذكر، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] على تأويلها بالوعظ. وقوله: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [ق: ١١] على تأويل البلدة بالمكان، وإلا لقال: (ميتة).

وقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]، أي: الشخص، أو الطالع.

تأنيث المذكر

كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ١١]، فَأَنَّ الْفِرْدَوْسَ، وهو مذكر، حملاً على معنى الجنة.

وقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فَأَنَّ عَشْرُ حيث جردت من الهاء مع إضافته إلى الأمثال، وواحدتها مذكر، وفيه أوجه: أحدها: أَنَّ لإضافة الأمثال إلى مؤنث، وهو ضمير الحسنات، والمضاف يكتسب أحكام المضاف إليه، فتكون كقوله: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠].

والثاني: هو من باب مراعاة المعنى؛ لأن الأمثال في المعنى مؤنثة.

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه

قد سبق منه كثيرٌ في نوع الالتفات، ويغلب ذلك فيما إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهدة المتوعد بها؛ فيعدل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً، وتحقيقاً؛ لوقوعه كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٨٧].

وقوله في الزمر: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ﴾ [الزمر: ٦٨].

وقوله: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [إبراهيم: ٢١].

وقوله: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاَهُمْ﴾ [الكهف: ٤٧]، أي: (نحشرهم).

وقوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا﴾ [الأعراف: ٤٨]، ثم تارة يجعل المتوقع فيه كالواقع، فيؤتى بصيغة الماضي مراداً به المضي تنزيلاً للمتوقع منزلة ما وقع، فلا يكون تعبيراً عن المستقبل بلفظ الماضي، بل جعل المستقبل ماضياً مبالغة.

ومنه: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ونحوه.

وقد يُعبّر عن المستقبل بالماضي مراداً به المستقبل؛ فهو مجاز لفظي، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ﴾ [النمل: ٨٧]؛ فإنه لا يمكن أن يُراد به المضي؛ لمنافاة ﴿يُنْفَخُ﴾ الذي هو مستقبل في الواقع، وفائدة التعبير عنه بالماضي

الإشارة إلى استحضر التحقق، وإنه من شأنه لتحقيقه أن يعبر عن بالماضي، وإن لم يرد معناه، والفرق بينهما: أن الأول مجاز، والثاني لا مجاز فيه؛ إلا من جهة اللفظ فقط.

وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى﴾ [المائدة: ١١٦]، أي: يقول عكسه؛ لأن المضارع يُراد به الديمومة والاستمرار، كقوله: ﴿اتَّأَمَّرُونَ النَّاسَ بِالْبُرِّ وَتَسْؤُونَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٤٤].

وقوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، أي: فكان استحضرًا لصورة تكونه.

وقوله: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: ما نلت. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا﴾ [الحجر: ٩٧/ النحل: ١٠٣]، أي: علمنا.

فإن قيل: كيف يتصور التقليل في علم الله.

قيل: المراد أنهم أقل معلوماته، ولأن المضارع هنا بمعنى الماضي ف (قد) فيه للتحقيق لا التقليل.

وقوله: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٢]، أي: (فلم قتلتم).

وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]، أي: (لم يتعارفوا حتى تأتيهم).

وقوله: ﴿مُنْفَكِينَ﴾، قال مجاهد: منتهين. وقيل: زائلين من الدنيا.

مشاكلة اللفظ للفظ

هي قسمان:

أحدهما - وهو للأكثر-: المشاكلة بالثاني للأول، نحو: أخذه ما قَدَّمَ وما حدث.

وقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] على مذهب الجمهور، وأن الجر للجوار، ﴿وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ﴾ وَالسَّمَاءِ رَفَعَهَا ﴿[الرحمن: ٦-٧].

وقد تقع المشاكلة بالأول للثاني، كما في قراءة إبراهيم بن أبي عبيلة: ﴿أَحْمَدِ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال، وهي أفصح من ضم اللام للدال.

مشاكلة اللفظ للمعنى

ومتى كان اللفظ جزئاً كان المعنى كذلك.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥]؛ فإنه سبحانه إنما اقتصر على ذكر الماء دون بقية العناصر؛ لأنه أتى بصيغة الاستغراق، وليس في العناصر الأربع ما يعم جميع المخلوقات إلا الماء؛ ليدخل الحيوان البحري فيها.

النَّحْتُ

نحو: الحوقلة والبسمة.

جعله ابن الزمكاني من نظوم القرآن، ومثله بقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩-١٦٦ / الفتح: ٢٨].

قال: وكفى من (كفتيه الشيء)، ولم يجيء للعرب (كفتيه بالشيء)، فجعل بين الفعلين الفعل المذكور وهو مُتَعَدٌّ، وخصَّصَّ من الفعل اللازم، وهو (اكتفيت به) بالباء، وكذلك انتصب ﴿شَهِيدًا﴾ على التمييز أو الحال، كأنه قيل: (كفى بالله فاكتف به) فاجتمع فيه الخبر والأمر.

الإبدال

من كلامهم إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض.

يقولون: مدحه ومدهه، وهو كثير.

ألفَ فيه المصنفون، وجعل منه ابن فارس قوله تعالى: ﴿فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فَرَقٍ كَالطُّودِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

فقال: فالراء واللام متعاقبان كما تقول العرب: فلق الصبح وفرقه.

وزعم الفارسي في "تذكرته" في قوله: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ﴾ [ص: ٣٢]،

أنه بمعنى حب الخيل، وسميت الخيل خيراً؛ لما يتصل بها من العز والمنعة، كما

رُوي: «الخیل معقود بنواصیها الخیر»، و حیثیذُ فالمصدر مضاف إلى المفعول به.
 وقیل فی قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّیَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]: إن أصله ملاقح؛
 لأنه یقال: (ألقت الریح السحاب)، أي: جمعته، وكل هذا تفسیر معنی، وإلا
 فالواجب صون القرآن أن یقال فی مثل ذلك.

وذكر أبو عبیدة فی قوله: ﴿إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] معناه: تصدده،
 فأخرج الدال الثانية یاء لكسر الدال الأولى كما حكاها صاحب «الترقیص».
 وَحُكِيَ عن أبي ریاش فی قول امرئ القیس:

فُسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسَلِّي

معناه: تنسلل، فأخرج اللام الثانية یاء لكسرة اللام الأولى.
 ومثله قول الآخر:

وإني لأستنعي وما بي نعسة لعل خيالا منك يلقي خياليا

أراد: (استنفس)، فأخرج السين یاء.

المحاذاة

ذكره ابن فارس، وحقيقته: أن يؤتى باللفظ على وزن الآخر لأجل انضمامه إليه، وإن كان لا يجوز فيه ذلك لو استعمل منفرداً، كقولهم: (أتيته الغدايا والعشايا)، فقالوا: الغدايا لانضمامها إلى العشايا.

ومنه: ومنه الجزاء عن الفعل بمثل لفظه، نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ * الله يُسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴿البقرة: ١٣-١٤﴾، أي: يجازيهم جزاء الاستهزاء.

وقوله: ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ﴾ ﴿آل عمران: ٥٤﴾ ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ ﴿براءة: ٧٩﴾، ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ ﴿الشورى: ٤٠﴾.

قواعد في النفي

قد تقدم في شرح معاني الكلام جمل من قواعده، ونذكر هاهنا زيادات.

اعلم أن نفي الذات الموصوفة قد يكون نفيًا للصفة دون الذات، وقد يكون نفيًا للذات، وانتفاء النهي عن الذات الموصوفة قد يكون نفيًا عن الذات، وقد يكون نفيًا عن الصفة دون الذات.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١/الإسراء: ٣٣]؛ فإنه نهى عن القتل بغير الحق، وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١].

ومن الثاني قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَلَا تَمْوُتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، أي: فلا يكون موتكم إلا على حال كونكم ميتين على الإسلام، فالنهي في الحقيقة على خلاف حال الإسلام، كقول القائل: (لا تصل إلا وأنت خاشع)؛ فإنه ليس نهيًا عن الصلاة، بل عن ترك الخشوع. وقوله: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣] الآية.

وقد ذكروا أن النفي بحسب ما يتسلط عليه يكون أربعة أقسام:

الأول: بنفي المسند.

نحو: (ما قام زيد بل قعد)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْشَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، فالمراد نفي السؤال من أصله؛ لأنهم متعففون، ويلزم من نفيه نفي الإحاف.

الثاني: أن ينفي المسند إليه فينتفي المسند.

نحو: (ما قام زيد) إذا كان زيد غير موجود؛ لأنه يلزم من عدم زيد نفي القيام، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، أي: لا شافعين لهم فتنتفعهم شفاعتهم.

الثالث: أن يُنْفَى المتعلق دون المسند والمسند إليه.

نحو: ما ضربت زيداً بل عمراً.

الرابع: أن ينفي قيد المسند إليه، أو المتعلق.

نحو: ما جاءني رجل كاتب، بل شاعر.

نفي الشيء رأساً

لأنه عدم كمال وصفه أو لانتفاء ثمرته، كقوله تعالى في صفة أهل النار: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [طه: ٧٤/الأعلى: ١٣]، فنفي عنه الموت؛ لأنه ليس بموت صريح، ونفي عنه الحياة؛ لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾ [الحج: ٢]، أي: ما هم بسكارى مشروب، ولكن سكارى فرع.

وقوله: ﴿لَا يَنْطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥، ٣٦]، وهم قد نطقوا بقولهم ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]، ولكنهم لما نطقوا بها لم ينفع فكأنهم لم ينطقوا.

فائدة:

نفي الاستطاعة قد يراد به نفي الامتناع، أو عدم إمكان وقوع الفعل مع إمكانه، نحو: (هل تستطيع أن تكلمني) بمعنى: (هل تفعل ذلك)، وأنت تعلم أنه قادر على الفعل.

وقد حمل قوله تعالى حكاية عن الحواريين: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] على المعنى الأول، أي: (هل يجيبنا إليه، أو هل يفعل ربك) وقد علموا أن الله قادر على الإنزال، وأن عيسى قادر على السؤال، وإنما استفهموا: هل هنا صارف أو مانع.^(١)

وقوله: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠] ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾ [الأنبياء: ٤٠] ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧].

وقد يراد به الوقوع بمشقة وكلفة، كقوله تعالى: ﴿لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥].

(١) قلت: هذا فيه نظر، بل سياق الآية يدل على أنهم كانوا شاكين في قدرة الله، ولذلك ذكرهم عيسى بتقوى الله، فقال: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَكُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢].

إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ

دون الحقيقة لضرب من المسامحة وحسم العناد

كقوله ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وهو يعلم أنه على هدى وأنهم على الضلال، لكنه أخرج الكلام مخرج الشك تقاضياً ومسامحة، ولا شك عنده ولا ارتياب.

وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

الإعراض عن صريح الحكم

كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] أعرض عن ذكر مقدار الجزاء والثواب، وذكر ما هو معلوم مشترك بين جميع أعمال البشر؛ تفخيماً لمقدار الجزاء لما فيه من إبهام المقدار، وتنزيلاً له منزلة ما هو غير محتاج إلى بيانه على حد، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله أعرض عن ذكر الجزاء إلى إعادة الشرط تنبيهاً على عظم ما ينال وتفخيماً لبيان ما أتى به من العمل، فصار السكوت عن مرتبة الثواب أبلغ من ذكرها.

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠].

الهدم

وهو أن يأتي الغير بكلام يتضمن معنى، فتأتي بضده؛ فإنك قد هدمت ما بناه المتكلم الأول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨] هدمه بقوله: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وبقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٧، ١٤٠]، وبقوله: ﴿فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨] تقديره: إن كنتم صادقين في دعواكم.

ومنه: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّىٰرُ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ هدمه بقوله: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [براءة: ٣٠]، وقوله: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

ومنه: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ هدمه بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، أي: في دعواهم الشهادة.

التوسع

منه الاستدلال بالنظر في الملكوت، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيحِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وكقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

ومنه التوسع في ترادف الصفات، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠]؛ فإنه لو أُريد اختصاره لكان: (أو كظلمات في بحر لحي مظلم).

ومنه التوسع في الدم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ سَلْفٍ مَّهِينٍ * هَمَّازٍ مَّشَاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١٠-١١] إلى قوله: ﴿عَلَى الْخُرطومِ﴾ [القلم: ١٦].

التشبيه

اتفق الأدباء على شرفه في أنواع البلاغة، وأنه إذا جاء في أعقاب المعاني أفادها كمالاً وكساها حُلَّةً وجمالاً.

قال الصبري: في «الكامل»: هو جارٍ في كلام العرب حتى لو قال قائل: (هو أكثر كلامهم) لم يبعد.

وقد صنّف فيه أبو القاسم بن البنداري البغدادي كتاب «الجمان في تشبهيات القرآن».

وفيه مباحث:

الأول: في تعريفه.

وهو إلحاق شيء بذي وصف في وصفه.

الثاني: في الغرض منه.

وهو تأنيس النفس بإخراجها من خفي إلى جلي، وإدناؤه البعيد من القريب؛ ليفيد بياناً.

الثالث: في إنه حقيقة أو مجاز.

والمحققون على أنه حقيقة.

قال الزنجاني في "المعيار": التشبيه ليس بمجاز؛ لأنه معنى من المعاني، وله ألفاظ تدل عليه وضعاً، فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه، وإنما هو توطئة لمن سلك سبيل الاستعارة والتمثيل.

الرابع: في أدواته.

وهي أسماء، وأفعال، وحروف.

فالأسماء مثل وشبه ونحوهما، قال تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧] ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى﴾ [هود: ٢٤] ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠].

والأفعال كقوله: ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً﴾ [النور: ٣٩] ﴿يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أُمَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦].

والحروف إما بسيطة كالكاف، نحو: ﴿كَرَمًا إِشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ [إبراهيم: ١٨] ﴿كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [آل عمران: ١١]، وإما مركبة، كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ زُرُّوسٌ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: ٦٥].

الخامس: في أقسامه.

وهو ينقسم باعتبارات:

الأول: أنه إما أن يشبه بحرف أو لا.

وتشبيه الحرف ضربان:

أحدهما: يدخل عليه حرف التشبيه فقط، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وقوله: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧] ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤] ﴿وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة: ٢٢-٢٣] ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢١].

وثانيهما: أن يضاف إلى حرف التشبيه حرف مؤكد؛ ليكون ذلك علمًا على قوة التشبيه وتأكيده، وكقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمُرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨] ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ [الصفات: ٤٩]، ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١]، ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧].

وأما التشبيه بغير حرف فيقصد به المبالغة تنزيلاً للثاني منزلة الأول تجوزاً.

كقوله: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

وقوله: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٦].

وقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

وكذلك ﴿عَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].

التّجنيسُ

وهو إما بأن تتساوى حروف الكلمتين، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ

يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥].

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ فَنَنْظُرُ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذِرِينَ ﴿

[الصفات: ٧٢-٧٣]، وفي ذلك ردُّ على من قال ليس منه في القرآن غير الآية الأولى.

وأما بزيادة في إحدى الكلمتين، كقوله تعالى: ﴿والتفت الساق بالساق﴾ *

إلى ربك يومئذ المساق﴾ [القيامة: ٢٩-٣٠].

وإما لاحق بأن يختلف أحد الحرفين، كقوله: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ *

وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٧-٨].

الطباق

هو أن يجمع بين متضادين مع مراعاة التقابل كالبياض والسواد، والليل والنهار، وهو قسمان: لفظي ومعنوي، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [براءة: ٨٢] طابق بين الضحك والبكاء، والقليل والكثير.

ومثله: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣-٤٤].

﴿وَتَحْسَبُهُمْ آيَاتًا وَهُمْ رُفُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

﴿سَوَاءٌ مِّنْكُمْ مَّنْ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ

وَسَارِبٍ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] الآية.

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظُّلُّ وَلَا

الْحُرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢٢].

ومن الطباق المعنوي قوله تعالى: ﴿إِن أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ * قَالُوا رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا

إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٥-١٦]، معناه: ربنا يعلم إننا لصادقون.

المقابلة

وهي ذكر الشيء مع ما يوازيه في بعض صفاته ويخالفه فيه بعضها، وهي من باب (المفاعلة) كالمقابلة، والمضاربة.

وقوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا * إِلَّا قِيْلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾

[الواقعة: ٢٥-٢٦].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فقابل الإفساد بالتسييح والحمد، وسفك الدماء بالتقديس.

تقسيم

من مقابلة اثنين باثنين: ﴿فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [براءة: ٨٢].

ومن مقابلة أربعة بأربعة: ﴿فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيْسِرُهُ لِيْسِرَى * وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيْسِرُهُ لِّلْعُسْرَى﴾ [الليل: ٥-١٠] الآية.

ومن مقابلة خمس بخمس:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾

[البقرة: ٢٦]؛ للدلالة على الحقير والكبير، وهو من الطباق الخفي.

﴿الثاني﴾: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٢٦] [الروم: ١٦، ١٥]

[الجاثية: ٣٠، ٣١].

﴿الثالث﴾: ﴿يُضِلُّ﴾ و﴿يَهْدِي﴾ به [البقرة: ٢٦].

﴿الرابع﴾: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧] [الرعد: ٢٥].

﴿الخامس﴾: ﴿يَقْطَعُونَ﴾، و﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧] [الرعد: ٢٥].

ومن مقابلة ست بست قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَيْنِ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحَيْلِ الْمُسَوِّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤]، ثم قال تعالى: ﴿قُلْ أُوْبِّئِكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكَ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥] قابل الجنات، والأنهار، والخلد، والأزواج، والتطهير، والرضوان بإزاء النساء في الدنيا، وختم بالحرث، وهما طرفان متشابهان، وفيهما الشهوة والمعاش الدنيوي، وأخَّر ذكر الأزواج كما يجب في الترتيب الأخرى، وختم بالرضوان.

رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ وَعَكْسُهُ

﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ سَأَرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

العكس

وهو أن يُقدّم في الكلام جزء، ثم يؤخر، كقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]، وقدره الزخشي، أي: لا حل بين المؤمن والمشرک، والآية صرحت بنفي الحل من الجهتين، فقد يستدل بها من قال: إن الكفار مخاطبون بالفروع.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]، أي: ذبائحكم، وهذه رخصة للمسلمين.

إِجَامُ الْخَصْمِ بِالْحُجَّةِ

وهو الاحتجاج على المعنى المقصود بحجة عقلية تقطع المعاند له فيه، والعجب من ابن المعتز في "بديعه" حيث أنكر وجود هذا النوع في القرآن، وهو من أساليبه. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ثم قال النحاة: إن الثاني امتنع لأجل امتناع الأول. وخالفهم ابن الحاجب وقال: الممتنع الأول لأجل الثاني، فالتعدد منتف لأجل امتناع الفساد.

وقوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩].

وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ

مِثْلَهُمْ ﴿[يس: ٨١].

وقوله حكاية عن الخليل: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ﴾ [الأنعام: ٨٠] إلى قوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣].

وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] المعنى أن الأهون أدخل في الإمكان من غيره، وقد أمكن هو؛ فالإعادة أدخل في الإمكان من بدء الخلق.

التقسيم

وليس المراد به القسمة العقلية التي يتكلم عليها المتكلم؛ لأنها قد تقتضي أشياء مستحيلة، كقولهم: (الجواهر لا تخلو إما أن تكون مجتمعة أو متفرقة، أو لا متفرقة ولا مجتمعة، أو مجتمعة ومفترقة معاً، أو بعضها مجتمع وبعضها مفترق)؛ فإن هذه القسمة صحيحة عقلاً، لكن بعضها يستحيل وجوده، وهو استيفاء المتكلم أقسام الشيء بحيث لا يغادر شيئاً، وهو آلة الحصر ومظنة الإحاطة بالشيء، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإذن الله﴾ [فاطر: ٣٢]؛ فإنه لا يخلو العالم جميعاً من هذه الأقسام الثلاثة: إما ظالم نفسه، وإما سابق مبادر إلى الخيرات، وإما مقتصد فيها، وهذا من أوضح التقسيمات وأكملها.

ومثله قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿

[الواقعة: ٧-١٠]، وهذه الآية مماثلة في المعنى للتي قبلها، وأصحاب المشأمة هم الظالمون لأنفسهم، وأصحاب الميمنة هم المقتصدون، والسابقون هم السابقون بالخيرات. كذلك قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤] الآية، فاستوفى أقسام الزمان ولا رابع لها.

التعديد

وقوله: ﴿الخالق الباري المصور﴾ [الحشر: ٢٤].

وقوله: ﴿الملك القدوس السلام المؤمن المهيم العزيز الجبار المتكبر﴾ [الحشر: ٢٣].

وقوله: ﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الامرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين﴾ [التوبة: ١١٢].



نهاية الجزء الثالث

من اختصار علوم القرآن للزمركشي

مقابلة الجمع بالجمع

تارةً يقتضي كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا
الْحَيْرَاتِ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٣٣، ٤٣]، ﴿حَافِظُوا
عَلَى الصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً﴾ [يوسف: ٣١]، أي: لكل واحدة منهن.

وقوله: ﴿وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧].

وقوله: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]؛ فإن كل واحد من المؤمنين آمن بكل
واحد من الملائكة، والكتب، والرسول.

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ فإنه لم يحرم على كل واحد
من المخاطبين جميع أمهات المخاطبين، وإنما حرم على كل واحد أمه وبنته.

وكذا قوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]؛ فإنه ليس لجميع
الأزواج نصف ما ترك جميع النساء، وإنما لكل واحد نصف ما تركت زوجته فقط.

وكذا قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

وقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي: كل واحدة
ترضع ولدها.

وكقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]؛ فإن مقابلة الجمع أفادت

المكنة لكل واحد من المسلمين قتل من وجد من المشركين.

وقوله: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤].

وأما قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فذكر (المرافق) بلفظ الجمع، و(الكعبين) بلفظ التثنية؛ لأن مقابلة الجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد، ولكل يد مرفق؛ فصحت المقابلة.

ولو قيل: فعلى هذا يلزم ألا يجب إلا غسل يد واحدة ورجل واحدة؟

قلنا: صدنا عنه فعل النبي ﷺ، والإجماع.

مقابلة الجمع بالمفرد

أما مقابلة الجمع بالمفرد: فالغالب أنه لا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه بحسب عموم الجمع المقابل له، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، إنها هو على كل واحد منهم ذلك.

قاعدة فيما ورد في القرآن مجموعاً ومفرداً، والحكم في ذلك:

فمنه: أنه حيث ورد ذكر (الأرض) في القرآن؛ فإنها مفردة، كقوله تعالى:

﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

وأما السموات: فليست من الدنيا على أحد القولين، فإذا أُريد الوصف الشامل للسموات، وهو معنى العلو والفوق؛ أفردته كالأرض، بدليل قوله تعالى: ﴿أَأَمْتُمْ مَّن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [المك: ١٦]، فأفرد هنا لما كان المراد الوصف الشامل، وليس المراد سماءً معينة.

وكذا قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مَّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١]، بخلاف قوله في [سبأ]: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]؛ فإنَّ قبلها ذكر الله سبحانه سعة علمه، وأن له ما في السموات وما في الأرض، فاقتضى أن يذكر سعة علمه، وتعلقه بمعلومات ملكه، وهو السموات كلها والأرض.

ومنها ذكر الرياح في القرآن جمعاً ومفردة، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت مجموعة:

كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم: ٤٨].

﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦].

وحيث ذكرت في سياق العذاب أتت مفردة:

كقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦].

﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

﴿وَأَمَّا عَادُ فَاهْلَكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٦].

﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَاهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ [إبراهيم: ١٨].

﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ العَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

ولهذا قال ﷺ: «اللهم اجعلها رياحا، ولا تجعلها ريحا».

والمعنى فيه: أن رياح الرحمة مختلفة الصفات، والماهيات، والمنافع، وإذا هاجت منها ریح أثر لها من مقابلها ما يكسر سورتها، فينشأ من بينها ریح لطيفة تنفع الحيوان، والنبات، وكانت في الرحمة رياحا، وأما في العذاب؛ فإنها تأتي من وجه واحد، ولا معارض ولا دافع، ولهذا وصفها الله بالعقيم، فقال: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ العَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، أي: تَعْقِمُ ما مرَّت به.

وقد اطَّردت هذه القاعدة إلا في مواضع يسيرة لحكمة:

فمنها: قوله سبحانه في سورة يونس: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢].

ومنها: جمع (الآيات) في موضع، وإفرادها في آخر، فحيث جُمعت؛ فَلِجَمْعِ الدلائل، وحيث وُحِّدَتْ؛ فلواحدية المدلول عليه لما يخرج عن ذلك.

ولهذا قال في الحجر: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]، ثم قال:

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٧].

فلما ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية؛ وُحِّدَ الآية، وليس لها نظير إلا في العنكبوت،

وهو قوله: ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً﴾ [العنكبوت: ٤٤].

ومنها: مجيء المشرق والمغرب في القرآن تارةً بالجمع، وأخرى بالثنائية، وأخرى بالإفراد؛ لاختصاص كل مقام بما يقتضيه.

فالأول: كقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

والثاني: كقوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧].

والثالث: قوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [المزمل: ٩].

فحيث جمع كان المراد: نفي المشرق والمغرب، وحيث ثنينا كان المراد: مشرقى صعودها وارتفاعها، فهذا مشرق صعودها وارتفاعها، وينشأ منه فصلاً الخريف والشتاء، فجعل مشرق صعودها بجملته مشرقاً واحداً، ومشرق هبوطها بجملته مشرقاً واحداً، ومقابلتهما مغرباً.

وحيث ورد (البار) مجموعاً في صفة الآدميين قيل: (أبرار).

كقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الإنفطار: ١٣]، وقال في صفة الملائكة:

﴿بَرَّةٌ﴾ [عبس: ١٥، ١٦].

قال الزمخشري: فخص الملائكة بها من حيث إنه أبلغ من (أبرار) جمع (بر)، و(أبرار) جمع (بار)، و(بر) أبلغ من (بار)، كما أن (عدلاً) أبلغ من (عادل).

وهذا بناءً على رواية في تفضيل الملائكة على صالحى البشر.

ومنها: أن (الأخ) يُطلق على أخي النسب، وأخي الصداقة والدين،

ويفترقان في الجمع، فيقال في النسب: إخوة، وفي الصداقة: إخوان، كما قيل:

﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

وقال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، قاله جماعة من أهل اللغة، منهم: ابن فارس، وحكاه أبو حاتم عن أهل البصرة، ثم ردّه بأنه يقال للأصدقاء والنسب: إخوة وإخوان، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، لم يعن النسب، وقال: ﴿أَوْ يُبَيِّتَ إِخْوَانَكُمْ﴾ [النور: ٣١]، وهذا في النسب.

ونظيره قوله: ﴿وَلَا يُبَدِّينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] إلى قوله: ﴿أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وهذا هو الصواب.

ومنها: إفراد (السمع)، وجمع (البصر).

كقوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]؛ لأنَّ السمع غلب عليه المصدرية فأفرد، بخلاف البصر؛ فإنه اشتهر في الجارحة، وإذا أردت المصدر قلت: أبصر إبصارًا، ولهذا لما استعمل الحاسة جمعه بقوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩].

ومنها: حيث ذكِرَ (الكأس) في القرآن كان مفردًا، ولم يُجمع في قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ﴾ [الواقعة: ١٨]، ولم يقل: (كؤوس)؛ لأنَّ الكأس إناء فيه شراب؛ فإن لم يكن فيه شراب فليس بكأس، بل قدح.

ومنها: إفراد (الصدّيق) وجمع (الشافعين) في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ ولا صدّيقٍ حميمٍ [الشعراء: ١٠٠-١٠١]، وحكمته: كثرة الشفعاء في العادة، وقلة الصدّيق.

قاعدة في الضمائر:

وقد صنّف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين، وفيه

مباحث:

البحث الأول: للعدول إلى الضمائر أسباب:

منها - وهو أصل وصفها-: للاختصار، ولهذا قام قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة. وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

نقل ابن عطية عن مكّي، أنه ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميرًا.

وقد قيل: في آية الكرسي أحد وعشرون اسمًا ما بين ضمير وظاهر.

ومنها: الفخامة بشأن صاحبه، حيث يجل لفرط شهرته كأنه يدل على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، يعني القرآن، وقوله: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَيَّ قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧]، ومنه ضمير الشأن.

ومنها: التحقير، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]، يعني الشيطان، وقوله: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤].

البحث الثاني: الأصل أن يقدم ما يدل عليه الضمير بدليل الأكثرية، وعدم التكلف.

ومن ثم ورد قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وتقدم المفعول الثاني في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِّنَ الْأَعْيَانِ لِيُؤْذِيَكَ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ الْأُولَىٰ لَكَ عَدُوٌّ أُولَىٰ مِنْ شَيْءٍ مَّا تُشْرِكُ﴾ [الأَنْعَام: ١١٢]، فأخّر المفعول الأول ليعود الضمير الأول عليه لقربه.

وقد قسم النحويون ضمير الغيبة إلى أقسام:

أحدها - وهو الأصل -: أن يعود إلى شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة، نحو: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ﴾ [هود: ٤٢].

الثاني: أن يعود على مذكور في سياق الكلام، مؤخر في اللفظ، مقدم في النية، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾ [طه: ٦٧]، وقوله: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨]، وقوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَن ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩].

الثالث: أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمن، كقوله تعالى: ﴿اعْدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]؛ فإنه عائد على (العدل)، فالضمير يرجع للأكل لدلالة (تأكلوا).

الرابع: أن يدل عليه بالالتزام، كإضمار النفس في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، أضمّر النفس لدلالة ذكر الحلقوم والتراقي عليها.

الخامس: أن يدل عليه السياق فيضمّر ثقةً بفهم السامع، كإضمار (الأرض) في قوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، وقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

وقد يعود الضمير على صاحب المسكوت عنه؛ لاستحضاره بالمذكور، وعدم صلاحيته له، كقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾ [يس:٨]، فأعاد الضمير للأيدي؛ لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر:١١]، أي: من عمر غير المعمر، فأعيد الضمير على غير المعمر؛ لأن ذكر المعمر يدل عليه لتقابلهما، فكان يصاحبه الاستحضار الذهني.

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ بعد قوله: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء:١]، وقوله: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ فإنه عائد على المطلقات مع أن هذا خاص بالرجعي.

وقد يعود على اللفظ الأول دون معناه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر:١١]، وقد سبق فيه وجه آخر.

وقد يعود على المعنى، كقوله في آية الكلاله: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء:١٧٦]، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه الضمير من ﴿كَانَتَا﴾.

قال الأَخْفَشُ: إنما يثنى؛ لأن الكلام لم يقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، كما يعود الضمير جمعاً في (مَنْ) حملاً على معناها.

السادس: ألا يعود على المذكور، ولا معلوم بالسياق أو غيره، وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير بجمله أو مفرد، فالمفرد في (نعم وبئس)، والجمله

ضمير الشأن والقصة، نحو: (هو زيد منطلق)، وكقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أي: الشأن الله أحد، وقوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٨]، وقوله: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤]، وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦].

البحث الثالث: قد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء.

كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]؛ فإن الضمير في ﴿بِهِ﴾ يرجع إلى المرزوق في الدارين جميعاً؛ لأن قوله: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥] مشتمل على ذكر ما رزقوه في الدارين.

البحث الرابع: قد يذكر شيئات، ويعاد الضمير على أحدهما، ثم الغالب كونه للثاني.

كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٤٥]، فأعاد الضمير للصلاة لأنها أقرب.

البحث الخامس: قد يذكر شيئات ويعود الضمير جميعاً؛ لأن الاثنين جمع في المعنى.

كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، يعني: حكم سليمان وداود، وقوله: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّؤُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦]، فأوقع ﴿أُولَئِكَ﴾ وهو جمع على عائشة، وصفوان بن المعطل.

البحث السادس: قد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين.

كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، قالوا: وإنما

يخرج من أحدهما.

البحث السابع: قد يجيء الضمير متصلا بشيء وهو لغيره.

كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ﴾، يعني: آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون: ١٢-١٣]، فهذا لولده؛ لأنَّ آدم لم يخلق من نطفة.

البحث الثامن: إذا اجتمع ضمائر.

فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف. ^(١)

البحث التاسع: قد يسد مسد الضمير أمور:

منها: الإشارة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُورًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ومنها: الألف واللام، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَعَى * وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى * وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٧-٤١].

البحث العاشر: الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور.

ولنا أصل آخر، وهو أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه، وذكر بعدها ضمير؛ عاد إلى المضاف؛ لأنه المحدث عنه دون المضاف إليه.

نحو: لقيت غلام زيد، فأكرمته. فالضمير للغلام.

(١) كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

البحث الحادي عشر: إذا عطف ب(أو) وجب إفراد الضمير.

نحو: إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه. لأنَّ (أو) لأحد الشيئين.

فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، فقيل:

إنَّ ﴿أَوْ﴾ بمعنى الواو. وقيل: بل المعنى أن (يكن الخصمان)، فعاد الضمير على المعنى. وقيل: للتنويع لا للعطف.

وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب تشية الضمير.

فأما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، فقد سبق

الكلام عليه.

قاعدة فيما يتعلق بالسؤال والجواب:

الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجّهاً،

ويُعدّل في الجواب عما يقتضيه السؤال؛ تبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن

يكون كذلك، ويسميه السكاسكي: الأسلوب الحكيم.

وقد يجيء الجواب أعم من السؤال؛ للحاجة إليه في السؤال وأغفله

المتكلم. وقد يجيء أنقص؛ لضرورة الحال.

مثال ما عدل عنه: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأِهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ

لِلنَّاسِ وَالْحُجَجِ﴾ [البقرة: ١٨٩].

قاعدة الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال:

فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك، ويجيء ذلك في الجواب المقدر أيضًا.

إلا أن ابن مالك قال في قولك: (من قرأ؟) فتقول: (زيد)؛ فإنه من باب حذف الفعل إذا قصدوا تمامها، قال تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾ [يس: ٧٨-٧٩].

ومثله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]، فلما أتى بالجمل الفعلية مع فوات مشاكلة السؤال؛ عَلِمَ أن تقدير الفعل أولاً أولى. انتهى

فائدة في أن أقل الأمر سؤالاً أمة محمد عليه السلام:

نُقِلَ عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: ما كان قوم أقل سؤالاً من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، سألوه عن أربعة عشر حرفاً، فأجيبوا.

قال الإمام: ثمانية منها في البقرة ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ [البقرة: ١٨٦] ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ [البقرة: ١٨٩].

والباقى ستة فيها: [البقرة: ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢].

والتاسعة في المائدة: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٤].

والعاشرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١].

الحادي عشر في بني إسرائيل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥].

الثاني عشر: في الكهف: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣].

الثالث عشر في طه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾ [طه: ١٠٥].

الرابع عشر في النازعات: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ [النازعات: ٤٢].

ولهذه المسألة ترتيب:

اثنان منها في شرح المبدأ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾

[البقرة: ١٨٦]؛ فإنه سؤال عن الذات.

وقوله: ﴿عَنِ الْأَهْلِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، سؤال عن الصفة.

واثنان في الآخر في شرح المعاد، وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾ [طه: ١٠٥].

وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٧٨].

ونظير هذا أنه ورد في القرآن سورتان أولهما: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [الحج: ١]،

[النساء: ١] في النصف الأول، وهو السورة الرابعة، وهي سورة النساء، والثانية

في النصف الثاني، وهي سورة الحج، ثم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ الذي في الأول

يشتمل على شرح المبدأ، والذي في الثاني يشتمل على شرح حال.

فإن قيل: كيف جاء ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ ثلاث مرات بغير واو: ﴿عَنِ الْأَهْلِ﴾ [البقرة: ١٨٩]،

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحُمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]،

ثم جاء ثلاث مرات بالواو: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ

الْيَتَامَى﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمُحْيِضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؟

قلنا: لأن سؤالهم عن الحوادث، الأول وقع متفرقا عن الحوادث، والآخر

وقع في وقت واحد، فجيء بحرف الجمع دلالة على ذلك.

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعادة السؤال يجيء جوابه في القرآن بـ (قل)، نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحُجَّجِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ونظائره؟

قيل: حُذفت للأشارة إلى أن العبد في حالة الدعاء مُسْتَعْنٍ عن الوساطة، وهو دليل على أنه أشرف المقامات؛ فان الله سبحانه لم يجعل بينه وبين الداعي واسطة، وفي غير حالة الدعاء تجيء الوساطة.

الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأمر

كقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَ شَرَكَاؤُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وقعت إضافة الشريك إلى الله سبحانه على ما كانوا يقولون؛ لأن القديم سبحانه أثبتته.

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥].

وقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

وقوله: ﴿لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، أي: بزعمك واعتقادك.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةِ آلِفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧].

وقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

وقوله: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمَحٍ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

أي أنكم لو علمتم قساوة قلوبكم؛ لقلتم: إنها كالحجارة، أو إنها فوقها في القسوة، ولو علمتم سرعة الساعة؛ لعلمتم أنه في سرعة الوقوع كلمح البصر أو هو أقرب عندكم.

التأديب في الخطاب بإضافة الخير إلى الله وأن الكل بيده

كقوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، ثم قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، ولم يقل: غير الذين غضبت عليهم.

وقوله: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ولم يقل: (والشر)، وإن كانا جميعاً بيده، لكن الخير يضاف إلى الله تعالى إرادة محبة ورضا، والشر لا يضاف إليه إلا إلى مفعولاته؛ لأنه لا يضاف إلى صفاته ولا أفعاله، بل كلها كمال لا نقص فيه، وهذا معنى قوله: «والشر ليس إليك»، وهو أولى من تفسير من فسره: لا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ.

قاعدة ذكر الرحمة قبل العذاب:

من أساليب القرآن حيث ذكر الرحمة والعذاب: أن يبدأ بذكر الرحمة، كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ١٨]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣].

وقد خرج عن هذه القاعدة مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديم ذكر العذاب ترهيباً، وزجراً:

منها: قوله في سورة المائدة: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ٤٠].

قاعدة في قولهم تعالى: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ونحوها:

جاء في التنزيل في موضع: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وفي موضع: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾.

والأول جاء في تسعة مواضع:

أحدها: في الرحمن: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرحمن: ٢٩].

والثاني: في أربع مواضع: أولها في يونس: ﴿أَلَا إِنَّ اللَّهَ مَنِ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦].

وجاء قوله تعالى: ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ في أحد عشر موضعاً: أولها: في البقرة: ﴿سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦].

وجاء قوله: ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ في ثمانية وعشرين موضعاً: أولها: في آية الكرسي.

قال بعضهم: وتأملت هذه المواضع فوجدت أنه حيث قصد التنصيص على الأفراد ذكر الموصول والظرف، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس من نفي الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض، وإلى المقصود في آية الكرسي في إحاطة الملك. وحيث قصد أمر آخر لم يذكر الموصول إلا مرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس، وللاهتمام بما هو المقصود في تلك الآية، ألا ترى إلى سورة الرحمن

المقصود منها علو قدرة الله، وعلمه، وشأنه، وكونه مسئولاً، ولم يقصد إفراد السائلين، فتأمل هذا الموضع.

قاعدة في قولهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ وَنَحْوَهَا:

قد يكون نحو هذا اللفظ في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى

عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١، ٩٣] [هود: ١٨] [العنكبوت: ٦٨].

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٢].

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ﴾ [السجدة: ٢٢].

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] إلى غير ذلك.

والمفسرون على أن هذا الاستفهام معناه النفي، فحينئذ فهو خبر، وإذا كان خبر أفتوهم بعض الناس أنه إذا أخذت هذه الآيات على ظواهرها أدى إلى التناقض؛ لأنه يقال: لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله، ولا أحد أظلم ممن افترى على الله كذباً، ولا أحد أظلم ممن ذكر بآيات الله فأعرض عنها.

واختلف المفسرون في الجواب عن هذا السؤال على ررق:

أحدها: تخصيص كل واحد في هذه المواضع بمعنى صلته، فكأنه قال: لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله، ولا أحد من المفترين أظلم ممن افترى على الله كذباً، وكذلك باقيها، وإذا تخصص بالصلوات زال عنه التناقض.

الثاني: أن التخصيص بالنسبة إلى السبق لما لم يسبق أحد إلى مثله حكم عليهم بأنهم أظلم ممن جاء بعدهم سالكاً طريقتهم، وهذا يؤول معناه إلى

السبق في المانعية والافتراضية.

الثالث: وادعى الشيخ أبو حيان الصواب، ونفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظلمية؛ لأن نفي المقيد لا يدل على نفي المطلق، فلو قلت: (ما في الدار رجل ظريف) لم يدل ذلك على نفي مطلق رجل، وإذا لم يدل على نفي الظلمية لم يلزم التناقض؛ لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية؛ لم يكن أحد ممن وصف بذلك يزيد على الآخر؛ لأنهم يتساوون في الأظلمية، وصار المعنى: لا أحد أظلم ممن افترى، وممن كذب، ونحوها، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية، ولا يدل على أن أحد هؤلاء أظلم من الآخر كما أنك إذا قلت: (لا أحد أفقه من زيد وعمر وخالد) لا يدل على أن أحدهم أفقه من الآخر، بل ينفي أن يكون أحدهم أفقه منهم.

لا يقال: إن من منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها، ولم يفتر على الله كذباً أقل ظلماً ممن جمع بينهما، فلا يكون مساوياً في الأظلمية؛ لأننا نقول: هذه الآيات كلها إنما هي في الكفار، فهم متساوون في الأظلمية وإن اختلفت طرق الأظلمية فهي كلها صائرة إلى الكفر، وهو شيء واحد لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لأفراد من اتصف به، وإنما تمكن الزيادة في الظلم بالنسبة لهم وللعصاة المؤمنين بجامع ما اشتركوا فيه من المخالفة، فتقول: (الكافر أظلم من المؤمن)، ونقول: (لا أحد أظلم من الكافر)، ومعناه: أن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره. انتهى

وقال بعض مشايخنا: لم يدع القائل نفي الظلمية، فيقيم الشيخ الدليل على

ثبوتها، وإنما دعواه: إن (ومن أظلم ممن منع مثلاً) والغرض أن الأظلمية ثابتة لغير ما اتصف بهذا الوصف، وإذا كان كذلك حصل التعارض، ولا بد من الجمع بينهما، وطريقه التخصيص؛ فيتعين القول به.

وقول الشيخ: (إن المعنى لا أحد أظلم ممن منع ومن ذكر) صحيح، ولكن لم يستفد ذلك إلا من جهة التخصيص؛ لأن الأفراد المنفي عنها الأظلمية في آية، وأثبتت لبعضها الأظلمية أيضًا في آية أخرى، وهكذا بالنسبة إلى بقية الآيات الواردة فيها ذلك.

وكلام الشيخ يقتضي أن ذلك استفيد لا بطريق التخصيص، بل بطريق أن الآيات المتضمنة لهذا الحكم في آية واحدة، وإذا تقرر ذلك؛ علمت أن كل آية خُصَّتْ بأخرى، ولا حاجة إلى القول بالتخصيص بالصلوات ولا بالسبق.

الرابع: طريقة بعض المتأخرين، فقال: متى قَدَّرْنَا (لا أحد أظلم)؛ لزم أحد الأمرين: إما استواء الكل في الظلم، وأن المقصود نفي الأظلمية من غير المذكور لا إثبات الأظلمية له، وهو خلاف المتبادر إلى الذهن، وإما أن كل واحد أظلم في ذلك النوع، وكلا الأمرين إنما لزم من جعل مدلولها إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة، أو نفيها من غيره.

وهنا معنى ثالث - وهو أمكن في المعنى، وسالم عن الاعتراض - وهو: الوقوف مع مدلول اللفظ من الاستفهام، والمقصود به: أن هذا الأمر عظيم، فظيع، قصدنا بالاستفهام عنه: تخيل أنه لاشيء فوقه لامتلاء قلب المستفهم عنه بعظمته امتلاءً يمنعه من ترجيح غيره، فكأنه مضطر إلى أن يقول: (لا أحد

أظلم)، وتكون دلالته على ذلك استعارةً للاحقيقة، فلا يرد كون غيره أظلم منه إن فُرِصَ، وكثيراً ما يستعمل هذا في الكلام إذا قصد به التهويل، فيقال: (أي شيء أعظم من هذا؟) إذا قُصِدَ إفراط عظمته، ولو قيل للمتكلم بذلك: (أنت قلت إنه أعظم الأشياء؛ لأبي ذلك، فليفهم هذا المعنى؛ فإن الكلام ينتظم معه، والمعنى عليه.

قاعدة في الجحد بين الكلامين:

قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨].

قال صاحب «الياقوتة»: قال ثعلب والمبرد جميعاً: العرب إذا جاءت بين الكلامين بجحدَيْن؛ كان الكلام إخباراً، فمعناه: إنما جعلناهم جسداً لا يأكلون الطعام، ومثله: ما سمعت منك ولا أقبل منك مالأ.

قاعدة في الفاظ يُظنُّ بها الترادف وليست منهُ:

ولهذا وزعت بحسب المقامات، فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر؛ فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات، والقطع بعدم الترادف ما أمكن؛ فإنَّ للتركيب معنى غير معنى الأفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد.

فمن ذلك: الخوف، والخشية، لا يكاد اللغوي يفرق بينهما، ولا شك أن الخشية أعلى من الخوف، وهي أشد الخوف؛ فإنها مأخوذة من قولهم: (شجرة خشية) إذا كانت يابسة، وذلك فوات بالكلية، والخوف من قولهم: (ناقة خوفاء) إذا كان بها

داء، وذلك نقص وليس بفوات، ومن ثمة خُصَّت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١].

وفرق بينها أيضاً بأن الخشية تكون من عظم المخشي، وإن كان الخاشي قوياً، والخوف يكون من ضعف الخائف، وإن كان المخوف أمراً يسيراً، ويدل على ذلك أن الخاء والشين والياء في تقاليبها تدل على العظمة.

قالوا: (شيخ) للسيد الكبير، والخيش لما عَظُم من الكتان، والخاء والواو والفاء في تقاليبها تدل على الضعف، وانظر إلى الخوف لما فيه من ضعف القوة، وقال تعالى: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١]؛ فإن الخوف من الله لعظمته، يخشاه كل أحد كيف كانت حاله، وسوء الحساب ربما لا يخافه من كان عالماً بالحساب وحاسب نفسه قبل إن يحاسب.

وقال تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال لموسى: ﴿لَا تَخَفْ﴾ [طه: ٢١، ٦٨] [النمل: ١٠] [القصص: ٣١]، أي: لا يكون عندك من ضعف نفسك ما تخاف منه من فرعون.

فإن قيل: ورد ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: ٥٠].

قيل: الخاشي من الله بالنسبة إلى عظمة الله ضعيف؛ فيصح أن يقول: يخشى ربه لعظمته، ويخاف ربه، أي: لضعفه بالنسبة إلى الله تعالى.

وفيه لطيفة: وهي أن الله تعالى لما ذكر الملائكة وهم أقوياء؛ ذكر صفتهم بين يديه، فقال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]، فيبين أنهم عند الله ضعفاء، ولما ذكر المؤمنين من الناس وهم ضعفاء لا حاجة إلى

بيان ضعفهم ذكر ما يدل على عظمة الله تعالى، فقال: ﴿يُخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾، ولما ذكر ضعف الملائكة بالنسبة إلى قوة الله تعالى قال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾، والمراد فوقية بالعظمة.

ومن ذلك الشح والبخل، والشح هو البخل الشديد، وفرق العسكري بين البخل والضمن بأن الضمن أصله أن يكون بالعواري، والبخل بالهيئات، ولهذا يقال: (هو ضنين بعلمه)، ولا يقال: (هو بخيل)؛ لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهيئة؛ لأن الواهب إذا وهب شيئاً خرج عن ملكه بخلاف العارية، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، ولم يقل: ب: بخيل.

ومن ذلك الغبطة والمنافسة، كلاهما محمود، قال تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلَيْتِنَافْسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦]، وقال ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين»، وأراد الغبطة، وهي تمنى مثل ماله من غير أن يغتم لئيل غيره؛ فإن انضم إلى ذلك الجذ والتشمير إلى مثله أو خير منه؛ فهو منافسة.

وقريب منها الحسد والحقد، فالحسد: تمنى زوال النعمة من مستحقها، وربما كان مع سعي في إزالتها، كذا ذكر الغزالي هذا القيد، أعني الاستحقاق، وهو يقتضي أن تمنى زوالها عن من لا يستحقها لا يكون حسداً.

ومن ذلك السبيل والطريق، وقد كثر استعمال السبيل في القرآن حتى إنه وقع في الربع الأول منه في بضع وخمسين موضعاً، أولها قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، ولم يقع ذكر الطريق مُراداً به الخير إلا مقترناً بوصف أو بإضافة مما يخلصه لذلك، كقوله تعالى: ﴿إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقِ

مُسْتَقِيمٌ ﴿[الأحقاف: ٣٠].

ومن ذلك: (جاء وأتى) يستويان في الماضي، و(يأتي) أخف من (يجيء)، وكذا في الأمر (جيئوا بمثله) أثقل من (فأتوا بمثله)، ولم يذكر الله إلا (يأتي ويأتون) وفي الأمر (فأت، فأتنا، فأتوا)؛ لأن إسكان الهمزة ثقيل؛ لتحريك حروف المد واللين، تقول: (جيء) أثقل من: (أت).

وأما في الماضي ففيه لطيفة، وهي: أن (جاء) يقال في الجواهر والأعيان، و(أتى) في المعاني والأزمان، وفي مقابلتها: (ذهب ومضى) يقال (ذهب) في الأعيان، و(مضى) في الأزمان، ولهذا يقال: (حكم فلان ماض)، ولا يقال: (ذاهب)؛ لأن الحكم ليس من الأعيان.

وقال: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، ولم يقل (مضى)؛ لأنه يضرب له المثل بالمعاني المفتقرة إلى الحال، ويضرب له المثل بالأعيان القائمة بأنفسها، فذكر الله (جاء) في موضع الأعيان في الماضي، و(أتى) في موضع المعاني والأزمان.

وانظر قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢]؛ لأن الصَّوَاعِ عَيْنٌ. ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾ [البقرة: ٨٩]؛ لأنه عين، وقال: ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]؛ لأنها عين.

وأما قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤] [النحل: ٦١] [فاطر: ٤٥]؛ فَلِأَنَّ الأجل كالمشاهد، ولهذا يقال: حضرته الوفاة وحضره الموت، وقال تعالى: ﴿بَلْ جِئْنَاكَ بَمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٣]، أي: العذاب؛ لأنه مرئي يشاهدونه،

وقال: ﴿وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الحجر: ٦٤] حيث لم يكن الحق مرئياً.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤]، وقال:

﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٥٨، ٩٤]، فجعل الأمر آتياً وجائياً.

قلنا: هذا يؤيد ما ذكرناه؛ فإنه لما قال: ﴿جَاءَ﴾، وهم ممن يرى الأشياء، قال

﴿جَاءَ﴾، أي: عياناً، ولما كان الزرع لا يبصر ولا يرى قال: ﴿أَتَاهَا﴾، ويؤيد

هذا أن (جاء) يتعدى بالهمزة، ويقال: أجاهه؟ قال تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ

إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٣]، ولم يُرد: (أتاه) بمعنى: (أتت) من الإتيان؛ لأن

المعنى لا استقلال له حتى يأتي بنفسه.

ومن ذلك الخطف والتخطف لا يفرق الأديب بينهما، والله تعالى فرّق

بينهما، فتقول: (خطف) بالكسر لما تكرر، ويكون من شأن الخاطف الخطف،

و(خطف) بالفتح حيث يقع الخطف من غير من يكون من شأنه الخطف

بكلفة، وهو أبعد من خطف بالفتح؛ فإنه يكون لمن اتفق له على تكلف، ولم

يكن متوقعاً منه.

ويدل عليه أن (فعل) بالكسر لا يتكرر ك: (علم وسمع)، وفعل لا يشترط

فيه ذلك، ك: (قتل وضرب).

قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠]؛ فإن شغل الشيطان

ذلك، وقال: ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾ [الحج: ٣١]؛ لأن من شأنه ذلك.

وقال ﴿تَخَافُونَ أَنَّ يَتَخَطَّفَكُمْ النَّاسُ﴾ [الأنفال: ٢٦]؛ فإن الناس لا تخطف

الناس إلا على تكلف.

وقال: ﴿وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

وقال: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]؛ لأن البرق يخاف منه

خطف البصر إذا قوي.

ومن ذلك: (مدّ وأمد).

قال الراغب: أكثر ما جاء الإمداد في المحبوب: ﴿وَأَمَدَدْنَاَهُمْ بِفَاكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢]، ﴿وَوَظِلَّ مَمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠]، والمد في المكروه: ﴿وَتَمَدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩].

ومن ذلك: (سقى، وأسقى)، وقد سبق.

ومن ذلك: (عمل وفعل).

والفرق بينهما: أن العمل أخص من الفعل، فكل عمل فعل ولا ينعكس، ولهذا جعل النحاة الفعل في مقابلة الاسم؛ لأنه أعم، والعمل من الفعل ما كان مع امتداد؛ لأنه (فعل)، وباب (فعل) لِمَا تَكَرَّرَ، وقد اعتبره الله تعالى فقال: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ﴾ [سبأ: ١٣]، حيث كان فعلهم بزمان.

وقال: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠] [التحريم: ٦]، حيث يأتون بما

يؤمرون في طرفة عين، فينقلون المدن بأسرع من أن يقوم القائم من مكانه.

وقال تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ أَيِّدِينَا﴾ [يس: ٧١] ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيِّدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]؛

فإن خلق الأنعام والشار والزروع بامتداد، وقال: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ

الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر: ٦]، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ

فَعَلْنَا بِهِمْ ﴿[إبراهيم: ٤٥]؛ فَإِنهَا إِهْلَاكَاتٌ وَقَعَتْ مِنْ غَيْرِ بَطْءٍ.

وقال: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، حيث كان المقصود المثابرة عليها،

لا الإتيان بها مرة.

وقال: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرِ﴾ [الحج: ٧٧]، بمعنى: سارعوا، كما قال: ﴿فَاسْتَبِقُوا

الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨] [المائدة: ٤٨].

وقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]، أي: يأتون بها على سرعة

من غير توانٍ في دفع حاجة الفقير، فهذا هو الفصاحة في اختيار الأحسن في كل موضع، ومن ذلك القعود والجلوس، فإنَّ القعود لا يكون معه لبثة والجلوس

لا يعتبر فيه ذلك، ولهذا تقول: (قواعد البيت)، ولا تقول: (جوالسه)؛ لأنَّ

مقصودك ما فيه ثبات، والقاف والعين والبدال كيف تقلبت؛ دَلَّتْ عَلَى اللَّبْثِ،

والقعدة بقاء على حالة، والدقعاء للتراب الكثير الذي يبقى في مسيل الماء، وله

لبث طويل، وأما الجيم واللام والسين فهي للحركة، منه: السجل للكتاب

يُطَوَّى لَهُ وَلَا يَثْبُتُ عِنْدَهُ، ولهذا قالوا في: (قعد يقعد) بضم الوسط، وقالوا:

(جلس يجلس) بكسره، فاختروا الثقيل لما هو أثبت.

إذا ثبت هذا، فنقول قال الله تعالى: ﴿مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]؛ فإنَّ

الثبات هو المقصود.

وقال: ﴿أَفْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [براءة: ٤٦]، أي: لا زوال لكم، ولا حركة

عليكم بعد هذا، وقال: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، ولم يقل: (مجلس)؛ إذ لا

زوال عنه.

وقال: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ [المجادلة: ١١]، إشارة إلى أنه يجلس فيه زمانًا يسيرًا ليس بمقعد، فإذا طلب منكم التّفسّح فافسحوا؛ لأنه لا كلفة فيه لقصره، ولهذا لا يقال: (قعيد الملوك)، وإنما يقال: (جليسهم)؛ لأن مجالسه الملوك يستحب فيها التخفيف، والقعيدة للمرأة؛ لأنها تلبث في مكانها.

ومن ذلك التمام والكمال، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣]، والعطف يقتضي المغايرة، فقيل: (الإتمام)؛ لإزالة نقصان الأصل، و(الإكمال)؛ لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أحسن من: (تامة)؛ فإن التمام من العدد قد علم وإنما بقي احتمال نقص في صفاتها.

وقيل: (تم) يُشعر بحصول نقصٍ قبله، و: (كامل) لا يشعر بذلك، ومن هذا قولهم: (رجل كامل) إذا جمع خصال الخير، و (رجل تام) إذا كان غير ناقص الطول.

وقال العسكري: الكمال اسم لاجتماع أبعاد الموصوف به، والتمام اسم للجزء الذي يتم به الموصوف، ولهذا يقولون: (القافية تمام البيت)، ولا يقولون (كمال)، ويقولون: (البيت بكمال)، ومن ذلك الضياء والنور.

فائدة عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء:

قال الجويني: لا يكاد اللغويون يفرقون بين الإعطاء والإتيان، وظهر لي بينهما فرق أنبنى عليه بلاغة في كتاب الله، وهو أن الإتيان أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله؛ لأن الإعطاء له مطاوع، يقال: (أعطاني، فعطوت)، ولا يقال في

الإتيان (أتاني، فأتيت)، وإنما يقال: (أتاني، فأخذت)، و الفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له؛ لأنك تقول: (قطعته، فانقطع)، فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفاً على قبول المحل؛ لولاه لما ثبت المفعول، ولهذا يصح قطعته، فما انقطع، ولا يصح فيما لا مطاوع له ذلك، فلا يجوز أن يقال: (ضربته فانضرب)، أو (ما انضرب)، ولا (قتلته فانقتل)، أو (ما انقتل)؛ لأن هذه الأفعال إذا صدرت من الفاعل؛ ثبت لها المفعول في المحل، والفاعل مستقل بالأفعال التي لا مطاوع لها، فالإيتاء إذن أقوى من الإعطاء.

قال: وقد تفكرت في مواضع من القرآن، فوجدت ذلك مُراعى، قال الله تعالى في الملك: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لأن الملك شيءٌ عظيم لا يعطيه إلا من له قوة، ولأن المِلك في المِلك أثبت من المِلك في المِلك؛ فإن المِلك لا يخرج المِلك من يده، وأما المِلك فيخرجه بالبيع والهبة.

وقال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٩٦]؛ لأن الحكمة إذا ثبتت في المحل دامت.

وقال: ﴿آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمُثَنِيِّ﴾ [الحجر: ٨٧]؛ لعظم القرآن وشأنه.

وقال: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]؛ لأن النبي ﷺ وأُمَّته يردون على الحوض ورود النازل على الماء، ويرتحلون إلى منازل العز والأنهار الجارية في الجنان، والحوض للنبي ﷺ وأُمَّته عند عطش الأكباد قبل الوصول إلى المقام الكريم، فقال فيه: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾؛ لأنه يترك ذلك عن قرب، وينتقل إلى ما هو أعظم منه.

وقال: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠]؛ لأن من الأشياء ماله وجود في

زمان واحد بلفظ الإعطاء.

وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]؛ لأنه تعالى بعد ما يُرضي النبي ﷺ يزيده وينتقل به من كل الرضا إلى أعظم ما كان يرجو منه، لا بل حال أمته كذلك، فقوله: ﴿يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ فيه بشارة.

وقال: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ﴾ [براءة: ٢٩]؛ لأنها موقوفة على قبول منّا، وهم لا يؤتون إيتاء عن طيب قلب، وإنما هو عن كره؛ إشارة إلى أن المؤمن ينبغي أن يكون إعطاؤه للزكاة بقوة لا يكون إعطاء الجزية. فانظر إلى هذه اللطيفة الموقوفة على سر من أسرار الكتاب.

قاعدة في التعريف والتنكير :

اعلم أن لكل واحد منها مقاما لا يليق بالآخر.

فأما التعريف فله أسباب :

الأول: الإشارة إلى معهود خارجي، كقوله تعالى: ﴿بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ وجاء السحرة ﴿[الأعراف: ١١٢-١١٣] على قراءة الأعمش؛ فإنه أشير بالسحرة إلى ساحر مذكور، وقوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿[المزمّل: ١٥-١٦].

الثاني: لمعهود ذهني، أي: في ذهن مخاطبك، كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

الثالث: الجنس، وهي فيه على أقسام.

أحدها: أن يُقصد المبالغة في الخبر، فيقصر جنس المعنى على المخبر عنه، نحو: زيد الرجل، أي: الكامل في الرجولية، وجعل سببويه صفات الله تعالى كلها من ذلك.

وثانيها: أن يُقصره على وجه الحقيقة لا المبالغة، ويسمى تعريف الماهية، نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

الرابع: أن يقصد بها الحقيقة، باعتبار كلية ذلك المعنى، وتعرف بأنها التي إذا نزعت حَسُنَ أن يخلفها (كل)، وتُفيد معناها الذي وضعت له حقيقةً، ويلزم من ذلك الدلالة على شمول الأفراد، وهي الاستغرافية، ويظهر أثره في صحة الاستثناء منه، مع كونه بلفظ الفرد، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ٢-٣].

وأما التنكير فله أسباب:

الأول: إرادة الوحدة، نحو: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠].

الثاني: إرادة النوع، كقوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنِ مَآبٍ﴾ [ص: ٤٩]، أي: نوع من الذكر.

﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، وهي التعامي عن آيات الله الظاهرة لكل مبصر، ويجوز أن يكون للتعظيم وجرياً في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: ٤٥].

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]؛ لأنهم لم يحرصوا على أصل الحياة حتى تعرف، بل على الازدياد من نوع، وإن كان الزائد أقل شيء ينطلق عليه اسم الحياة.

الثالث: التعظيم، كقوله تعالى: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، أي: بحرب، وأيُّ حرب.

وكقوله: ﴿وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، أي: لا يُوقف على حقيقته.

الرابع: التكثير، نحو: (إِنَّ لَهُ لَإِبِلًا)، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]، أي: أَجْرًا وافرًا جزيلًا؛ ليقابل المأجور عنه من الغلبة على مثل موسى عليه السلام؛ فإنه لا يقابل الغلبة عليه بأجر؛ إلا وهو عديم النظير في الكثرة.

وقد أفاد التكثير والعظيم معًا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]، أي: رسلٌ عظام ذوو عدد كثير، وذلك لأنه وقع عوضًا عن قوله (فلا تحزن وتصبر)، وهو يدل على عِظَم الأمر وتكاثر العدد.

الخامس: التحقير، كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [عبس: ١٨].

قال الزمخشري: أي: من شيء حقير، مهين، ثم بيّنه بقوله: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ﴾ [عبس: ١٩].

وكقوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، أي: لا يُعبأ به، وإلا لا تُبْعوه؛ لأن ذلك ديدنهم: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣].

السادس: التقليل، كقوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، أي: رضوان قليل من بحار رضوان الله الذي لا يتناهى، أكبر من الجنات؛ لأنَّ رضا المولى رأس كل سعادة.

وقوله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]؛ إذ المعنى أنه يحصل فيه أصل الشفاء في جملة صور، ويجوز أن يكون للتعظيم.

قاعدة:

إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو الثاني معرفة والأول نكرة، أو عكسه.

فالأول: أن يكونا معرفتين.

والثاني فيه هو الأول غالباً؛ حملاً على المعهود الذي هو الأصل في اللام، أو الإضافة، كـ(العسر) في قوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦].

وقوله: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩].

وهذه القاعدة ليس مطردة، وهي منقوضة بآيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠]؛ فإنهما معرفتان، وهما غيران؛ فإن الأول هو العمل، والثاني الثواب.

وقوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، أي: القاتلة والمقتولة.

الثاني: أن يكونا نكرتين.

فالثاني غير الأول، وإلا لكان المناسب هو التعريف؛ بناءً على كونه معهوداً سابقاً، قالوا: والمعنى في هذا والذي قبله أن النكرة تستغرق الجنس، والمعرفة تتناول البعض، فيكون داخلاً في الكل، سواء قدم أو آخر.

والمشهور في تمثيل هذا القسم (اليسر) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦].

الثالث: أن الأول نكرة، والثاني معرفة.

فهو كالقسم الأول، يكون الثاني فيه هو الأول، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [الزمل: ١٥-١٦].

وقوله: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ مِّصْبَاحٌ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥].

الرابع: عكسه، فلا يطلق القول به، بل يتوقف على القرائن.

فتارة تقوم قرينة على التغير، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥].

وتارة تقوم قرينة على الاتحاد، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧-٢٨].

وقوله: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا﴾ [الأحقاف: ٢٩-٣٠].

قواعد تتعلق بالعطف

القاعدة الأولى:

ينقسم باعتبارٍ إلى عطف المفرد على مثله، وعطف الجمل.

فأما عطف المفرد: ففائدته تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب، لِيُعْلَمَ أنه مثل الأول في فاعليته أو مفعوليته؛ ليتصل الكلام بعضه ببعض، أو حكم خاصٍّ دون غيره كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

قال (البيانين): للجملة ثلاثة أحوال:

فالأول: أن يكون ما قبلها بمنزلة الصفة من الموصوف، والتأكيد من المؤكد، فلا يدخلها عطفٌ لشدة الامتزاج، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١-٢].

وقوله: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، مع قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

وكذلك: ﴿يُحَادِّثُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]، مع قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]؛ فإن المخادعة ليست شيئاً غير قولهم: ﴿أَمْتًا﴾ من غير اتصافهم.

الحال الثانية: أن يغاير ما قبلها، وليس بينها نوع ارتباط بوجه، فلا عطف أيضاً؛ إذ شرط العطف المشاكلة، وهو مفقود، وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦]، بعد قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

الحال الثالثة: أن يغير ما قبلها؛ لكن بينهما نوع ارتباط، وهذه هي التي يتوسطها العطف، كقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٥]، وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الرعد:٥].

القاعدة الثانية:

ينقسم باعتبار عطف الاسم على مثله، والفعل على الفعل إلى أقسام:

الأول: عطف الاسم على الاسم، وشرط ابن عمّرون وصاحبه ابن مالك فيه: أن يصح أن يُسند أحدهما إلى ما أسند إلى الآخر، ولهذا منع أن يكون: ﴿وَزَوْجُكَ﴾ في ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة:٣٥]، معطوفاً على الضمير المستكنّ في ﴿أَنْتَ﴾، وجعله من عطف الجمل، بمعنى أنه مرفوع بفعل محذوف، أي: ولتسكن زوجك.

ونظيره قوله تعالى: ﴿لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه:٥٨].

الثاني: عطف الفعل على الفعل.

قال ابن عمّرون وغيره: يشترط فيه اتفاق زمانها؛ فإن خالف رُدَّ إلى الاتفاق بالتأويل، لاسيما إذا كان لا يُلبس، وكانت مغايرة الصيغ اتساعاً، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأعراف:١٧٠]. اهـ

الثالث: عطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل، وقد اختلف فيه، فمنهم من منعه، والصحيح الجواز إذا كان الاسم مقدراً بالفعل، كقوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ

وَيَقْبُضَنَّ ﴿[الملك: ١٩]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨].

القاعدة الثالثة:

ينقسم باعتبار المعطوف إلى أقسام: عطف على اللفظ، وعطف على الموضوع، وعطف على التوهم.

فالأول: أن يكون باعتبار عمل موجود في المعطوف عليه، فهو العطف على اللفظ، نحو: (ليس زيد بقائم، ولا ذاهب)، وهو الأصل.

والثاني: أن يكون باعتبار عمل لم يوجد في المعطوف، إلا أنه مقدّر الوجود لوجود طالبه، فهو العطف على الموضوع، نحو: (ليس زيد بقائم ولا ذاهباً) بنصب (ذاهباً) عطفاً على موضع (قائم)؛ لأنه خبر (ليس).

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [هود: ٦٠].

والثالث: أن يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه، هو العطف على التوهم، نحو: (ليس زيد قائماً ولا ذاهباً)، بجر (ذاهب)، وهو معطوف على خبر (ليس) المنصوب باعتبار جرّه بالباء، ولو دخلت عليه فالجر على مفقود، وعامله وهو الباء مفقود أيضاً؛ إلا أنه متوهم الوجود؛ لكثرة دخوله في خبر (ليس)، فلما توهم وجوده؛ صحّ اعتبار مثله، وهذا قليل من كلامهم.

وقيل: إنه لم يجيء إلا في الشعر، ولكن جوزه الخليل وسيبويه في القرآن، وعليه خرّجا قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقين: ١٠]، كأنه قيل: (أصدق وأكن).

القاعدة الرابعة:

الأصل في العطف التغير، وقد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد، وقد سبق إفراده بنوع في فصول التأكيد.

القاعدة الخامسة:

يجوز في الحكاية عن المخاطبين إذا طالت، قال زيد، قال عمرو، من غير أن تأتي بالواو وبالفاء، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٨].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٣-٢٤]، ونظائرها.

وإنما حسن ذلك؛ للاستغناء عن حرف العطف، من حيث أن المتقدم من القولين يستدعي التأخر منهما، فلهذا كان الكلام مبنياً على الانفصال، وكان كل واحد من هذه الأقوال مستأنفاً ظاهراً، وإن كان الذهن يلائم بينهما.

القاعدة السادسة:

العطف على المضمرة إن كان منفصلاً مرفوعاً، فلا يجوز من غير فاصل تأكيد، أو غيره، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٢٧].

﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ [المائدة: ٢٤].

﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، عند الجمهور، خلافاً لابن

مالك في جعله من عطف الجمل، بتقدير: (ولتسكن زوجك).

وقوله: ﴿وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعَلَّمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١].

﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣].

قواعد في العدد

القاعدة الأولى:

في اسم الفاعل المشتق من العدد، له استعجالان:

أحدهما: أن يُراد به واحد من ذلك العدد، فهذا يضاف للعدد الموافق له، نحو: (رابع أربعة، وخامس خمسة)، وليس فيه إلا الإضافة خلافاً لشعوب؛ فإنه أجاز: (ثالث ثلاثة) بالتنوين، قال تعالى: ﴿ثَانِيَانِ﴾ [التوبة: ٤٠].

وهذا القسم لا يجوز إطلاقه في حق الله تعالى؛ ولهذا قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

الثاني: أن يكون بمعنى التصيير، وهذا يضاف إلى العدد المخالف له في اللفظ، بشرط أن يكون أنقص منه بواحد، كقولك: (ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة)، كقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، أي: يصيرهم بعلمه، وإحاطته: أربعة وخمسة.

القاعدة الثانية:

حق ما يضاف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون اسم جنس، أو

اسم جمع، وحينئذٍ فيجرب بـ(من) نحو: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦].
ويجوز إضافته، نحو: ﴿تَسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن

١- لفظ: فعل.

من ذلك لفظ (فعل)، كثيرًا ما يجيء كناية عن أفعال متعددة، وفائدته الاختصار، كقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ [النساء: ٦٦].

وقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله، ولن تأتوا بسورة من مثله.

وحيث أُطلقت في كلام الله، فهي محمولة على الوعيد الشديد، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١].
﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

٢- لفظ: كان.

ومن ذلك الإخبار عن ذات الله، أو صفاته بـ(كان).

وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الانقطاع، على مذاهب:

أحدها: أنها تفيد الانقطاع؛ لأنها فعل يُشعر بالتجدد.

والثاني: لا تفيده، بل تقتضي الدوام والاستمرار، وبه جزم ابن معطي في

ألفيته، حيث قال:

وكان للماضي الذي ما انعطفا

وقال الراعب في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧]، نبه بقوله: ﴿كَانَ﴾ على أنه لم يزل منذ أوجد منطويًا على الكفر.

والثالث: أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٠]، قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

مسألة: (كان) فعل ماضٍ، وإذا وقعت بعد (إن) كانت في المعنى للاستقبال.

وقال المبرد: تبقى على المضي لتجردها، للدلالة على الزمان، فلا يغيرها أداة الشرط، قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾ [يوسف: ٢٦].

وهذا ضعيفٌ؛ لبنائه على أنها للزمان وحده، والحق خلافه، بل تدل على الحديث والزمان كغيرها من الأفعال.

وقد استعملت مع (إن) للاستقبال، قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، وأما ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، فتأوله ابن السراج على تقدير (إن أكن قلته)، وكذا: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾ [يوسف: ٢٦] (إن يكن قميصه).

مسألة: إذا نفيت (كان) وأخواتها، فهي كغيرها من الأفعال.

وزعم ابن الطراوة أنها إذا نفيت كان اسمها مثبتًا، والخبر منفيًا، قال: لأن

النفي إنما يتسلط على الخبر، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥]، فالقول مثبت، والحجة هي المنفية، وما ذهب إليه غير لازم؛ إذ قد قرئ ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ بالرفع على أنه اسم كان، ولكن تأوله على أن (كان) ملغاة، أي: زائدة، تقديره: (ما حجبتهم إلا).

وهذا إن ساغ له ها هنا، فلا يسوغ له تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣]؛ فإنه قرئ بالرفع، ولا يمكن أن تكون هنا ملغاة.

ومن ذلك: جعل.

وهي أركان الأفعال المشتركة التي هي أمهات أحداث، وهي: (فعل، وعمل، وجعل، وطفق، وأنشأ، وأقبل)، وأعمها: (فعل) يقع على القول، والهـم، وغيرهما: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠].

ودونه (عمل)؛ لأنه يعم النية، والهـم، والعزم، والقول: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ﴾ [الفرقان: ٢٣]، أي: من صلاة، وصدقة، وجهاد.

وله: (جعل) أحوال:

أحدها: بمعنى (سمى)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، أي: سمّوه كذبًا.

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا﴾ [الزخرف: ١٩]، على قول، ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢٧].

الثاني: بمعنى المقاربة.

مثل: (كاد، وطَفِقَ)، لكنها تفيد ملابسة الفعل، والشروع فيه، تقول: (جعل يقول)، و(جعل يفعل كذا) إذا شرع فيه.

الثالث: بمعنى الخلق، والاختراع، فتُعَدَّى لواحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، أي: خَلَقَهُمَا.

الرابع: بمعنى النقل من حال إلى حال، والتصيير، فيتعدى إلى مفعولين، إما حسًّا.

كقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢].

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩].

﴿فَجَعَلَهُمْ جُدَاذًا﴾ [الأنبياء: ٥٨]. ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً﴾ [القصص: ٤١].

﴿وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ [الإسراء: ٦]. ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥].

﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١].

ونحو قوله: ﴿اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥].

وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾ [النبا: ١٠]؛ لأنه يتعلق بشيئين: المنقول، وهو

الليل، والمنقول إليه، وهو اللباس.

وأبين منه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ [الكهف: ٨].

﴿جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا﴾ [هود: ٨٢]. ﴿وَجَعَلْنَا نُومَكُمْ سُبَاتًا﴾ [النبا: ٩].

الخامس: بمعنى الاعتقاد.

كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ

إِنَاءً﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: اعتقدوهم إناءً.

ويجوز أن يكون كما قبله، ووجه النقل فيه هو أن الملائكة في نفس الأمر ليسوا

إناءً، فهؤلاء الكفار نقولهم باعتقادهم، فصيروهم في الوجود الذهني إناءً.

ومنهم من جعلها بمعنى التسمية، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ

تَعْلَمُونَ﴾، أي: لا تسموها أندادًا، ولا تعتقدوها؛ لأنهم ما سموها حتى

اعتقدوها.

وكذلك: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، أي: سمّوه، وجزّؤوه

أجزاء، فجعلوا بعضه شعراً، وبعضه سحرًا، وبعضه أساطير الأولين.

السادس: بمعنى الحكم بالشيء على الشيء، يكون في الحق والباطل.

فالحق: كقوله: ﴿إِنَّا رَأَوُوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧].

والباطل: كقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ [الأنعام: ١٣٦].

ويعنى: أوجب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ

عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: أوجبنا الاستقبال إليها.

وكقوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣].

﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٣]، ومعنى: ﴿كُنْتَ عَلَيْهَا﴾، أي:

أنت عليها، كقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، أي: أنتم.

اللسان: ذكره الفارسي بمعنى: (ألقى)، فيتعدى لمفعولين: أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، كما في قولك: جعلت متاعك بعضه فوق بعض.

ومثله قوله: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِي﴾ [الرعد: ٣] [فصلت: ١٠].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ الْحَيِّثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧]، و﴿بَعْضُهُ﴾ بدل من ﴿الْحَيِّثُ﴾.

وقوله: ﴿عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، أي: فوق بعض.

٣- حسب.

يتعدى لمفعولين، وحيث جاء بعدها (أن)، والفعل، كقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا﴾ [التوبة: ١٦]، ونظائره.

٤- كاد.

وللنحويين فيها أربعة مذاهب:

أحدها: أن إثباتها إثبات، ونفيها نفي، كغيرها من الأفعال.

والثاني: أنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر، وهو مذهب ابن جنّي.

والثالث: أن إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإذا قيل: (كاد يفعل) فمعناه أنه لم يفعله، بدليل قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، وإذا قيل: (لم يكاد يفعل)، فمعناه: أنه فعله، بدليل قوله: ﴿وَمَا كَادُوا لَيَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

والرابع: التفصيل في النفي بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي، ونفي

الماضي إثبات، بدليل: ﴿فَدَبَّحُوها وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وبقوله: ﴿لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا﴾ [النور: ٤٠]، مع أنه لم ير شيئاً، وهذا حكاة ابن أبي الربيع في "شرح الجمل"، وقال: إنه الصحيح.

والمختار هو الأول، وذلك لأن معناها المقاربة، فمعنى (كاد يفعل): قارب الفعل، ومعنى (ما كاد يفعل): لم يقاربه، فخيرها منفي دائماً.

قاعدة في مجيء كاد بمعنى أراد:

تجيء (كاد) بمعنى: أراد، ومنه: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]، وعكسه، كقوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ [الكهف: ٨٧]، أي: يكاد.

قاعدة فعل المطاوعة:

فعل المطاوعة هو الواقع مسبباً عن سبب اقتضاه، نحو: كسرتَه فانكسر.

احتمال الفعل للجزم والنصب:

فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٩]، يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً، ويحتمل أن يكون منصوباً، وإذا كان مجزوماً كان داخلاً في النهي، فيكون قد نُهي عن الظلم كما نُهي عن قربان الشجرة، فكأنه قال: (لا تقربا هذه الشجرة فلا تكونا من الظالمين).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]؛ فإنه يحتمل أن يكون: (تكتموا) مجزوماً؛ فهو مشترك مع الأول في حرف النهي، والتقدير: (لا تلبسوا ولا تكتموا)، أي: لا تفعلوا هذا، كما في قولك: (لا تأكل

السمك وتشرب اللبن) بالجزم، أي: لا تفعل واحداً من هذين.
ويحتمل أن يكون منصوباً، والتقدير: لا تجمعوا بين هذين.
٥- رأى.

إن كانت بصرية تعدت لواحد، أو علمية تعدت لاثنين، وحيث وقع بعد
البصرية منصوبان كان الأول مفعولها، والثاني حالاً.

ومما يجتمل الأمرين قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ
بِسُكَارَىٰ﴾ [الحج: ٢]؛ فإن كانت بصرية كان ﴿النَّاسَ﴾ مفعولاً، و﴿سُكَارَىٰ﴾
حالاً، وإن كانت علمية فهما مفعولاهما.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨].

٦- (علم) العرفانية.

لا تتعلق إلا بالمعاني، نحو: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، فأما نحو قوله
تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١].

وقوله: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣]؛
فالتقدير: (لا تعلم خبرهم، نحن نعلم خبرهم)، و(فليعلمن الله صدق الذين
صدقوا وليعلمن الله نفاق المنافقين)، فحذف المضاف.

وذكر ابن مالك أنها تختص باليقين، وذكر غيره أنها تستعمل في الظن أيضاً،
بدليل قوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠].

وله أن يقول: العلم على حقيقته، والمراد بالإيمان: التصديق اللساني.

٧- ظنّ.

أصلها للاعتقاد الرَّاجح، كقوله تعالى: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا﴾ [البقرة: ٢٣٠].
وقد تُستعمل بمعنى (اليقين)؛ لأنَّ الظن فيه طرفٌ من اليقين، لولاه كان
جهلاً، كقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي
مُلَاقٍ﴾ [الحاقة: ٢٠]، ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨].

٨- شعر.

ومنه: (شعر)، بمعنى: (علم)، ومصدره (شِعْرَة) بكسر بكسر الشين،
كالْفِطْنَة.

وقالوا: ليت شعري. فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة.

قال الفارسي: وكأنه مأخوذٌ من الشُّعار، وهو ما يلي الجسد، فكأن:
(شعرت به: علمته علم حُسن)، فهو نوعٌ من العلم، ولهذا لم يوصف به الله.
وقوله تعالى في صفة الكفار: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [القصص: ١١]، أبلغ في
الذمِّ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون؛ فإنَّ البهيمة قد تشعر
بحيث كانت تحس، فكأنهم وصفوا بنهاية الذهاب عن الفهم.
وعلى هذا قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتٌ بَلْ أحياءٌ﴾
إلى قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤].

٩- عسى، ولعل.

من الله تعالى واجبتان، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين؛ لأنَّ
الخلق هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون، والبارئ منزّه عن ذلك.

والوجه في استعمال هذه الألفاظ أن الأمور ممكنة لما كان الخلق يشكون فيها، ولا يقطعون على الكائن منها، وكان الله يعلم الكائن منها على الصحة صارت لها نسبتان: نسبة إلى الله تعالى، تسمى: نسبة قطع، ويقين. ونسبة إلى المخلوق، وتسمى نسبة شك وظن.

فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله، كقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤].

وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند المخلوقين، كقوله: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقوله: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].

وقد علم الله حين أرسلهما ما يُفضي إليه حال فرعون، لكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع، فكأنه قال: انهضوا إليه وقولا في نفوسكما، لعله يتذكر أو يخشى.

١٠- اتخذ.

قال تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

قال الفارسي: ولا أعلم (تخذت)، فأما (اتخذت) فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها: ما يتعدى به إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ

الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧]، ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦].

﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ [الفرقان: ٣].

﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَاتَّخِذْنَا مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧].

﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

والثاني: ما يتعدى لمفعولين، والثاني منها الأول في المعنى، كقوله تعالى:

﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢]، وقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ

أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١]، ﴿فَاتَّخِذْتُمُوهُمْ سَخِرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠].

١١- أخذ.

تجيء بمعنى: (غضب)، ومنه: «من أخذ قيد شبر من أرض طوق من سبع

أرضين».

وبمعنى: (عاقب)، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخَذَ رَبُّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ

ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخَذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢].

﴿أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾ [الأعراف: ٩٤].

﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧].

﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢].

﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ﴾ [الكهف: ٥٨].

﴿لَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا﴾ [فاطر: ٤٥].

﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

وتجيء قبل القسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣].

وبمعنى: (اعمل)، كقوله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، أي: اعملوا بما أمرتم، وانتهوا عما نهيتم عنه بجهد واجتهاد.

١٢- سأل.

تتعدى لمفعولين، كـ (أعطى)، ويجوز الاقتصار على أحدهما، ثم قد تتعدى بغير حرف، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا﴾ [المتحنة: ١٠]، ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ٧].

وقد تتعدى بالحرف، إما بالباء كقوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، وإما بـ (عن) كقولك: سل عن زيد، وكذا: ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

والثالث: أن يقع موقع الثاني منها استفهام، كقوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمُ﴾ [البقرة: ٢١١]، ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وأما قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]؛ فالمعنى: سأل سائل النبي ﷺ، أو المسلمين بعذاب واقع، فذكر المفعول الأول، وسؤالهم عن العذاب إنما هو استعجالهم له كاستبعادهم لوقوعه، ولرددهم ما يوعدون به منه، وعلى هذا: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ﴾ [الرعد: ٦].

١٣- وعد.

فعلٌ يتعدى لمفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما كـ (أعطيته)، وليس كـ (ظننت)، قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٨٠].

﴿جانب﴾: مفعول ثانٍ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه، أي: وعدناكم إتيانه، أو مكثاً فيه.

١٤- أفعال التفضيل.

فيه قواعد:

الأولاد: إذا أُضيف إلى جنسه لم يكن بعضه، كقولك: (زيد أشجع الأسود، وأجود السُّحب)، فيصير المعنى: (زيد أشجع من الأسود، وأجود من السُّحب).

وعليه قوله تعالى: ﴿خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، و﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، أي: خير من كل من تسمى بـ (رازق)، وأحكم من كل من تسمى بحاكم، كذا قال أبو القاسم السعدي.

النوع السابع والأربعون

في الكلام على المفردات من الأدوات

والبحث عن معاني الحروف مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها

ولهذا توزع الكلام على حسب مواقعها، وترجح استعمالها في بعض المحال على بعض، بحسب مقتضى الحال، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

١- الهمزة.

أصلها الاستفهام، وهو طلب الإفهام، وتأتي لطلب التصور والتصديق، بخلاف (هل)؛ فإنها للتصور خاصة، والهمزة أغلب دوراناً، ولذلك كانت أم الباب.

واختصت بدخلوها على الواو، نحو: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة: ١٠٠].

وعلى الفاء، نحو: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٧].

وعلى ثم، نحو: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١].

و(هل) أظهر في الاختصاص بالفعل من الهمزة.

وأما قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، و﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾

[المائدة: ٩١]، و﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤]؛ فذلك لتأكيد الطلب للأوصاف

الثلاثة، حيث أن الجملة الاسمية أدل على حصول المطلوب وثبوته، وهو أدل

على طلبه من (فهل تشكرون) (وهل تسلمون)؛ لإفادة التجدد.

واعلم أنه يعدل بالهمزة عن أصلها، فيتجاوز بها عن النفي والإيجاب والتقرير، وغير ذلك من المعاني السالفة في بحث الاستفهام مشروحة، فانظره فيه.

مسألة:

وإذا دخلت على (رأيت) امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصارت بمعنى (أخبرني)، كقولك: (أرأيتك زيدًا ما صنع؟) في المعنى تعدى بحرف، وفي اللفظ تعدى بنفسه.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا﴾ [مريم: ٧٧]، ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [العلق: ٩-١٠]، ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ﴾ [الماعون: ١].

مسألة:

وإذا دخلت على (لم) أفادت معنيين: أحدهما: التنبيه والتذكير، نحو: ﴿ألم تر إلى ربك كيف مد الظل﴾ [الفرقان: ٤٥]، والثاني: التعجب من الأمر العظيم، كقولك: (ألم تر إلى فلان يقول كذا، ويعمل كذا؟) على طريق التعجب منه، وكيف كان؛ فهي تحذير.

٢- أم.

حرف عطف نائب عن تكرير الاسم والفعل، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟

وهي قسمان: متصلة ومنفصلة.

فالمتصلة هي: الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد،

والمراد بها الاستفهام عن التعيين، فلهذا يُقدَّر بـ(أي)، وشرطها أن تتقدمها همزة الاستفهام، ويكون ما بعدها مفردًا، أو في تقديره.

والمنفصلة: ما فقد فيها الشرطان أو أحدهما، وتقدر بـ(بل) والهمزة.

ثم اختلف النحاة في كيفية تقدير المنفصلة على ثلاثة مذاهب، حكاها الصَّفَّار:

أحدها: أنها تقدر بهما، وهي بمعناهما، فتفيد الإضراب عمَّا قبلها على سبيل التحول والانتقال، كـ(بل)، والاستفهام بعدها.

ومن ثم لا يجوز أن تستفهم مبتدئًا كلامك بـ(أم)، ولا تكون إلا بعد كلام؛ لإفادتها الإضراب، كما تقدم.

قال أبو الفتح: والفارق بينها وبين (بل) أن ما بعد (بل) منفيٌّ، وما بعد (أم) مشكوك فيه.

والثاني: أنها بمنزلة (بل) خاصة، والاستفهام محذوف بعدها، وليست مفيدة الاستفهام، وهو قول الفراء في "معاني القرآن".

والثالث: أنها بمعنى الهمزة، والإضراب مفهومٌ من أخذك في كلامٍ آخر وترك الأول.

مسألة:

(أم) لا بد أن يتقدمها استفهام، أو ما في معناه، والذي في معناه: (التسوية)؛ فإنَّ الذي يستفهم استوى عنده الطرفان، ولهذا يسأل، وكذا المسئول استوى عنه الأمران.

فإذا ثبت هذا؛ فإن المعادلة تقع بين مُفْرَدَيْنِ وبين جملتين، والجملتان يكونان اسميتين وفعليتين، ولا يجوز أن يُعَادِلَ بين اسمية وفعلية؛ إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية، أو الفعلية بمعنى الاسمية، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، أي: أم صمتتم.

٣- إذن، نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، نحو: (أزورك)، فتقول: (إذن أكرمك)، وهي في هذا الوجه عاملة تدخل على الجملة الفعلية فتنصب المضارع المستقبل، إذا صُدِّرت، ولم تُفْصَلْ، ولم يكن الفعل حالاً.

والثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم، أو منبهة على سبب حصل في الحال، وهي في الحال غير عاملة؛ لأنَّ المؤكدات لا يعتمد عليها، والعامل يُعتمد عليه، نحو: (إن تأتني إذن آتك)، (والله، إذن لأفعلن)، ألا ترى أنها لو سقطت لفهم الارتباط. وتدخل هذه على الاسمية، نحو: (أزورك)، فتقول: (إذن أنا أكرمك).

ويجوز توسطها وتأخرها، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥]، فهي مؤكدة للجواب، وتربطه بما تقدم.

٤- إذا.

نوعان: ظرف، ومفاجأة.

فالتي للمفاجأة نحو: (خرجت فإذا السبع).

وتجيء اسمًا وحرَفًا، فإذا كانت اسمًا كانت ظرف مكان، وإذا كانت حرفًا كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة.

كما أنَّ الهمزة تدل على الاستفهام، فإذا قلت: (خرجت فإذا زيد) فلك أن تقدر (إذا) ظرف مكان، ولك أن تقدرها حرفًا؛ فإنَّ قدرتها حرفًا كان الخبر محذوفًا، والتقدير: (موجود)، وإنَّ قدرتها ظرفًا كان الخبر، وقد تقدم، كما تقول: (عندي زيد)، فتخبر بظرف المكان عن الجثة، والمعنى: حيث خرجت فهناك زيد.

ولا يجوز أن يكون في هذه الحالة ظرف زمان؛ لامتناع وقوع الزمان خبرًا عن الجثة، وإذا امتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكانًا.

وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]، فإذا الأولى ظرفية، والثانية مفاجأة.

وتجيء ظرف زمان، وحقُّ زمانها أن يكون مستقبلًا، نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١].

وقد تُستعمل للماضي من الزمان، كـ(إذا) كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا صَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٥٦]؛ لأنَّ (قالوا) ماضٍ، فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلًا.

ومثله قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اتُّوا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨].

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ [الكهف: ٩٣].

﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦].

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾ [الكهف: ٩٦].

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَوْا انْفِضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]؛ لأنَّ الانفضاض واقعٌ

في الماضي.

وتجيء للحال كقوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١-٢]، والتقدير: (والنجم هاوياً، والليل غاشياً، والنهار متجلياً) ف(إذا) ظرف زمان، والعامل فيه استقرار محذوف في موضع نصب على الحال، والعامل فيها: (أقسم) المحذوف.

فائدة:

وتستعمل أيضاً للاستمرار، كقوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، وقوله: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، فهذا فيما مضى، لكن دخلت (إذا) لتدل على أنَّ هذا شأنهم أبداً ومستمر فيما سيأتي، كما في قوله:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَبِيًّا سُقِيَتْ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

ثم فيه مسائل:

المسألة الأولى: المفاجأة عبارة عن موافقة الشيء في حال أنت فيه، قال تعالى: ﴿فَالْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

قالوا: ولا تقع بعد (إذا) المفاجأة إلا الجملة الاسمية، وبعد (إذ) إلا الفعل الماضي.

المسألة الثانية: الظرفية، وهي ضربان: ظرف مَحْضٌ، وظرف مضمّن

معنى الشرط.

فالضرب الأول: نحو قولك: راحة المؤمن إذا دخل الجنة. ومنه قوله تعالى:

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١].

والضرب الثاني: يقتضي شرطاً وجواباً، ولهذا تقع الفاء بعدها على حدّ

وقوعها بعد (إذا)، كقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ [الأنفال: ٤٥].

المسألة الثالثة: جَوَزَ ابن مالك أن تجيء لا ظرفاً ولا شرطاً، وهي

الداخلة عليها (حتى) الجارة، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ وَهَّاءُ﴾ [الزمر: ٧١].

أو الواقعة مفعولاً، كقوله عليه السلام: «إني لأعلم إذا كنت عليّ راضية».

وكما جاز تجردها عن الشرط جاز تجردها عن الظرف.

وتحصّل أنها تارة ظرف لما يستقبل، وفيها معنى الشرط، نحو: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ

النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١].

وتارة ظرف غير مستقبل، نحو: ﴿إِذَا مَا أَتَوَكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢].

وتارة لا ظرف ولا شرط، وتارة لا تكون اسم زمان، وهي المفاجأة.

المسألة الرابعة: أصل (إذا) الظرفية لما يُستقبل من الزمان، كما أن (إذ) لما

مضى منه، ثم يتوسع فيها، فتستعمل في الفعل المستمر في الأحوال كلها:

الحاضرة، والماضية، والمستقبلية، فهي في ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذي هو

يفعل حيث يفعل به نحو ذلك.

قالوا: (إذا استعصي فلانٌ أُعطي، وإذا استنصر نصر)، كما قالوا: (فلان يُعطي الراغب، وينص المستغيث)، من غير قصد إلى تخصيص وقتٍ دون وقت. قاله الزمخشري في "كشافه" القديم.

المسألة الخامسة: تُجاب الشرطية بثلاثة أشياء:

أحدها: الفعل، نحو: إذا جئتني أكرمتك.

وثانيها: الفاء، نحو: إذا جئتني فأنا أكرمك.

ثالثها: إذا المكانية، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٤].

وما قبلها إمَّا جوابها، نحو: إذا جئتني أكرمتك، أو ما دلَّ عليه جوابها، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

المسألة السادسة: (إذا) توافق (أن) في بعض الأحكام، وتخالفها في بعض:

فأما الموافقة: فهي أن كلَّ واحد منهما يطلب شرطاً وجزاءً، نحو: إذا قمت قمت، وإذا زرتني أكرمتك.

وكلُّ واحدة منهما تطلب الفعل؛ فإن وقع الاسم بعد واحدة منهما قُدِّر له فعلٌ يرفعه يفسره الظاهر.

مثاله في (إن) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿إِنَّ امْرَأَةً﴾

هَلَكَ ﴿النساء: ١٧٦﴾، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

ومثاله في (إذا) قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، وما بعدها في السورة من النظائر.

وكذا قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾ [الانفطار: ١]، وما بعدها من النظائر، و﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١].

وأما الأحكام التي تخالفها ففي مواضع:

الاول: ألا تدخل إلا على مشكوك، نحو: (إن جئني أكرمتك)، ولا يجوز: (إن طلعت الشمس آتية)؛ لأن طلوع الشمس متيقن، ثم إن كان المتيقن الوقوع مبهم الوقت جاز؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مِتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ونظائره. وأما (إذا) فظاهر كلام النحاة يشعر بأنها لا تدخل إلا على المتيقن وما في معناه، نحو: إذا طلعت الشمس فأتني.

والثاني: إهلاكهم في الدنيا وتبديل أمثالهم؛ فيكون كقوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣].

المسألة السابعة: قيل قد تأتي زائدة، كقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، تقديره: (انشقت السماء)، كما قال: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]، ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١].

٥- إذ.

ظرف لماضي الزمان، يضاف للجملتين، كقوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦].

٦- أو.

تقع في الخبر، والطلب، فأما الخبر فلها فيه معان:

الأول: الشك، نحو: قام زيد، أو عمرو.

والثاني: الإبهام، وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به، كقوله تعالى: ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى﴾ [سيا: ٢٤]، وقوله: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤].

الثالث: التنويع، كقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، أي: إن قلوبهم تارة تزداد قسوة، وتارة ترد إلى قسوتها الأولى، فجيء بـ(أو)؛ لاختلاف أحوال قلوبهم.

الرابع: التفصيل، كقوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١١١]، أي: قالت اليهود: لا يدخل الجنة إلا من كان هودًا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا الذين هم نصارى.

وكذلك قوله: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥].

الخامس: للإضراب، كـ(بل) كقوله: ﴿كَلِمَاحِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]، و﴿مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧]، على حدّ قوله: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩].

السادس: بمعنى الواو، كقوله: ﴿فَالْمَلَقِيَاتِ ذِكْرًا * عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٥-٦]، ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

وأما في الطلب فلها معانٍ:

الأول: الإباحة، نحو: تَعَلَّمَ فَقَهًا نَحْوًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

الثاني: التخيير، نحو: خذ هذا الثوب أو ذاك. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، فتقديره: (فافعل)، كأنه خيّر على تقدير الاستطاعة أن يختار أخذ الأمرين؛ لأنّ الجمع بينهما غير ممكن.

تنبيهان:

الأول: روى البيهقي في "سننه" في باب [الفدية بغير النعم]، عن ابن جريج، قال: كل شيء في القرآن فيه (أول) للتخيير؛ إلا قوله تعالى: ﴿أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣]، ليس بمخيّر فيهما. قال الشافعي: وبهذا أقول. اهـ

الثاني: من أجل أنّ مبناها على عدم التشريك؛ أعاد الضمير إلى مفرديهما بالإفراد، بخلاف الواو، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، فقد قيل: إنّ ﴿أَوْ﴾ بمعنى الواو، ولهذا قال: ﴿بِهِمَا﴾، ولو كانت لأحد الشئيين؛ لقليل: (به).

٧- (إنّ) المكسورة الخفيفة.

ترد لمعان:

الأول: الشرطية، وهو الكثير، نحو:

﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩].

﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٨].

ثم الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط، كقوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، وعيسى جازمٌ بعدم وقوع قوله.

وقد تدخل على المتيقن وجوده إذا أُبهم زمانه، كقوله: ﴿أَفَأَيْنَ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

وقد تدخل على المستحيل، نحو: ﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، ومن أحكامها أنها للاستقبال، وأنها تُخلص الفعل له، وإن كان ماضياً كقولك: (إن أكرمتني أكرمتك)، ومعناه: (إن تكرمني).

وأما قولهم: (إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس)، وقوله ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتُ﴾ [يوسف: ٢٦].

فقيل: معنى (أكرمتني اليوم) يكون سبباً للإخبار بذلك، وإن ثبت كان قميصه قُدَّ من قبل يكون سبباً للإخبار بذلك. قاله ابن الحاجب، وهي عكس (لو)؛ فإنها للماضي وإن دخلت على المضارع.

مسألة: إن دخلت (إن) على (لم) يكون الجزم بـ(لم) لا بها.

كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤، ٢٧٩].

وإن دخلت على (لا) كان الجزم بها لا بـ(لا)، كقوله تعالى: ﴿وَالَا تَغْفِرْ لِي﴾ [هود: ٤٧].

والفرق بينها أن (لم) عامل يلزم معموله، ولا يفرق بينها بشيء، و(إن)

يجوز أن يفرق بينها وبين معمولها معمول معمولها، نحو: إن زيدا يضرب أضربه.
وتدخل أيضًا على الماضي فلا تعمل في لفظه، ولا تفارق العمل، وأما (لا)
فليست عاملة في الفعل، فأضيف العمل إلى (إن).

الثاني: بمنزلة (لا)، وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله في الأنعام ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، بدليل ما في الجاثية ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤].

وقوله: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٣].

﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢].

﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١].

﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠].

وعلى الجملة الفعلية، نحو:

﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ [النساء: ١١٧].

﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢].

﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩].

﴿بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِبْرَاهِيمُ إِذْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣].

٨- (أَنْ) المفتوحة الهمزة، الساكنة النون.

ترد لمعان:

الأول: حرفاً مصدرياً ناصباً للفعل المضارع، وتقع معه في موقع المبتدأ، والفاعل، والمفعول، والمضاف إليه.

فالمبتدأ يكون في موضع رفع، نحو:

﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

﴿وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠].

﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

والفاعل، كقوله تعالى:

﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا﴾ [التوبة: ١٢٠].

﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢].

﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأعراف: ٨٢]، في قراءة مَنْ نصب

﴿جَوَابَ﴾.

وتقع معه موقع المفعول به، فيكون في موضع نصب، نحو:

﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧].

﴿يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢].

﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩].

﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢].

وقوله: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ﴾ [الأنعام: ٣٥].

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ﴾ [نوح: ١].

معناه: (بأن أنذر)، فلما حُذِفَ الباء؛ تعدَّى الفعل فنصب.

ومنه في أحد القولين: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]، نصب

على البدل من قوله: ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾.

والمضاف إليه، فيكون في موضع جر كقوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ

عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، ﴿قَالُوا أَوْذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِينَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، أي: من

قبل إتيانك.

وإنما لم ينصب في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢]،

وإن كان المعنى (لوحينا)؛ لأن الفعل بعدها لم يكن مُسْتَحَقًّا للإعراب، ولا

يستعمل إلا أن تعمل فيه العوامل.

وقد يعرض لـ (إن) هذه حذف حرف الجر، كقوله تعالى: ﴿الْم * أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾ [العنكبوت: ١-٢]، أي: بأن يقولوا، كما قدّرت في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥]، أي: بأن لهم.

ومذهب سيبويه أنها في موضع نصب، ونفاها الخليل على أصل الجر.

وتقع بعد (عسى)، فتكون مع صلتها في تأويل مصدرٍ منصوبٍ إن كانت ناقصة، نحو: عسى زيد أن يقوم.

ومثله: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، وتكون في تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة، كقولك: (عسى أن ينطلق زيد)، ومثله: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦].

الثاني: خففة من الثقيلة.

فتقع بعد فعل اليقين وما في معناه، ويكون اسمها ضمير الشأن، وتقع بعدها الجملة خبراً عنها، نحو:

﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠].

﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١].

﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ [الجن: ١٦].

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

٩- (إِنَّ) المكسورة المشددة.

لها ثلاثة أوجه:

أحدها: للتأكيد، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١، ٢٤]،

[الأحزاب: ١]، [الإنسان: ٣٠].

الثاني: للتعليل. أثبتته ابن جني من النحاة، وكذا أهل البيان، وسبق بيانه في

نوع التعليل من قسم التأكيد.

وبمعنى (نعم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أِن﴾ [طه: ٦٣]، فيم شدد النون.

١٠- (أَنَّ) المفتوحة المشددة.

تجيء للتأكيد كالمكسورة، واستشكله بعضهم؛ لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك

منها لم تفد توكيداً، وهو ضعيف؛ لما عَلِمَ من الفرق بين (أَنَّ) والفعل، والمصدر.

وقال في "المفصل": (إِنَّ) و(أَنَّ) تؤكدان مضمون الجملة، إلا أَنَّ المكسورة

الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد.

١١- إِنَّمَا.

لقصر الصفة على الموصوف، أو الموصوف على الصفة، وهي للحصر عند

جماعة، كالنفي والاستثناء.

١٢- إِلَى.

لانتهاء الغاية، وهي مقابلة (من)، ثم لا يخلو أن تقترن بها قرينة تدل على

أَنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها، أو غير داخل، وإن لم تقترن بها قرينة تدل على أَنَّ

ما بعدها داخل فيما قبلها أو غير داخل؛ فيصار إليه قطعاً، وإن لم يقترن بها.

واختلف في دخول (ما) بعدها في حكم ما قبلها على مذاهب:

أحدها: لا تدخل إلا مجازاً؛ لأنها تدل على غاية الشيء ونهايته التي هي حده، وما بعد الحد لا يدخل في المحدود؛ ولهذا لم يدخل شيء من الليل في الصوم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّوُا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

الثاني: عكسه، أي: إنه يدخل ولا يخرج إلا مجازاً؛ بدليل آية الوضوء.

والثالث: أنها مشتركة فيهما؛ لوجود الدخول وعدمه.

والرابع: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءاً كالمرافق؛ دخل، وإلا فلا.

والحق أنه لا يطلق، فقد يدخل نحو: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، وقد

لا يدخل نحو: ﴿ثُمَّ أَمَّوُا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

١٣- (ألا) بالفتح والتخفيف.

تأتي للاستفتاح، وفائدته التنبيه على تحقيق ما بعدها؛ ولذلك قلَّ وقوع

الجمل بعدها إلا مصدره بنحو ما يتلقى به القسم، نحو:

﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢].

﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِيَّةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤].

﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

﴿أَلَا إِنَّ تَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِتَمُودَ﴾ [هود: ٦٨].

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

﴿أَلَا حِينَ يَسْتَعْشُونَ نِيَابَهُمْ﴾ [هود: ٥].

وتأتي مركبة من كلمتين: (همزة الاستفهام) و(لا) النافية.

والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً، كقوله تعالى: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١]، وقوله: ﴿قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات: ٢٧]، والتقدير: إنهم ليسوا بمتقين، وليسوا بآكلين.

وللعرض: وهو طلبٌ بليّن، نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

١٤- (أَلَا) بالفتح والتشديد.

حرفٌ تحضيضٍ، مركبة من (أن) الناصبة و(لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾، ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٦].

نصر قليل: المشددة أصل، والمخففة فرع. وقيل بالعكس.

وقيل: الهمزة بدل من الهاء، وبالعكس. حكاه ابن هشام الخضراوي في "حاشية سيويه".

١٥- إِلا.

تَرْدُ لِمَعَانٍ:

الأول: الاستثناء.

ينقسم إلى متصل: وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: جاء

القوم إلا زيداً، وإلى منقطع: وهو ما كان من غير جنسه.

وتقدر بـ(لكن)، كقوله:

﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٣].

و ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ﴾ [الفرقان: ٥٧].

وقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الانشقاق: ٢٥]، في سورة الانشقاق و: ﴿إِلَّا مَنْ

تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ [الغاشية: ٢٣]، في آخر الغاشية.

وكذلك: ﴿إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧].

ودخول الفاء في: ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ﴾ [الجن: ٢٧]، دليل انقطاعه، ولو كان متصلاً

لتمَّ الكلام عند قوله: ﴿رَسُولٍ﴾.

وقوله: ﴿إِلَّا تَذَكُّرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ [طه: ٣]، ويجوز أن تكون: ﴿تَذَكُّرَةً﴾ بدلاً

من ﴿لِتَشْقَى﴾ [طه: ٢]، وهو منصوب بـ ﴿أَنْزَلْنَا﴾ تقديره: (ما أنزلنا عليك

القرآن إلا تذكرة.

١٦- (أما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم.

كلمة فيها معنى الشرط؛ بدليل لزوم الفاء في جوابها.

وقدَّرها سيبويه بـ(مهما)، وفائدتها في الكلام أنها تكسبه فضل تأكيد،

تقول: (زيد ذاهب) فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب قلت: (أما زيد فذاهب)؛

ولهذا قال سيبويه: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب.

وفي إيرادها في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾

[البقرة: ٢٦]، إحماد عظيم للمؤمنين، ونعي على الكافرين؛ لرميهم بالكلمة الحمقاء.

والاسم الواقع بعدها إن كان مرفوعاً؛ فهو مبتدأ، كقوله: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ
لِمَسَاكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢].

وإن كان منصوباً؛ فالناصب له ما بعد الفاء على الأصح، كقوله تعالى:
﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠]

وَقُرَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، بالرفع والنصب، فالرفع
بالابتداء؛ لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم.

وتذكر لتفصيل ما أجمله المخاطب، وللاقتصار على بعض ما ادعى.

فالأول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ﴾ [هود: ١٠٦].

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ﴾ [هود: ١٠٨].

فهذا تفصيل لما جمع في قوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]،
وبيان أحكام الشقي والسعيد.

١٧- (إِذَا) المكسورة المشددة.

نحو: اشتر لي إِذَا لِحْمًا، وَإِذَا لَبَنًا. وكقوله تعالى:

﴿إِذَا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِذَا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

﴿إِذَا أَنْ تُلْقِيَ وَإِذَا أَنْ نَكُونَ﴾ [طه: ٦٥].

﴿فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

وانتصب ﴿مَنَّا﴾ و﴿فِدَاءً﴾ على المصدر، أي: من منتهم وفاديتهم.

وقال صاحب «الأزهية» حكمها في هذا القسم التكرير، ولا تكرير إذا كان في الكلام عوض من تكريرها، تقول: (إما تقول الحق وإلا فاسكت)، و(إلا) بمعنى (إما).

وبمعنى الإيهام، نحو:

﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

﴿إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥].

﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

وتكون بمعنى الشرطية مركبة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة، وهذه لا تكرر، والأكثر في جوابها نون التوكيد نحو:

﴿فَأِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦].

﴿قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٣].

﴿فَأِمَّا تَتَفَنَّهْمُ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٧].

﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

وإنما دخلت معها نون التوكيد؛ للفرق بينهما وبين التي للتخيير.

١٨- (أل).

تقدم بأقسامها في قاعدة التنكير والتعريف.

١٩- (الآن).

اسم للوقت الحاضر بالحقيقة، وقد تستعمل في غيره مجازاً.

٢٠- (أف).

صوت يستعمل عند التكره والتضجر، واختلف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهَا أُفٌ﴾ [الإسراء: ٢٣].

فقليل: اسم لفعل الأمر، أي: كُفًّا، أو اتركا.

وقيل: اسم لفعل ماضٍ، أي: كرهت وتضجرت، حكاها أبو البقاء.

٢١- (أني).

مشتركة بين الاستفهام والشرط، ففي الشرط تكون بمعنى (أين)، نحو أني يقيم زيد يقيم عمرو.

وتأتي بمعنى كيف، كقوله تعالى:

﴿أَنى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

﴿فَأَنى هُمْ﴾ [محمد: ١٨].

﴿أَنى يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤].

﴿فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنى شَتْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أي: كيف شتتم مقبلة ومدبرة.

٢٢- (أيان).

في «الكشاف» في آخر سورة الأعراف قيل: اشتقاقه من (أي) (فعالن) منه؛ لأن معناه: (أي وقت) و(أي فعل) من (أويت إليه)؛ لأن البعض أو إلى الكل، متساند إليه، وهو بعيد. وقيل: أصله (أي أو ان).

وقال السكاكي: جاء (أيان) بفتح الهمزة وكسرهما، وكسر همزتها، يمنع من

أن يكون أصلها (أيّ أوانٍ) كما قال بعضهم: حُذفت الهمزة من (أوان) والياء الثانية من (أي) فبعد قلب الواو واللام ياء أُدغمت الياء الساكنة فيها وجُعِلت الكلمتان واحدة.

وهي في الأزمان بمنزلة (متى) إلا أنّ (متى) أشهر منها، وفي أيّان تعظيم، ولا تستعمل إلا في موضع التفخيم، بخلاف (متى)، قال تعالى ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، [النازعات: ٤٢]، ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١]، [النمل: ٦٥]، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦].

٢٣- (إي).

حرف جواب بمعنى (نعم)، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلٌّ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، ولا يأتي قبل النهي صلة لها.

٢٤- (حرف الباء).

أصله للإصاق، ومعناه: اختلاط الشيء بالشيء، ويكون حقيقة وهو الأكثر، نحو: (به داء)، ومجازاً كـ(مررت به)؛ إذ معناه: جعلت مروري مُلصقاً بمكان قريب منه لا به، فهو وارد على الاتساع، وقد جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾.

٢٥- (بل).

حرف إضراب عن الأول وإثبات للثاني، يتلوه جملة ومفرد.

فالأول الإضراب فيه إما بمعنى ترك الأول والرجوع عنه بإبطاله، وتسمى حرف ابتداء، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ

مُكْرَمُونَ ﴿ [الأنبياء: ٢٦]، أي: (بل هم عباد) وكذا: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ حِجَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

وإما الانتقال من حديث إلى حديث آخر، والخروج من قصة إلى قصة من غير رجوع عن الأول، وهي في هذه الحالة عاطفة كما قاله الصفار، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]، وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [السجدة: ٣]، انتقل من القصة الأولى إلى ما هو أهم منها.

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ * بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴿ [النمل: ٦٥-٦٦]، ليست للانتقال، بل هم متصفون بهذه الصفات.

وقوله: ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦]، وفي موضع: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وفي موضع: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]، [يس: ١٩].

٢٦- (بلى).

لها موضعان:

أحدهما: أن تكون ردًا لنفي يقع قبلها، كقوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءِ بَلَىٰ إِنْ اللَّهُ عَلِيمٌ﴾ [النحل: ٢٨]، أي: عملتم السوء.

وقوله: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٣٨]، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ثم قال: ﴿بَلَىٰ﴾، أي: عليهم سبيل.

والثاني: أن تقع جوابًا لاستفهام دخل عليه نفي حقيقة، فيصير معناها التصديق لما قبلها، كقولك: (ألم أكن صديقك. ألم أحسن إليك) فتقول: (بلى)، أي: كنت صديقي.

٢٧- (ثم)، للترتيب مع التراخي.

وأما قوله: ﴿لَمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، والهداية سابقة على ذلك؛ فالمراد: ثم دام على الهداية، بدليل قوله: ﴿وَأَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا﴾ [المائدة: ٩٣].

وقد تأتي لترتيب الأخبار لا لترتيب المخبر عنه، كقوله تعالى: ﴿فَالْيَنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [يونس: ٤٦]، وقوله: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٩٠].
وتقول: زيد عالم كريم، ثم هو شجاع.

قال ابن بري قد تجيء (ثم) كثيرًا لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم، فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فد(ثم) هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل مع السكوت عن وصف العادلين.

٢٨- (ثم) المفتوحة.

ظرفٌ للبعيد بمعنى: هنالك.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، وقرئ: ﴿فَالْيَنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [يونس: ٤٦]، أي: هنالك الله شهيد؛ بدليل: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤].

وقال الطبري في قوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١] معناه: (أهنالك)، وليست (ثم) العاطفة. وهذا وَهَمٌّ، اشتبه عليه المضمومة بالفتوحة.
٢٩- (حاشا).

اسم يأتي بمعنى التنزيه، كقوله: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١]، بدليل قول بعضهم: (حاشا لله) بالتنوين، كما قيل: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١] من كذا، أي: حاشا لله بالتنوين، كقولهم: رعيًا لزيد.

وقراءة ابن مسعود: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ بالإضافة، فهذا مثل: (سبحان الله ومعاذ الله).

٣٠- (حتى).

كـ(إلى)، لكن يفترقان في أن ما بعد (حتى) يدخل في حكم ما قبلها قطعاً، كقولك: (قام القوم حتى زيد) فـ(زيد) هاهنا دخل في القيام، ولا يلزم ذلك في (قام القوم إلى زيد)؛ ولهذا قال سيبويه: إنَّ (حتى) تجرى مجرى (الواو) و(ثم) في التشريك.

ومن الدليل على دخول ما بعدها فيما قبلها قوله ﷺ: «كل شيء بقضاء وقد رحتى العجز والكيس»، وقوله: «أريت كل شيء حتى الجنة والنار».

وقال الكواشي في «تفسيره»: الفرق بينهما أن (حتى) تختص بالغاية المضروبة، ومن ثمَّ جاز: (أكلت السمكة حتى رأسها)، وامتنع (حتى نصفها) أو (ثلثها) وإلى عامة في كل غاية. انتهى

ثم الغاية تجيء عاطفة وهي للغاية كيف وقعت، إما في الشرف كـ(جاء القوم حتى رئيسهم)، أو الضعة نحو: (أسنت الفصال حتى القرعى).

أو تكون جملة من القول على حال هو آخر الأحوال المفروضة أو المتوهمة بحسب ذلك الشأن.

أما في الشدة نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، إذا أُريد حكاية الحال، ولولا ذلك لم تعطف الجملة الحالية على الجملة الماضية؛ فإن أُريد الاستقبال لزم النصب.

وأما في الرِّخاء، نحو: (شربت الإبل) حتى يجيء البعير يجربطنه على الحكاية. ولانتهاء الغاية، نحو: ﴿حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

والتعليل، وعلامتها أن تحسن في موضعها (كي)، نحو: (حتى تغيظ ذا الحسد)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ﴾ [محمد: ٣١].

ويحتملها: ﴿حَتَّى تَفِيءَ﴾ [الحجرات: ٩]، وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧].

فَقِيلَ: وللاستثناء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا﴾ [البقرة: ١٠٢]، والظاهر أنها للغاية.

وحرف ابتداء، أي: تُبَدَأُ به الجملة الاسمية أو الفعلية، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، في قراءة نافع.

وكذا الداخلة على (إذا) في نحو: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢]،

ونظائره، والجواب محذوف.

٣١- (حيث)، ظرف مكان.

قال الأخفش: وللزمان.

وهي مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات؛ فإن الإضافة إلى الجملة كلاً
إضافة؛ ولهذا قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]،
ما بعد حيث صلة لها، وليست بمضافة إليه.

يريد أنها ليست مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لها، أي: كالزيادة.

٣٢- (دون).

نقيض فوق، ولها معان:

أحدها: من ظروف المكان المبهم؛ لاحتماؤها الجهات الست.

وقيل: هي ظرف يدل على السفلى في المكان أو المنزلة، كقولك: زيد دون عمرو.

وقال سيبويه: وأما (دون) فتقتصر عن الغاية.

قال: الصَّفَّار: لا يريد الغاية على الإطلاق، بل الغاية التي تكون بعدها،
فإذا قلت: (أنا دونك في العلم) معناه: (أنا مقصر عنك)، وهو ظرف مكان
مُتَجَوِّزٌ فيه، أي: (أنا في موضع من العلم لا يبلغ موضعك)، ونظيره: (فلان
فوقك في العلم).

الثاني: اسم، نحو: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ [النساء: ١١٧]، [الأنعام: ٥١]، [الأعراف: ٣، ١٩٧]،

[هود: ٥٥]، [يوسف: ٤٠]، [الرعد: ١١، ١٤، ١٦]، [النحل: ٣٥]، [الإسراء: ٥٦، ٩٧]، [الكهف: ١٤]،

١٥، ٢٦، ٢٧، ٥٨، [الأنبياء: ٢٤، ٢٩]، [الحج: ٦٢]، [الفرقان: ٣]، [العنكبوت: ٤٢]، [لقمان: ١١، ٣٠]، [السجدة: ٤]، [فاطر: ١٣]، [يس: ٢٣]، [الزمر: ٣، ١٥، ٣٦، ٤٥]، [غافر: ٢٠]، [الشورى: ٦، ٩]، [الزخرف: ٨٦]، [الأحقاف: ٣٢]، [الجن: ٢٢].

الثالث: صفة، نحو: (هذا الشيء دون)، أي: (رديء)، فيجري بوجوه الإعراب.

٣٣- (ذو)، و(ذات).

بمعنى صاحب، ومنه قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، وقوله: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨].

٣٤- (رؤيد).

تصغير (رود)، وهو المهمل، قال تعالى: ﴿أَمْهَلُهُمْ رُؤَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧]، أي: قليلاً.

قال ابن قتيبة: وإذا لم يتقدمها (أمهلم) كانت بمعنى (مهلا)، ولا يتكلم بها إلا مصغراً مأموراً بها.

٣٥- (ربما).

لا يكون الفعل بعدها إلا ماضياً؛ لأن دخول (ما) لا يزيلها عن موضعها في اللغة، فأما قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، فقيل: على إضمار (كان) تقديره: ربما كان يود الذين كفروا.

٣٦- (السين)، حرف استقبال.

فقيل: وتأتي للاستمرار، كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ﴾ [النساء: ٩١]، وقوله: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]؛ لأن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَاهُمْ﴾، فجاءت السين إعلماً بالاستمرار لا بالاستقبال.

٣٧- (سوف). حرف يدل على التأخير والتنفيس.

وزمانه أبعد من زمان السين؛ لما فيها من إرادة التسوية.

ومنه قيل: (فلان يسوف فلاناً) قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، وقال: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَا هُمْ﴾ فقرب القول.

٣٨- (على)، للاستعلاء.

حقيقةً، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، [غافر: ٨٠].

أو مجازاً، نحو: ﴿وَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء: ١٤]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، [الإسراء: ٢١].

وأما قوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فهي بمعنى الإضافة والإسناد، أي: أضفت توكلني وأسندته إلى الله تعالى لا إلى الاستعلاء؛ فإنها لا تفيد هاهنا.

وللمصاحبة، كقوله: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

وتأتي للتعليل، نحو: ﴿لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، [الحج: ٣٧]، أي: هدايته إياكم.

وتجيء للظرفية، نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: في ملك سليمان، أو في زمن سليمان، أي: زمن ملكه.

٣٩- (عن).

تقتضي مجاوزة ما أُضيف إليه نحو غيره، وتعديه عنه.

تقول: (أطعمته عن جوع)، أي: أزلت عنه الجوع، و(رمىته عن القوس)، أي: طرحت السهم عنها. وقولك: (أخذت العلم عن فلان) مجاز؛ لأن علمه لم ينتقل عنه، ووجه المجاز أنك لما تلقيته منه صار كالمنتقل إليك عن محله، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]؛ لأنهم إذا خالفوا أمره بعدوا عنه وتجاوزوه.

وتجيء للبدل، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، [البقرة: ١٢٣].

وللاستعلاء، نحو: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨].

وللتعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣].

وبمعنى (بعد)، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، [المائدة: ١٣]، بدليل أن مكان آخر ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩].

وبمعنى (من)، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥].

وبمعنى (الباء)، نحو: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣].

٤٠- (عسى).

للترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

٤١- (عند).

ظرف مكان بمعنى (لدى) إلا أن (عند) معربة، وكان القياس بناءها؛ لافتقارها إلى ما تُضاف إليه كـ(لدى، وإذ)، ولكن أعربوا (عند)؛ لأنهم توسعوا فيها، فأوقعوها على ما هو ملك الشخص، حضره أو غاب عنه، بخلاف (لدى)؛ فإنه لا يقال: (لدى فلان) إلا إذا كان بحضرة القائل، فـ(عند) بهذا الاعتبار أعم من (لدى)، ويستأنس له بقوله: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِمَّنْ لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، أي: من العلم الخاص بنا، وهو علم الغيب.

وقوله: ﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ [آل عمران: ٨]، الظاهر أنها بمعنى (عندك)، وكأنها أعم من لدى؛ لما ذكرنا، فهي أعم من (بين يدي)؛ لاختصاص هذه بجهة أمام؛ فإن من حقيقتها الكون من جهتي مسامته البدن. وتفيد معنى القرب.

وقد تجيء بمعنى (وراء) و(أمام) إذا تضمنت معنى (قبل)، كـ(بين يدي الساعة).

وقد تجيء (وراء) بمعنى (لدى) المضمن معنى (أمام)، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿مِنْ وِرَائِهِ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦]، ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: ٩١].

٤٢- (غير).

متى حسن موضعها (لا) كانت حالاً، ومتى حسن موضعها (إلا) كانت استثناء.
ويجوز أن تقع صفةً لمعرفةً إذا كان مضافها إلى ضد الموصوف، بشرط أن يكون له
ضد واحد، نحو: (مررت بالرجل الصادق غير الكاذب)؛ لأنه حينئذ يتعرف.
ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
[الفاتحة: ٧]؛ فإن الغضب ضد النعمة، والأول هم المؤمنون، والثاني هم الكفار.
وأورد عليه قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]؛
فإنه أضيف إلى الذين كانوا يعملون، وهو ضد الصالح، كأنه قيل: الصالح.
وأجيب بأن الذين كانوا يعملون بعض الصالح؛ فلم يتمحض فيهما.

٤٣- (الفاء).

ترد عاطفة، وللسببية، وجزاء، وزائدة.

الأول: العاطفة.

ومعناها التعقيب، نحو: (قام زيد فعمرو)، أي: إن قيامه بعده بلا مهلة،
والتعقيب في كل شيء بحسبه، نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا
فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦].

وأما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا﴾ [الأعراف: ٤]،
والبأس في الوجود قبل الهلاك، وبها احتج الفراء على أن ما بعد الفاء يكون
سابقاً، ففيه عشرة أوجه:

أحدها: أنه حذف السبب وأبقى المسبب، أي: أردنا إهلاكها.

الثاني: أن الهلاك على نوعين: استئصال وبغير استئصال، والمعنى: (وكم قرية أهلكتها بغير استئصال للجميع فجاءها بأسنا باستئصال الجميع).

الثالث: أنه لما كان مجيء البأس مجهولاً للناس، والهلاك معلوم لهم، وذكره عقب الهلاك، وإن كان سابقاً؛ لأنه لا يتضح إلا بالهلاك.

الرابع: أن المعنى (قاربنا إهلاكها فجاءها بأسنا فأهلكناها).

الخامس: أنه على التقديم والتأخير، أي: جاءها بأسنا فأهلكناها.

السادس: أن الهلاك ومجيء البأس لما تقاربا في المعنى؛ جاز تقديم أحدهما على الآخر.

السابع: أن معنى ﴿فَجَاءَهَا﴾ أنه لما شوهد الهلاك؛ علم مجيء البأس، وحكم به من باب الاستدلال بوجود الأثر.

الثامن: أنها عاطفة للمفصل على المجرم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً * فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا * عُرْبًا أTRَابًا﴾ [الواقعة: ٣٥-٣٧].

التاسع: أنها للترتيب الذكري.

العاشر: وتجيء للمهلة ك(ثم)، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، ولا شك أن بينها وسائط.

النوع الثاني: لمجرد السببية والربط.

نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ﴾ [الكوثر: ١-٢]، ولا يجوز أن تكون عاطفة؛ فإنه لا يعطف الخبر على الإنشاء، وعكسه عكسها بمجرد العطف فيما سبق من نحو: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥].

النوع الثالث: الجزائية.

والفاء تلزم في جواب الشرط إذا لم يكن فعلاً خبرياً، أعني ماضياً ومضارعاً؛ فإن كان فعلاً خبرياً امتنع دخول الفاء، فيحتاج إلى بيان ثلاثة أمور: العلة، وتعاقب الفعل الخبري، والفاء.

والجواب عن اجتماعها في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ﴾ [النمل: ٩١]، وقوله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَحْأَفُ بِخَسَا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]، هو أن اجتماع الفعل والفاء في الآيتين غير مبطل للمدعي تعاقبها إذا كان الفعل صالحاً؛ لأن يجازي به، وهو إذا ما كان صالحاً للاستقبال؛ لأن الجزاء لا يكون مستقبلاً.

٤٤- (في).

تجيء لمعان كثيرة:

للظرفية: ثم تارة يكون الظرف والمظروف حسيين، نحو: (زيد في الدار)، ومنه: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ﴾ [المرسلات: ٤١]، ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ * و﴿ادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩-٣٠].

﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: ١٩]، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ﴾ [الأحقاف: ١٨].

وتارة يكونان معنويين، نحو: رغبت في العلم، ومنه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

وتارة يكون المظروف جسمًا، نحو: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠].
وتارة يكون الظرف جسمًا، نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، [المائدة: ٥٢]، [الأنفال: ٤٩]، [التوبة: ١٢٥]، [الحج: ٥٣]، [الأحزاب: ١٢، ٦٠]، [محمد: ٢٠، ٢٩].

والأول حقيقة، والرابع أقرب المجازات إلى الحقيقة.

وتجيء بمعنى مع، نحو: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾ [النمل: ١٢]، ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ [الفجر: ٢٩]، على قول.

وبمعنى عند، نحو: ﴿وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨].

وللتعليل: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢].

وبمعنى على، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ﴾ [يونس: ٢٢].

وبمعنى إلى، نحو: ﴿فَتَهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

وبمعنى من: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [النحل: ٨٩].

وللمقايضة: وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، كقوله تعالى:

﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

وللتوكيد، كقوله تعالى: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١].

وبمعنى بعد: ﴿وَفَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [الفان: ١٤]، أي: بعد عامين.

وبمعنى عن، كقوله: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، قيل: لما نزلت ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، لم يسمعوا ولم يصدقوا، فنزل: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، أي: عن النعيم الذي قلناه ووصفناه في الدنيا، فهو في نعيم الآخرة أعمى؛ إذ لم يصدق.

٤٥- (قد).

تدخل على الماضي المتصرف، وعلى المضارع، بشرط تجرده عن الجازم، والناصب، وحرف التنفيس.

وتأتي لخمس معان: التوقع، والتقريب، والتقليل، والتكثير، والتحقيق.

(١) فأما التوقع: فهو نقيض (ما) التي للنفي، وتدخل على الفعل المضارع، نحو: (قد يخرج زيد) تدل على أن الخروج مُتَوَقَّعٌ، أي: مُتَنَظَّرٌ.

(٢) وأما التقريب؛ فإنها ترد للدلالة عليه مع الماضي، فقد فتدخل لتقريبه من الحال؛ ولذلك تلزم (قد) مع الماضي إذا وقع حالاً، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

(٣) وأما التقليل؛ فإنها ترد له مع المضارع، إما لتقليل وقوع الفعل، نحو: قد يوجد البخيل، وقد يصدق الكذوب.

(٤) وأما التكثير: فهو معنى غريب، وله من التوجيه نصيب، وقد ذكره جماعة من المتأخرين.

وجعل منه الزمخشري ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]،
وجعلها غيره للتحقيق.

وقال ابن مالك: إن المضارع هنا بمعنى الماضي، أي: قد رأينا.

٥) وأما التحقيق: فترد لتحقيق وقوع المتعلق مع المضارع والماضي، لكنه قد يرد والمراد به الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾، ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، يعلم ما أنتم عليه.

٤٦- (الكاف).

للتشبيه، نحو: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، وهو كثير.

وللتعليل، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١].

وللتوكيد، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: ليس شيء مثله، وإلا لزم إثبات المثل.

٤٧- (كان).

تأتي للمضي وللتوكيد، وبمعنى القدرة، كقوله: ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا﴾ [النمل: ٦٠]، أي: ما قدرتم.

وبمعنى ينبغي، كقوله: ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ [النور: ١٦]، أي: لم ينبغي لنا.

وتكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلِمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١٢]،

أي: بما يعملون؛ لأنه قد كان عالماً ما علموه من إيمانهم به.

وقد سبقت في مباحث الأفعال.

٤٨- (كَانَ).

للتشبيه المؤكد؛ ولهذا جاء: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢]، دون غيرها من أدوات التشبيه.

ولليقين، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ [القصص: ٨٢]، على ما سيأتي.

وقد تخفف، قال تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّةٍ﴾ [يونس: ١٢].

٤٩- (كَأَيِّن).

بمعنى كم: للتكثير؛ لأنها كناية عن العدد، قال تعالى: ﴿وَكَايِّنُ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾ [الطلاق: ٨]، وفيها قراءتان (كائن) على وزن قائل وبائع، و(كأين) بتشديد الياء.

قال ابن فارس: سمعت بعض أهل القرية يقول: ما أعلم كلمة تثبت فيها النون خطأ غير هذه.

٥٠- (كَاد).

بمعنى قارب، وسبقت في مباحث الأفعال.

٥١- (كَلَّا).

قال سيبويه: حرف ردع وزجر.

قال الصَّفَّار: إنها تكون اسمًا للرد، إما لرد ما قبلها وإما لرد ما بعدها، كقوله تعالى: ﴿كَأَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣-٤].

هي رد لما قبلها؛ لأنه لما قال: ﴿أَلْهَأَكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ١-٢]، كان إخبارًا بأنهم لا يعلمون الآخرة ولا يصدقون بها، فقال: ﴿كَأَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]، فلا يحسن الوقف عليها هنا إلا لتبيين ما بعدها، ولو لم يفتقر لما بعدها؛ لجاز الوقف.

٥٢- (كل).

اسم وُضِعَ لضم أجزاء الشيء على جهة الإحاطة من حيث كان لفظه مأخوذًا من لفظ الإكليل، والكلة، والكلالة، مما هو للإحاطة بالشيء، وذلك ضربان:

أحدهما: انضمام لذات الشيء وأحواله المختصة به، وتفيد معنى التمام، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، أي: بسطًا تامًّا، ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ونحوه.

والثاني: انضمام الذوات، وهو المفيد للاستغراق.

ثم إن دخل على منكر أو جب عموم أفراد المضاف إليه، أو على معرف أو جب عموم أجزاء ما دخل عليه، وهو ملازم للأسماء، ولا يدخل على الأفعال.

وأما قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، فالتنوين بدل من المضاف، أي: كل واحد.

وهو لازم للإضافة معنًى، ولا يلزم إضافته لفظًا إلا إذا وقع تأكيدًا، أو

نعتاً، وإضافته منوية عند تجرده منها.

ويُضَافُ تارة إلى الجمع المعرف، نحو: (كل القوم)، ومثله اسم الجنس، نحو:
﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وتارة إلى ضميره، نحو:
﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾
[الحجر: ٣٠]، [ص: ٧٣]، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣]، [الفتح: ٢٨].

وإلى نكرة مفردة، نحو: ﴿وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، [النساء: ١٧٦]، [النور: ٣٥، ٦٤]، [الحجرات: ١٦]، [التغابن: ١١]،
﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

وربما خلا من الإضافة لفظاً وينوي فيه، نحو:

﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، [يس: ٤٠].

﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥].

﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٤].

﴿كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٥].

﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩].

٥٣- (كلا)، و(كلتا).

هما توكيد الاثنین، وفيهما معنى الإحاطة؛ ولهذا قال الراغب: هي في التثنية ك(كل) في الجمع، ومفرد اللفظ مثني المعنى، عبر عنه مرة بلفظه ومرة بلفظ الاثنین

اعتبارًا بمعناه، قال تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].
قلت: لا خلاف أن معناها التثنية، واختلف في لفظها، فقال البصريون:
 مفردة. وقال الكوفيون: تثنية.

والصحيح الأول؛ بدليل عود الضمير إليها مفردًا في قوله: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ
 آتَتْ﴾ [الكهف: ٣٣]، فالإخبار عن ﴿كِلْتَا﴾ بالمفرد دليل على أنها مفردة؛ إذ لو كان
 مثنى لقال: (آتتا)، ودليل إضافتها إلى المثنى في قوله: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ
 كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، ولو كان مثنى لم يجر إضافته إلى التثنية؛ لأنه لا يجوز إضافة
 الشيء إلى نفسه، والفصيح مراعاة اللفظ؛ لأنه الذي ورد به القرآن، فيقال:
 (كلا الرجلين خرج) و(كلتا المرأتين حضرت).

٥٤- (كم).

نكرة لا تتعرف؛ لأنها مبهمة في العدد ك(أين) في الأمكنة، و(متى) في
 الأزمنة، و(كيف) في الأحوال.

وقول سيويوه - (كم أرضك جريًا) -: كم مبتدأ، و أرضك مبني عليه.
 مجاز ليس بحقيقة، وإنما أرضك مبتدأ، و كم الخبر، مثل كيف زيد.
 وهي قسمان:

استفهامية: تحتاج إلى جواب بمعنى (أي عدد)، فينصب ما بعدها، نحو:
 كم رجلاً ضربت.

وخبيرية: لا تحتاج إلى جواب بمعنى (عدد كثير)، فيجر ما بعدها، نحو:
 كم عبدٍ ملكت.

وقد تدخل عليها من كقوله: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]،
﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١].

وليست الاستفهامية أصلاً للخبرية، خلافاً للزخشيحي حيث ادعى ذلك في
سورة [يس] عند الكلام على ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [يس: ٣١].

ولم تُستعمل الخبرية غالباً إلا في مقام الافتخار والمباهاة؛ لأن معناها
التكثير؛ ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير، وهو (مائة وألف)، فكما أن مائة تميز
بواحد مجرور، فكذلك كم.

واعلم أن (كم) مفردة اللفظ، ومعناها الجمع، فيجوز في ضميرها الأمران
بالاعتبارين، قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾، ثم قال: ﴿لَا تُغْنِي
شَفَاعَتُهُمْ﴾ [النجم: ٢٦]، فأتى به جمعاً، وقال: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾، ثم
قال: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

٥٥- (كيف).

استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته، كما أن (ما) سؤال عن حقيقته،
و(من) عن مشخصاته؛ ولهذا لا يجوز أن يقال: في الله كيف.

وهي مع ذلك منزلة منزلة الظرف، فإذا قلت: (كيف زيد) كان زيد مبتدأ
وكيف في محل الخبر، والتقدير: (على أي حال زيد).

هذا أصلها في الوضع، لكن قد تعرض لها معان تُفهم من سياق الكلام، أو
من قرينة الحال، مثل معنى التنبيه والاعتبار وغيرهما.

وقال بعضهم: لها ثلاثة أوجه.

أحدها: سؤال محض عن حال، نحو: كيف زيد.

وثانيها: حال لا سؤال معه، كقولك: لأكرمك كيف أنت. أي: على أي

حال كنت.

ثالثها: معنى التعجب.

وعلى هذين تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا

فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

٥٦- (اللام).

قسامان: إما إن تكون عاملة أو غير عاملة.

القسيس الأول: غير العاملة.

وتجيء لعشرة معانٍ معرفة، ودالة على البعد، ومخففة، وموجبة، ومؤكدة،

ومتمة، وموجهة، ومسبوقة، والمؤذنة، والموطئة.

فالمعرفة التي معها ألف الوصل عند من يجعل المعرفة اللام وحدها، وينسب

لسببويه، وذهب الخليل إلى أنه ثنائي وهمزته همزة قطع، ووصلت لكثرة الاستعمال.

وتنقسم المعرفة إلى عهدية واستغرافية، وقد سبقا في قاعدة التنكير

والتعريف، وزاد قوم طلب الصلة، وجعل منه: ﴿رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ﴾

[الكهف: ٧١]، ﴿فَأَكَلَهُ الذُّبُّ﴾ [يوسف: ١٧].

وللإضمار ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٩]، ولا خلاف أن

الإضمار بعدها مُراد، وإنما اختلفوا في تقديره، فعند الكوفيين (هي مأواه) وعند

البصريين (هي المأوى له).

واللام في التعريف مرققة، إلا في اسم الله؛ فيجب تفخيمها إذا كان قبلها ضمة، أو فتحة، وهي في الأسماء تفخيم (الجرس)، وفي المعنى توقيف المسمى وتعظيمه سبحانه.

والدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة إعلاما بالبعد، أو توكيدا له على الخلاف فيه.

والمخففة التي يجوز معها تخفيف (إن) المشددة، نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

وتسمى لام الابتداء، والفارقة؛ لأنها تفرق بينها وبين إن النافية.

والمخففة هي التي تحقق الخبر مع المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ [الشورى: ٤٣]، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

والموجبة بمعنى (إلا) عند الكوفيين، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، أي: (ما كل)، فجعلوا (إن) بمعنى (ما) و(اللام) بمعنى (إلا) في الإيجاب.

وقرأ الكسائي: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] بالرفع، والمراد: (وما كان مكرهم إلا لتزول منه)

والمؤكدة وهي الزائدة أول الكلام، وتقع في موضعين:

أحدهما: المبتدأ، وتُسَمَّى لام الابتداء، فيؤذن بأنه المحكوم، قال تعالى:

﴿لَسَجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨]،
﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣].

ثانيهما: في باب إن على اسمها إذا تأخر ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]،
[النور: ٤٤]، [النازعات: ٢٦]، وعلى خبرها، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَلِغٌ صَادٍ﴾ [الفجر: ١٤].

القرىب: الثلاث: العاملة.

وهي على ثلاثة أقسام: جارة، وناصبة، وجازمة.

﴿الأول: الجارة، وتأتي لمعان:

للملك الحقيقي، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ
أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧]، [المائدة: ٤٠]، ﴿وَاللَّهُ جُنُودُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفتح: ٧، ٤].

والتمليك، نحو: وهبت لزيد دينارًا، ومنه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا﴾

[مريم: ٥٠].

والاختصاص، ومعناها أنها تدل على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما

دل عليه متعلقه، نحو: هذا صديق لزيد، وأخ له. ومنه: الجنة للمؤمنين.

وللتخصيص، ومنه: ﴿إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

وللاستحقاق، كقوله تعالى: ﴿وَيُلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، ﴿هُمْ اللَّعْنَةُ

وَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥].

والفرق بينه وبين الملك: أن الملك لما حصل وثبت، وهذا لم يحصل بعد،

لكن هو في حكم الحاصل من حيث ما قد استحق، قاله الراغب.

وللولاية، كقوله: ﴿لِللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ويجوز أن تجمع هذه الثلاثة، كقولك: (الحمد لله)؛ لأنه يستحق الحمد،

ووليّه، والمخصوص به، فكأنه يقول: الحمد لي وإليّ.

وللتعليل، وهي التي يصلح موضعها من (أجل)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ

الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي: من أجل حب الخير، وقوله: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾

[قريش: ١]، وهي متعلقة بقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: ٣]، أو بقوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ

كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]؛ ولهذا كانتا في مصحف أبي سورة واحدة.

٥٧- (لا).

على ستة أوجه:

أحدهما: أن تكون للنفي، وتدخل على الأسماء والأفعال.

فالداخلة على الأسماء تكون عاملة وغير عاملة.

فالعاملة قسمان:

تارة تعمل عمل (إن)، وهي النافية للجنس، وهي تنفي ما أوجبه (إن)؛

فلذلك تشبه بها في الأعمال، نحو: ﴿لَا تُثْرِبَ عَلَيْكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢]، ﴿لَا مَقَامَ

لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣].

وتارة تكون معرفة كقوله: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ [يس: ٤٠].

٥٨- (لات).

قال سيبويه: (لات) مشبهة بـ(ليس) في بعض المواضع، ولم تتمكن تمكنها، ولم يستعملوها إلا مضمراً فيها؛ لأنها كـ(ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب، ألا ترى أنك تقول: (ليست وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً) فتبني عليها، و(لات) فيها ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]، أي: ليس حين مهرب، وكان بعضهم يرفع (حين)؛ لأنها عنده بمنزلة (ليس)، والنصب بها الوجه.

٥٩- (لاجرم).

جاءت في القرآن في خمسة مواضع متلوّة بـ(أنّ، وأسميها)، ولم يجيء بعدها فعلاً. الأول: في [هود]، وثلاثة في [النحل]، والخامس في [غافر]، وفيه فسرها الزمخشري.

وذكر اللغويون والمفسرون في معناها أقوالاً:

أحدها: أن ﴿لَا﴾ نافية؛ ردّاً للكلام المتقدم، و﴿جَرَمَ﴾ فعل معناه (حق)، وأن مع في حيزها فاعل، أي: حق، ووجب بطلان دعوته، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، فقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ﴾ معناه: أنه ردٌّ على الكفار وتحقيق لخسرانهم.

الثاني: أن ﴿لَا﴾ زائدة، و﴿جَرَمَ﴾ معناه: كسب، أي: كسب عملهم الندامة، و﴿مَا﴾ في خبرها على هذا القول في موضع نصب، وعلى الأول في موضع رفع.

الثالث: ﴿لَا جَرَمَ﴾ كلمتان رُكِّبَتَا، وصار معناهما حقاً، وأكثر المفسرين يقتصر على ذلك.

والرابع: أن معناها (لابد)، وأن الواقعة بعدها في موضع نصب بإسقاط

الخافض على خمسة أوجه:

أحدها: الامتناعية. واختلف في حقيقتها، فقال سيبويه: هي حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره.

ومعناه كما قال الصَّفَّار أنك إذا قلت: (لو قام زيد قام عمرو) دلت على أن قيام عمرو كان يقع لو وقع من زيد، وأما أنه إذا امتنع قيام زيد هل يمتنع قيام عمرو، أو يقع القيام من عمرو بسبب آخر؟ فمسكوت عنه لم يتعرض له اللفظ. وقال غيره: هي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره.

وقال ابن مالك: هي حرفٌ شرط يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه. وهي تُسمَّى امتناعية شرطية، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، دَلَّتْ على أمرين:

أحدهما: أن مشيئة الله لرفعه منتفية، ورفعه منتفٍ؛ إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة.

الثاني: استلزام مشيئة الرفع للرفع؛ إذ المشيئة سبب والرفع مسبب، وهذا بخلاف (لو لم يخف الله لم يعصه)؛ إذ لا يلزم من انتفاء (لم يخف) انتفاء (لم يعص)، حتى يكون خاف وعصى؛ لأن انتفاء العصيان له سببان: خوف العقاب، والإجلال، وهو أعلى، والمراد أنَّ صُهيبيًا لو قدر خلوه عن الخوف؛ لم يعص للإجلال، كيف والخوف حاصل.

٦٠- (لو).

ويتعلق بـ(لو) الامتناعية مسائل:

الأولى: أنها كالشرطية في اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا فعل، أو معمول فعل يفسره ظاهر بعده، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، حذف الفعل فانفصل الضمير.

وانفردت (لو) بمباشرة (أنَّ)، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: ٥]، وهو كثير.

٦١- لولا.

مركبة عند سيبويه من (لو) و(لا)، حكاها الصَّفَّارُ، والصحيح أنها بسيطة. هي على أربعة أضرب:

الأول: حرف امتناع لوجوب، وبعضهم يقول: (لوجود) بالبدال، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

الثاني: التحضيض، فتختص بالمضارع، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦].

الثالث: للاستفهام بمعنى (هل)، نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

الرابع: للنفي بمعنى (لم)، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]، أي: لم تكن، ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [هود: ١١٦]، أي: فلم يكن. ذكره ابن فارس في كتاب "فقه العربية"، والهروي في "الأزھية".

٦٥- (ما) المخففة.

مركبة من حرفين: (اللام)، و(ما) النافية، وسيبويه يجعل (ما) زائدة، والفارسي يجعل اللام، وسيأتي في حرف الميم.

٦٦- (لن).

صيغة مرتجلة للنفي في قول سيويه، ومركبة عند الخليل من (لا) و(أن).

واعترض بتقديم المفعول عليها، نحو: (زيداً لن أضرب).

وجوابه: يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط.

وكان ينبغي أن تكون جازمة، وقد قيل به؛ إلا أن الأكثر النصب.

وعلى كل قولٍ فهي لنفي الفعل في المستقبل؛ لأنها في النفي نقيضة السين

وسوف، وأن، في الإثبات، فإذا قلت: (سأفعل)، أو (سوف أفعل)؛ كان نقيضه

(لن أفعل).

وهي في نفي الاستقبال أكد من (لا)، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾

[يوسف: ٨٠]، أكد من قوله: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠].

٦٧- (لكن).

للاستدراك مخففه ومثقلة، وحقيقته رفع مفهوم الكلام السابق، تقول: (ما

زيد شجاع ولكنه غير كريم)، فرفعت بـ(لكن) ما أفهمه الوصف بالشجاعة

من ثبوت الكرم له؛ لكونها كالمضامين؛ فإن رفعنا ما أفاده منطوق الكلام

السابق؛ فذاك استثناء وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه ما، فلا يجوز

وقوعها بين متوافقين، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي

الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣]؛ لكونه جاء في سياق (لو)، و(لو) تدلُّ على

امتناع الشيء لامتناع غيره، فدل على أنَّ الرؤية ممتنعة في المعنى، فلما قيل:

﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ عُلِمَ إثبات ما فُهِمَ إثباته أولاً، وهو سبب التسليم، وهو

نفي الرؤية، فَعَلِمَ أن المعنى: (ولكن الله ما أراكم كثيرا؛ ليسلمكم)، فَحُذِفَ السبب، وأُقيم المسبب مقامه.

٦٨- (لعل).

تجيء لمعانٍ:

الأول: للترجي في المحبوب، نحو: (لعل الله يغفر لنا).

الثاني: للإشفاق في المكروه، نحو: (لعل الله يغفر للعاصي)، ثم وردت في كلام من يستحيل عليه الوصفان؛ لأن الترجي للجهل بالعاقبة، وهو محال على الله، وكذلك الخوف والإشفاق.

فمنهم من صرفها إلى المخاطبين.

قال سيويه - في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] -: معناه كوناً على رجائكما في ذكرهما.

يعني أنه كلام منظور فيه إلى جانب موسى وهارون عليهما السلام؛ لأنهما لم يكونا جازمين بعدم إيمان فرعون.

الثالث: للخوف.

وأما استعمالهما في الخوف ففي قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]؛ فان الساعة مخوفة في حق المؤمنين بدليل قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا﴾ [الشورى: ١٨].

٦٩- (ليس).

فعل معناه نفي مضمون الجملة في الحال إذا قلت: (ليس زيد قائماً) نفيت قيامه في حالك هذه، وإن قلت: (ليس زيد قائماً غداً) لم يستقم؛ ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلاً.

هذا قول الأكثرين، وبعضهم يقول: إنها لنفي مضمون الجملة عموماً. وقيل: مطلقاً، حالاً كان أو غيره، وقواه ابن الحاجب.

ورد الأول بقوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وهذا نفي لكون الغذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة؛ فهو نفي في المستقبل، وعلى هذين القولين يصح (ليس إلا الله)، وعلى الأول يحتاج إلى تأويل وهو أنه قد يُنفى عن الحال بالقرينة نحو: ليس خلق الله مثله.

وهل هو لنفي الجنس أو الوحدة؟

لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب "شواهد التوضيح"، فقال في قوله «ليس صلاة أثقل على المنافقين» ففيه شاهد على استعمال (ليس) للنفي العام المستغرق به للجنس، وهو مما يغفل عنه.

ونظيره قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ صَرِيحٍ﴾ [الغاشية: ٦].

٧٠- (لدى).

بمعنى عند، وهي أخص منها؛ لدلالته على ابتدائها به، نحو: (أقمت عنده من لدن طلوع الشمس إلى غروبها)، فتوضح نهاية الفعل، وهي أبلغ من (عند)، قال تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ هَؤُلَاءِ لَتَّخِذُنَاهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧].

٧١- ما.

تكون على اثني عشر وجهًا، ستة منها أسماء، وستة حروف.

٧٢- (من).

لا تكون إلا اسمًا؛ لوقوعها فاعلة، ومفعولة، ومبتدأة، ولها أربعة أقسام متفق عليها: الموصولة، والاستفهامية، والشرطية، والنكرة الموصوفة.

فالموصولة، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥].

والاستفهامية، وهي التي أشربت معنى النفي، ومنه: ﴿وَمَنْ يَعْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافاً لابن مالك في "التسهيل"؛ بدليل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والشرطية، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]، [الجاثية: ١٥]، و ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

والنكرة الموصوفة، كقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، [العنكبوت: ١٠]، أي: فريق يقول.

٧٣- (من).

حرف يأتي لبضعة عشر معنى:

الأول: ابتداء الغاية إذا كان في مقابلتها (إلى) التي لانتها.

وذلك إما في اللفظ، نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة، وقوله تعالى:

﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١].

الثاني: الغاية، وهي التي تدخل على فعلٍ هو محل لابتداء الغاية وانتهائه

معاً، نحو: (أخذت من زيد) ف(زيد) محل ابتداء الأخذ وانتهائه كذلك.

الثالث: التبويض.

الرابع: بيان الجنس.

وقيل: إنها لا تنفك عنه مطلقاً. حكاة التراس، ولها علامتان: أن يصح

وضع (الذي) موضعها، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها.

وقيل: هي أن تذكر شيئاً تحته أجناس، والمراد أحدها، فإذا أردت واحداً

منها بيته، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

الخامس: التعليل، ويقدر بلام، نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]،

وقوله: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾ [قريش: ٤]، أي: من أجل الجوع.

السادس: البدل من حيث العوض عنه، فهو كالسبب في حصول العوض،

فكأنه منه أتى، نحو قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾

[الزخرف: ٦٠]؛ لأن الملائكة لا تكون من الإنس.

السابع: بمعنى (على)، نحو: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أي: على القوم.

وقيل على التضمين، أي: منعناه منهم بالنصر.

الثامن: بمعنى (عن)، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾

[الزمر: ٢٢]، ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

التاسع: بمعنى (الباء)، نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]،
حكاه البغوي عن يونس.

وقيل: إنما قال: ﴿مِنْ طَرْفٍ﴾؛ لأنه لا يصح عنه، وإنما نظره ببعضها.

العاشر: بمعنى (في)، نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

الحادي عشر: بمعنى (عند)، نحو: ﴿لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠، ١١٦] [المجادلة: ١٧]، قال أبو عبيد: وقيل: إنها للبدل.

الثاني عشر: بمعنى الفصل، وهي الداخلة بين المتضادين، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

الثالث عشر: الزائدة، ولها شرطان عند البصريين: أن تدخل على نكرة. وأن يكون الكلام نفيًا، نحو: (ما كان من رجل)، أو نهيًا، نحو: (لا تضرب من رجل)، أو استفهامًا، نحو: (هل جاءك من رجل).

الرابع عشر: الملابس، كقوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي: يلبس بعضهم بعضًا ويواليه، وليس المعنى على النسل والولادة؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن وعكسه.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

٧٤- (مع).

للمصاحبة بين أمرين لا يقع بينهما مصاحبة، واشتراك؛ إلا في حكم يجمع

بينهما؛ ولذلك لا تكون الواو التي بمعنى (مع) إلا بعد فعلٍ لفظًا، أو تقديرًا لتصح المعية.

وكمال معنى المعية الاجتماع في الأمر الذي به الاشتراك دون زمانه.

فالأول يكثر في أفعال الجوارح والعلاج، نحو: (دخلت مع زيد، وانطلقت مع عمرو، وقمنا معًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانَ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا﴾ [يوسف: ١٢]، ﴿فَأَرْسَلْ مَعَنَا آخَانَ﴾ [يوسف: ٦٣]، ﴿لَنْ أَرْسَلَهُ مَعَكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦].

والثاني يكثر في الأفعال المعنوية، نحو: (آمنت مع المؤمنين، وتبت مع التائبين، وفهمت المسألة مع من فهمها)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣].

وقوله: ﴿وَكَوْنُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

﴿وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾ [التحریم: ١٠].

﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦].

﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢].

٧٥- (النون).

للتأكيد، وهي إن كانت خفيفة؛ كانت بمنزلة تأكيد الفعل مرتين، أو شديدة؛ فمنزلة تأكيده ثلاثًا، وأما قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، من حيث أكدت السجن بالشدة دون ما بعده؛ إعظًا.

٧٦- (هاء).

تكون ضميراً للغائب، وتُستعمل في موضع الجر والنصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧].

وتكون لبيان السكت وتلحق وفقاً لبيان الحركة، وإنما تلحق بحركة بناء، لا تشبه حركة الإعراب، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾ [القارة: ١٠]، وكالهاء في ﴿كِتَابِيَّة﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]، و﴿حَسَابِيَّة﴾ [الحاقة: ٢٠، ٢٦] و﴿سُلْطَانِيَّة﴾ [الحاقة: ٢٩]، و﴿مَالِيَّة﴾ [الحاقة: ٢٨].

٧٧- (ها).

كلمة تُسْتَعْمَلُ عَلَى ضَرِيَيْنِ:

أحدهما: أن تكون اسماً سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ.

وثانيهما: للتثنية، ولها موضوعان:

أحدهما: أن تلحق الأسماء المبهمة المفردة، نحو: (هذا)، وتتنزل منزلة حرف من الكلمة؛ ولهذا يدخل حرف الجر عليه، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٧].

ويفصل به بين المضاف والمضاف إليه، كقوله: ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١].

الثاني: أن تدخل على الجملة، كقوله: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَآءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ١٠٩].

ويدل على دخول حرف التثنية على الجملة أنه لا يخلو إما إن يقدر به

الدخول على الاسم المفرد، أو الجملة.

لا يجوز الأول؛ لأن المبهم في الآيتين دخل عليهما حرف الإشارة، فعلم أن دخولها إنما هو الجملة، ذكره أبو علي.

٧٨- (هل).

للاستفهام، قيل: ولا يكون المستفهم معها إلا فيما لا ظن له فيه البتة بخلاف الهمزة؛ فإنه لا بد أن يكون معه إثبات.

فإذا قلت: (أعندك زيد؟)، فقد هجس في نفسك أنه عنده، فأردت أن تستثبته، بخلاف (هل)، حكاه ابن الدهان، وقد سبق فروق في الكلام على معنى الاستفهام.

وقد تأتي بمعنى (قد)، كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [طه: ٩]، ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

وذكر بعضهم أن (هل) تأتي للتقرير والإثبات، كقوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥]، أي: (في ذلك قسم).

وكذا قوله: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١]، على القوم بأن المراد آدم؛ فإنه تويخ لمن ادعى ذلك.

وتأتي بمعنى (ما)، كقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وبمعنى (إلا)، كقوله: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣].

وبمعنى الأمر، نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١].

وبمعنى السؤال: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠].

وبمعنى التمني: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥].

وبمعنى (أدعوك)، نحو: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾ [النازعات: ١٨]، فالجار

والمجرور متعلق به.

٧٩- (هيهات).

لتبعيد الشيء، ومنه: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

قال الزجاج: البعد لما توعدون.

وقيل: وهذا غلط من الزجاج، أوقعه فيه اللام؛ فإن تقديره (بعد الأمر لما

توعدون)، أي: لأجله.

٨٠- (الواو).

حرف يكون عاملاً، وغير عامل. فالعامل قسيان: جار، وناصب.

فالجار (واو القسم)، نحو: ﴿وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

و (واو رُبِّ) على قول كوفي، والصحيح أَنَّ الجَرَّ بـ(رب) المحذوفة لا بالواو.

والناصب ثنتان:

(واو مع) فتنصب المفعول معه عند قوم، والصحيح أنه منصوب بما قبل

الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو.

والواو التي ينتصب المضارع بعدها في موضعين في الأجوبة الثمانية، وأن

يعطف بها الفعل على المصدر على قول كوفي، والصحيح أن الواو فيه عاطفة والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة.

٨١- (ويكأن).

قال الكسائي: كلمة تندم وتعجب، قال تعالى: ﴿وَيَكْأَنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ الرَّزْقَ﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَيَكْأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

٨٢- (ويل).

قال الأصمعي: (ويل) تقيح، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصْنُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وقد توضع موضع التحسر والتفجع منه، كقوله: ﴿يَا وَيْلَتَنَا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿يَا وَيْلَتَا أَعْجَزْتَ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾ [المائدة: ٣١].

٨٣- (يا).

لنداء البعيد حقيقةً أو حُكْمًا، ومنه قول الداعي: (يا الله)، وهو: ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؛ استصغارًا لنفسه، واستبعادًا لها من مظان الرُفَى.

وقد يُنادى بها القريب إذا كان ساهيًا، أو غافلًا؛ تنزيلاً البعيد.

وقد يُنادى بها القريب الذي ليس بساهٍ، ولا غافلٍ إذا كان الخطاب المرتب على النداء في محل الاعتناء بشأن المنادى.

وقد تحذف، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً﴾ [يونس: ٨٨]، ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

وقد قيل - في قوله تعالى ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩]، في قراءة

تحفيف ﴿مَنْ﴾ -: إن الهمزة فيه للنداء، أي: يا صاحب هذه الصفات.

قال ابن فارس: تأتي للتأسف والتلهف، نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].
وقيل: للتنبيه.

قال: وللتلذذ، نحو:

يا بردها على الفؤاد لو تقف وهذا مع التوفيق كاف فحصل



نهاية الجزء الرابع
من اختصار علوم القرآن للزمكشي

الفهرس

١	إفادة القارئ المبتدي
٢	المقدمة
٤	ترجمة الزركشي
٦	فصل في علوم التفسير
٧	فصل في علوم القرآن
٩	مناسبة تسمية الفاتحة أم القرآن
١٠	النوع الأول معرفة أسباب النزول وفوائده
١٢	مثال على فوائده معرفة سبب النزول
١٣	فصل فيما نزل مكرراً
١٣	أمثلة لآيات نزلت مرتين:
١٥	فصل تقدم نزول الآية على الحكم
١٦	النوع الثاني معرفة تناسب السور والآيات
١٨	النوع الثالث معرفة فواصل ورؤوس الآي
٢٠	فصل في ضابط الفواصل
٢١	النوع الرابع في جمع الوجوه والنظائر
٢١	معاني الهدى:
٣٣	النوع الخامس علم المتشابه
٣٤	الفصل الأول باعتبار الأفراد

- ٥٣..... الفصل الثاني ما جاء على حرفين
- ٥٧..... الفصل الثالث ما جاء على ثلاثة أحرف
- ٦٢..... الفصل الرابع ما جاء على أربعة حروف
- ٦٦..... الفصل الخامس ما جاء على خمسة حروف
- ٦٧..... الفصل السادس ما جاء على ستة حروف
- ٦٨..... الفصل السابع ما جاء على سبعة حروف
- ٦٩..... الفصل الثامن ما جاء على ثمانية حروف
- ٦٩..... الفصل التاسع ما جاء على تسعة حروف
- ٧٠..... الفصل العاشر ما جاء على عشرة أحرف
- ٧٠..... الفصل الحادي عشر ما جاء على أحد عشر حرفاً
- ٧٣..... الفصل الثاني عشر ما جاء على خمسة عشر وجهاً
- ٧٤..... الفصل الثالث عشر ما جاء على ثمانية عشر وجهاً
- ٧٥..... الفصل الرابع عشر فيما جاء على عشرين وجهاً
- ٧٥..... الفصل الخامس عشر ما جاء على ثلاثة وعشرين حرفاً
- ٧٧..... النوع السادس علم المبهات
- ٧٧..... أسباب الإبهام
- ٨٢..... النوع السابع في أسرار الفواتح والصور
- ٨٥..... النوع الثامن في خواتم الصور
- ٨٦..... النوع التاسع معرفة المكى والمدنى
- ٨٩..... ذكر ما نزل من القرآن بمكة ثم ترتيبه

- ٩١..... ذكر ترتيب ما نزل بالمدينة
- ٩٢..... ما نزل بالحجفة:
- ٩٢..... ما نزل ببيت المقدس:
- ٩٢..... ما نزل بالطائف:
- ٩٢..... ما نزل بالحديبية:
- ٩٣..... ما نزل ليلا:
- ٩٤..... النوع العاشر معرفة أول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل
- ٩٩..... النوع الحادي عشر معرفة على كم لغة نزل
- ١٠٨..... النوع الثاني عشر في كيفية إنزاله
- ١١٠..... النوع الثالث عشر في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضي الله عنهم
- ١١٣..... فصل في بيان من جمع القرآن
- ١١٦..... النوع الرابع عشر معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور
- ١١٦..... تقسيم القرآن بحسب سوره:
- ١١٩..... فصل في عدد سور القرآن وآياته
- ١٢١..... النوع الخامس عشر معرفة أسمائه واشتقاقاتها
- ١٢١..... أسماء القرآن:
- ١٢٥..... النوع السابع عشر ما فيه من غير لغة العرب
- ١٢٨..... النوع الثامن عشر معرفة غريبه
- ١٣١..... فصل في الكلام على (كلا) في القرآن
- ١٣٥..... الكلام على (نعم):

- ١٣٥ مسألة في كتابة القرآن بغير الخط العربي.
- ١٣٦ النوع الثامن والعشرون هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟
- ١٣٦ النوع التاسع والعشرون في آداب تلاوته وكيفيتها
- ١٣٧ فصل في كراهة قراءة القرآن بلا تدبُّر
- ١٣٨ فصل في تعلم القرآن
- ١٣٨ مسألة: جواز أخذ الأجر على تعليم القرآن
- ١٣٩ فصل دوام تلاوة القرآن بعد تعلمه
- ١٣٩ مسألة: في استحباب الاستياك، والتطهر للقراءة.
- ١٤٠ مسألة: التعوذ وقراءة البسملة عند التلاوة.
- ١٤١ مسألة: تلاوة القرآن على أهل الاتقان.
- ١٤١ مسألة: في قراءة القرآن في المصحف أفضل، أم على ظهر قلب؟
- ١٤٢ مسألة: في استحباب الجهر بالقراءة.
- ١٤٢ مسألة: في كراهة قطع القرآن لمكاملة الناس.
- ١٤٣ مسألة: في حكم قراءة القرآن بالعجمية.
- ١٤٣ مسألة: في عدم جواز القراءة بالشواذ.
- ١٤٤ مسألة: استحباب قراءة القرآن بالتفخيم.
- ١٤٤ مسألة: في فصل السور بعضها عن بعض.
- ١٤٥ فصل ختم القرآن
- ١٤٥ مسألة: فيما يفعله القارئ عند ختم القرآن.
- ١٤٦ مسألة: في آداب الاستماع.

- مسألة: في أحكام تتعلق باحترام المصحف وتبجيله. ١٤٦.....
- النوع الثلاثون في أنه هل يجوز في التصانيف، والرسائل، والخطب استعمال بعض آيات القرآن؟ ١٤٧.....
- النوع الحادي والثلاثون معرفة الأمثال الكائنة فيه ١٤٨.....
- النوع الثاني والثلاثون معرفة أحكامه ١٤٩.....
- فائدة: في ضرورة معرفة المفسر قواعد أصول الفقه. ١٥١.....
- فصل في بيان دلالة كل فعل عظمه الله ورسوله. ١٥٤.....
- فصل في بيان دلالة كل فعل طلب الشرع تركه. ١٥٥.....
- فصل في بيان الألفاظ التي تستفاد منها الإباحة. ١٥٧.....
- فائدة في قوله تعالى: قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾. ١٥٧.....
- فائدة: تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يدل على تحريمه. ١٥٨.....
- فائدة: لا يصح الامتنان بممنوع عنه. ١٥٨.....
- فائدة فيما يدل عليه التعجب. ١٥٨.....
- قاعدة في الإطلاق والتقييد. ١٥٩.....
- قاعدة في العموم والخصوص: ١٦٠.....
- فصل الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب. ١٦١.....
- النوع الرابع والثلاثون معرفة ناسخه من منسوخه. ١٦٢.....
- مسألة: في جواز النسخ بالكتاب. ١٦٤.....
- فصل فيما يقع فيه النسخ. ١٦٦.....
- النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب: ١٦٦.....
- تنبیه: في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر. ١٧٠.....

- ١٧١ فائدة في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾
- ١٧٢ النوع الخامس والثلاثون معرفة موهم المختلف
- ١٧٣ فصل في بيان عدم تعارض آي القرآن والآثار مع ما توجهه أدلة العقل
- ١٧٤ فصل في الأسباب الموهمة الاختلاف
- ١٧٥ النوع السادس والثلاثون معرفة المحكم من المتشابه
- ١٧٦ النوع السابع والثلاثون في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات
- ١٧٧ النوع الثامن والثلاثون معرفة إعجازه
- ١٧٧ فصل في قدر المعجز من القرآن
- ١٧٨ فصل في تحدي الله الكفار على أن يأتوا بمثل هذا القرآن
- ١٧٩ فصل في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعرا
- ١٨١ النوع التاسع والثلاثون معرفة وجوب تواتره
- ١٨٢ فصل في بيان أن المعوذتين من القرآن
- ١٨٤ النوع الأربعون في بيان معاضدة السنة للقرآن
- ١٨٧ النوع الحادي والأربعون معرفة تفسيره وتأويله
- ١٨٧ معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء
- ١٨٩ الفرق بين التفسير والتأويل:
- ١٩٢ فصل في حاجة المفسر إلى الفهم
- ١٩٣ فصل في أمهات مآخذ التفسير
- ١٩٦ مسألة: في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن
- مسألة: في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى، ووجوب تجنب إطلاق الزائد على
- ١٩٦ بعض الحروف الواردة في القرآن

- ١٩٨..... فصل أصل الوقوف على معاني القرآن التدبر
- ١٩٩..... فصل في تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس بين في نفسه فيحتاج إلى بيان
- ٢٠١..... النوع الثاني والأربعون في وجوه المخاطبات، والخطاب في القرآن
- ٢٠٧..... النوع الثالث والأربعون في بيان حقيقته ومجازه
- ٢٠٩..... النوع الرابع والأربعون في الكنايات والتعريض في القرآن
- ٢١٢..... النوع الخامس والأربعون في أقسام معنى الكلام
- ٢١٥..... فوائد الاستفهام:
- ٢١٦..... أقسام الاستفهام:
- ٢٢٨..... النوع السادس والأربعون في أساليب القرآن وفنونه البليغة
- ٢٣١..... فصل في أدوات التوكيد
- ٢٤٢..... القسم الثالث: البدل
- ٢٤٧..... القسم الحادي عشر المثني وإرادة الواحد
- ٢٤٧..... القسم الثاني عشر إطلاق الجمع وإرادة الواحد
- ٢٤٧..... القسم الثالث عشر إطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع
- ٢٤٨..... القسم الرابع عشر التكرار على وجه التأكيد
- ٢٥١..... القسم الخامس عشر الزيادة في بنية الكلمة
- ٢٥١..... القسم السادس عشر التفسير
- ٢٥٢..... القسم السابع عشر خروج اللفظ مخرج الغالب
- ٢٥٣..... القسم الثامن عشر القسَم
- ٢٥٦..... فوائد في القسم:

- القسم التاسع عشر إبراز الكلام في صورة المُسَجَّلِ عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ لِيُدَلَّ عَلَى بَقِيَّةِ جُمْلِهِ .. ٢٦٠
- القسم المو في العشرين الاستثناء والاستدراك ٢٦١
- القسم الحادي والعشرون المبالغة ٢٦٣
- القسم الثاني والعشرون الاعتراض ٢٦٤
- القسم الثالث والعشرون الاحتراس ٢٦٥
- القسم الرابع والعشرون التذييل ٢٦٦
- القسم الخامس والعشرون التتميم ٢٦٧
- القسم السادس والعشرون الزيادة ٢٦٨
- تنبيهات: ٢٧١
- فصل في حروف الزيادة ٢٧٣
- زيادة: إن. ٢٧٣
- زيادة: ما. ٢٧٣
- زيادة: لا. ٢٧٥
- زيادة من. ٢٧٥
- زيادة: الباء. ٢٧٦
- القسم السابع والعشرون باب الاشتغال ٢٧٧
- القسم الثامن والعشرون التعليل والطرق الدالة على العلة أنواع: ٢٧٨
- قاعدة تفسيرية: ٢٧٩
- الأسلوب الثاني الحذف ٢٨٠
- الأول حذف الاسم: ٢٨٠

- ٢٨١ الثاني: حذف الخبر.
- ٢٨٣ الثالث: ما يحتمل الأمرين.
- ٢٨٤ الرابع: حذف الفاعل.
- ٢٨٤ الخامس: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو كثير.
- ٢٨٥ السادس: حذف المضاف إليه.
- ٢٨٥ السابع: حذف المضاف، والمضاف إليه.
- ٢٨٦ الثامن: حذف الجار والمجرور.
- ٢٨٦ التاسع: حذف الموصوف.
- ٢٨٧ العاشر: حذف الصفة.
- ٢٨٧ الحادي عشر: حذف المعطوف.
- ٢٨٨ الثاني عشر: حذف المعطوف عليه.
- ٢٨٩ الثالث عشر: حذف المبدل منه.
- ٢٨٩ الرابع عشر: حذف الموصول.
- ٢٨٩ الخامس عشر: حذف المخصوص في باب نعم إذا علم من سياق الكلام.
- ٢٩٠ السادس عشر: حذف الضمير المنصوب المتصل.
- ٢٩٠ السابع عشر: حذف المفعول.
- ٢٩١ والغرض حينئذٍ بالحذف أمورٌ:
- ٢٩١ الثامن عشر: حذف الحال.
- ٢٩١ التاسع عشر: حذف المنادى.
- ٢٩٢ فائدة: في حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

- العشرون: حذف الشرط. ٢٩٢.....
- الحادي والعشرون: حذف جواب الشرط. ٢٩٢.....
- الثاني والعشرون: حذف الأجوبة. ٢٩٣.....
- الثالث والعشرون: حذف جواب القسم. ٢٩٣.....
- الرابع والعشرون: حذف الجملة. ٢٩٣.....
- الخامس والعشرون: حذف القول. ٢٩٤.....
- الثاني حذف الفعل: ٢٩٥.....
- الثالث حذف الحرف: ٢٩٦.....
- الرابع الإيجاز: ٢٩٧.....
- القول في التقديم والتأخير ٢٩٩.....
- الفصل الأول في أسبابه ٢٩٩.....
- النوع الأول ما قدم والمعنى عليه. ٣٠١.....
- أحدها: السبق. ٣٠١.....
- الثاني: الذات. ٣٠٢.....
- الثالث: بالعلة والسببية. ٣٠٢.....
- الرابع: بالمرتبة. ٣٠٢.....
- الخامس: بالداعية. ٣٠٢.....
- السادس: التعظيم. ٣٠٢.....
- السابع: الشرف، وهو أنواع: ٣٠٣.....
- الثامن: الغلبة والكثرة. ٣٠٣.....

- التاسع: سبق ما يقتضي تقديمه. ٣٠٤.....
- العاشر: مراعاة اشتقاق اللفظ. ٣٠٤.....
- الحادي عشر: للحث عليه خيفة من التهاون به. ٣٠٤.....
- الثاني عشر: لتحقيق ما بعده واستغنائه هو عنه في تصوره. ٣٠٤.....
- الثالث عشر: الاهتمام عند المخاطب. ٣٠٤.....
- الرابع عشر: للتنبيه على أنه مطلق لا مقيد. ٣٠٥.....
- الخامس عشر: للتنبيه على أن السبب مرتب. ٣٠٥.....
- السادس عشر: التنقل، وهو أنواع: ٣٠٥.....
- السابع عشر: الترقى. ٣٠٦.....
- الثامن عشر: مراعاة الأفراد. ٣٠٦.....
- التاسع عشر: التحذير منه والتنفير عنه. ٣٠٦.....
- العشرون: التخويف منه. ٣٠٧.....
- الحادي والعشرون: التعجيب من شأنه. ٣٠٧.....
- الثاني والعشرون: كونه أدل على القدرة. ٣٠٧.....
- والثالث والعشرون: قصد الترتيب. ٣٠٧.....
- الرابع والعشرون: خفة اللفظ. ٣٠٧.....
- الخامس والعشرون: رعاية الفواصل. ٣٠٨.....
- النَّوعُ الثَّانِي مِمَّا قُدِّمَ وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّأخِيرُ. ٣٠٨.....
- النَّوعُ الثَّلَاثُ مَا قُدِّمَ فِي آيَةٍ وَأُخِّرَ فِي أُخْرَى ٣٠٨.....
- الأسلوب الثالث القلب. ٣٠٩.....

- أحدها: قلب الإسناد..... ٣٠٩
- الثاني: قلب المعطوف..... ٣١٠
- الثالث: العكس..... ٣١٠
- الرابع: المستوي..... ٣١٠
- الخامس: مقلوب البعض..... ٣١٠
- المدرج..... ٣١١
- الترقي..... ٣١٢
- الاقتصاص..... ٣١٢
- الإلغاز..... ٣١٢
- الاستطراد..... ٣١٣
- الترديد..... ٣١٣
- التغليب..... ٣١٤
- الالتفات..... ٣١٦
- التضمين..... ٣١٩
- وضع الطلب موضع الخبر..... ٣٢١
- وضع النداء موضع التعجب..... ٣٢١
- وضع جمع القلة موضع الكثرة..... ٣٢١
- تذكير المؤنث..... ٣٢٢
- تأنيث المذكر..... ٣٢٢
- التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه..... ٣٢٣

- ٣٢٥مشاكلة اللفظ للفظ
- ٣٢٥مشاكلة اللفظ للمعنى
- ٣٢٦النَّحْت
- ٣٢٦الإبدال
- ٣٢٨المحاذاة
- ٣٢٩قواعد في النَّفي
- ٣٣٠نفي الشيء رأسًا
- ٣٣١فائدة في أن نفي الاستطاعة قد يراد به نفي الامتناع:
- ٣٣٢إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ
- ٣٣٢دون الحقيقة لضرب من المسامحة وحسم العناد
- ٣٣٢الإعراض عن صريح الحكم
- ٣٣٣الهدم
- ٣٣٣التَّوَسُّع
- ٣٣٤التَّشْبِيهِ
- ٣٣٧التَّجْنِيسُ
- ٣٣٨الطَّبَاقُ
- ٣٣٩المُقَابَلَةُ
- ٣٣٩تقسيم
- ٣٤٠رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ وَعَكْسُهُ
- ٣٤١العكس

- ٣٤١ إِبْطَامُ الْخُصْمِ بِالْحُجَّةِ
- ٣٤٢ التَّقْسِيمُ
- ٣٤٣ التَّعْدِيدُ
- ٣٤٤ مقابلة الجمع بالجمع
- ٣٤٥ مقابلة الجمع بالمفرد
- ٣٤٥ قاعدة فيما ورد في القرآن مجموعاً ومفرداً، والحكم في ذلك:
- ٣٤٩ قاعدة في الضمائر:
- ٣٥١ وقد قَسَمَ النحويون ضمير الغيبة إلى أقسام:
- ٣٥٥ قاعدة فيما يتعلق بالسؤال والجواب:
- ٣٥٦ قاعدة الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال:
- ٣٥٦ فائدة في أن أقل الأمم سؤالاً أمة محمد عليه السلام:
- ٣٥٩ قاعدة ذكر الرحمة قبل العذاب:
- ٣٦٠ قَاعِدَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وَنَحْوِهَا:
- ٣٦١ قَاعِدَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ وَنَحْوِهَا:
- ٣٦٤ قاعدة في الجحد بين الكلامين:
- ٣٦٤ قاعدة في ألفاظ يُظَنُّ بها الترادف وليست منه:
- ٣٧١ فائدة عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء:
- ٣٧٣ قاعدة في التعريف والتنكير:
- ٣٧٦ قاعدة في ذكر الاسم مرتين:
- ٣٧٨ قواعد تتعلق بالعطف

- ٣٧٨ القاعدة الأولى:
- ٣٧٩ القاعدة الثانية:
- ٣٨٠ القاعدة الثالثة:
- ٣٨١ القاعدة الرابعة:
- ٣٨١ القاعدة الخامسة:
- ٣٨١ القاعدة السادسة:
- ٣٨٢ قواعد في العدد
- ٣٨٢ القاعدة الأولى:
- ٣٨٢ القاعدة الثانية:
- ٣٨٣ أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن.
- ٣٨٣ ١- لفظ: فعل.
- ٣٨٣ ٢- لفظ: كان.
- ٣٨٤ مسألة: (كان) فعل ماضٍ، وإذا وقعت بعد (إن) كانت في المعنى للاستقبال.
- ٣٨٤ مسألة: إذا نفيت (كان) وأخواتها، فهي كغيرها من الأفعال.
- ٣٨٨ ٣- حسب.
- ٣٨٨ ٤- كاد.
- ٣٨٩ قاعدة في مجيء كاد بمعنى أراد:
- ٣٨٩ قاعدة فعل المطاوعة:
- ٣٨٩ احتمال الفعل للجزم والنصب:
- ٣٩٠ ٥- رأى.

- ٣٩٠ ٦- (علم) العرفانيّة.
- ٣٩١ ٧- ظنّ.
- ٣٩١ ٨- شَعَرَ.
- ٣٩١ ٩- عسى، ولعل.
- ٣٩٢ ١٠- اتَّخَذَ.
- ٣٩٣ ١١- أَخَذَ.
- ٣٩٤ ١٢- سَأَلَ.
- ٣٩٥ ١٣- وَعَدَ.
- ٣٩٥ ١٤- أَفْعَلَ التفضيل.
- ٣٩٦ النوع السابع والأربعون
- ٣٩٦ في الكلام على المفردات من الأدوات
- ٣٩٦ ١- الهمزة.
- ٣٩٧ مسألة في دخول الهمزة على (رأيت):
- ٣٩٧ مسألة في دخول الهمزة على (لم):
- ٣٩٧ ٢- أم.
- ٣٩٨ مسألة فيما يشترط في (أم):
- ٣٩٩ ٣- إذن، نوعان:
- ٣٩٩ ٤- إذا.
- ٤٠١ فائدة في استعمال (إذا):
- ٤٠٤ ٥- إذ.

- ٤٠٥ ٦- أو .
- ٤٠٦ ٧- (إن) المكسورة الخفيفة .
- ٤٠٧ مسألة: إن دخلت (إن) على (لم) يكون الجزم بـ(لم) لا بها .
- ٤٠٩ ٨- (أَنَّ) المفتوحة المهمزة، الساكنة النون .
- ٤١٢ ٩- (إِنَّ) المكسورة المشددة .
- ٤١٢ ١٠- (أَنَّ) المفتوحة المشددة .
- ٤١٢ ١١- إنها .
- ٤١٢ ١٢- إلى .
- ٤١٣ ١٣- (أَلَا) بالفتح والتخفيف .
- ٤١٤ ١٤- (أَلَّا) بالفتح والتشديد .
- ٤١٤ ١٥- إِلَّا .
- ٤١٥ ١٦- (أَمَّا) المفتوحة المهمزة المشددة الميم .
- ٤١٦ ١٧- (إِمَّا) المكسورة المشددة .
- ٤١٧ ١٨- (أَلْ) .
- ٤١٧ ١٩- (الآن) .
- ٤١٨ ٢٠- (أَفْ) .
- ٤١٨ ٢١- (أَتَى) .
- ٤١٨ ٢٢- (أَيَّان) .
- ٤١٩ ٢٣- (إِي) .
- ٤١٩ ٢٤- (حرف الباء) .

- ٤١٩ (بل) - ٢٥
- ٤٢٠ (بلى) - ٢٦
- ٤٢١ (ثم)، للترتيب مع التراخي - ٢٧
- ٤٢١ (ثمّ) المفتوحة - ٢٨
- ٤٢٢ (حاشا) - ٢٩
- ٤٢٢ (حتّى) - ٣٠
- ٤٢٤ (حيث)، ظرف مكان - ٣١
- ٤٢٤ (دُون) - ٣٢
- ٤٢٥ (ذو)، و(ذات) - ٣٣
- ٤٢٥ (رُوِيْد) - ٣٤
- ٤٢٥ (ربما) - ٣٥
- ٤٢٥ (السين)، حرف استقبال - ٣٦
- ٤٢٦ (سوف). حرف يدل على التأخير والتنفيس - ٣٧
- ٤٢٦ (على)، للاستعلاء - ٣٨
- ٤٢٧ (عن) - ٣٩
- ٤٢٨ (عسى) - ٤٠
- ٤٢٨ (عند) - ٤١
- ٤٢٩ (غير) - ٤٢
- ٤٢٩ (الفاء) - ٤٣
- ٤٢٩ الأول: العاطفة - ٤٣

- النوع الثاني: لمجرد السببية والربط..... ٤٣١
- النوع الثالث: الجزائية..... ٤٣١
- ٤٤ - (في)..... ٤٣١
- ٤٥ - (قد)..... ٤٣٣
- ٤٦ - (الكاف)..... ٤٣٤
- ٤٧ - (كان)..... ٤٣٤
- ٤٨ - (كأنَّ)..... ٤٣٥
- ٤٩ - (كأَيِّن)..... ٤٣٥
- ٥٠ - (كاد)..... ٤٣٥
- ٥١ - (كلَّ)..... ٤٣٥
- ٥٢ - (كل)..... ٤٣٦
- ٥٣ - (كلا)، و(كلتا)..... ٤٣٧
- ٥٤ - (كم)..... ٤٣٨
- ٥٥ - (كيف)..... ٤٣٩
- ٥٦ - (اللام)..... ٤٤٠
- ٥٧ - (لا)..... ٤٤٣
- ٥٨ - (لات)..... ٤٤٤
- ٥٩ - (لا جرم)..... ٤٤٤
- ٦٠ - (لو)..... ٤٤٥
- ٦١ - لولا..... ٤٤٦

- ٤٤٦ ٦٥- (لا) المخففة.
- ٤٤٧ ٦٦- (لن).
- ٤٤٧ ٦٧- (لكن).
- ٤٤٨ ٦٨- (لعل).
- ٤٤٩ ٦٩- (ليس).
- ٤٤٩ ٧٠- (لُدُن).
- ٤٥٠ ٧١- ما.
- ٤٥٠ ٧٢- (مَنْ).
- ٤٥٠ ٧٣- (مِنْ).
- ٤٥٢ ٧٤- (مع).
- ٤٥٣ ٧٥- (النون).
- ٤٥٤ ٧٦- (الهاء).
- ٤٥٤ ٧٧- (ها).
- ٤٥٥ ٧٨- (هل).
- ٤٥٦ ٧٩- (هيهات).
- ٤٥٦ ٨٠- (الواو).
- ٤٥٧ ٨١- (ويكأن).
- ٤٥٧ ٨٢- (ويل).
- ٤٥٧ ٨٣- (يا).
- ٤٥٩ الفهرس